مجلة العلوم الاجتماعية

تصدر عن جامعة الكويت

المجلد السادس عشر - العدد الثالث - خريف ١٩٨٨

ثمن العدد

الكويت (٥٠٠)فلس، السعودية (١٠) ريال، قطر (١٠) ريال، الامارات (١٠) درهم، البحرين (١,-) دينار، عُمان (١,-) ريال، العراق (١,-) دينار، الاردن (٧٥٠) فلس، تونس (١,٥) دينار، الجزائر (١٥) دينار، اليمن الجنوبي (٦٠٠) فلس، ليبيا (٢) دينار، مصر (١,-٥) جنيه، السودان (١,٥) جنيه، سوريا (٣٥) ليرة، اليمن الشمالي (١٥) ريال، المغرب (١٥) درهم.

الاشتراكات

للافراد	سنة	سنتان	ثلاث سنوات	اربع سنوات
الكويت	٢ د.ك	٤ د.ك	٥,٥ د.ك	٧ د.ك
الدول العربية	٢,٥ د.ك	٤,٥ د.ك	٦,٥ د.ك	٨ د.ك
البلاد الأخرى	١٥ دولار	٣٠ دولار	٤٠ دولار	٥٠ دولار
للمؤسسات				
الكويت والبلاد العربية	١٥ د.ك	٢٥ د.ك	٤٠ د.ك	٥٠ د.ك
في الخارج	٦٠ دولار	١١٠ دولار	١٥٠ دولار	١٨٠ دولار

* تدفع اشتراكات الافراد مقدماً

(١) إما بشيك لأمر المجلة مسحوباً على أحد المصارف الكويتية.

(٢) أو بتحويل مصرفي لحساب مجلة العلوم الاجتماعية رقم (٠٧١٠١٦٨٥) لدى بنك الخليج فرع العديلية.

* اشتراكك لأكثر من سنة يمنحك فرصة الحصول على العددين ١و٢ من اصداراتنا الخاصة باللغة الانجليزية أو أحد أعداد المجلة القديمة.

مجلة العلوم الاجتماعية في مجلدات

تعلن «مجلة العلوم الاجتماعية» عن توافر الأعداد السابقة من المجلة ضمن مجلدات أنيقة، يمكن الحصول عليها من قسم الاشتراكات مباشرة، أو بالكتابة الى المجلة على عنوانها التالي:

مجلة العلوم الاجتماعية

ص.ب: ٥٤٨٦ صفاة ـ الكويت 13055

او الاتصال تلفونياً لتأمينها على الهاتفين التاليين: ٢٥٤٩٤٢١ ـ ٢٥٤٩٣٨٧

تمن المجلد للمؤسسات: (١٥,٠٠٠) خمسة عشر دينارا كويتيا او ما يعادلها

ثمن المجلد للافراد: (٥,٠٠٠) خمسة دنانير كويتية أو ما يعادلها

ثمن المجلد للطلاب: (٣,٠٠٠) ثلاثة دنانير كويتية أو ما يعادلها

مجلة العلوم الاجتماعية

تصدر عن جامعة الكويت

فصلية أكاديمية تعنى بنشر الأبحاث والدراسات
في مختلف حقول العلوم الاجتماعية

المجلد السادس عشر - العدد الثالث - خريف ١٩٨٨

توجه جميع المراسلات الى رئيس التحرير على العنوان التالي :
مجلة العلوم الاجتماعية - جامعة الكويت ص. ب ٥٤٨٦ صفاة - الكويت 13055
هاتف: ٢٥٤٩٣٨٧ - ٢٥٤٩٤٢١ - تلكس : ٢٢٦١٦ KUNIVER

قواعد النشر بالمجلة

قواعد عامة:

١ـ تنشر المجلة الأبحاث والدراسات الاكاديمية الأصيلة المكتوبة باللغة العربية ولا تنشر بحوثا منشورة سابقا أو أنها مقدمة للنشر لدى جهات أخرى.

٢ـ تنشر المجلة مراجعات وعروض الكتب التي لا يتجاوز تاريخ اصدارها ثلاثة أعوام بحيث لايزيد حجم المراجعة عن عشر صفحات كوارتر بمسافة ونصف بين السطر، ويشترط في المراجعة أن تتناول ايجابيات وسلبيات الكتاب، وفي العرض أن يقدم تلخيصا لأهم محتويات الكتاب وتستهل المراجعة المعلومات التالية: الاسم الكامل للمؤلف، العنوان الكامل للكتاب، مكان النشر، الاسم الكامل للناشر، تاريخ النشر، عدد الصفحات، وإذا كان الكتاب بلغة أجنبية فيجب كتابة تلك المعلومات بتلك اللغة.

٣ـ ترحب المجلة بالمناقشات الموضوعية لما ينشر فيها أو في غيرها من المجلات والمحافل الاكاديمية.

٤ـ ترحب المجلة بنشر ما يصلها من ملخصات الرسائل الجامعية (التي تمت مناقشتها واجازتها) في ميادين العلوم الاجتماعية على أن يكون الملخص من أعداد صاحب الرسالة نفسه.

٥ـ ترحب المجلة بنشر التقارير العلمية عن مشاريع البحوث في طور التنفيذ أو عن المؤتمرات والمنتديات العلمية والنشاطات الأكاديمية الأخرى في مختلف مجالات العلوم الاجتماعية.

٦ـ يجب أن يرسل مع البحث ملخص باللغة الانجليزية يتكون مما لايزيد عن ٢٠٠ كلمة، ملخصا مهمة البحث والنتائج.

٧ـ يتم تنظيم كتابة البحث على أساس كتابة العناوين الرئيسية مستقلة في وسط السطر على أن تكتب العناوين الفرعية مستقلة في الجانب الأيمن، أما العناوين الثانوية فتكتب في بداية الفقرة.

الأبحاث:

١ ـ يجب أن لا يزيد عدد صفحات البحث عن ٤٠ صفحة مطبوعة على الآلة الكاتبة على ورق كوارتر بمسافة ونصف بين السطر . يرجى مراجعة أحد الأعداد الصادرة حديثا من أجل الاطلاع على الشكل المطلوب.

٢ـ تطبع الجداول على أوراق مستقلة ويشار في أسفل الجدول إلى مصدره أو مصادره، على أن يشار إلى المكان المحدد للجدول ضمن البحث مثلا (جدول رقم (١) هنا تقريبا.

٣ـ يكتب المؤلف اسمه وجهة عمله على ورقة مستقلة ويجب أن يرفق نسخة عن سيرته العلمية إذا كان يتعاون مع المجلة للمرة الأولى وعليه أن يذكر ما إذا كان البحث قد قدم إلى أو قرىء في مؤتمر ما إلا أنه لم ينشر ضمن أعمال المؤتمر، أو حصل على دعم مالي أو مساعدة علمية من شخص أو جهة ما.

٤ـ تقدم المجلة نسخة من العدد هدية لكاتب المراجعة أو المناقشة أو التقرير أو ملخص الرسالة الجامعية.

المصادر والهوامش:

١ـ يشار إلى جميع المصادر ضمن البحث بالاشارة إلى اسم المؤلف الأخير وسنة النشر ووضعها بين قوسين مثلا (ابن خلدون، ١٩٦٠) و(القوصي، ومذكور، ١٩٧٠) و (Smith, 1970) و(Smith & Jones, 1975). أما إذا كان هناك أكثر من اثنين من المؤلفين للبحث الواحد (مذكور وآخرون، ١٩٨٠)

و (Jones et al, 1965) أما إذا كان هناك بحثان لكاتبين مختلفين (القوصي، ١٩٧٣، مذكور، ١٩٨٧) و (Roger, 1981, Smith, 1974). أما إذا كان هناك بحثان لكاتب في سنة واحدة (الفارابي[أ] ١٩٦٤، ١٩٦٤[ب]) و(Smith, 1962[a], 1962[b]). وفي حالة الاقتباس يشار إلى الصفحة أو الصفحات المقتبس منها (ابن خلدون، ١٩٧٠ : ١٦٤) و (Jones, 1977: 58 - 59).

٢ـ توضع المراجع في نهاية البحث ويفضل أن تكون حديثة جدا وان لايزيد عمر أقدمها عن عشرين عاما. ويجب وضع جميع المراجع التي اشير إليها ضمن البحث في نهايته، على أن تكتب المراجع بطريقة أبجدية من حيث اسم المؤلف وسنة النشر مثلا:

هدسون، م

١٩٨٦ «الدولة والمجتمع والشرعية: دراسة عن المأمولات السياسية العربية في التسعينات» ص ص ١٧ ـ ٣٦ في هـ. شرابي (محرر) العقد العربي القادم: المستقبلات البديلة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

الخطيب، ع

١٩٨٥ «الانماء السياسي في إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربي» مجلة العلوم الاجتماعية ـ ١٣ (شتاء): ١٦٩ ـ ٢٢٣.

أبوزهرة، م

١٩٧٤ الجريمة والعقوبة في الفقه الاسلامي: العقوبة. القاهرة: دار الفكر العربي.

Hirschi, T

1983 «Crime & the Family», pp 53 - 69 in J. Wilsone (ed) Crime & Public Policy. San Francisco Institute for Contemporary Studies.

Kalmuss, D.

1984 «The Intergenerational Transmission of Marital Aggresion» Journal of Marriage & the Family 46 (February): 11 - 19.

Quinney, R.

1979 Criminology. Boston: Little Brown & Company,

٣ـ يجب اختصار الهوامش إلى أقصى حد والاشارة إليها بأرقام متسلسلة ضمن البحث ووضعها مرقمة حسب التسلسل في نهايته. أما هوامش الجداول فيجب أن تكون تابعة لها، ويشار بكلمة ملاحظة إذا كان هناك تعليق عام، وتوضع * أو أكثر إذا كان التعليق خاص باحصائيات معينة وتوضع كلمة المصدر أمام المرجع الذي استمدت منه بيانات الجدول ويكتب اسم المؤلف، عنوان الكتاب أو المقال، اسم الناشر أو المجلة، مكان النشر إذا كان كتابا، تاريخ النشر، المجلد والعدد وأرقام الصفحات إذا كان مقالا.

٤ـ تطبع الهوامش والمصادر العربية والمصادر الأجنبية على أوراق مستقلة بمسافة واحدة بين سطور المرجع الواحد ومسافتين بين مرجع وآخر.

اجازة النشر:

١ـ تقوم المجلة باخطار أصحاب البحوث باجازة بحوثهم للنشر بعد عرضها على اثنين أو أكثر من المحكمين تختارهم المجلة على نحو سري، وللمجلة أن تطلب اجراء تعديلات شكلية أو موضوعية سواء كانت جزئية أو شاملة على البحث قبل اجازته للنشر.

☐ عدد ١ ، ١٩٧٣

شكري، الأمم المتحدة في الميزان - **الأخرس**، التخطيط الاجتماعي في مجال رعاية الأطفال والشباب - **ربيع**، اتجاه مصر نحو الاشتراكية - **الأزهري**، مبيعات الفرص وعلاقتها بكفاءة السياسات التسويقية من وجهة النظر العلمية والعملية - **النفيسي**، العلاقات الايرانية السوفياتية.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

- **حريق**، أثر السوق المحلي على العلاقات بين الريف والحضر - **النجار**، مقارنة بعض الأفكار الاقتصادية لابن خلدون وآدم سميث - **عبدالرحيم**، إنشاء وتطوير المعايير العلمية في الصناعة.

☐ عدد ١ ، ١٩٧٤

علي، التصنيع وسياسة الحماية الجمركية في لبنان - **قنديل**، النماذج الرياضية المحددة والتخطيط التأشيري - **ربيع**، الحضارة وقضية التقدم والتخلف - **النجار**، أزمة نظام النقد الدولي - **أبو علي**، إمكانية وسائل التنسيق بين الخطط الصناعية في الدول العربية.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

- **الابراهيم**، تقييم إمكانية تطبيق نماذج «دوفيرجر» و «نيومان» للأحزاب السياسية - **عاروري**، فكرة القومية وعلاقتها بالدين - **خدوري**، المؤسسات العسكرية العثمانية في العراق - **السالم**، نظريات متداولة في تطور الادارة - **سليمان**، حول استخدام معايير الاستثمار في الاقتصاد المتخلف - **الفرا**، بعض خصائص سكان الكويت.

☐ عدد ٢ ، ١٩٧٤

الجميلي، التشرد في العراق - **سامي/ بازرعه/ رمضان**، بحث استطلاعي عن الجمعيات التعاونية الاستهلاكية العاملة في دولة الكويت - **بوحوش**، عوامل التخلف السياسي والاقتصادي في دول العالم الثالث - **الأخرس**، الجو القيمي المتقدم العلمي والتكنولوجي - **أبو العلا**، جدول الحياة المختصر للكويتيين لعام ١٩٧٠.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

- **الرشيد**، البيئة الثورية - **منصور**، التقدير الاقتصادي في ظل النظام الاشتراكي - **صقر**، نموذج مهلانوبس للتخطيط - **أبولغد**، القومية العربية: الاعتبارات السياسية الاجتماعية - **عليش**، العلاقات الانسانية في الصناعة.

☐ عدد ١ ، ١٩٧٥

الغزالي، حول فلسفة الخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الكويت - **زحلان/ ربيع**، هجرة الأدمغة والهجرة الداخلية في البلاد العربية - **الكرسني**، مقدمة لدراسة الثورة المهدية - **برهوم**، الدور الاجتماعي للشرطة من وجهة نظر علم الاجتماع - **السلمي**، مدخل تكاملي لنظرية التنظيم - **الأعرجي**، بين الاستراتيجية «والتكتيك» في التخطيط للتطوير الاداري - **عفيفي**، السياسات الترويجية لمتاجر التجزئة بالكويت - **خواجكية**، مستقبل أسعار النفط على ضوء التوقعات المحتملة لمستويات الاستهلاك والانتاج في العالم.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

- **عيسى**، عناصر تقييم الأوراق المالية - **زحلان**، تخطيط القوى البشرية.

☐ عدد ٢ ، ١٩٧٥

النقيب، تعليم التخطيط من مفهوم الواقع العربي - **مقلد**، الوفاق الدولي ودبلوماسية الأزمات - **بدر**، الثورة السلوكية في العلوم السياسية - **صقر**، التكامل الاقتصادي العربي: الدوافع.. والطموح والمتغيرات مع إشارة خاصة لدول الخليج - **عبدالرحيم**، تقارير الأداء وسيلة إتصال بين المحاسب والمدير - **الرميحي**، مدخل لدراسة الواقع والتغير الاجتماعي في مجتمعات الخليج المعاصرة.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

- **منصور**، الشراء للمنظمات: أهدافه، النشاطات التي يتضمنها والعوامل المرتبطة باختيار مصادر الشراء - **القدسي/ المصري**، استغلال أموال نفط الشرق الأوسط: بدائل وآمال - **مرار**، الاغتراب التنظيمي.

☐ عدد ١ ، ١٩٧٦

النجار، العنصر الانساني وأهميته في التنمية الاقتصادية ضمن المسؤولية الادارية ـ الحسن ، العلاقات الانسانية في العمل ـ فرح/ السالم، الانقسام التحديثي التقليدي في الكويت ولبنان ـ النجار، الشركات متعددة الجنسية ودورها في التنمية الاقتصادية ـ عبدالسلام، شركات الملاحة البحرية المتعددة ومشاريع التعاون العربي في النقل البحري .

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية :

ـ صقري، المعتقدات المثبتة وديمومة النظام السياسي ـ كرم، التبعية الاقتصادية وحجم البلدان ـ فرح، ملكية واستغلال الأرض في المناطق الجافة ـ عيسى، طريقة كمية لقياس عنصر الخطورة في الأسهم ـ شركس، الجوانب الاجتماعية للمحاسبة : وجهة نظر سلوكية .

☐ عدد ٢ ، ١٩٧٦

الغزالي، نحو محاولة تشخيص أزمة الاقتصاد العالمي ـ عاقل، نظرية بياجيه عن تكوين المفاهيم ـ أبو عياش، نموذج نظري واختبار عملي لبيئة حضرية الكويت ـ الأعرجي، حول فاعلية وكفاءة الأجهزة الادارية الخدمية الحكومية ـ الثاقب، حول حجم وبنية العائلة العربية والكويتية .

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية :

ـ خيرالدين ، دراسة إحصائية لنمط توزيع الدخل بين دول العالم ـ القطب، اتجاهات التحضر في البلاد العربية .

☐ عدد ٣ ، ١٩٧٦

أحمد، المدخل التكاملي لدراسة المجتمع العربي ـ اسماعيل، مشاكل نقل التكنولوجيا من البلاد المتقدمة إلى البلاد النامية ـ عفيفي، نموذج نظري لتصميم نظم التوزيع المادي في الصناعة البترولية .

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية

ـ حريق، التحليل الهيكلي الوظيفي في دراسة علم السياسة ـ بريجر، تأملات في كتابات أصحاب نظرية النسق الخاصة بدراسة السياسة الدولية .

☐ عدد ٤ ، ١٩٧٦/١٩٧٧

أحمد، سوسيولوجيا المعرفة : الماهية والمنهج ـ حريم، القيادة الادارية، مفهومها وأنماطها ـ بوحوش، ملاحظات حول النظرية والتطبيق في تجربة الاتحاد السوفيتي ـ تناغو، الدول النامية وبعض مشاكل التمويل الانمائي ـ مقلد، ظاهرة الصراع في العلاقات الدولية : الاطار النظري العام .

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية :

ـ شارون/ أبولبن، تعليم الاناث في الوطن العربي ـ السالم/ فرح، التغير السياسي في بعض البلاد العربية .

☐ عدد ١ ، ١٩٧٧

برهوم، مكانة المرأة الاجتماعية والطلاق في الأردن ـ القيسي، الدور الجديد لشركات النفط في مجالات الطاقة البديلة ـ عبدالرحمن، ظاهرة الانقلابات العسكرية في ضوء نظرية النسق ـ جلال الدين، السكان والتنمية : النظريات المختلفة وواقع العالم الثالث .

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية :

ـ الغـزاوي، طريقـة دراسة نسق الرعاية الاجتماعية على المستوى المفاهيمي ـ إيرلي، ظهور زعيم حضري : تحليل اجتماعي ـ فارس/ جافني، إعادة تقييم دراسات التغير الاجتماعي في الشرق الأوسط .

☐ عدد ٢ ، ١٩٧٧

الحبيب، الفكـر الاقتصـادي في آراء ابن خلدون ـ السلمي، نموذج نظري لأسلوب تخطيط الكفاءات الادارية في الكويت ـ الخصاونة، صيغ التعاون الاقتصادي العربي : اتفاقية التعاون الاقتصادي السوري الأردني ـ سلمان، بعض المشاكل والحلول في التمويل الانمائي للأقطار النفطية .

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية :

مهايني، استراتيجيات المواصلات في الدول النامية ـ عبدالله، المحاسبة كوسيلة للتنمية الاقتصادية .

☐ عدد ٣، ١٩٧٧

النفيسي، معالم الفكر السياسي الاسلامي - **أحمد**، في العلاقة بين علم الاجتماع والتاريخ - **عبدالرحيم**، تكاليف التسويق، دراسة تحليلية انتقادية - **السعيد**، التنمية الصناعية في جمهورية مصر العربية - **عطية**، أسس تقييم المشروعات والبرامج في الدول النامية.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

- **الحسيني**، ديناميات التنظيم: دراسة مقارنة بين تنظيمين صناعيين مصريين - **فيرلي/ كيفجين**، الوحدة بعد العداء: نقد للنظرة النفسية الاجتماعية حول نزاع الشرق الأوسط.

☐ عدد ٤، ١٩٧٧

توق، التكنولوجيا وتطوير نوعية التعليم في الوطن العربي/مدخل نظري - **خير الدين**، اختبار قياس لفعالية كل من قيد الادخار وقيد النقد الأجنبي على تنمية بعض الدول العربية - **القطب**، استخدام المؤشرات في التنمية الاجتماعية - **صقر**، الادخار واستراتيجية التنمية في مصر.

الصدي، العلاقات بين المجموعات الاقليمية: طريقة بديلة لدراسة العلاقات الدولية - **خدوري**، يهود العراق في القرن التاسع عشر - **حداد**، مفهوم مانهايم للمثقف اللامنتمي - **النقيب**، تكوّن الدرجات الاجتماعية والتغير الاجتماعي في الكويت.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

☐ عدد ١، ١٩٧٨

شافعي، الصناعة التحويلية في العالم العربي تقييم لواقعها وأهدافها - **السطنبولي**، الأحياء القصديرية في المدن شمال أفريقية - **رمزي**، المرأة والعمل الفعلي منظور سيكولوجي - **النجار**، مجموعات العمل والقيادات الجماعية.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

- **بريجر**، الادارة الاجتماعية والتغير الاجتماعي - **غربال**، المشروعات المشتركة: الأسطورة والحقيقة.

☐ عدد ٢، ١٩٧٨

الحسيني، نحو فهم جديد لقضايا علم الاجتماع - **النجار**، الدول النامية وتحديات التكنولوجيا - **عبدالباقي**، حول دوافع وبواعث السلوك الانساني - **حداد**، دراسة نقدية لنموذج التحديث واستخداماته في الدول النامية.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

كيرودا، الاثنية والعلاقات الدولية: الاستثمارات اليابانية في هاواي - **ماجي**، التفضيلات الجمركية للدول النامية

☐ عدد ٣، ١٩٧٨

النفيسي، الجماعية في دولة الإسلام - **فرج**، الابداع والفصام - **ياغي**، العراق والقضية الفلسطينية - **علوان**، عدم المساواة في التنمية بين الدول والقانون الدولي - **أبو عياش**، تطور النظرية الجغرافية.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

عايش، المعلومات كشكل من أشكال الطاقة - **قوراني**، المتغيرات الاجتماعية في اختيار السياسة الخارجية في دول العالم الثالث - **سزروفي/ العيسى**، قوى العمل الخارجية في الخليج العربي: المشاكل والآفاق.

☐ عدد ٤، ١٩٧٨

المنوفي، التنشئة السياسية في الأدب السياسي المعاصر - **عبدالباسط**، حول العلاقة الوظيفية بين التنشئة السياسية والتربية من خلال منظور التنمية الشاملة - **الفقي/ ناصر/ عبده**، تقويم واقعي لأوضاع طفل ما قبل المدرسة الابتدائية في الكويت - **أبو لبده**، مص الأصابع - **الليبي**، التنمية الاقتصادية في مصر دراسة تحليلية.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

- **الأمين**، الدورات التجارية ونشوء الاقتصاد الكلي - **اسماعيل**، التبقرط والاحتراف في تقسيم العمل - **غربال**، تطبيق تحليل التكلفة والفائدة على التكنولوجيا.

☐ عدد ١، ١٩٧٩
القيسي، نحو سياسة بترولية مشتركة ـ ابراهيم، التوجيه التربوي للمبدعين ـ فؤاد، المؤرخ المصري عبدالرحمن الجبرتي ـ خصاونة، التخطيط التربوي والتنمية ـ الخطيب، ثلاثون سنة من قيام إسرائيل.
أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:
ـ اسماعيل، فكرة «الطبيعة» في النظرية التربوية لجان جاك روسو ـ شريدي، نظرية النفس والمشاحنة على مفهوم الانسان ـ بركات، دراسة تحليلية لوسائل الاعلام في الدول العربية: ١٩٥٠ ـ ١٩٧٦.

☐ عدد ٢، ١٩٧٩
محمود، نشأة النزعة الاستيطانية في الفكر اليهودي الغربي خلال القرن التاسع عشر ـ أحمد، التحديات الاجتماعية للتنمية والمشكلات الاجتماعية ـ العوضي، اتفاقيتا اطار العمل الصادرتان عن كامب ديفيد في ضوء القانون الدولي ـ الجواهري، الحريم السلطاني ودوره في الحياة العامة.
أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:
ـ صقري، القاعدة المادية للقوة السياسية عند ابن خلدون ـ خير الدين، أثر سياسة إحلال الواردات على الصناعة التحويلية المصرية (١٩٦٠-١٩٧٤) ـ ناجي، المدخل المتكامل لتنمية الطاقة البشرية بالعالم العربي.

☐ عدد ٣، ١٩٧٩
الأشعل، محكمة العدل الدولية في ضوء معالجتها لبعض النزاعات الدولية ـ النجار، نحو نظام نقدي دولي جديد ـ مرار، مشاركة العاملين في الادارة ـ أبو النيل، دراسة مقارنة في الاستجابة على اختبار الشخصية الاسقاطي الجمعي بين السعوديين وكل من المصريين والأمريكيين.
أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:
ـ الكبيسي، نظريات التنظيم الاداري بين الكلاسيكية والمعاصرة في الدول النامية ـ غربال، أثر ميكانيكية السوق على اختيار التكنولوجيا في الدول النامية ـ فالسان، الخبرة المصرية في إدارة التنمية.

☐ عدد ٤، ١٩٧٩/ ١٩٨٠
المنوفي، السياسة المقارنة: مناقشة لبعض القضايا النظرية والمنهجية ـ عبده، نمو الطفل اللغوي وعلاقته بنموه الادراكي ـ عبدالرحمن، الخليج وقضاياه في الصحافة المصرية قبل زيارة الرئيس السادات لاسرائيل ـ الركابي، الأصول التاريخية للموقف العربي من النظريات العرقية والطبقية.
أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:
ـ الحداد، «رالف داهر ندورف وتالكوت بارسونز» نحو نظرية في التغير البنائي ـ الوظيفي ـ محمود، المساعدات الأمريكية لاسرائيل ـ بوحوش، البيروقراطية وأثرها على الاندماج الاجتماعي في العالم العربي.

☐ عدد ١، ١٩٨٠
رشاد، تبقرط العملية السياسية ـ ناجي، الحقوق الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للمرأة في المجتمع اليمني ـ عبدالرحيم، دراسة للتفاعل الأسري كأحد الأبعاد الفارقة في برنامج للتقويم السيكولوجي للمعوقين ـ بركات، الاعلام وظاهرة الصورة المنطبعة.
أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:
ـ عيسى، تطور السوق المالية في الأردن ـ الصايغ، الاغتراب وتفسيراته المتعددة الأبعاد ـ البعلي/ برايس، المنهج الديالكتيكي عند ابن خلدون وكارل ماركس.

☐ عدد ٢، ١٩٨٠
زكي، الأزمة الراهنة في الفكر التنموي ـ الأحمد/ الجاسم، التربية العملية، وضعها الحالي، البرامج المقترحة وأثر ذلك في اعداد معلمي المستقبل في كلية التربية بجامعة الكويت ـ تركي، حقوق الطفل بين التربية الاسلامية والتربية العربية الحديثة ـ الخطيب، التربية المستمرة، سياستها وبرامجها وأساليب تنفيذها.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية :

صالح ، العلاقة بين مستوى النمو المعرفي والتحصيل الدراسي عند الأطفال ـ العابد ، المتطلبات الأساسية للاتصال التنموي في البلاد العربية ـ عيد ، سوق رأس المال في الكويت .

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية :

□ عدد ٣ ، ١٩٨٠

الشاقب/ سكوت ، موقف المواطن الكويتي من الجريمة والعقاب ـ توق ، المستوى الاقتصادي والاجتماعي والترتيب الولادي وتأثيرهما على النمو الخلقي عند عينة من الأطفال الأردنيين : دراسة تجريبية ـ أحمد ، علم الاجتماع : التحديات الأيديولوجية ومحاولات البحث عن الموضوعية ـ السالم ، التنشئة السياسية والاجتماعية في الكويت .

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية :

القدسي ، النمو والتوزيع في الكويت ، : تحليل استخدام دالة الانتاج ـ بشاي ، مفهوم الذات عند الام وعلاقته بالتحصيل الاكاديمي للطفل .

□ عدد ٤ ، ١٩٨٠/ ١٩٨١

آدم ، مفهوم الاتجاه في العلوم النفسية والاجتماعية ـ الفقي ، أثر إهمال الأم على النمو النفسي للطفل ـ عبدالرحمن ، دراسة سوسيولوجية عن أنماط الجريمة في الصحافة المصرية ودلالاتها الاجتماعية ـ منصور ، علم النفس البيئي : ميدان جديد للدراسات النفسية .

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية :

ـ هاريس/ حريق ، دراسة تطبيقية حول سياسة التسعير في المشروعات العامة وأهداف صانعي القرارات ـ الموسى ، الهجرة غير العربية في الكويت ، مع اشارة خاصة الى الهجرة الآسيوية ـ صقري ، مفهوم «الشخصية القومية العربية» : دراسة تحليلية .

□ عدد ١ ، ١٩٨١

التميمي ، مفهوم التسوية السياسية ـ مقلد ، دور تحليلات النظم في التأصيل لنظرية العلاقات الدولية ـ الشرقاوي ، الأساليب المعرفية المميزة لدى طلاب وطالبات بعض التخصصات الدراسية في جامعة الكويت ـ الأحمد ، لعب المحاكاة وإمكانية استخدامها في تدريس المواد الاجتماعية في المرحلة المتوسطة في مدارس الكويت .

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية :

ـ الرمحي ، دبلوماسية المصادر في العلاقات العربية ـ اليابانية ـ ظاهر ، البيروقراطية والاغتراب الاجتماعي بجامعة الملك عبدالعزيز بجدة .

□ عدد ٢ ، ١٩٨١

التميمي ، الخليج العربي : دراسة في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي ـ نور ، تطبيق الحاسبات الالكترونية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية الآمال المعقودة وإمكانيات التطبيق العربي ـ الفرا ، الجغرافيا ومدى ارتباطها بالعلوم الاجتماعية ـ النجار ، نظام النقد الأوروبي : أهدافه ومستقبله ـ العظمة ، اقتصاديات المفاضلة بين المشروعات الاستثمارية المتنافسة في ظل تغيرات الأسعار .

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية :

الأمين ، تخصيصات الاستثمار وتنفيذ أهداف خطط التنمية : طاقة العراق الاستيعابية ١٩٥١-١٩٨٠ ـ منصور ، حماية المستهلك بالدول النامية مشاكل وقضايا ـ الميداني ، خصائص الخطر المردود على الاستثمارات في الأسهم العادية في بورصة بيروت .

□ عدد ٣ ، ١٩٨١

الريحاني ، معالجة التبول اللاإرادي سلوكيا : دراسة تجريبية علاجية ـ تركي ، قلق الامتحان بين القلق كسمة والقلق كحالة ـ كاظم ، حول التفسيرات المتباينة لنتائج الاختبارات ـ توق/ عباس ، أنماط رعاية اليتم وتأثيرها على مفهوم الذات في عينة من الأطفال في الأردن ـ عبدالرحيم ، استخدام المنهج الاسقاطي لدراسة بعض المواقف الاجتماعية كمتغيرات

وسيطة بين العجز الجسمي وسوء التوافق النفسي (دراسة ميدانية في البيئة الكويتية) ـ **شريف**، الأنماط الادراكية المعرفية وعلاقتها بمواقف التعلم الذاتي والتعليم التقليدي.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

ـ **صالح**، التأملية ـ الاندفاعية كأسلوب معرفي عند الأطفال في الكويت ـ **البعلي/ الوردي**، نموذج ابن خلدون لدراسة المجتمع في ضوء الفكر المعاصر.

□ عدد ٤، ١٩٨١

عبدالخالق، دور المرأة الكويتية في ادارة التنمية ـ **البكري**، أثر البحوث في رسم السياسات وصنع القرارات التربوية ـ **السالم**، تقويم كتب الادارة الصادرة في اللغة العربية ـ **القطب**، اتجاهات ودوافع المطالعة عند الشباب في المجتمع الكويتي المعاصر (دراسة ميدانية) ـ **رجب**، الاطار العامل لنظرية المحاسبة الاجتماعية الاقتصادية ـ **الشرقاوي**، الاستقلال عن المجال الادراكي وعلاقته بمستوى الطموح ومفهوم الذات لدى الشباب من الجنسين.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

ـ **فرح**، اقتصاديات تجميع القمامة في الكويت ـ **بشاي**، كيف نعرف ونتعرف على الموهوبين.

□ عدد ١، ١٩٨٢

الخصوصي، الجذور التاريخية لأزمة العلاقات العراقية ـ الإيرانية في العصر الحديث ـ **الحمود/ رفاعي**، الملامح الأساسية للادارة العليا في قطاع الأعمال الكويتي وعلاقتها بسلوك اتخاذ القرارات ـ **العامري**، عدد الكلمات المستدعاة الاستذكار والنسيان في التداعي الحر ـ **حماد**، الموقف الأفريقي من قضية فلسطين ـ **سليم**، الأحياء الاسلامي: دراسة في حالة المسلمين السوفيات ـ **الجميلي**، تأهيل المجرمين وأثره في المجتمع: دراسة خطوات التأهيل وموقف المشروع العراقي ـ **الجمل**، فاعلية التغذية الراجعة في تغيير أسلوب التعليم الصفي ـ **نور**، بعض السياسات الاستراتيجية لتنمية فاعلية نظم الكمبيوتر للمعلومات في الدول النامية مع التركيز على البحرية العربية ـ **عبدالرحمن**، الصحيفة كوثيقة تاريخية متى ولماذا؟

□ عدد ٢، ١٩٨٢

البغدادي، المضمون السياسي لمفهوم الأمة في القرآن ـ **حسن**، هموم السلطان عبدالحميد الثاني وجهاز الجاسوسية في الدول العثمانية ـ **شافعي**، مناهج تقييم المشروعات في الدول النامية ـ **الخترش**، حركة حامد بن رفادة على الحدود الشمالية للحجاز (مايو/يونيو١٩٣٢) ـ **أبو إسماعيل**، قياس وتحليل العوامل المرتبطة بكفاءة أداء وظيفة الشراء الصناعي بالشركات الكويتية ـ **نعيم**، اتساق القيم الاجتماعية: ملامحها وظروف تشكلها وتغيرها في مصر ـ **الشلقاني**، أثر استبعاد الوفيات بسبب الحوادث والتسمم والعنف على زيادة توقع البقاء على قيد الحياة ـ **ميلكان/ العيسى** دراسات في العمل في المجتمع القطري ـ **عبدالباقي**، الطب الشعبي في قرية مصرية.

□ عدد ٣، ١٩٨٢

الموسى، دراسة في التوزيع الجغرافي للسكان والتنمية في الكويت ـ **عبدالرحمن**، الفكر الاقتصادي والتغير التكنولوجي ـ **عبدالخالق**، الرضاء الوظيفي وأثره على انتاجية العمل ـ **عيسى**، مشكلة الصادرات الصناعية للدول المتخلفة ـ **عبدالمعطي**، الثروة والسلطة في مصر ـ **الجعلي**، الذرائع الدبلوماسية والقانونية للتوسع الامبريالي في أفريقيا ـ **مطر**، المعالجة المحاسبية لتكلفة الموارد البشرية في المشروع الاقتصادي ـ **السيد**، صورة الذات الشعبي لدى المرأة ونماذج من الأدب الشعبي (دراسة سيكولوجية).

□ عدد ٤، ١٩٨٢

أحمد، بريطانيا والبحث عن حل سلمي للمشكلة الفلسطينية أبان ثورة عرب فلسطين ـ **سعادة**، الأهداف التعليمية للدراسات الاجتماعية وتطبيقاتها على المجال المعرفي ـ **نمر**، الموارد الانسانية في الأدب المحاسبي والأدب الاقتصادي ـ **الملا**، دراسة مقارنة للنضج الاجتماعي والاستعداد التعليمي بين الأطفال ذوي الاعاقة البصرية والأطفال المبصرين ـ **عساف**، التغذية العكسية وشروط الفعالية ـ **أبو النيل**، دراسة ثقافية مقارنة بين المصريين واليمنيين في النواحي العصابية والسيكوسوماتية ـ **الخطيب**، التجربة الاتحادية لدولة الامارات العربية المتحدة بين النصوص الدستورية والممارسة السياسية ـ **الطحيح**، مفهوم الادارة: دراسة ميدانية.

☐ عدد ١، ١٩٨٣

عبدالخالق، دراسة تقييمية لدور ديوان الموظفين الكويتي في تطوير الجهاز الاداري للدولة ـ **مطر**، نموذج المدخلات والمخرجات كأداة من أدوات تخطيط النشاط الانتاجي في المنشآت الصناعية ـ **جدعان**، حوادث المرور في الكويت وأسبابها وطرق علاجها ـ **أحمد**، أثر التغيرات البنائية في المجتمع المصري خلال حقبة السبعينات على انساق القيم الاجتماعية والاقتصادية في الدول النامية ـ **معوض**، ظاهرة عدم الاستقرار السياسي وأبعادها الاجتماعية والاقتصادية في الدول النامية.

☐ عدد ٢، ١٩٨٣

الشلقاني، السياسة السكانية في الكويت: الوضع الحالي والبدائل المتاحة ـ **شرف الدين**، أحكام التطبيب في الفقه الاسلامي ـ **ساري**، أخبار الجريمة في صحافة الامارات: دراسة تحليلية ـ **الكومي**، الاشتراكية الصهيونية بين الحقيقة والخيال والتزييف: دراسة نقدية لتجربة الكيبوتز الاسرائيلي ـ **الفرا**، نحو تقنية جديدة في تدريس الكيمياء ـ **خيري**، المميزات البنائية للأسرة النووية الأردنية: دراسة استطلاعية ـ **بيومي**، تقييم الجوانب العلمية والعملية للمحاسبة عن الموارد البشرية.

☐ عدد ٣، ١٩٨٣

الفقي، الموهبة العقلية بين صدق النظرية والتطبيق: (عرض وتحليل لأهم الدراسات) ـ **سالم**، اشكاليات استخدام تحليل المضمون في العلوم الاجتماعية ـ **بدر**، الرضاء الوظيفي لأعضاء هيئة التدريس ـ **سعادة**، دور أهمية التعميمات والنظريات في ميادين العلوم الاجتماعية ـ **عيسى**، النمو المعرفي عند جان بياجيه وعمل النصفين الكرويين للمخ.

☐ عدد ٤، ١٩٨٣

تمر، دراسة أثر التضخم الاقتصادي في الفكر المحاسبي ونموذج مقترح لمحاسبة التضخم ـ **عمر**، القاعدة الانتاجية والتنمية الاقتصادية الشاملة ـ **الشيشيني**، نقل التكنولوجيا والتبعة التكنولوجية في الدول النامية ـ **نعيم**، التكوين الاقتصادي ـ الاجتماعي وأنماط الشخصية في الوطن العربي ـ **الخطيب**، العامل النووي في الصراع العربي الاسرائيلي في ضوء العدوان الاسرائيلي ضد المفاعل النووي العراقي ـ **نور**، الرقابة الفعالة على نظم المعلومات المبنية على الحاسبات: بعض الاعتبارات العملية لمواجهة التحديات الحالية خاصة في البيئة العربية ـ **الفقي**، تكافؤ الفرص التعليمية ومجتمع الجدارة.

☐ عدد ١، ١٩٨٤

ياسين، الديمقراطية والعلوم الاجتماعية دراسة حول مشكلات التبرير والنقد والالتزام ـ **التميمي**، بعض ملامح الحركة العمالية في المغرب العربي ودورها الوطني: دراسة في التاريخ الاجتماعي ـ **جميل**، الاطار النظري للمفاضلة بين نظم المعلومات البديلة ـ **رفاعي**، مشاكل إدارة الأفراد في قطاع الأعمال الكويتي ـ **مطر**، تحسين أساليب دمج بنود التقارير المالية المنشورة ـ **بدر**، فعالية نظام الاتصالات في بيت التمويل الكويتي: دراسة ميدانية وصفية تحليلية.

☐ عدد ٢، ١٩٨٤

رابح، وضعية تعليم الفتيات والنساء في الجزائر قبل الاستقلال وبعد الاستقلال ـ **سالم**، التحليل العلمي للدعاية ـ **الثاقب**، الاتجاه الراديكالي في علم الاجرام: مثالية الفكر أم واقعيته ـ **الشربيني**، مشاكل القطاع التعاوني الاستهلاكي في مصر ـ **سعادة**، تطبيق الحقائب التعليمية في ميدان الدراسات الاجتماعية.

☐ عدد ٣، ١٩٨٤

جلال الدين، التمييز بين الذكور والاناث، وانعكاساته على وضع المرأة ودورها في المجتمع: مثال الأردن والسودان ـ **اسماعيل**، الادمان الكحولي: المشكلة المراوغة ـ **بستان**، آراء واتجاهات تربوية في مجال محو الأمية بدولة الكويت ـ **هدية**، السلطة والشرعية ـ **حاجي**، دراسة تحليلية لنسب أسعار المنتج وأسعار المستخدم بجداول المدخلات والمخرجات لدولة الكويت ـ **العبيدي**، تعيين وترقية أعضاء الهيئة التدريسية بجامعة الكويت.

☐ عدد ٤، ١٩٨٤

الخطيب، الجوانب الأيديولوجية والسياسية والاجتماعية في الفكر العربي - تركي، الشخصية ونظرية التنظيم - عبدالمعطي، التعليم وتزييف الوعي الاجتماعي: دراسة في استطلاع مضمون بعض المقررات الدراسية - رفاعي، فلسفة الادارة اليابانية في إدارة الموارد الانسانية: ما الذي يمكن أن تتعلمه الادارة العربية منها؟ - رشاد، النتائج السياسية للرأي العام - سهاونة/ أبوجابر، مستويات واتجاهات الخصوبة والوفيات في الأردن - ١٩٦١، ١٩٧٦.

☐ عدد ١، ١٩٨٥

سليمان، عوامل الابتكار في الثقافة العربية المعاصرة - الهاشل، التربية الحياتية في المرحلة الابتدائية - بدر، فعالية اتخاذ القرار بواسطة مجموعة - حامد، أثر العوامل النفسية في التنمية - عبدالرحيم، الجوانب السلوكية للموازنات التخطيطية - سعادة، استخدام الاختبارات ذات الاختيار المتعدد في التاريخ والجغرافيا.

☐ عدد ٢، ١٩٨٥

ربيع، تطوير التعليم في حقل العلوم السياسية كأداة للتنمية - مرسي، سيكولوجية العدوان - حسين/ السلمان، المعلومات الغذائية للطالب الجامعي - العطار، المدخل الشرطي للمحاسبة الادارية - أبو اصبع، التواصل في المؤسسات الاعلامية - عيسى، علاقة التعليم بمستوى الحكم الأخلاقي لدى عينة مختارة من طلبة كلية التربية - جامعة طنطا - الريحاني/ عبدالجابر، دراسة فعالية أسلوبي التعزيز الرمزي والاشراط الكلاسيكي في علاج التبول اللاارادي - غبريال، دراسة تجريبية في الاتجاهات النفسية نحو البيئة في الكويت.

☐ عدد ٣، ١٩٨٥

الطواب، تطور التفكير عند الأطفال من وجهة نظر المدرسة البياجية - بكتاش، مفهوم التخلف السياسي في دول العالم الثالث - شريف، دراسة مقارنة لنمط المناخ المؤسسي وعلاقته برضا المعلم عن مهنته في مدارس المقررات والمدارس التقليدية - نبراي، التعليم العام والتعليم الفني والمهني: الطبيعة والمشاكل والحلول، عسكر/ التوم/ الأنصاري، استقلالية هيئة التدريس في مجال علمهم وفق نظام المقررات بمعهدي التربية للمعلمين والمعلمات بدولة الكويت - باشا، الاستثمارات العربية الخارجية بين الواقع والطموح - علي، موازين المدفوعات والتضخم النقدي العالمي: ووجهة نظر نقدية في التضخم النقدي العالمي - شموط، الفلسفة التربوية عند الفارابي أصولها وملامحها العامة.

☐ عدد ٤، ١٩٨٥

عيسى، نحو تأصيل فلسفي لدور الدولة الاقتصادي - القادري، قانون البحار والنظام الاقتصادي العالمي الجديد - الببلاوي، دراسات تجريبية في تعديل السلوك عند الأطفال - الشرقاوي، الفروق في الأساليب المعرفية الادراكية لدى الأطفال والشباب من الجنسين - علام، بناء اختبار هدفي المرجع لقياس مهارات المعلمين في تطوير الاختبارات المدرسية - موسى، دور التعليم في إعداد الكفاءات من القوى العاملة - النجار، المرأة العربية وتحولات النظام الاجتماعي العربي/حالة المرأة العربية الخليجية - الخطيب، الانماء السياسي الخليجي في اطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية - عبدالرحمن، حول إشكالية الاعلام والتنمية في الوطن العربي - الشربيني، مفهوم دورة حياة المنتج بين النظرية والتطبيق: دراسة تحليلية لمدى فاعلية المفهوم في ترشيد قرارات المنتجات - بدر، دور الدين الاسلامي في نظام دوافع وحوافز العمل لأعضاء هيئة التدريس بجامعتي دولة الكويت والأردن - دراسة تطبيقية مقارنة - بستان/ الجاسم، التشعيب في نظام المقررات في المدارس الثانوية الكويتية - خلف، دراسة نقدية للأنماط واستخداماتها في أنثروبولوجية مجتمعات الشرق الأوسط - الريحاني/ الخطيب، الخصائص الشخصية للمرشدين الفعالين وغير الفعالين.

☐ عدد ١، ١٩٨٦

محمود، الأعباء القومية لأزمة الأوراق المالية بدولة الكويت - رمضان، سوق عمان المالية: إلى أين - علي، التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية لتحويلات المصريين العاملين بالوطن العربي - أسيري/ المنوفي، الانتخابات النيابية السادسة

(١٩٨٥) في الكويت (تحليل سياسي) ـ **الثاقب**، المرأة والجريمة، اتجاهات حديثة في علم الاجرام ـ **عزام**، أثر التهجير على الأسرة الفلسطينية: دراسة وصفية استطلاعية ـ **ميعاري**، تطوير الهوية السياسية للفلسطينيين في اسرائيل ـ **الفيل**، الأمن الغذائي في الكويت ـ **بيومي**، المحاسبة عن تكلفة رأس المال من زاوية ترشيد تخصيص واستخدام الموارد البشرية.

☐ **عدد ٢، ١٩٨٦**

عبدالحي، توجهات السلوك السياسي للدول الكبرى في الأمم المتحدة ـ **عبدالجواد**، أهم ملامح التغير البنائي في القرية المصرية في السبعينات ـ **رمزي**، مستوى التكيف الاجتماعي المدرسي لطلاب المرحلة المتوسطة في محافظة نينوى وعلاقته بتحصيلهم الدراسي ـ **الشيخ**، العلاقة بين اتجاهات الطلبة في المرحلتين الثانوية والاعدادية ـ **الشلقاني**، قياس الفاقد من التعليم بين الطلبة الكويتيين ـ **رضوان**، التخطيط لتكوين وتأهيل الأصول البشرية من خريجي الجامعات وفقا لاحتياجات التنمية في دولة الكويت ـ **الجاسم**، تقويم عمل الموجه الفني ـ **شاهين**، اسلوب المعاينة الحكمية في المراجعة الاختبارية: نحو معايير موضوعية ـ **عساف**، المحددات الأساسية لدورة الميزانية العامة ـ **جبر**، اتجاهات المجتمع الكويتي نحو التدخين وإستراتيجيات مكافحته: مدخل تسويقي

☐ **عدد ٣، ١٩٨٦**

مصطفى، حول تجدد الاهتمام بالاقتصاد السياسي الدولي ـ **ظاهر**، اتجاهات التنشئة السياسية والاجتماعية في المجتمع الأردني ـ **باشا/ الطويجي**، الصناعات والمنتجات الثقافية: الواقع العربي والتصورات المستقبلية ـ **زكريا**، عمل المرأة في الوطن العربي: الواقع والآفاق ـ **سمحة**، أنماط الهجرة الفلسطينية في فلسطين واتجاهاتها (٤٨-١٩٨٠) ـ **عثمان**، التغيرات في الأسرة الحضرية في الأردن ـ **السيد**، الطفل وتكوين المفاهيم: دور الروضة والمدرسة الابتدائية ـ **حسين**، لافون: قضية أخلاقية لها أبعاد أخرى في تاريخ الكيان الصهيوني ـ **بيومي**، افتراضات وفعاليات مداخل معالجة انحراف التكلفة

☐ **عدد ٤، ١٩٨٦**

عزام، السلطة السياسية ووظيفتها الاجتماعية ـ **الجرباوي**، نقد المفهوم الغربي للتحديث ـ **معوض**، أزمة عدم الاندماج في الدول النامية ـ **بن سعيد**، التنمية وتكوين الأطر، حول تدريس علم الاجتماع ـ **تركي**، الخوف من النجاح عند الذكور والاناث، **عبدالخالق**، قيادة الرسول وخلافته والأنماط المثالية للسلطة ـ **المطوع/ عيسى**، أثر استخدام اللغة الانكليزية كوسيلة اتصال تعليمية على التحصيل الأكاديمي لكلية العلوم بجامعة الكويت ـ **الشيخ/ الخطيب**، دور الجامعة الأردنية في تنمية اتجاهات الحداثة عند طلبتها ـ **الثاقب**، التحضر وأثره على البناء العائلي وعلاقة العائلة بالأقارب في العالم العربي: عرض وتقييم لنتائج البحوث ـ **حبيب/ قاسم**، اقتصاديات صناعة المعارض في دول مجلس التعاون الخليجي.

☐ **عدد ١، ١٩٨٧**

حريق، أزمة التحول الاشتراكي والانمائي في مصر ـ **عصار**، محاولة بناء نماذج منطقية اسلامية للبحث الاجتماعي ـ **منصور**، دراسة في الاتجاهات النفسية نحو المسنين ـ **حاجي**، دراسة تحليلية لنسب أسعار المنتج ـ **علي**، تطور علم اجتماع التنمية في الوطن العربي ـ **عيسى/ حنورة**، دراسة حضارية مقارنة لقيم الشباب ـ **ناجي**، تأثير تصميم الاسئلة والحافز غير المادي ـ **البحر**، صناديق الاستثمار ونشأتها وطرق ادارتها ـ **الروسان**، العجز عن التعليم لطلبة المدارس الابتدائية ـ **ربيع**، توجهات الاعلام الصهيوني على الساحة الأمريكية.

☐ **عدد ٢، ١٩٨٧**

الحلوة، التسهيلات المالية السعودية للدول الأفريقية ـ **سليمان**، أثر التطور التكنولوجي على القوى العاملة وسياسات الاستخدام ـ **مفتي**، المنهجية السياسية الغربية: تحليل نقدي ـ **بدر**، فاعلية اتخاذ القرار بواسطة مجموعات الادارة في الشركات المساهمة الكويتية ـ **طاهر/ زيتون**، أثر فهم معلم الكيمياء لطبيعة العلم في نوعية اسئلة امتحاناته المدرسية ـ

عيسى، أثر المستوى المعرفي على مهارة الاتصال بين الأطفال ـ ناجي، علم الاجتماع في العالم العربي بين المحلية والدولية ـ رفاعي، استخدام فكرة مراكز التقويم في مصر ـ عيسى/ ياسين، التقنيات التربوية في تدريس الرياضيات في المرحلة الابتدائية ـ شلتوت، المحاسبة عن الاداء الانساني في حدود المنظور الاسلامي.

☐ عدد ٣، ١٩٨٧

جامع، الأهداف الجامعية ومكانة الدور التنموي لجامعة الاسكندرية بينها ـ عبدالخالق، التضخم الوظيفي في الجهاز الاداري الكويتي: دراسة تحليلية ـ حسين، مفهوم الذات وعلاقته بمستويات الطمأنينة الانفعالية ـ الأحمد، دراسة لبعض القضايا ذات الصلة بعمل الموجهين الفنيين بمدارس الكويت ـ حامد، تأثير ابن خلدون في الانثروبولوجيا الاجتماعية ـ القطان، نظرية المسار والهدف في القيادة: دراسة ميدانية ـ الصراف، علاقة الأسلوبين التأملي والاندفاعي بالتحصيل العلمي ـ رمضان، تقييم سوق عمان المالية داخليا ـ العبيدي، الادارة في مطلع العصر العباسي الأول ـ الرفاعي، أوروبا الغربية من التبعية الى الحياد.

☐ عدد ٤، ١٩٨٧

الحمود، مداخل اساسية للاصلاح الاداري في دولة الكويت ـ الخضراوي، العلاقة بين فائض السيولة المحلية وعجز ميزان المدفوعات في الدول النامية ـ العمر، دراسة مسحية للدافعية لدى طلبة جامعة الكويت ـ ميساك، نموذج كمي لانتشار المبتكرات ـ مرسي، علاقة سمات الشخصية بمشكلات التوافق في المراهقة ـ سعادة، دراسة مقارنة لاتجاهات المشرفين والمديرين والمعلمين نحو الدراسات الاجتماعية ـ التميمي، يهود الهند وهجرتهم الى فلسطين ـ يونس، اعتراضات المرأة العاملة على العمل (بحث استطلاعي) ـ عبود، الوحدة العربية في الفكر القومي بالمشرق العربي (١٨٦٠ ـ ١٩٦٣) ـ محمود، نحو اطار لنظرية المراجعة مع التطبيق على مهنة التدقيق بدولة الكويت.

☐ عدد ١، ١٩٨٨

حنورة، مشكلات الشباب الكويتي من طلاب الجامعة بين الماضي والحاضر والمستقبل ـ عجوبة، ايديولوجية الرعاية الاجتماعية وغياب الحوار المجدي في الوطن العربي ـ نوفل، تأثير برامج المرشحين على نتائج الانتخابات ـ الروسان، دراسة مقارنة بين أداء الطلبة العاديين والمعوقين عقليا على عينة أردنية ـ الموسى، الوظيفة كأحد افرازات التحضر في الكويت ـ أبو عياش، توجهات التخطيط الاقليمي في الاردن ـ عساف، الاتجاهات الحديثة لتقويم أداء العاملين في الادارة الحكومية ـ الخطيب، الصحافة الغربية وأسطورة الموضوعية ـ أبو جمعة، مدخل تسويقي لتقييم وتطوير مستوى خريجي كليات التجارة المصرية ـ الباش، المخرجات التعليمية ومنهج تحليل النظم.

☐ عدد ٢، ١٩٨٨

ناجي، تحليل العائد والتكلفة للاستقصاء بالبريد: بحث على متاجر التجزئة بالكويت ـ شلتوت، الاطار العلمي للمحاسبة الزكوية ـ ابراهيم، تقييم الاثار الناتجة عن تدفق معونات الغذاء في مصر، حمزاوي، مشكلات العملية التخطيطية لمنظمات الرعاية الاجتماعية: دراسة ميدانية ـ محمود، فهم الرسالة الاعلامية وعلاقته ببعض خصائص شخصية متقليها ـ شعيب، تقدير الذات والقلق والتحصيل الدراسي لدى المراهقين من المجتمع السعودي، تركي، الدافعية للانجاز عند الذكور والاناث في موقف محايد وموقف منافسة ـ المرسي، التطوير المحاسبي للموازنة العامة ـ قطاع الخدمات باستخدام مفهوم تحليل النظم ـ المنصوري، نظام الانذار المبكر والتنبؤ بملاءة شركات التأمين: نموذج كمي ـ جبر، مدى رضاء عملاء الخدمات خلال عملية اتخاذ قرار الشراء،

الابحاث

المناقشات

المراجعات

نظرية الكارثة وانهيار الاثنين الأسود

فتحي خليل الخضراوي
كلية التجارة ـ جامعة طنطا

مقدمـــة

كان يوم الإثنين ١٩ أكتوبر ١٩٨٧ يوما أسودا فى حياة الكثيرين من المتعاملين فى بورصة نيويورك للأسهم New York Stock Exchange، فقد أصيبوا خلاله بصدمة عنيفة لم يفيقوا منها إلا على خسائر لم يكن لهم ولا للعالم عهد بمثلها، خسائر أعادت إلى الأذهان ذكرى الثلاثاء الأسود ٢٩ أكتوبر ١٩٢٩ الذى كان بداية لفترة كساد طويلة لم تنته إلا بقيام الحرب العالمية الثانية. ففي يوم لإثنين الأسود هبطت أسعار الأسهم فى بورصة نيويورك هبوطا مفاجئا وحادا على وجه لم تعرف أسواق المال نظيرا له فى تاريخها. فقد هبط مؤشر داو ـ جونز الصناعى بمقدار ٥٠٨ نقطة، أى ما يوازى ٢٢,٦٪ من قيمته المعلنة عند ابتداء التعامل فى ذلك اليوم حيث أقفل على ١٧٣٨,٧٤ نقطة ملتهما من قيمة الأسهم فى ذلك اليوم بمفرده ما يقدر بنحو ٥٠٠ مليار دولار.

وتسابق المحللون فى تقديم اجتهاداتهم عن الأسباب المسئولة عن ذلك الانهيار فى الأسعار. فريق يلقى بالمسئولية كاملة على عاتق العوامل الاقتصادية كفوضى النظام النقدى العالمى وعجز الميزانية الفيدرالية وعجز الميزان التجارى الأمريكى. وفريق آخر يرى أن مثل هذه العوامل لا تتغير بين عشية وضحاها، فقد كانت موجودة قبل أن يبزغ فجر الإثنين الأسود، ولكن ما تغير هو الإحساس بها، أى العامل النفسى الذى عززت من تأثيره الجوانب الفنية للتعامل داخل البورصة كاستخدام الحواسب الإلكترونية واتباع نظام الدفع الجزئى Purchasing Stock on Margin ويضاف إلى ذلك إمكانية الاقتراض الجزئى بضمان الأوراق المالية Borrowing on Margin. ورغم ذلك، فالأمر الأقرب إلى التصور أن تكون

هذه العوامل مجتمعة مسؤولة عما حدث. وبالتحديد، فإن الهبوط الذى حدث فى الأسعار كان فى البدء نتيجة لعوامل اقتصادية موضوعية تأثر بها المستثمرون، ولكن ما لبث الإحساس بهذه العوامل أن تحول على أيدى المضاربين إلى مخاوف نفسية تضخمت شيئا فشيئا، وساعد على ذلك الجوانب الفنية للتعامل، حتى حولت الحذر المحسوب إلى هلع شديد، واندفاع متهور نحو البيع فحلت الكارثة وكان الانهيار.

هدف البحث

يستهدف هذا البحث، مسلحا بذلك التصور، التعرف على الكيفية التى حدث بها الانهيار وليس لماذا حدث، وإن كانت السببية مسؤولة إلى حد كبير عن الكيفية. ويتطلب ذلك فهم وإدراك حقيقة العلاقة الديناميكية التى تجمع بين الأسعار من ناحية وسلوك وردود أفعال المتعاملين على اختلاف أنواعهم من ناحية أخرى، فهذه العلاقة الديناميكية متى أمكن فهمها كان من السهل معرفة، ليس فقط لماذا كان الانهيار مفاجئا وحادا على النحو الذى تم به، ولكن أيضا متى يحتمل حدوث مثل هذه الانهيارات، وكيف يمكن تجنبها. وسوف نتوسل إلى هذه الغاية بنظرية الكارثة Catastrophe Theory. التى سنعرض لها اولاً، ثم ننتقل إلى التعريف بالخواص المشاهدة للتعامل فى بورصات الأوراق المالية. وفى ضوء هذه النظرية وتلك الخواص نقوم بتطوير نموذج كارثة القرن Cusp Catastrophe Model لشرح العلاقة الديناميكية بين الأسعار والمتعاملين، وبيان كيف كان الانهيار، ونختتم البحث بتقديم موجز له مع التوصيات المقترحة.

نظرية الكارثة

نظرية الكارثة Catastrophe Theory هى نظرية رياضية للأنظمة الديناميكية[1]. ويقصد بالكارثة كل وضع يحتمل أن يؤدى فيه التغير التدريجي فى الأسباب إلى تغير فجائى وحاد فى النتائج. كما يقصد بالأنظمة الديناميكية كل علاقة يكون بين أطرافها تأثير متبادل. ورغم أن العالم ملىء بالتحولات الفجائية إلا أن أهم المجالات لتطبيق هذه النظرية هى العلوم البيولوجية والطبيعية والاجتماعية.

وأول من قدم هذه النظرية هو الرياضى الفرنسى رينيه توم عندما نشر كتابه «الاستقرار البنيوي والتكوين التشكلي» عام ١٩٧٢ (Thom, 1975). ولقد اشتق توم نظريته من علم الطبولوچيا Topology وهو أحد فروع الرياضيات التى تهتم بخصائص الأسطح متعددة الأبعاد. ويرجع ارتباط نظرية الكارثة بعلم الطبولوچيا إلى أن قوى الطبيعة يمكن وصفها بأسطح توازن ناعمة. ولكن حين ينهار هذا التوازن فلابد من حدوث الكارثة.

ولكن كيف يمكن لنظرية الكارثة أن تصف جميع أسطح التوازن على تعددها؟ هنا تأتى أهمية النظرية التى صاغها توم والمعروفة باسم «نظرية التصنيف» Classification

Theorem . ففى عالم رباعي الأبعاد، ثلاثة للمكان وواحد للزمان، تقرر هذه النظرية أنه إذا كان لدينا نظاما ديناميكيا يتحدد سلوكه بتدنيه أو تعظيم دالة معينة لا تزيد عدد متغيراتها المستقلة عن أربعة، فإن سطح الاستجابة الناتج سوف يكون شبيها بأحد الأنواع السبعة التي يضمها الجدول رقم(١)[٢] ولكل نوع من هذه الأنواع السبعة صفاته التى تميزه. وتعتمد هذه الصفات المميزة على عدد المتغيرات التابعة (وتعرف باسم المتغيرات السريعة Fast Variables) وعدد المتغيرات المستقلة وتعرف باسم المتغيرات البطيئة (Slow Variables) .

جدول رقم (١)
أنواع الكوارث طبقا لنظرية التصنيف

نوع الكارثة	عدد المتغيرات البطيئة	عدد المتغيرات السريعة
الالتواء	١	١
القرن	٢	١
الذيل الخطافى	٣	١
الفراشة	٤	١
القطع الزائد	٣	٢
القطع الناقص	٣	٢
القطع المكافىء	٤	٢

المصدر: (Zeeman, 1976 : 78)

وتبدأ نظرية الكارثة بنظام ديناميكى تصفه المعادلة التفاضلية التالية :

$$\frac{ءص}{ءن} = د \left[س \left(\frac{ءص}{ءن} \right) \right]$$

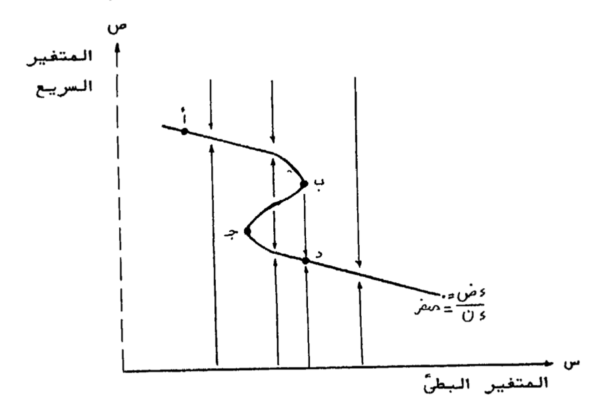
حيث ص هى متجه المتغيرات السريعة، وسوف نفترض أنه يتكون من متغير وحيد، و $\frac{ءص}{ءن}$ هي المشتقة التفاضلية الأولى لهذا المتجه بالنسبة للزمن ن. أما س فتمثل متجه المتغيرات البطيئة، وهى لا تزيد عن أربعة متغيرات.

وتتميز استجابة ص للتغيرات التى تطرأ على س بأنها أسرع من استجابة س للتغيرات التى تحدث فى ص . ومن هنا يقال أن ص فى هذا النظام الديناميكي تتكيف بشكل فورى لمقتضيات التوازن قصير الأجل، وعقب ذلك تبدأ س فى التكيف ولكن

خلال وقت أطول. وهذه التفرقة بين المتغيرات البطيئة والمتغيرات السريعة أمر شائع فى بناء النماذج الاقتصادية (Varian, 1979 : 15). فالنماذج التى تصف الظواهر الاقتصادية الكلية فى الأجل القصير تفترض ثبات بعض المتغيرات كرأس المال والفن الإنتاجى. بينما تفترض نماذج النمو الاقتصادى، أن الاقتصاد يتكيف فوريا لاعتبارات التوازن قصير الأجل. ومن ثم يكون التركيز على عملية التكيف فى الأجل الطويل.

وتهتم نظرية الكارثة بالتفاعلات بين توازنات الأجل القصير والعملية الديناميكية طويلة الأجل، وبالتحديد فإن نظرية الكارثة تدرس وتحلل الكيفية التى يسلكها التوازن قصير الأجل عندما يحرك النظام المتغيرات البطيئة تجاه التوازن الطويل الأجل وخلال هذا التحرك يمكن للكارثة أن تقع، بمعنى أن يقفز التوازن القصير الأجل من منطقة إلى أخرى على سطح الاستجابة، ولإيضاح ذلك سوف نضرب مثالا بأبسط أنواع الكوارث وهى كارثة الالتواء وكارثة القرن علما بأننا سوف نستخدم النوع الأخير فى صياغة وتفسير أحداث الإثنين الأسود.

(أ) كارثة الالتواء : تأخذ كارثة الالتواء Fold Catastrophe الشكل التالى :



حيث يكون المنحنى الواصل لجميع النقط الدنيا والعظمى ونقط الانقلاب التى تحقق:
$\frac{ءص}{ءن}$ = صفر هو سطح الاستجابة الناتج. ولما كانت ص هى المتغير

السريع، فإنها تتكيف بشكل فورى بحيث يتم الوصول إلى نقطة توازن مستقر على السطح $\frac{\text{ءص}}{\text{ءن}}$ = صفر[٣]. وعلى فرض أن ذلك كان عند النقطة أ، فإنه حين تزيد س ببطء، تبدأ نقطة التوازن قصير الاجل فى التحرك بشكل مستمر إلى اليمين على المنحنى. وعندما يتم الوصول إلى النقطة الحرجة ب، والمعروفة باسم نقطة الالتواء Fold Point، فإن أية زيادة فى س سوف تؤدي إلى أن تقفز نقطة التوازن قصير الأجل تجاه النقطة د وتكون الكارثة حيث يكون الهبوط فى المتغير السريع ص مفاجئا وحادا. ويلاحظ أن العودة إلى السطح العلوى حين تنخفض س سوف تؤدى إلى قفزة مماثلة حين تصل س إلى مواجهة النقطة جـ .

(ب) **كارثة القرن**: هذا النوع السابق من الكوارث لا يحدث إلا فى الأنظمة الديناميكية ذات البعدين فقط. ولكن مع تزايد الأبعاد تزداد الأمور تعقيدا، ففى كارثة القرن Cusp Catastrophe التى تنشأ عن نظام ثلاثى الأبعاد حيث يوجد متغير سريع واحد ص وآخرين بطيئين س و ع، والذى تمثله المعادلة التفاضلية التالي :

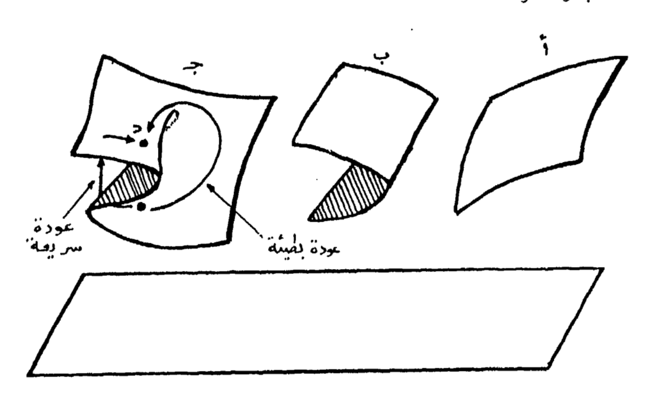
$$\frac{\text{ءص}}{\text{ءن}} = \text{د}\left[\text{س}\left(\frac{\text{ءص}}{\text{ءن}}\right) \text{،} \ \text{ع}\left(\frac{\text{ءص}}{\text{ءن}}\right)\right]$$

فإن السطح الذى تمثله المعادلة $\frac{\text{ءص}}{\text{ءن}}$ = صفر هو سطح ذو بعدين فى فراغ إقليدى ثلاثى الأبعاد، ويرتفع هذا السطح فوق المستوى الممثل للمتغيرات البطيئة ويأخذ إحدى الصور الثلاث المحتملة التى يوضحها الشكل (٢). ففى الشكل (٢ ـ أ) لا توجد احتمالات لأية كوارث حيث تؤدى التغيرات الطفيفة فى المتغيرات البطيئة س و ع إلى تغير تدريجى وناعم فى التوازن قصير الأجل. ويمثل الشكل (٢ ـ ب) كارثة الالتواء التى تحدثنا عنها ولكن فى بعدين. أما الشكل (٢ ـ جـ) فهو الشيء الوحيد الجديد فى هذا النموذج ويسمى بكارثة القرن.

وكما يظهر من الشكل (٢ ـ جـ)، فإن كارثة القرن هى فى جوهرها التواء يختفى عند نقطة معينة تعرف بنقطة القرن. وتسمح هذه الخاصية بنوع جديد من التحرك. فبفرض وجودنا عند نقطة توازن قصير الأجل على السطح العلوى للقرن، ولتكن د، وأن س و ع تغيرت مما أدى إلى السقوط عند حافة الالتواء إلى السطح السفلى. فكيف يعود النظام إلى السطح العلوى مرة أخرى؟

من الواضح أنه طبقا للشكل (٢ ـ جـ) يوجد مسارين محتملين. المسار الأول هو التحرك إلى اليسار أسفل الالتواء ثم القفز إلى السطح العلوى. والطريق الآخر هو التحرك

حول القرن والوصول فى النهاية إلى نقطة الابتداء. ولا شك أن المسار الأول أسرع من الثانى لاعتماد الأخير بشكل كامل على تحركات المتغيرات البطيئة. ولكن أى النوعين من العودة سوف يحدث؟ يعتمد الأمر بالطبع على ديناميكية المتغيرات البطيئة ودرجة التشعب أو الالتواء. وتجدر الإشارة إلى أن أى نظام يسمح بعودة سريعة وأخرى بطيئة يمكن تمثيله بكارثة القرن.



خواص التعامل داخل البورصات

ينقسم المتعاملون داخل بورصة الأوراق المالية إلى مستثمرين ومضاربين، وفيما يلى نعرض أولا لاستراتيجية كل فريق فى اتخاذ قراراته الاستثمارية، ثم نوضح كيف يمكن قياس حالة السوق. بعد ذلك نورد الخصائص التى تتميز بها حركة التعامل فى البورصة.

(أ) استراتيجيات اتخاذ القرارات الاستثمارية : تتخذ معظم القرارات الاستثمارية داخل البورصة بهدف تعظيم الثروة، وذلك عن طريق تعظيم العائد وتقليل المخاطر. وتختلف استراتيجية اتخاذ القرار الاستثماري بين المتعاملين، والذين يمكن تقسيمهم إلى مستثمرين ومضاربين.

والفرق بين الاستثمار Investment والمضاربة Speculation هو بالدرجة الأولى فرق فى معدل العائد المتوقع، ومقدار المخاطر المحتملة، وطول مدة الاحتفاظ بالأوراق المالية (Amling, 1984 : 6)، فالمضاربة تكون لفترات قصيرة تمتد من أسبوع إلى عدة أشهر، بينما

يكون الاستثمار لفترات أطول نسبيا [٤]. وبسبب ذلك، يكون التركيز فى المضاربة على ارتفاع القيم السوقية Appreciation وليس على الأرباح الموزعة أو الفوائد المدفوعة، وعادة ما يكون العائد المتوقع فى حالة المضاربة اكبر من مثيله في حالة الاستثمار، الا أن مخاطر المضاربة تزيد كثيرا عن مخاطر الاستثمار إذ كلما ارتفع العائد زادت المخاطر.

وتختلف استراتيجية اتخاذ القرارات الاستثمارية بين المستثمرين والمضاربين، فبينما تستند استراتيجية المستثمرين على ما يعرف بالتحليل الجوهرى، فإن استراتيجية المضاربين تعتمد على ما يسمى بالتحليل الفنى، وإن كان من الممكن أن يستعمل المضاربون أيضا التحليل الجوهرى :

التحليل الجوهرى : Fundamental Analysis : يفترض هذا النوع من التحليل أن الدراسة الدقيقة لكل شركة تساعد فى اختيار الأوراق المالية المقومة فى السوق بأقل من قيمتها Underpriced. وتتم عملية الاختيار فى الغالب بعد القيام بتحليل على مستوى الاقتصاد القومى، وتحليل على مستوى الصناعات، وتحليل على مستوى الشركات.

فالخطوة الأولى فى هذا التحليل هى تحديد حالة البيئة الاقتصادية التى تتم داخلها عملية الاستثمار. فينبغى تحديد الوضع الحالى للاقتصاد، وفرص نموه، وإلى أين يتجه، ودلالات كل ذلك بالنسبة لقرار الاستثمار. ويساعد ذلك فى اختيار القطاعات الاقتصادية التى تتزايد فيها احتمالات تحقيق أرباح كبيرة. ومن خلال دراسة هذه القطاعات القائدة، يتم اختيار الصناعات التى يتوقع أن تتمتع بمركز تنافسى قوى، بعد ذلك تتم دراسة الشركات الرائدة فى كل صناعة مختارة لتحديد مدى جاذبيتها للاستثمار فيها وتشتمل الدراسة الأخيرة على عدة عوامل منها المركز التنافسى، والربحية المتوقعة، وكفاءة التشغيل، والهيكل المالى والإدارى. وإذا قرر المستثمر شراء أوراق مالية، فإن الاحتفاظ بها يظل قائما مادامت تغل عائدا مرتفعا، ويتم بيعها حين يعتقد المستثمر أنها قد أصبحت مقومة بأزيد من قيمتها Overvalued وغالبا ما تطول مدة الاحتفاظ بالأوراق لعدة سنوات.

وتجدر الإشارة إلى أنه ليس شرطا أن يؤدى التحليل الجوهرى فى كل مرة إلى القرار السليم، فأحيانا ما يأتى سلوك السوق على خلاف ما يقترحه هذا التحليل. فقد يكون الموقف الجوهرى للاقتصاد وكذلك للصناعة وللشركة قويا، ورغم ذلك فإن السعر فى البورصة قد ينخفض، أو قد يكون الموقف الجوهرى ضعيفا إلا أن البورصة ككل قد تكون قوية، أى أن الأسعار فى ارتفاع.

التحليل الفني Technical Analysis : بينما يهتم التحليل الجوهرى بالتنبؤ بالعائد المتوقع، فإن التحليل الفني يحاول التنبؤ بالأسعار المحتملة للأوراق المالية (Briston, 1975 : 216 - 217). وطبقا للتحليل الفنى، فإن القيمة السوقية للأوراق المالية تتحدد فقط بتفاعل العرض والطلب، ويرى المحللون الفنيون أن هناك عوامل متعددة تؤثر فى العرض

والطلب. وهذه العوامل تشتمل، بالإضافة إلى الاعتبارات التى يتضمنها التحليل الجوهرى، على الأخبار والآراء والآمال والمخاوف والأمزجة والتخمينات والضرورات الملحة. وتستقبل السوق كل هذه العوامل وغيرها وتعكسها على أسعارها بشكل تلقائى وفوري ومستمر.

وبصرف النظر عن التقلبات البسيطة فى السوق، يكون للأسعار اتجاهها العام الذى يبقى قائما مالم تتغير قوى العرض أو الطلب. وحين يتغير اتجاه الأسعار، فسوف يكون لذلك أثره على سلوك السوق نفسه (Amling, 1984 : 540). ومعنى ذلك أن هناك فعل ورد فعل متبادل بين قوى العرض والطلب (المتعاملين) وبين الأسعار. وهذه النقطة لها أهميتها الخاصة كما سيتضح فيما بعد.[٥]

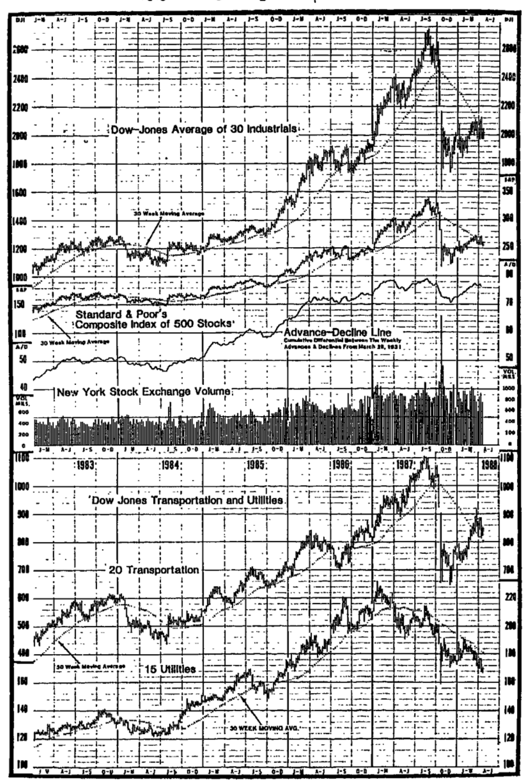
لهذا كله، فإن أكثر العوامل التى يراقبها المحللون الفنيون للوصول إلى قرار فيما يتعلق بالاستثمار هى الأسعار، وربما أحجام الصفقات المعقودة. وفى هذا الصدد، فإن أهم أداة يستخدمها المحلل الفنى هى الخرائط البيانية Charts[٦]. فهذه الخرائط توضح تحركات السعر فى الماضى، وتعطي لقارئها مؤشرا لتحركات السعر مستقبلا بفرض أن التغيرات السعرية المتتابعة تعتمد على بعضها البعض (Amling, 1984 : 549)[٧].

(ب) **قياس حركة السوق**: تقاس الحركة العامة لسوق الأوراق المالية بمؤشر أو رقم قياسي يتألف من مجموعة من الأوراق المالية يعتقد أنها تعكس حالة السوق بكامله. ويفترض أنه عندما يرتفع هذا المؤشر، فإن السوق ككل يرتفع، وعندما ينخفض فإن السوق ككل ينخفض.

ولكل سوق من أسواق المال العالمية مؤشراته الخاصة. وتنحصر المؤشرات المستخدمة داخل بورصة نيويورك فى مؤشر استاندارد وبور ٥٠٠ Standard & Poor's Composite Index of 500 Stocks، ومجموعة مؤشرات داو ـ جونز التى تتكون من مؤشر داوجونز الصناعى Dow - Jones Average of 30 Industrials ومؤشر داو ـ جونز للنقل Dow - Jones Average of 20 Transportation، ومؤشر داو ـ جونز للمنافع Dow - Jones Average of 15 Utilities. ويوضح الشكل رقم (٣) تطورات هذه المؤشرات بالإضافة إلى حجم التعامل وذلك خلال الفترة من الربع الأول لعام ١٩٨٣ حتى بداية الربع الثانى من عام ١٩٨٨.

ويعتبر مؤشر داو ـ جونز الصناعى أهم المقاييس المستخدمة للتعبير عن حركة التعامل داخل بورصة نيويورك للأسهم، بل وأكثرها شهرة وشيوعا[٨]، ويتألف هذا المؤشر من أسعار أسهم ثلاثين شركة من كبريات الشركات الصناعية الأمريكية يتم تغييرها من فترة إلى أخرى حتى يظل المؤشر ممثلا للسوق، ويتم حساب هذا المؤشر. بإضافة القيم السوقية للأوراق المشار إليها مع قسمة الناتج على رقم معين، ويقترب هذا الرقم المعين

شكل رقم (٣)
تطور مؤشرات الأسعار وحجم التعامل فى بورصة نيويورك ١٩٨٣ ـ ١٩٨٨

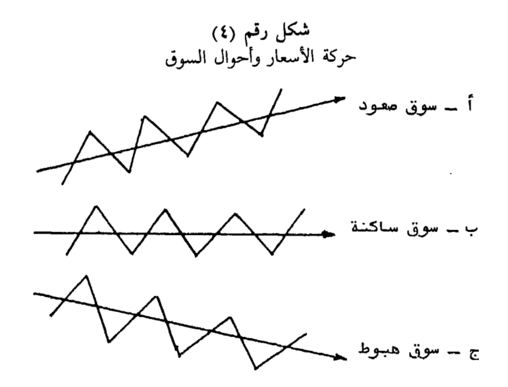


المصدر: Trendline, 1988:6

حاليا من الواحد الصحيح والربع، ويتم تعديله دوريا فى اتجاه هبوطى (Amling, 1984 : 523). وتعلن قيمة هذا المؤشر كل نصف ساعة خلال فترة التعامل فى البورصة. ويعكس هذا المؤشر انفعالات المتعاملين، ولهذا فهو غير مستقر إذ يتقلب بين الصعود والهبوط كما يوضح الشكل رقم (٣).

وتفيد مراقبة تحركات مؤشر داو ـ جونز الصناعى فى تحديد اتجاه السوق. ويقصد بالاتجاه ميل السوق إلى التحرك فى ناحية معينة عبر خط مستقيم تخيلى لفترة معينة من الوقت، وفى تحديد الاتجاه فإن الزمن ليست له أية أهمية، فالاتجاه قد يمكث عدة دقائق أو عدة سنوات، وإنما المهم أن يظل الاتجاه قائما إلى أن يتغير. وعندما تشكل تحركات هذا المؤشر سلسلة تصاعدية من الارتفاعات والانخفاضات التى يمكن وصلها بخط يشير إلى أعلى، يكون اتجاه السوق إلى الأعلى ونكون فى سوق صعود A Bull Market حيث تزداد حركة الشراء على حركة البيع (الشكل٤ ـ أ). أما إذا كانت تحركات هذا المؤشر تشكل سلسلة تنازلية من الارتفاعات والانخفاضات يمكن وصلها بخط يشير إلى أسفل، فإن اتجاه السوق يكون إلى الأسفل ونكون فى سوق هبوط A Bear Market حيث تزداد حركة البيع على حركة الشراء (الشكل ٤ ـ جـ). ويشير تاريخ التعامل فى البورصات إلى أن أسواق الهبوط تبقى فى الغالب لفترات أقصر مقارنة بأسواق الصعود (Amling, 1984 : 542). ويلاحظ أنه إذا كانت تحركات المؤشر الصناعى ذات اتجاه أفقى، فإن السوق تكون ساكنة A Static Market (الشكل ٤ ـ ب).

شكل رقم (٤)
حركة الأسعار وأحوال السوق



(ج) **الخواص المشاهدة للتعامل فى البورصة** : على ضوء ما تقدم يمكن استعراض خواص التعامل المشاهدة داخل معظم بورصات الأوراق المالية (Zeeman, 1974 : 41 - 47)، وهى تنحصر فى الآتى :

١ - لما كان الهدف الرئيسى لأسواق المال هو أن تعمل كمركز عصبى As a nerve center، لذا فإن الأسعار داخل البورصة تستجيب بأكبر قدر ممكن من السرعة والحساسية لتغيرات العرض والطلب، أى لسلوك المتعاملين داخل البورصة. ومن ناحية أخرى، يتأثر سلوك هؤلاء المتعاملين وخاصة فئة المضاربين بالتغيرات التى تحدث فى الأسعار، ومن ثم، توجد علاقة تأثير متبادلة بين الأسعار وسلوك المتعاملين. وبينما يكون تأثير التغيرات فى سلوك المتعاملين على الأسعار سريع حيث لا يستغرق ذلك سوى بضع دقائق، فإن التأثير المرتد من الأسعار على سلوك المتعاملين يكون أبطأ ومختلف بين المستثمرين والمضاربين. فرد الفعل لدى المضاربين قد يظهر بعد عدة ساعات أو عدة أيام أو حتى عدة أسابيع، أما رد فعل المستثمرين فإنه قد يمكث عدة أسابيع أو أشهر، وذلك لاعتماده على نتائج الدراسات التى يجرونها عن أسباب التغير فى الأسعار.

٢ - حين تكون نسبة المضاربين إلى إجمالي المتعاملين فى السوق قليلة بحيث يغلب على السوق وجود مستثمرين على مستوى جيد من المعلومات Well - Informed Investors، فإن تساوي طلب وعرض هذه الفئة الأخيرة (المستثمرين) من شأنه أن يؤدى إلى سكون الأسعار. وبينما يؤدى وجود فائض طلب لدى هذه الفئة إلى ارتفاع الأسعار، فإن فائض العرض لديها يعمل على هبوط الأسعار.

٣ - أما إذا كانت نسبة المضاربين كبيرة مقارنة بالمستثمرين فسوف يترتب على ذلك ألا تكون السوق مستقرة. وحتى نفهم ذلك سوف نفترض أن فائض طلب المستثمرين يساوى صفرا. حين يحدث ذلك فستكون الأسعار ساكنة، لكنه سكون يمكن أن يعصف به أي مؤثر خارجي مهما كانت ضآلته، إذ أن أى تحرك طفيف فى الأسعار بفعل المؤثرات الخارجية يتضخم فى الحال من خلال سلوك المضاربين. فأهم ما يميز المضارب أنه دائما فى سلوكه يتبع الاتجاه العام للأسعار. لذا نرى عدد المضاربين يزداد مع صعود الاتجاه، ويتناقص مع هبوطه. لذلك، فإنه حين تبدأ الأسعار فى الارتفاع سرعان ما يتحول السوق الى المضاربة على الصعود، وحين تبدأ الاسعار فى الانخفاض سرعان ما يتحول السوق إلى المضاربة على الهبوط.

٤ - ولا يمكن لسوق الصعود أو لسوق الهبوط أن يعزز بقاءه ويظل متماسكا لفترة طويلة من الزمن، إذ لا بد أن يتحول فى النهاية إلى الاتجاه المضاد. ويرجع ذلك إن التغير فى الأسعار الذى تسبب فيه سلوك المضاربين سرعان ما ينعكس على سلوك المستثمرين. فحين ترتفع الأسعار بشكل مبالغ فيه فى حالة المضاربة على الصعود،

فإن المستثمرين من خبرتهم بأن ذلك لا يمكن أن يستمر إلى الأبد وأيضا من معرفتهم بحجم الطاقة الإنتاجية المساندة للسوق، سوف يفضلون تصفية محافظهم المالية والانسحاب من سوق الصعود حتى قبل أن تبلغ السوق ذروتها، ويؤدى ذلك إلى انخفاض فائض طلب المستثمرين ومن المحتمل أن يؤدى وجود نسبة كبيرة من المضاربين وقت انسحاب المستثمرين منه إلى تماسك سوق الصعود بشكل مصطنع مما يؤخر عملية التحول إلى الهبوط.

٥ - وكما يؤدى الارتفاع المغالى فيه فى الأسعار إلى انخفاض فائض طلب المستثمرين، فكذلك يؤدي الهبوط الصغير في هذه الأسعار. ويرجع ذلك إلى أن سياسة المستثمرين فى تجنب الخسائر الكبيرة تعتمد على وضع حد لمقدار الهبوط فى سعر كل ورقة مالية وحين يتجاوز الهبوط فى السعر هذا الحد فإنهم يقومون ببيع ما لديهم من أوراق كان هذا هو حالها.

٦ - مع انحسار النشاط فى سوق الصعود وتحولها إلى سوق هبوط نتيجة لانسحاب المستثمرين، يضطر المضاربون أيضا إلى الانسحاب، ولم يثبت تاريخيا كما ذكرنا أن ظلت سوق الهبوط قائمة لفترة طويلة، إذ سرعان ما يتجه إليها المستثمرون بعد أن تكون قد استردت استقرارها وسكونها النسبى. وفى الوقت الذى يستشعر المستثمرون بوادر التحسن تكون السوق لا تزال تضارب بشكل مصطنع على الهبوط بحيث تكون هذه أنسب الفرص ليحقق فيها المستثمرون مكاسب أكبر فى الأجل الطويل يعوضون بها خسائرهم الصغيرة فى الأجل القصير، ويؤدى توافد المستثمرين على سوق الهبوط إلى عودة النشاط إليها من جديد فتبدأ فى التحول إلى الصعود ولكن ببطء.

وفيما يلي سوف نستخدم نظرية الكارثة فى بناء نموذج يعكس الملامح الديناميكية لحركة التعامل فى البورصة والتى تحددها الخواص المشار إليها، بحيث يساعد فى إيضاح آليات الانهيار الذى حدث فى الأسعار فى بورصة نيويورك يوم الإثنين الأسود ١٩ أكتوبر ١٩٨٧:

العلاقة الديناميكية بين الأسعار والمتعاملين

رغم أن فهم كل خاصية من الخواص المشار إليها فى ذاتها يعد أمرا ممكنا من وجهة نظر جزئية وساكنة نسبيا، فإن من الصعب الإلمام بها جميعا فى نفس الوقت واستيعاب طريقة تفاعلها مع بعضها البعض من وجهة نظر شاملة وديناميكية. لهذا، فإن الأمر يتطلب تكوين صورة هندسية A Geometrical Illustration تعكس الملامح الديناميكية لحركة التعامل داخل البورصة كما تحددها هذه الخواص في تفاعلها. فى هذه الصورة الهندسية لن تتسنى فقط رؤية الخواص الفردية بنظرة سريعة، وإنما سوف تظهر أيضا الأنماط المعقدة

للتغير واضحة جلية مما يساعد على الخروج بفهم ديناميكى شامل لآلية الانهيار الذى حدث.

وقبل أن نبدأ فى التعرف على ملامح هذه الصورة الهندسية التى ننوي بناءها، سوف نضع تحت نظر القارىء صورة مختزلة لخواص التعامل تكون مرشدة له فى فهم أسباب ورود الصورة على النحو الذى أتت به. لهذا الغرض سوف نستخدم س للتعبير عن نشاط المستثمرين و ص للتعبير عن نشاط المضاربين. وبالتحديد، سوف تستخدم ص لتعني نسبة ما يستحوذ عليه المضاربون من السوق، أو بعبارة أخرى، نسبة النقد المضارب فى السوق، أما س فسوف تعنى فائض طلب المستثمرين.

وللاختصار فى عدد المتغيرات المستخدمة فلن نستخدم متغيرا إضافيا للتعبير عن فائض طلب المضاربين، وذلك لسببين : أولهما، أن فائض طلب المضاربين هو الفرق بين فائض طلب السوق ككل وفائض طلب المستثمرين. وثانيهما، أن فائض طلب المضاربين، نتيجة لطبيعة هذه الفئة وأسلوبها فى الاستثمار، هو جزء من الآليات الداخلية للسوق، وذلك على خلاف فائض طلب المستثمرين الذى يعتبر إحدى القوى الخارجية الموجهة للسوق. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن حالة السوق داخل البورصة، كما ذكرنا، تقاس فى العادة بمؤشر معين. وفى بورصة نيويورك للأسهم، يستخدم مؤشر داو ـ جونز الصناعى لأداء هذه المهمة. ومن ثم، إذا اعتبرنا أن م ترمز إلى هذا المؤشر، فإن ع، وهى تشير إلى المشتقة التفاضلية الأولى للمؤشر بالنسبة للزمن($ع=\frac{ءم}{ءن}$) ، سوف تستخدم للتعبير عن معدل التغير فيه، وحين تكون ع = صفر، تكون السوق ساكنة. وعندما تكون ع > صفر، تكون السوق آخذة فى الصعود. أما إذا كانت ع < صفر، فإن السوق تكون آخذة فى الهبوط.

واستنادا إلى مضمون الرموز التى قدمناها، يمكن أن نعيد صياغة الخواص المشاهدة للتعامل فى البورصة، وذلك على النحو التالي :

(١) إستجابة ع للتغير فى كل من س و ص أسرع من استجابة س و ص للتغير فى ع.
(٢ ـ أ) إذا كانت ص صغيرة، تكون السوق مستقرة حيث تصبح ع دالة متزايدة ومستمرة فى س ومارة بنقطة الأصل.
(٢ ـ ب) اذا كانت ص كبيرة، تكون السوق غير مستقرة حيث تصبح ع دالة متزايدة لكنها غير مستقرة فى س ولا تمر بنقطة الأصل.
(٣) معدل التغير فى ص له نفس إشارة ع. بعبارة أخرى، ص دالة طردية فى م.
(٤) تتناقص س فى أعقاب الارتفاع الكبير فى م حتى وإن واصلت الأخيرة ارتفاعها.
(٥) تتناقص س فى أعقاب الهبوط الصغير فى م.

(٦) تتزايد س إذا كانت م قد استمرت فى الهبوط لفترة من الزمن ثم بدأت أخيرا فى التسطح.

(أ) الصورة الهندسية لحركة التعامل : العلاقة المطلوب تنظيرها هى العلاقة التى تجمع بين س و ص و ع. وسوف نفترض أن العلاقة الديناميكية بين هذه المتغيرات تمثلها المعادلة التفاضلية التالية :

ع = د [س(ع) ، ص (ع)]

فى هذه المعادلة، ع هى المتغير السريع الاستجابة، بينما س و ص هى المتغيرات البطيئة الاستجابة. وتوضح المعادلة السابقة أنه فى نفس الوقت الذى تعتمد فيه ع على كل من س و ص، تؤثر معرفة ع على سلوك س و ص. وسوف نطلق على الجزء الأخير فى هذه العلاقة اسم «التأثير المرتد» A Feedback Effect.

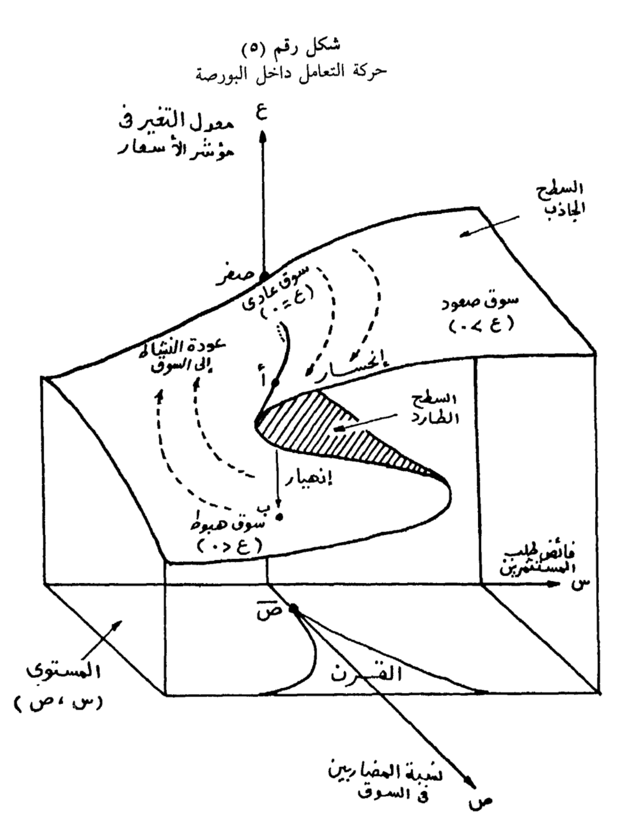
وتساعد الخاصيتين الأولى والثانية بشقيها فى تحديد معالم الصورة الهندسية لحركة التعامل داخل البورصة. فبتوزيع المتغيرات س و ص و ع على محاور فراغ إقليدى ثلاثى الأبعاد حيث تقع س و ص على المحاور الأفقية، وتقع ع على المحور الرأسى، فإن المعادلة التفاضلية تظهر فى هذا الفراغ على شكل سطح ثنائى الأبعاد كالذى يوضحه الشكل (٥) (Zeeman 1976 : 75)[٩].

وبالنسبة للخاصية الأولى، فإن سرعة الاستجابة عند نقطة ما تقع على أرضية الشكل (٥) تتناسب طرديا مع المسافة بين هذه النقطة وكل من الأبعاد الثلاثة. ولما كان المتغير السريع ع يقع على المحور الرأسى، والمتغيرات البطيئة س و ص تقع على المحاور الأفقية. فإن ذلك يعني أن المسافة فى الاتجاه الرأسى سوف تكون أكبر منها فى الاتجاهين الأفقيين، ويترتب على ذلك أن تكون خطوط الاستجابة السريعة فى أغلب المواقع رأسية. بعبارة أخرى، إذا ثبتنا كل من س و ص، فإن قوى العرض والطلب سوف تصل بمعدل التغير فى مؤشر الأسعار ع فى أسرع وقت إلى وضع توازن مستقر يقع على السطح حيث تكون المسافة الرأسية صفرا.

وإذا استبعدنا المنطقة المظللة فى الشكل (٥)، والتى تسمى بالسطح الطارد A Repellor Surface، فإن بقية السطح تعرف باسم السطح الجاذب An Attactor Surface. وترجع هذه التسمية إلى أنه إذا بدأ النظام عند نقطة لا تقع على هذا السطح، فإن الحركة الديناميكية للنظام سوف تنتقل بهذه النقطة إلى السطح وذلك عن طريق أحد خطوط الاستجابة السريعة والتى قلنا أنها رأسية.

ويلاحظ أنه بالوصول إلى السطح الجاذب، يتلاشى تماما البعد الرأسى حيث يكون التغير فى الأسعار قد اكتمل ويبقى أن تستجيب له المتغيرات البطيئة، ويعني ذلك أنه مع

شكل رقم (٥)
حركة التعامل داخل البورصة

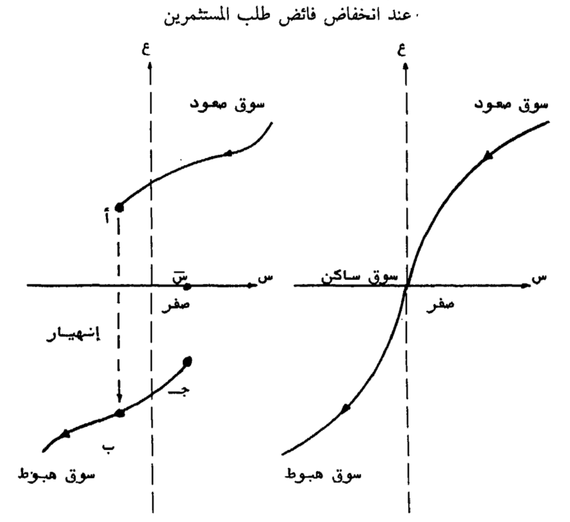


اقتراب النقطة من السطح تبدأ قوة التأثير فى حركة السوق تنتقل إلى البعدين الأفقيين، لذلك فإنه على السطح، وبالتحديد بالقرب منه، سوف تتواجد إستجابة بطيئة تمثل الأثر المرتد من ع على كل من س و ص.

(ب) **الصفات المميزة للسطح الجاذب** : القضية التى تهمنا هى دراسة شكل السطح الجاذب للتعرف على الصفات التى تميزه والتى ترجع بالدرجة الأولى إلى تعدد قيم الدالة ع. وهنا تأتى أهمية الخاصية الثانية للتعامل بشقيها. تعني هذه الخاصية أن استقرار السوق أو عدم استقرارها يتوقف على نسبة المضاربين فيها إلى أجمالى المتعاملين. ولكن كيف يمكن للسطح الجاذب أن يعكس هذه الخاصية؟ حين تكون نسبة المضاربين صغيرة، يكون السطح الجاذب ناعما ومستمرا. ولكن مع تزايد هذه النسبة يحدث التواء فى هذا السطح، على النحو الذى يوضحه الشكل (٥). بحيث يتكون فى منطقته الوسطى من ثلاث شرائح عليا ووسطى ودنيا. وبينما تنتمي الشريحتان العليا والدنيا للسطح الجاذب، فإن الشريحة الوسطى، وتعرف باسم السطح الطارد، لا تنتمي إليه حيث أنها لا تمثل نقط توازن مستقر.

ويلاحظ أن اتساع السطح الطارد يقل كلما اتجهنا نحو نقطة الأصل، حيث ع = صفر، إلى أن يتلاشى فى النهاية، ولا تعتبر معرفة السطح الطارد ذات أهمية لأن النظام، كما قلنا، لا يستقر إلا على السطح الجاذب. وتعرف حواف هذا السطح الطارد باسم منحنيات الالتواء Fold Curves. وعند إسقاط هذه المنحنيات رأسيا على أرضية الشكل (٥)، أى على المستوى (س، ص)، فإنها تشكل ما يشبه القرن (انظر الشكل). ويحدد هذه القرن المنطقة التى تحدث فيها التغيرات الفجائية الحادة. فطالما بقي النظام خارج القرن، كانت تطورات السوق (الأسعار) تدريجية ومستمرة كدالة للمتغيرات البطيئة. ويستمر ذلك حتى بعد الدخول إلى القرن. ولكن مع استمرار المتغيرات البطيئة فى التحرك عبر القرن فلابد وأن تحدث الكارثة عند الخروج منه، بمعنى أن يؤدى التغير الطفيف فى سلوك المتعاملين إلى تغير كبير فجائى فى حركة السوق (الأسعار). ومن هنا كانت تسمية الشكل (٥) باسم كارثة القرن Cusp Catastrophe. وعند قطع السطح الجاذب رأسيا أمام ص مساوية لمقدار يساوى أو أقل من صَ (انظر الشكل ٥) ينتج الشكل (٦ ـ أ) والذى يمثل منحنى يمر بنقطة الأصل (الصفر). وعندما يكون فائض طلب المستثمرين مساويا للصفر، أى عندما س = صفر، فإن ع = صفر وهو وضع توازن مستقر. وعندما تزيد نسبة المضاربين عن صَ تزداد احتمالات عدم الاستقرار، فقطع السطح الجاذب رأسيا أمام ص > صَ ينتج عنه الشكل (٦ ـ ب)[١١].

شكل رقم (٦)
أثر تغير نسبة المضاربين على السوق
عند انخفاض فائض طلب المستثمرين



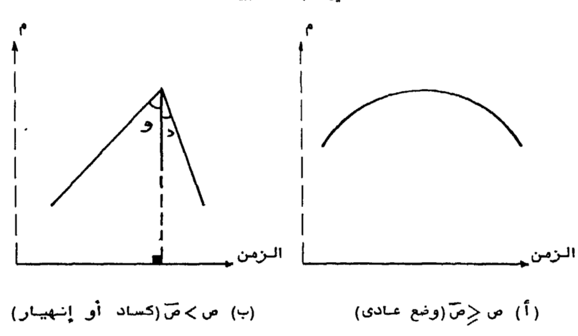
(أ) ص ⩾ صَ (مسار مستمر) (ب) ص > صَ (مسار غير مستمر)

فى هذا الشكل (٦ ـ ب) وبالقرب من نقطة الأصل يوجد منحنيان، الأعلى يمثل سوق الصعود والأدنى يمثل سوق الهبوط. وإذا كانت س > سَ فإن فائض طلب المستثمرين سوف يطغى على أية ضغوط خارجية قد تدفع إلى الهبوط، مما يضمن استمرار سوق الصعود، وبالتالى، فإن منحنى سوق الصعود يمتد عبر الجزء الموجب من محور س. أما منحنى سوق الهبوط فلابد وأن ينتهى عند نقطة تواجه سَ، ولتكن جـ. وبالمثل، يمتد منحنى سوق الهبوط عبر الجزء السالب من محور س، أما منحنى سوق الصعود فينتهى عند النقطة أ.

وبذلك يتكون الشكل (٦ ـ ب) من جزئين منفصلين.

ويساعد هذا الانفصال فى التعرف على جوانب هامة فى سلوك السوق. فإذا قرر المستثمرون، على سبيل الافتراض، الانسحاب من سوق الصعود، وكان بالسوق نسبة صغيرة من المضاربين (ص ≶ صَ)، فإن ع سوف تنخفض ببطء، كما توضح الأسهم فى الشكل (٦ ـ أ). وحيث أن ع هى معدل التغير فى المؤشر م، فإن ذلك يعنى أن هذا المؤشر يظل فى ارتفاع ما دامت ع موجبة، إلا أنه يبدأ فى التسطح تدريجيا مع اقتراب ع من الصفر. ومع تحول ع إلى السالب تبدأ م فى الانخفاض التدريجى، وينشأ عن ذلك نهاية عظمى ناعمة كما فى الشكل (٧ ـ أ).

شكل رقم (٧)
تطورات الأسعار عبر الزمن مع
تغير نسبة المضاربين



(أ) ص ≶ صَ (وضع عادى) (ب) ص > صَ (كساد أو إنهيار)

من ناحية أخرى، حين تكون نسبة المضاربين كبيرة (ص > صَ) وقت انسحاب المستثمرين من سوق الصعود، فسوف تظل هذه السوق متماسكة بشكل مصطنع إلى حين الوصول إلى النقطة أ فى الشكل (٦ ـ ب). حيث تظل ع موجبة ويكون المؤشر م بالتالى فى تزايد كما يظهر من الشكل (٧ ـ ب). عند هذه النقطة، تحدث استجابة رأسية سريعة يوضحها السهم الرأسى فى الشكل (٦ ـ ب) مما يؤدى إلى هبوط فجائى وحاد فى ع من أعلى منحنى سوق الصعود، إلى ب على منحنى سوق الهبوط. حينئذ تصبح ع سالبة ويكون المؤشر م فى تناقص. وبذلك يؤدى تحول ع من الموجب إلى السالب إلى إنشاء نهاية عظمى مدببة للمؤشر م كما فى الشكل (٧ ـ ب) وذلك بزاوية قدرها د + و التى يفصل بين جزئيها

عمود مسقط من نقطة النهاية العظمى. ويلاحظ أنه كلما كبرت و كلما كانت كان ارتفاع المؤشر أبطأ، وأنه كلما صغرت د كلما كان انخفاض المؤشر أسرع. ويتوقف مقدار الزاوية د عكسيا على مسافة السقوط أب فكلما كان السقوط أب أكبر كلما كانت الزاوية د أصغر وهبوط المؤشر أكثر حدة ويعتبر الشكل (٧ ـ أ) ممثلا للوضع العادى أما الشكل (٧ ـ ب) فيمثل حالة الكساد Recession إذا كانت د كبيرة، أو الانهيار crash إذا كانت د صغيرة.

(ج) **الاستجابة البطيئة على السطح الجاذب** : تشير الاستجابة السريعة إلى التغير فى ع عندما تكون كل من س و ص ثابتة، وهى تظهر بيانياً على هيئة خطوط رأسية، ومثالها فى الشكل (٥) أو الشكل (٦ ـ ب) السقوط من أ إلى ب. أما الاستجابة البطيئة فإنها تشير إلى الأثر المرتد من ع إلى س و ص عندما يتغير الأول وتأخذ فى الغالب شكل خطوط أفقية على السطح الجاذب أو بالقرب منه، ومثالها فى الشكل (٥) المنحنيات المتقطعة التى تظهر على السطح الجاذب. وهذه المنحنيات تعكس الخواص الأربعة الأخيرة للتعامل فى البورصة.

وحتى نفهم ذلك، سوف نفترض أن السوق فى حالة توازن مستقر وتتمتع بسكون نسبى، أى ع = صفر. هذا الاستقرار والسكون النسبى سوف يشجع المستثمرين، بالطبع بعد إجراء الدراسات، إلى تحريك نقودهم من أسواق أخرى لا تتمتع بما تتمتع به السوق الحالية من استقرار وسكون. فى هذه الحالة تكون إحدى القوى الخارجية المؤثرة ممثلة فى فائض طلب المستثمرين قد تغيرت مما يترتب عليه ارتفاع المؤشر.

وطبقا للخاصية الثالثة، فإن ارتفاع المؤشر يؤدى إلى اجتذاب المضاربين فتزداد نسبتهم فى السوق وتزداد بالتالى حدة النشاط فى سوق الصعود مما يعمل على رفع المؤشر أكثر إلى أعلى، إلا أن هذا الارتفاع الكبير فى المؤشر، حين يستشعر المستثمرون المبالغة فيه، سوف يحثهم على تقليص فائض طلبهم تمهيدا للأنسحاب من السوق (الخاصية الرابعة). ويعمل ذلك الانحسار فى نشاط المستثمرين على هبوط المؤشر مما يدفع المضاربين بدورهم إلى الانسحاب. ويمثل المنحنيان المتقطعان الواقعان على الشريحة العليا (سوق الصعود) من السطح الجاذب فى الشكل (٥) خطوط الاستجابة البطيئة فى هذه الحالة. وبالمثل، تؤدى الخاصيتان الخامسة والسادسة إلى المنحنيين المتقطعين الواقعين على الشريحة الدنيا (سوق الهبوط). وتجدر الإشارة إلى أن الاستجابة البطيئة التى تحدث على السطح أو بالقرب منه هى التى تقود أحيانا إلى الاستجابة السريعة، مع ما يترتب عليها من حدوث الكساد أو حتى الانهيار.

(د) **آلية الانهيار** : يساعد النموذج السابق فى فهم آلية الانهيار Crash Mechanism الذى حدث فى أسعار الأسهم داخل بورصة نيويورك يوم الإثنين ١٩ أكتوبر ١٩٨٧ والذى اشتهر بالاثنين الأسود. كان الاتجاه العام لأسعار الأسهم فى بورصة نيويورك منذ الخروج من ركود عام ١٩٨١ ـ ١٩٨٢ وحتى نهاية أغسطس ١٩٨٧ كما يوضح الشكل (٣)، هو

المضاربة على الصعود. ولقد كان هذا الاتجاه الصعودى نتيجة مترتبة على السياسة الاقتصادية التى انتهجها ريجان منذ توليه الرئاسة عام ١٩٨١ خلفا لكارتر[١١] والتى استهدفت إنعاش الاقتصاد الأمريكى من الداخل اعتمادا على أفكار ما يعرف بمدرسة اقتصاديات العرض Supply - Side Economics، والتى من بينها تيسير الائتمان بتخفيض معدل الفائدة وتشجيع الاستثمار وزيادة الحافز على العمل بتخفيض المعدلات الحدية للضرائب[١٢]. ومما ساعد أيضا على هذا الاتجاه إنخفاض قيمة الدولار تجاه معظم العملات القوية. فمن ناحية، أدى تخفيض معدل الفائدة الى أنخفاض تكلفة تمويل الاستثمارات الجديدة، ومع عودة الانتعاش إلى الاقتصاد الأمريكى نتيجة لتخفيض الضرائب تزايدت أرباح الشركات وارتفعت عوائد الأسهم. لهذا لم يكن غريبا أن يتزايد إقبال المستثمرين على شراء الأسهم خاصة وأن تخفيض معدل الفائدة قد أفقد السندات جاذبية الاستثمار فيها. ومن ناحية أخرى، أدى انخفاض الدولار إلى تزايد إقبال المستثمرين الأجانب على اقتناء الأسهم الأمريكية حيث باتت أرخص فى الوقت الذى تدر فيه عائدا أكبر. واجتذبت هذه الأوضاع المضاربين فانتعشت بورصة نيويورك، وترجمت مؤشرات الأسعار هذا الانتعاش فى شكل اتجاه نحو الصعود.

فى ظل هذه الظروف، كان طبيعيا أن يكون فائض طلب المستثمرين كبيرا ونسبة المضاربين عالية. وبالتالى، كانت تحركات السوق كلها تتم على الشريحة العليا من السطح الجاذب. ومع شهر سبتمبر بدأت تطورات العوامل الاقتصادية الكلية غير المواتية تلقي بظلالها على المناخ الاستثمارى وتؤذن ببداية مرحلة من الانكماش الاقتصادى تنخفض معها أسعار الأسهم ويقتضى الأمر مواجهتها بالتحول إلى استثمارات بديلة ذات عوائد مرتفعة وثابتة كالسندات أو الايداع النقدي. ومما شجع على هذا التحول أن معدلات الفائدة ابتداء من الربع الثاني من عام ١٩٨٧ كانت قد أخذت فى الارتفاع بسبب عودة الضغوط التضخمية. لهذا بدأ نشاط المستثمرين فى الانحسار Contraction فتناقص فائض طلبهم، وشهد مؤشر داو ـ جونز الصناعى بالتالى هبوطا كان فى البداية بطيئا وغير محسوس إلا أنه ابتداء من يوم الثلاثاء ١٣ اكتوبر ومع تزايد ورود المعلومات السيئة أصبح سريعا ومسموعا من العالم كله، فقد أسهمت هذه المعلومات السيئة فى إعادة تشكيل توقعات المتعاملين مما أدى إلى انهيار الأسعار[١٣] ومن هذه المعلومات ما يلي (Lee, 1988 : 8) :

(١) في يوم الثلاثاء ١٣ اكتوبر تمت الموافقة على تغييرات ضريبية تجعل عمليات دمج الشركات أقل جاذبية، وكان مجرد الاعلان عن مثل هذه العمليات يعزز مركز الشركة ويرفع أسعار أسهمها فى البورصة.

(٢) في يوم الأربعاء ١٤ اكتوبر أعلنت أرقام العجز التجارى وتبين منها أن العجز أكبر مما كان متوقعا، مما أدى إلى تدهور فى قيمة الدولار وارتفاع فى معدل الفائدة، وبالتالى هبوط فى مؤشر داو ـ جونز بمقدار ٩٥ نقطة.

(٣) في يوم الخميس ١٥ اكتوبر انتقد وزير الخزانة الأمريكى جيمس بيكر السياسة النقدية لألمانيا الغربية وهدد بعدم التدخل للدفاع عن الدولار المتدهور، مما عزز المخاوف القائلة بأن ارتفاع معدل الفائدة فى يوم الأربعاء لم يكن محض صدفة. وكان من نتيجة ذلك أن هبط المؤشر بمقدار ٥٧ نقطة.

(٤) في يوم الجمعة ١٦ اكتوبر حدث هجوم ايرانى على احدى ناقلات النفط التى تحمل العلم الأمريكى كان من نتيجته موجة من التشاؤم هبط على إثرها المؤشر بمقدار ١٠٨ نقطة.

ولما كانت القرارات الاستثمارية للمضاربين تستند، كما قلنا، على اتجاهات الأسعار كما يعكسها مؤشر داو ـ جونز، فقد أدى هذا الهبوط المستمر فى المؤشر إلى قيام هذه الفئة بتصفية محافظها المالية فى اندفاع محموم مع افتتاح البورصة للتعامل فى صباح الإثنين ١٩ أكتوبر. ومن العوامل التى شجعت على هذا الاندفاع استمرار وزير الخزانة الأمريكى خلال عطلة نهاية الأسبوع في توجيه تهديداته لألمانيا وابداء استعداده لترك الدولار يهبط أكثر ان لم تتراجع عن رفع معدل فائدتها، وهو ما يحمل فى ثناياه مزيدا من الارتفاع فى معدل الفائدة ومعدل التضخم وتدهور فى أرباح الشركات، ويخلق بالتالي بيئة لا تشجع على اقتناء أسهم الشركات الأمريكية. وكان من الممكن أن تكون نتيجة هذا التحرك هبوطا معقولا فى الأسعار لو أن نسبة المضاربين في البورصة فى ذلك اليوم كانت صغيرة، إلا أنها كانت من الكبر بحيث أدت إلى الانهيار الذى أتى على شكل قفزة هائلة من على الشريحة العليا للسطح الجاذب والتى كان على حافتها عندما أقفلت البورصة مساء الجمعة ١٦ اكتوبر إلى الشريحة الدنيا عندما أقفلت البورصة فى اليوم التالى للتعامل وهو الاثنين ١٩ اكتوبر، فكان هبوط المؤشر فى ذلك اليوم، وهو ٥٠٨ نقطة، مساويا لهبوطه تقريبا خلال فترة شهر ونصف مضت، وضِعْفَ هبوطه تقريبا يوم الثلاثاء الأسود ٢٩ أكتوبر ١٩٢٩.

ويلاحظ من تطورات مؤشر داو ـ جونز الصناعى خلال الأيام التى تلت الإثنين الأسود، كما يوضح الشكل (٣)، أن عودة النشاط إلى بورصة نيويورك كانت بطيئة. وقد يدعو ذلك إلى التساؤل، لماذا لم تكن العودة سريعة مثلما كان الانهيار فيقفز السوق من الشريحة الدنيا للسطح الجاذب (سوق الهبوط) إلى شريحته العليا (سوق الصعود)؟ بعبارة أخرى، لماذا لم يحدث انهيار مضاد Upward Crash ؟ وهل النموذج الذى قدمناه يتنبأ بمثل هذه العودة البطيئة للنشاط؟.

الإجابة التى يقدمها نموذجنا لهذا السؤال هي أن التغيرات التى حدثت فى الأسعار كان لها تأثير مرتد على سلوك المتعاملين، بمعنى أن التغيرات فى ع أثرت على كل من س و

ص. فسوق الهبوط المتدهورة عقب ذلك اليوم لم تعد مشجعة للمضاربين فانسحبوا منها. ونتيجة لهذا الانسحاب بدأت السوق فى التحرك إلى الجزء الخلفى من الشكل (٥) حيث المنطقة التى تتميز بتدرج واستمرارية سطح الاستجابة، وتم ذلك عبر المنحنيات المتقطعة على يسار سطح هذا الشكل. ومن ناحية أخرى، كان الانحفاض الذى حدث فى أسعار الأسهم مبالغا فيه بحيث أدرك المستثمرون، فى ضوء معرفتهم بأوضاع الشركات، أن القيمة السوقية للعديد من الأسهم أقل بكثير من قيمتها الحقيقية مما شجعهم على شراء هذه الأسهم يومى ٢٠و٢١ أكتوبر. وترتب على ذلك أن استرد مؤشر داو ـ جونز الصناعى خلال هذين اليومين ١١ , ٢٨٩ نقطة مما فقده يوم الإثنين الأسود. وأدى هذا الارتفاع إلى اختفاء هذه الميزة فانخفض نشاط المستثمرين وأصيبت السوق بسكون نسبى. ومن المنتظر، مع تنامى الثقة وتزايد فائض طلب المستثمرين أن يبدأ السوق اتجاهه مرة أخرى نحو الصعود ولكن ببطء وتدريجيا. وحين تصل الأمور إلى هذه النقطة سوف يتشجع المضاربون على دخول السوق لتبدأ من جديد دورة أخرى بين الصعود والهبوط.

الخلاصة

استخدمت هذه الدراسة نظرية الكارثة لإلقاء الضوء على آلية الانهيار الذى حدث فى ١٩ أكتوبر ١٩٨٧ فى بورصة نيويورك للأسهم مستهلا سلسلة من الانهيارات فى بقية البورصات العالمية الأخرى. وتستند الدراسة فى بناء النموذج المقدم على عدد من الخواص المشاهدة للتعامل في البورصات ويفترض النموذج أن المستثمرين هم جزء من القوى الخارجية الموجهة للسوق، بينما يعتبر سلوك المضاربين جزءا من الآلية الداخلية للسوق. وتساعد الصورة الهندسية للنموذج فى بيان الأنماط المعقدة للسلوك بشكل واضح وجلى يساعد فى فهمها فهما متكاملا وسريعا.

ويشير النموذج إلى أن أحداث الإثنين الأسود ببورصة نيويورك قد مهدت لها تصرفات المستثمرين حين بدأوا منذ قراية شهر ونصف سابقة على ذلك اليوم فى تصفية محافظهم المالية استجابة لتطورات المتغيرات الاقتصادية الكلية. ثم تبعهم فى ذلك المضاربون مدفوعين بالاتجاه الجديد للأسعار نحو الهبوط. ولضخامة عددهم فقد أدي اندفاعهم المحموم لتصفية محافظهم إلى حدوث الانهيار وكانت الكارثة التى أعادت إلى الأذهان ذكرى ١٩٢٩.

ولما كان تحرك المستثمرين استجابة للتطورات غير المواتية على الساحة الاقتصادية والتى تمثلت فى عجز الموازنة الفيدرالية وعجز الميزان التجارى وكلها كانت تنبيء عن ارتفاعات محتملة فى معدل الفائدة وبالتالى ارتفاع تكلفة الاقتراض وهو ما يؤدى إلى انخفاض معدل التكوين الرأسمالي ويضع حدودا على فرص التوسع والربحية، ويجعل أوجه الاستثمار الاخرى كالإيداع النقدى أو اقتناء السندات أكثر جاذبية من اقتناء

الأسهم. لهذا كله، فإن إعادة الاستقرار إلى البورصة يستدعي بالدرجة الأولى تقليل العجز بنوعيه، هذا ويمكن تقليل الأثر الانكماشي الذى يحدثه تخفيض عجز الميزانية الفيدرالية على الاقتصاد الأمريكى عن طريق تخفيض معدل الفائدة وتيسير منح الائتمان. وميزة هذا الاقتراح أنه يساعد من ناحية على ارتخاء السوق المالية، ومن ناحية أخرى يساعد على إطلاق الموارد لاستخدامها فى توسيع حركة التصدير.

وبالطبع، يفضل أن يقترن ذلك بالتنسيق بين السياسات النقدية للدول الصناعية. فقبول هذه الدول بتخفيض معدل الفائدة يؤدى إلى زيادة معدل التكوين الرأسمالي فيها وبالتالى ارتفاع معدلات النمو الاقتصادى، وفى نفس الوقت يخفف من أعباء الديون على دول العالم الثالث. ولا شك أن لذلك انعكاساته على تزايد احتمالات التوسع الأمريكى فى التصدير وبالتالى تحسن ميزانها التجارى.

ولإحكام السيطرة على البورصة وإعادة الانضباط إليها فى الأوقات التى تنذر بالانهيار يمكن فرض ضريبة مؤقتة على بيع الأسهم يتناسب معدلها طرديا وطول فترة السيطرة المطلوبة. إذ يساعد هذا الإجراء فى الاقلال من حركة البيع بصفة عامة، وقد يقنع المستثمرين بالاحتفاظ باستثماراتهم لفترة أطول. كما يعمل على إخماد نشاط المضاربين، مما يبقى السوق فى وضعه العادى على مساره المستمر. ومما يساعد على تدعيم هذه السيطرة تأجيل سداد الديون المقترضة بضمان الأوراق المالية، والتخلص من النظم التى تزعزع استقرار السوق كنظام الدفع الجزئى ونظام الاقتراض الجزئى.

الهوامش

(١) يقول توم فى محاضرة له (Thom, 1977 : 189) أنه رغم ما يشاع من أن نظرية الكارثة هى نظرية رياضية فإنها فى الحقيقة ليست كذلك. وإنما هى «مجموعة من الأفكار» نشأت من فروع الرياضيات وأدت إلى تقدمها.

(٢) للاطلاع على معدلات وأشكال هذه الأنواع انظر (Zeeman, 1976: 78 - 79).

(٣) إعتمادا على طبيعة النظام الديناميكي الذى تمثله المعادلة التفاضلية، قد تعتبر النقط الدنيا هى نقط التوازن المستقر وما عداها نقط توازن غير مستقرة أو العكس. وأيا كانت الحالة، فإن المنطقة (ب جـ) سوف تمثل أوضاع التوازن غير المستقر. ومن هنا، فإن فعل النظام سوف يختفى دائما بالوصول إلى نقطة خارج هذه المنطقة حيث يتحقق له الاستقرار (الخضراوى، ١٩٨٥ : ١٢٣).

(٤) يقصد بالاستثمار هنا الاستثمار المالي وليس الاستثمار الحقيقى، والاستثمار المالي هو ما كان على هيئة اقتناء أسهم وسندات اما الاستثمار الحقيقي فيتمثل فى اقتناء العقارات والأراضى والمعدات والسلع المعمرة. وتجدر الإشارة إلى أن المضاربة تختلف عن المقامرة Gumbling فى أنها تحتاج إلى إجراء حسابات دقيقة لاحتمالات النجاح والفشل، وهذا ما يجعلها مختلفة عن المغامرة التى تعتمد على الحظ والتخمين والاندفاع. وللأخيرة آثارها السيئة على الاقتصاد حيث تحول الأسعار عن مجراها الطبيعى وتعرض السوق لهزات عنيفة.

(٥) بالإضافة إلى هذين النوعين من التحليل، يوجد تحليل ثالث يعرف باسم النظرية الحديثة لمحفظة الأوراق المالية Modern Portfolio Theory . وهو يفترض أن السوق على درجة عالية من الكفاءة، وأن أسعار الأوراق المالية فى لحظة معينة مستقلة عن أسعارها فى اللحظة التالية، ومن ثم، يصعب التنبؤ بالأسعار المحتملة. ويعنى ذلك أنه لن يكون بمقدور أى من المتعاملين هزيمة السوق، أى لا يمكن لأداء أحد المتعاملين أن يكون أفضل من أداء سائر المتعاملين الآخرين. وبالتالى، فإن الاستراتيجية المثلى فى هذه الحالة هى التنويع Diversification بحيث تقل المخاطر ويمكن الحصول على العائد المتوسط للسوق ككل.

(٦) لهذا غالبا ما يطلق على هؤلاء المحللين اسم «الخرائطيين» Chartists.

(٧) يرى الكثيرون أن التحليل الجوهرى يتفوق على التحليل الفنى، ورغم ذلك فمن المهم للمستثمر أن يدرك الوضع الفنى للسوق حيث يساعده ذلك على فهم للتقلبات القصيرة الأجل فى السوق.

(٨) ظهر مؤشر داو ـ جونز الصناعى لأول مرة فى ٢٦ مايو ١٨٩٦. ويرجع فضل تطويره إلى كل من تشارلز هـ. داو (١٨٥١ ـ ١٩٠٢) وإدوارد جونز (١٨٥٦ ـ ١٩٢٠) اللذين كانا شريكين فى إنشاء أول شركة لنشر الأخبار المالية فى جريدة يومية هى «وول ستريت جورنال».

(٩) يعتمد الأسلوب المتبع فى رسم هذا السطح على استخدام التفاضل، حيث يكون السطح هو مجموع النقط التى تجعل المشتقة التفاضلية الأولى مساوية للصفر، وليس مهما أن تعرف كيف تؤدى هذه المهمة، وإنما يكفى أن تعرف أن هذه المشتقة تساوى صفرا حين تكون الدالة أفقية، ولا يتحقق ذلك إلا عند النقط الدنيا والعظمى لهذا فان السطح الموضح بالشكل (٥) يضم جميع النقط الدنيا والعظمى، بالإضافة إلى نقط الانقلاب فى الدالة محل الاعتبار.

(١٠) تذكر أن النظام لا يستقر إلا على السطح الجاذب فقط، ومن هنا استبعد الجزء الواصل بين المنحنيين.

(١١) اعتمدت السياسة الاقتصادية لكارتر على إنعاش الاقتصاد الأمريكى من الخارج، فارتفعت معدلات الفائدة داخل أمريكا حتى تجتذب رؤوس الأموال الأجنبية. مما أدى الى ركود حركة التعامل فى الأسهم حيث كان الاستثمار فى السندات أو الإيداع فى البنوك أكثر جاذبية للمستثمرين وشهد مؤشر داو ـ جونز الصناعى خلال رئاسة كارتر ١٩٧٦ ـ ١٩٨٠ تذبذبا حول متوسط قدره تقريبا ٨٠٠ نقطة. ويلاحظ أن توسع حكومة ريجان فى الانفاق العسكرى على حرب النجوم والتسلح الاستراتيجى قد أدى إلى تفاقم عجز الميزانية الفيدرالية وهو أحد العوامل المسئولة عن التدهور.

(١٢) من أفكار هذه المدرسة أيضا العودة الى قاعدة الذهب.

(١٣) يتسق ما حدث يوم الاثنين الأسود مع استراتيجيات نظرية السوق الكفء Efficient Market Theory ، إذ ترى هذه النظرية أنه إذا كان السوق كفئا فان حركة الأسعار فيه لابد وأن تعكس بشكل كامل وفوري كل المعلومات المتوفرة للمتعاملين فيه (Lee, 1988 : 8).

المصادر العربية

الخضراوى، ف.

١٩٨٥ «التغير الهيكلى ونظرية الكارثة» التجارة والتمويل، المجلة العلمية لكلية التجارة ـ جامعة طنطا، ٥ (١) : ١٠١ ـ ١٠٤.

المصادر الاجنبية

Amling, F.

1984 Investments: An Introduction to Analysis and Management. Englewood Cliffs, New Jersey: Prentice-Hall.

Briston, R.J.

1975 The Stock Exchange and Investment Analysis. London : George Allen & Urwin Ltd.

Lee, S.

1988 "Efficient Market Theory Lives!" Wall Street Journal. May, 9.

Thom, R.

1975 Structural Stability and Morphogensis. (English translation by D.H. Fowler) New York: Benjamin.

1977 "Structural Stability, Catastrophe Theory and Applied Mathematics". SIAM Review 19 (April): 189-201.

Trendline

1988 Daily Action Stock Charts. April, 22.

Varian, H.R.

1979 "Catastrophe Theory and the Business Cycle". Economic Inquiry 17 (January): 14-28.

Zeeman, E.C.

1974 "On the Unstable Behavior of Stock Exchanges". Journal of Mathematical Economics 1 : 39-49.

1976 "Catastrophe Theory". Scientific American (April): 65-83.

مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية



تصدر عن
جامعة الكويت

رئيس التحرير
د. بدر جاسم اليعقوب

* مجلة علمية فصلية محكمة تصدر ٤ مرات في السنة.
* تعنى بشئون منطقة الخليج والجزيرة العربية السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، والعلمية.
* صدر العدد الاول في يناير ١٩٧٥.
* تقوم المجلة باصدار ما ياتي:
  ا) مجموعة من المنشورات المتخصصة عن منطقة الخليج والجزيرة العربية.
  ب) مجموعة من الاصدارات الخاصة والمتعلقة بمنطقة الخليج والجزيرة العربية.
  جـ) سلسلة كتب وثائق الخليج والجزيرة العربية.
* عقد الندوات التي تهم المنطقة او المساهمة فيها واصدارها في كتب
* يغطي توزيعها ما يزيد على ٣٠ دولة في جميع انحاء العالم.
* الاشتراك السنوي بالمجلة.

ا) داخل الكويت: ٢ د.ك. للافراد ـ١٢ د.ك للمؤسسات.

ب) الدول العربية: ٢,٥٠٠ د.ك للافراد ١٢,٠ د.ك للمؤسسات

جـ) الدول الاجنبية: ١٥ دولاراً للافراد ٤٠ دولاراً للمؤسسات.

المقر: جامعة الكويت - الشويخ
هاتف: ٤٨١٦٨٠٧
٤٨١٦٧٩٩
٤٨١٦٨٢٤
٤٨١٤٢٩٥

جميع المراسلات توجه باسم رئيس التحرير على العنوان الآتي:
ص. ب: ١٧٠٧٣ - الخالدية - الكويت - الرمز البريدي 72451

الإثنية المسيّسة: الأدبيات والمفاهيم*

شفيق الغبرا
قسم العلوم السياسية ـ جامعة الكويت

مقـــدمة

تهدف هذه الدراسة الى إلقاء الضوء على الاثنية كظاهرة اجتماعية سياسية هامة مؤثرة على الدولة والمجتمع. اذ سيتم، عبر تقييم الأبحاث المتعلقة بالاثنية والصادرة باللغة الإنجليزية، التعرف على أهم مكوناتها، ومسبباتها، بالإضافة للحلول الممكن توفيرها في مواجهة الأزمات الناتجة عن تبلورها. وبينما لايشتمل البحث على كل ما له علاقة بالاثنية، فهو ليس تقريرا بيبلوغرافيا عن الموضوع، الّا أنه سيتعرض لأهم الاتجاهات والمدارس الفكرية المتعلقة بها. ولقد وجدت في الطبيعة التراكمية المتعددة الأبعاد للابحاث الصادرة باللغة الإنجليزية عن الاثنية سببا كافيا لتغطيتها في بحث مستقل. كما تحتوى هذه الدراسات على أساس نظري هام قد يساهم في بلورة فهم افضل لهذه الظاهرة. ولا يقصد من هذه المراجعة التقليل من قيمة الدراسات الجاده الصادرة باللغة العربية حول الموضوع. فمن الواضح، وبالرغم من الحواجز السياسية والمجتمعية المعوقة لدراسة الاثنية محليا، فإن بدايات جديده اخذت تشق طريقها.

وتنبع أهمية الاثنية، وبالتالي قضايا الأقليات والصراعات القبلية والطائفية، في الوطن العربي، من وجودها كمكون رئيسي لمجتمعاتنا العربية النامية، وضرورة أن نعي أبعادها، جذورها وأسبابها، بهدف تقديم الحلول السليمة التي تضمن لكل المواطنين حقوقهم، ولكل الاثنيات والأقليات مساواتها، وللوطن العربي وحدته وأمنه[1] وتتمتع

* أود ان اتوجه بالشكر الى أ. د. اسماعيل صبري مقلد والى د. وليد مبارك للملاحظات القيمة التي قدماها بعد قراءتها لمسودة سابقة من هذه الدراسة.

الظاهرة الاثنية بأهمية كبرى نظرا لسعى الكثير من القوى الخارجية لاستغلالها في اطار خلق مزيد من التفتيت في البلاد العربية. ففي مقال للصحافي الاسرائيلي Yinon (1982) ، أوضح ينون أن استراتيجية اسرائيل في الثمانينات والمستقبل تجاه العرب يجب أن تعتمد أساسا على المسألة الاثنية الطائفية في المجتمعات العربية. من المغرب حيث العرب والبربر الى السودان ومصر والسعودية والكويت والبحرين والإمارات ولبنان وسوريا والعراق، التناقضات الاثنية والطائفية تعم كل دولة وهي كما يقول ينون، قابلة لاستغلالها من جانب اسرائيل لفرط ما يسميه «ببيوت الشدة» العربية. ويؤكد ينون أن قضايا الأكراد، الدروز، السنة، الأقباط ، الشيعه، الأشوريين، البربر، العلويين والموارنة، المتداخلة مع الصراعات الاجتماعية والمشكلات السياسية والاقتصادية داخل كل دولة عربية وبين الدولة والأخرى جميعها قابلة للانفجار إذا ما أحسن استغلالها. وفي هذا يقول زئيف شيف أقدر مراسل عسكري إسرائيلي تعليقا على حرب العراق وايران إن أفضل مايمكن أن يخدم المصالح الإسرائيلية في العراق والكلام لشيف «هو تفتت العراق الى دولة شيعية، ودولة سنية، وانفصال الجزء الكردي (Shahak, 1982) .

الصحوة الاثنية بين الأدبيات القديمة والجديدة

«الصحوة الاثنية»، أو «الوطنية الاثنية»، تنتشر عبر القارات الخمس. إنها صحوه تهدد بخلق وحدات سياسية جديدة، بالإضافة الى تحالفات وانقسامات جديدة اذ أن الكثير من المجموعات والوحدات الصعرى المسماه اثنية بالمجتمعات البشرية، كالوحدات القائمة على العرق، الدين، والانتماء القبلي، بدأت بتقوية علاقاتها الداخلية مؤكدة وجودها مؤثرة على سياسات وقرارات الحكومات وبحالات محددة وجود الحكومات مرتبط بالتوجهات السياسية لهذه الوحدات الاجتماعية.

ولفهم هذا التوجه وهذه الحركة لابد لنا من رؤية الوحدات والمكونات التي تقع خلف المؤسسات، الدول، والبنى الفوقية. كما أنه ومن أجل ملاحقة الاثنية خلال عملية تطورها والبحث عن تعبيراتها علينا أن نغوص في المكونات المجتمعية الى الأعماق والجذور حيث الفرد، الأسرة، القبيلة، الطبقية، الهويات المختلفة، الولاءات المتناقضة، القيم والايديولوجيات. بمعنى آخر، فان «التنمية السياسية» ليست «بناء المؤسسات» كما عرفها علم التنمية بالسياسة المقارنة، بل هي أكثر من ذلك. إنها أساسا المعادلة الواقعة ما بعد المؤسسة. إنها المعادلة الثقافية، السياسية، الدينية، الإنسانية، الاجتماعية، الطبقية، الاقتصادية، القائمة حول الصراع والسلطان والوحدات التي تحيط بالمؤسسات القائمة[٦] (Enloe, 1973: 14) . لهذا فما قد يبدو مؤسسة قوية قد لايكون في الحقيقة كذلك. وهو مايجعل الاثنية (خاصة بظروف العالم الثالث وعالمنا العربي) موضوعا في غاية الأهمية للتنمية السياسية.

الأدبيات والكتابات الأولى عن الاثنية بعد الحرب العالمية الثانية في المجتمعات الاشتراكية والغربية الرأسمالية استبعدت احتمال استمرار بقاء الاثنية في الدولة العصرية الحديثة. لهذا نما توقعين اثنين، الأول ليبرالي والثاني راديكالي (Glazar & Moynihan, 1975: 6-7; Peterson, 1979 :2-3) . التوقع الليبرالي أسس مفاهيمه حول الاثنية بناء على الاعتقاد بأن نمو الاتصالات والثقافة داخل المجتمعات بالاضافة لنمو الدول الحديثة والمؤسسات سيذيب ويلغى «العلاقات الأولية» Primordialties في المجتمع وسيستبدلها بعلاقات حديثة قائمة على الولاء للدولة ومؤسساتها. وكان الاعتقاد بأن الفوارق القائمة على أساس العائلة، القبيلة، العشيرة، والعرق ستذوب في الدولة. هذا المنطق تأثر بالفكرة القومية كما عرفها الغرب منذ الثورة الفرنسية. كما تأثر بتجربة «وعاء الانصهار» Melting pot الأمريكية . لهذا نجد أن Lerner (1958) في دراسته الثنائية القائمة على التناقض بين الحداثة والتقليد، أكد ان الطبقة، القبيلة، الاثنية، والدين، هي جزء من نظام تقليدى يحتضر. كما ان جابرييل الموند وسدني فيربا في دراستهما الثقافة المدنية آمنا بأن «وعاء الانصهار» ونهاية العلاقات الأولية لصالح علاقات أوسع هو التطور الطبيعي للثقافات وللمجتمعات التقليدية التي يفترض أنها تتطور باتجاه «الثقافة المدنية» النموذجية. أما الموند وفيربا (١٩٦٣) فلم يحاولا مجرد التمييز بين الثقافات الفرعية المتنوعة في البلدان التي درساها (المكسيك، انجلترا، الولايات المتحدة، ألمانيا، إيطاليا)، اذ أعتمدا فقط على التعليم والجنس كأساس للتمييز بين الفئات المختلفة داخل كل أمة (Bill & Hardgrave, 1973:90) . إلا أن الفرضية الليبرالية وصلت قمتها في ادبيات «بناء الدول والأمم الحديثة» (Deutch,1953; Lindberg, 1963; Haas, 1958)، التي تنبأت بانصهار وذوبان كل العلاقات القائمة على العرق، اللون، القبيلة والدين في المجتمعات النامية. وقد بدأت هذه الفرضية الليبرالية تواجه تحديات وعقبات جدية في أواخر الستينات عندما بدأت الأحداث تسير بالاتجاه المعاكس.

من جهة أخرى، توقعت الفرضية الراديكالية (الماركسية) أن نمو المجتمعات المسماه «تقليدية» باتجاه الحداثة سوف يتم من خلال بناء البنية الاجتماعية الاقتصادية التحتية التي ستحول العلاقات الأولية الى علاقات مبنية على الطبقة. بمعنى آخر، فان الانقسامات الرأسية بالمجتمع ستتحول من خلال بناء القاعدة الانتاجية الى علاقات أفقية وطبقيه. وهذه الفرضية أيضا واجهت معضلة عدم تحول العلاقات الرأسية الى طبقية بالرغم من نشوء الطبقات بالمجتمعات النامية.

وقد عكست هذه الاتجاهات والفرضيات الى حد كبير الأحداث الحاصلة في العالم الغربي والثالث في العقد الذي تلا الحرب العالمية الثانية. ففي الغرب شكل الاستقرار السياسي الذي شهدته فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وفرضية وعاء الانصهار، أساسا لهذا التفاؤل. أما بالشرق الأوسط فعندما كان رضا شاه وأتاتورك يخوضان تجربة

«التحديث» وعندما كانت وحدة مجتمعات الشرق الأوسط وغيرها من الشعوب الرازحة تحت الاستعمار تبدو قوية خلال فترة الصراع ضد المستعمر، فان الكتابات والأدبيات واكبت هذا الاتجاه العام ففرضت الحلول والنظريات التي تلاءمت معه. وعندما بدأت الأحداث تثبت بأن الاثنية مازالت قوية وبأن فرضية «وعاء الانصهار» ليست مطلقة وبأن القوى الاثنية بدأت بالانفجار كالبراكين في هذه الدولة أو تلك بالغرب أو الشرق، بدأت الأدبيات والكتابات الفكرية في ملاحقتها. وقد شكل بروز الحركة السوداء وحركات اقليات اخرى بالولايات المتحدة إضافة للحركات الاثنية مثل حركة كويبيك، الباسك، ويلز، ايرلندا عاملا حاسما في نمو مفهوم الاثنية (Esman, 1977) . هكذا بدأ بأواخر الستينات وأوائل السبعينات من هذا القرن عدد من علماء الاجتماع والانثروبولوجيا بالاضافة لعلماء السياسة باعادة النظر بالمفاهيم القديمة حول الاثنية وباعادة دراسة الاثنية كظاهرة.

لقد اعتمدت الجهود الجديدة على الحاجة لفهم مسألة الاثنية عن طريق استخدام مفاهيم جديدة ليست مستخلصة من التناقض القائم على ثنائية التقليد ـ والحداثة، أو «الثقافة المدنية» النموذجية. فقد بدأ الباحثون باكتشاف أن التناقض بين المجتمعات الحديثة والقديمة ليس بالحجم المصور. وأن افتراض مجموعة ركائز وأسس لما هو حديث وما هو قديم كثيرا ما يخطىء حيث يلتقى القديم بالحديث (Gusfield, 1967) . وعلى هذا فان الحداثة لاتعني غياب الاثنية كما أن «الثقافة المدنية» النموذجية هي فرضية نظرية أكثر من كونها تمثل واقعا اجتماعيا وسياسيا محددا. إن هذا التطور الجديد جاء بفهم جديد للاثنية والانقسامات الرأسية بالمجتمعات. فهذا الجيل من الكتاب لم يعد يعتمد كلية على الدولة كمصدر للدراسة والبحث لكنه انتقل الى ماهو أبعد وأعمق باتجاه المجتمع حيث القوى والتشكيلات الاجتماعية التي تؤثر بالسياسة والدولة، والتي تشكل المجتمع أو المجتمعات التى يعتمد استمرار الدولة عليها. وهكذا بدأ «نموذج» جديد يؤكد نفسه، والنموذج هو البحث العلمي الذي يهدف الى مزيد من المعرفة والممارسة العلمية القائمة على انجازات علمية سابقة موافق عليها من قبل جزء (أو أكثر) من الجماعة العلمية (Kuhn, 1970: 10) . ولايعنى ذلك اعتماد هذه الأدبيات والدراسات على نموذج واحد بالمعنى الضيق للكلمة. فالعلوم الانسانية ليست في دقة العلوم الفيزيائية. فالكتابات الجديدة التي برزت بأواخر الستينات وأوائل السبعينات والثمانينات متشعبة كتشعب عالم الاثنية. كما أن الحلول التي تفترضها لهذه المشكلة متفرعة كتفرع المشكلات الناجمة عن الاثنية. الذي يوحد هذه الأدبيات هو الحساسية العامة لشيء يقع ما وراء الدولة والمؤسسة وعلاقات الدول. فهم يحاولون معرفة وحدات وولاءات تختلف عن تلك التي نعرفها في الولاء الجغرافي الوطني. وبينما نجد أن بعض المفكرين والباحثين يعبرون عن تحول حاد بعيدا عن الأدبيات التقليدية حول الاثنية نجد أن البعض مازال يستخدم المفاهيم القديمة لدراسة الحقائق الجديدة.

الاثنية، الهوية والقومية

للاثنية مستويين اثنين. المستوى الأول وهو «المعطى» الذي يولد الفرد به (العلاقات الدولية). والمستوى الثاني هو تكون هوية اثنية محددة قائمة على هذه العلاقات الأولية. المستوى الأول من الاثنية عام وموجود في كل إنسان ويمكن تسميته بالفئة أو المجموعة الاثنية. وهكذا فالفرد مولود في لغة محددة، عرق، لون، لهجة، إقليم، دين ومذهب. كل هذه المكونات مرتبطة بالاثنية كفئة عامة. هذا وبالامكان تصنيف كل الأفراد والجماعات بكل مجتمع، بالغرب أو بالشرق، بلبنان أو بالكويت، الى فئات ومجموعات عامة على أساس هذه العلاقات الأولية الاثنية.

وبالنسبة للمدرسة التقليدية، فان الاثنية ترتبط بالعلاقات الأولية التي تنم عن المستوى الأول من الاثنية، وكما يقول كليفورد غيرتز، الاثنية هي «المعطى النابع من ولادة الفرد الى جماعة دينية تتكلم لغة محدودة أو حتى لهجة من لغة، وتتبع ممارسات اجتماعية محددة» : (Geertz, 1963: 109).

أما المستوى الثاني والأهم من الاثنية فيتعلق بالرابطة الأقوى من بين كل العلاقات الدولية التي لها التأثير الأكبر على كل فرد من المجموعة أو الفئة. ومن ذلك اللون (الهوية السوداء بالولايات المتحدة)، والإقليم (هوية الكويبيك في كندا)، والمذهب (الهوية المارونية في لبنان)، والقبيلة (قبائل الايبو (Ibo) في نيجيريا). فهذه الجوانب من العلاقات الأولية تحدد معرفة أعضاء هذه المجموعات بذاتها كما تحدد معرفة الآخرين بها. هذه الوحدات قد تصغر أو تكبر، وقد تتناسب مع تشكيل دولة من الدول وقد تتناقض. ومن هنا فان هذا المستوى الثاني من الاثنية يحتوى على عناصر كثيرة تتفاعل بمستويات مختلفة وبالتالي يختلف تأثيرها على تكون الهوية الاثنية. فالكردى قد يكون عراقيا أو إيرانيا أو تركيا، وهو مسلم، وينتمي لقبيلة محددة، وقد يكون عاملا أو موظفا أو مقاتلا. لكنه معروف اليوم ككردى لأن هذه هي الهوية التي تسيطر على كل الجوانب الأخرى المتصلة بتركيبه الاثني. ولهذا تصبح «الكردية» هي الأساس (أى رابطة الأرض واللغة والعرق) الذي يتحكم في كل الروابط الأخرى.

يمكن النظر الى كل فئة أو مجموعة اثنية أو قومية أيضا على هذا الأساس. فالعرب مثلا فئة اثنية لكنها ليست هوية اثنية لأنها تفتقد، على الأقل مرحليا، وعيها لوجودها وذاتها. والمقصود بهذا الوعي لا المعرفة أو التأكيد اللفظي على أنهم يشكلون أمة، ولكن الأساس في هذا هو القدرة على ترجمته عبر السلوك السياسي والتنظيمي وأشكال النشاط الانساني المختلفة. أما عن الشيعة، والدروز والموارنة في لبنان، فعن طريق الرباط المذهبي تحولت الى هويات اثنية تجاوزت وضع الفئة أو المجموعة.

هذه الهوية أو المستوى الثاني من الأثنية أطلق عليها الكثير من الأسماء. انها «الوعي

الاثني»، «التسيس الاثني»، «الإدراك الاثني» وفوق كل شيء «الوطنية الأثنية». وكانت فرضية الوطنية أو القومية الاثنية قد قدمت من خلال كتابات ولكر كونور الذي استخدم تعبير «الشعوب المدركة لاثنيتها». وكونور هو الذي أدخل الى الاجتماع السياسي تعبير الوطنية الاثنية، وهو الذي ربط هذا المفهوم بالثورة الفرنسية (Connor, 1972)[٣]. إن الاثنية المسيَّسة عبارة عن «جماعة يتوفر لديها احساس خاص بالتضامن» (Smith, 1981: 65)، ولديها أيضا ادراك لوجودها وخصوصيتها كما تمتلك شعورا بالاعتزاز بالذات «ومجموعة من القيم والرموز المشتركة» (Smith, 1981: 65). وهدفها كمجموعة اثنية له طابع سياسي ويدور حول الدولة. واذا كانت قد عبرت عن نفسها عن طريق الدين، اللغة، الانتماء للأرض، العلمانية، العرق، الطبقة، او اي مركب من هذه العوامل، فإنها كلها، حسب كونور وسميث، شكل من اشكال الاثنية المسيسة.

وتجدر الاشارة إلى أن هناك فروقا كبيرة بشأن المستوى الثاني من الاثنية (الاثنية المسيسة). فبينما يسعى الأكراد باتجاه الانفصال، لا تسعى الهوية السوداء في الولايات المتحدة سوى الى تحسين وضعها العام والدفاع عن حقوقها ضمن شرعية الدولة. فالاثنية المسيسة تختلف في مسبباتها، كما تختلف في مطالبها وغاياتها، بل وتختلف في حدتها ودرجة احتقانها.

إن هذا التحول من الفئة أو المجموعة القائمة على العلاقات الدولية الى حالة توكيد الذات هو الذي يجعل الاثنية ظاهرة في غاية الأهمية. ويؤكد فيشمان أن «الفئة الاثنية تصبح قومية عندما تمتلك صورة عن نفسها، وعن ماضيها الجماعي وكذلك عندما يدرك ويتجاوب أعضاؤها مع هذه الصورة» (Fishman, 1968: 329) «فتسيّس الاثنية يترجم البحث الفردي عن المعنى والانتماء الى مطلب جماعي للاحترام والسلطان» (Rothschild, 1981: 6).

إن أحد الذين أضافوا إضافات هامة للأدبيات حول الادراك والوعي الاثني هو البريطاني انثوني سميث، ففي كتابه «الصحوة الاثنية» يصنف سميث الاثنية المسيسة كما صنفها كونور كظاهرة قومية. ويؤكد أن الاثنية المسيسة «مرتبطة بقوة مع قبول الايديولوجيات القومية في العالم الحديث، ومرتبطة أيضا بنمو حركات قومية واعية لذاتها» (Smith, 1981: 18). وهذا الاتجاه الخاص «بالصحوة الاثنية هو ابتعاد عن الاستراتيجيات الانعزالية المهادنة (المعروفة لدى الاقليات الاثنية) باتجاه الكوميونااليزم[٤] أو باتجاه التسيير الذاتي، أو الانفصال، أو باتجاه الانفصالية[٥] (Irredentalism) (Smith, 1981: 17). فالثورة الفرنسية وفتوحات نابليون كما يذكر سميث هي التي أتت بردود الفعل الاثنية من شعوب كثيرة. كما أن الوطنية أو القومية الاثنية انتشرت الى الالمان، والإيطاليين والبولنديين، والهنغاريين، واليونان، والتشيكوسلاف، وحسب فرضية سميث فان «التعبيرات الأخيرة

للوطنية الاثنية في داخل وخارج أوروبا، هي حلقات جديدة في هذا الاتجاه التاريخي العام الذي يضم مجموعات بشرية كانت حتى الأمس هامشية لا قيمة لها» (Smith, 1981: 24).

إن الاثنية المسيسة، كما هو واضح مما سبق، هي ظاهرة حديثة تعبر عن تحول اجتماعي اقتصادي يصيب فئة من الناس تشترك في السمات الاثنية. احدى أهم وأكثر الدراسات تأثيرا حول الموضوع هي دراسة Horowitz (1975) الذي يؤكد على الفرق الواسع بين الاثنية كفئة او مجموعة عامة وبين الاثنية المسيسة[٦] لكنه ينتقل بدراسته ليثبت أن ظاهرة الاثنية المسيسة هي ظاهرة حديثة لها جذورها في واقع الناس الاجتماعي والاقتصادي، وبالتالي فان الصحوة الاثنية، حسب دراسة هورويتز ليست استعادة ما هو قديم أو جامد وتقليدي، ومن ثم فإن المجموعات الاثنية التي أدركت وجودها الآن وصاغت مطالبها كانت بالأمس القريب فئات بشرية متفرقة لها ولاءات وانتماءات مختلفة. والمجموعات الاثنية التي تبرز الآن هي نتيجة أشكال جديدة من التضامن الاجتماعي، ونتيجة اعادة رسم الحدود بين التجمعات البشرية في المجتمع. فقبائل الايبو (Ibo) في نيجيريا، مثلا، عبارة عن هوية اثنيه برزت نتيجة انصهار عدد كبير من القبائل في جنوب نجيريا. كذلك فان السيخ مثلا ولفترة قريبة لم تكن مجموعة اثنية مميزة اذ نتجت عن الهندوسية. (Horowitz, 1975: 117).

إن أحد صفات الاثنية المسيسة هي قدرتها على خلق تشكيلات اجتماعية جديدة حيث دمج القيم وأشكال التضامن الجديدة مع القديمة، فالهوية الشيعية كما تعبر عن نفسها اليوم، هي الى حد كبير نتائج تطورات جديدة جذورها في هذا العصر لكنها تداخلت مع القديم. ويعتبر Barth, (1969)، من أوائل المساهمين في بلورة مفهوم ديناميكي للاثنية. فالاثنية، بنظره، لا تعبر عن مجموعات جامدة وثابتة، بل هي تجمعات بشرية غير ثابتة، أعضاؤها يتغيرون (على المدى الزمني البعيد)، وذلك لأن عضويتها وحدودها مرتبطة بالتغيرات التي تطرأ على الأوضاع الاجتماعية. كما يؤكد روتشايلد بأنه متى ما رسمت الاثنية المسيسة حدودها الاجتماعية، تصبح العملية غير قابلة للإلغاء أو العكس وبالتالي يجب التعامل معها والاعتراف بوجودها تمهيدا لايجاد الحلول المعقولة (Rothschild, 1981: 25).

لكن للاثنية وجوه عديدة متناقضة. فهي قابلة لأن تكون قوة إنسانية محررة وخلاقة كما أن تكون قوة مدمرة عشوائية مكبلة للانسان. ويؤكد روتشايلد أن:

> «الاثنية المسيسة في العالم الحديث معقدة وغامضة. فقد خدمت كوسيلة للاعتداء، القهر والامبريالية، كما خدمت كوعاء دفاعي ضد اتجاهات السيطرة. المجموعات الاثنية التي تخشى من أن تغمر بواسطة المجموعات

المسيطرة، قوى الحداثة، وسلطة الدولة المركزية تسيس نفسها ديالكتيكيا عن طريق تسخير نفس القوى التي انتجتها، وذلك لمقاومة المصير المخاف. فبينما قد تبدو الاثنية المسيسة كردة فعل ثقافية محافظة ومعادية للحداثة الا أنها تساهم بالتغيرات البنيوية (بالمجتمع والدولة) وباعادة توزيع السلطان. من المؤكد ان تكون (الاثنية المسيسة) كابحة داخليا للأفراد الأعضاء في المجموعة الاثنية ضاغطة عليهم أو مغرية لهم للدفاع الضيق والمحدود عن آفاقها. وبنفس الوقت بإمكانها أن تكون قوة محررة لهم من فقدان الاتجاه والقلق والعزلة، فتضيف الى انسانيتهم، وتعمق احترامهم لذاتهم. وبامكان الاثنية ان تكون ايضا شكوكة عدائية غير مرنة وحاسمة تجاه العالم الخارجي وتجاه الجماعات الأخرى الاثنية والغير اثنية. بامكانها أن تزيد أو تقلص من الحرية والتقدم. إنها قابلة أن تكون قوة مبدعة أو قوة مدمرة» (Rothschild,1981 : 256).

مسببات الاثنية المسيسة: هناك الكثير من العوامل التي نسبت الى تطور الاثنية بصورتها المسيسة. فعملية تحول الفئات الاثنية «السلبية، المتقوقعة على نفسها والمستثناه سياسيا إلى «أمم» صغيرة مدركة تساهم في صياغة هويتها التاريخية (Smith, 1981: 24) ليست بالعملية البسيطة. ان مسببات الاثنية المسيسة كثيرة، وتعود أساسا لعوامل متصلة بالصراع (المستتر والمعلن) القائم في كل مجتمع على السلطان، والنفوذ، والثروة.

فمثلا بالنسبة الى Melson & Wolpe (1970) نجد أن أهم مسببات «الكوميونالية» أي قيام الصراع الاثنى والطائفي بين فئات مختلفة بالمجتمع، يعود الى عملية فالتعبئة الاجتماعية التي أوضح دورها وأهميتها دويتش. فالتعبئة الاجتماعية هي العملية التي يتحول فيها الفرد والمجموعات البشرية من الوعاء التقليدي الى الوعاء الحديث فمن التعرض الى الجوانب العصرية الحديثة مثل الاعلام، التلفزيون، البضائع الاستهلاكية، والتكنولوجيا، الى تغير السكنى (ريف الى مدينة) والتغير بأنماط العمل والانتاج، بالإضافة للتعليم وتغير الدخل، هذا كله قد يخلق حاجات جديدة للأفراد بالمجتمع، كما يساهم بخلق وعي جديد (Deutch, 1966: 384 - 387) فالتغيرات الاجتماعية والاقتصادية حسب مفهوم دويتش لعملية التعبئة الاجتماعية، خاصة بظروف المجتمعات النامية، تطلق الكثير من الطاقات الاجتماعية الكامنة مما يوسع ويزيد من حجم الجمهور المسيس بالمجتمع. وهذا بدوره يخلق تحديات جديدة للدولة والقادة السياسيين.

إن فرضية ولب وميلسون تضيف جانبا مهما الى نظرية دويتش. اذ يؤكد ان عملية التعبئة الاجتماعية التي تتم أساسا وبشكل مكثف بالمدينة تخلق حالة من المنافسة والتداخل بين الفئات الاثنية المختلفة في مجتمع المدينة. وبما أن التعرض للوعاء الحديث، بما له من

انعكاس على الموقع في العملية الانتاجية والوظيفة والدخل ونسبة التعليم والفرص، لا تتم بشكل متساو للافراد أو للمجموعات والفئات الاثنية، فإن النتيجة هي حدوث اختلافات مهمة (ربما نسبية) بين فئة اثنية / طائفة وأخرى. ونتيجة لعدم تصحيح هذه الهوة، بل تراكمها مع الوقت، واحتمال قيام الدولة والسياسيين باستغلالها يبدأ الوعى الاثنى بالتبلور بين هذه الفئات.

من جانب آخر وفي تعليله لأسباب الاثنية يؤكد Peterson (1979 : 7) بأنه «عندما تكون ظروف أعضاء المجموعات الدنيا على أسوأ ما تكون اقتصاديا واجتماعيا فإن أعضاء هذه المجموعات يلجأون للتركيز على تحصيل الحد الأدنى من القوت اليومي». هذا يعني مهادنة الثقافة السائدة والتأقلم مع الظروف الصعبة . . فقط بعد ان طرأ تحسن هام على ظروف (مثلا) الفليميش والسود وجدنا أنهم من أجل المحافظة على تحسن أوضاعهم كمجموعة استخدموا الماضي وذكريات الاضطهاد لاعادة توليد وتقوية التعاضد الاثني (Peterson, 1979 :7) .

أما(Isaacs(1975 : 40 . فيعتبر أن أهم العوامل المؤدية للاثنية المسيسة «هي الظروف السياسية التي تحيط بهوية المجموعة، نسبة سلطانها أو عدمه في المجتمع، وبالتالي يصبح التساؤل هو: ما هي نسبة سيطرة المجموعة/ مجموعات أخرى على المجموعة التي يجد الفرد أنه ينتمي اليها؟» إن علاقات القوة والسلطان المختلفة بين المجموعات الاثنية تخلق شعورا خاصا لدى المجموعة الاثنية الأقل نفوذا والمسيطر عليها، بعدم الامان والخوف على المستوى الثقافي، السياسي، الاجتماعي، والاقتصادي، مما يؤدي لبلورة وتشكيل الاثنية المسيسة في صفوفها (Isaacs, 1975; Young, 1976) .

ومما لاشك فيه أن هذه الفرضية يمكن أن تنطبق أيضا على المجموعات الاثنية المسيطرة التي تشعر في حالات كثيرة بفقدان الامن اذا ما شعرت أن مجموعات أخرى بالمجتمع تطالبها بالمشاركة السياسية. فالمجموعات الاثنية المسيطرة كثيرا ما تسيطر نظرا لشعورها الأصلي بعدم الأمان، وبحالات كثيرة يزداد هذا الشعور عندما تبدأ القوى الاجتماعية الأخرى بتحدي نفوذها وسلطانها.

هناك أيضا فرضية الحرمان الاقليمي القائلة بأن الشعود الاثني يتبلور بين المجموعات القاطنة بالمناطق والأقاليم المحرومة اقتصادية وثقافيا (Hechter, 1975) . فرضية أخرى هامة هي فرضية «الاستعمار الداخلي» التي تناقش سياسات الدولة الاقتصادية والسياسية والثقافية للإبقاء على فئة اثنية محددة محرومة اقتصاديا منقسمة على نفسها، وتقدم للاقتصاد عمال مياومين (Zuriek, 1979; Hechter, 1975) .

ولاشك أن لنشوء الطبقات الاجتماعية المختلفة بالمجتمعات النامية اثر كبير على مسألة الاثنية. فالطبقة الاجتماعية من حيث امتلاك مجموعة من الناس لموقع محدد في عملية

الانتاج كثيرا ما يتوافق ويتداخل ويتقاطع مع العلاقات الاثنية بالمجتمع (Nelson, 1979: 219). ولكن العلاقات الطبقية قلما تحل، بظروف العالم الثالث، مكان العلاقات الاثنية بكافة أشكالها. فالاثنان يتعايشان في نظام متداخل واحد. فالطبقية تنمو داخل الجماعات الاثنية نفسها كما تنمو بالمجتمع ككل. ولكنها لا تبطل حالة التعاضد والتضامن الاثنى القائم ضمن المجموعات الاثنية المسيسة (Nelson, 1979: 219-223) ولا تساهم بخلق وعي طبقي خاص بين فقراء المجموعة الاثنية. لهذا فكثيرا ما ينمو الوعي الطبقي الاثني، بدلا من الوعي الطبقي الخالص، ونجد أن احتلال فئة / مجموعة اثنية موقعا معينا (بشكل عام) بالمعنى الاقتصادي (اسفل المجتمع مثلا) سرعان ما يبلور لديها شعورا بأنها تشكل طبقة دنيا. وهذا لا ينفي على الاطلاق وجود فئات منها بمستويات اقتصادية واجتماعية وربما سياسية عليا، اي المهم هو ملاحظة أن المسألة نسبية ومرتبطة بوضع الفئات والمجموعات الأخرى بالمجتمع (Nelson, 1979: 219-223; Bell, 1975: 168; Nagata, 1979).

إن ارتكاز الاثنية على مكونات ثقافية، سياسية، اقتصادية، واجتماعية داخلية تنبع من الدولة والمجتمع، لا يعني عدم أهمية العوامل الخارجية في تأجيجها أو رفع حدتها. فالبيئة الدولية ببعديها الاقليمي والعالمي تتداخل مع العوامل الداخلية مما يعطي الاثنية في الكثير من الحالات أبعادا تتجاوز الحدود. لكن تبقى المسألة المرتبطة بالأوضاع المحلية وكيفية تعامل الدولة معها أساسي لنشوء ونمو وتأجج المسألة الاثنية.

الاثنية: حلول أولية

إن مفهوم الاثنية كما تتناوله هذه الدراسة ليس بالضرورة الاثنية كحركة تستهدف إحداث انقلات شامل ببنيان الدولة، بل الاثنية كظاهرة، تستهدف الدولة وتعتمد أساسا على الوعي والإدراك الاثني. أن معرفة هذا الوضع وتشخيص الحالة جيدا قد يكون وسيلة للوصول الى حلول مناسبة لهذه المشكلة التي تهدد الكثير من الدول في صلب بنيانها. اذ لا يوجد دواء واحد لهذه المشكلة نظرا لاختلاف الحالات وبالتالي الحلول. فالمهم التشخيص السليم للظاهرة، فالدول كثيرا ما تتبع سياسات خاطئة في هذا المجال مما يؤدي الى كوارث وطنية. فالفرق كبير بين الحركات الساعية للانفصال أو الحكم الذاتي، وبين الحركات الساعية لتحسين أوضاع فئة اثنية محددة ضمن شرعية الدولة ومؤسساتها. فاعتبار الدولة للحركة الاثنية التي تطالب بحريات وبمساواة حركة انفصال أو محاولة انقلاب كثيرا ما يؤدي لحالة قمع وارهاب عواقبها وخيمة على المدى القريب والمتوسط والبعيد. ان الخوف غير المبرر الموجود لدى الاغلبيات والجماعات المسيطرة (التي نادرا ما تعرف عن نفسها بصورة اثنية) من الاقليات ايضا له أثره الكبير على اشتداد وازدياد حجم ووزن وحقل ومدى الحركة الاثنية. اذ أن اتباع سياسة قمع مع حركة تسعى لمطالب ديمقراطية قد يؤدي بها الى أن تتحول لحركة انفصالية شديدة العداء للدولة ومؤسساتها.

وبما أن الدولة هي الاطار السياسي الذي يستطيع الانسان من خلاله تنظيم حياته وشؤونه (Young, 1976) فلا مفر من أن تأتي الحلول من الدولة. الحلول في مواجهة المسألة الاثنية كثيرة، فكثيرا ما تستوعب الدول مطالب الفئات الاثنية باتجاه الديمقراطية والمساواة وتجري تباعا إصلاحات سياسية تصيب صلب البنيان السياسي. وكثيرا ما تخطأ الدول، وتترك المشكلة تتفاعل. وكطريقة لإرساء حلول تتعلق بالمسألة الاثنية تناسب الأنظمة الديمقراطية نجد (Lijphart, (1977:25 يقترح في النموذج الديمقراطي والتوافقي» والذي يعتمد على اربعة اسس مشتركة: العنصر الاول والاكثر اهميه هو الحكم بواسطة حكومة ائتلاف موسعة من القاده السياسين الممثلين لكل الاجزاء المكونة للمجتمع المتعدد. وبامكان هذه الحكومة الائتلافية ان تاخذ اشكال مختلفة مثل ائتلاف وزاري موسع فى نظام برلماني.... الثلاثة عناصر الاخري للديموقراطية التوافقية هي (١) الفيتو المتبادل كوسيلة لحماية الأقلية من قرار الاكثرية. (٢) نسبية التمثيل بدلا من قاعدة الاكثريه. [وينعكس هذا] فى التمثيل السياسي، التعيينات الحكومية، ورصد الاموال ـ للفئات المختلفة بالمجتمع. (٣) إدارة ذاتية مميزة لكل جزء مما يسمح لها بتسيير امورها الداخلية.

ولاشك بأن قيادة متميزة بالأداء، والأمانة والمهارة بالاضافة لقناعتها بأن التعدد والاختلاف من الممكن أن يشكلا سببا في نجاح الحياة السياسية والتجربة الديمقراطية، له أكبر الأثر في نجاح الديمقراطية التوافقية (Lijphart, 1977: 53)[٧].

ويصعب الحزم بصلاحية التجربة التوافقية لظروف العالم الثالث وذلك نظرا لتداخل الاثنية مع عوامل التغير الاجتماعي والاقتصادي السريع. فالتجربة اللبنانية التوافقية، على سبيل المثال، نجحت نسبيا في مرحلة ١٩٤٣ ـ ١٩٧٥، بينما فشلت في مرحلة لاحقة. ونظرا لغياب صيغة نموذجية واحدة يصبح الاصلاح السياسي الهادف الى استيعاب المطالب بناء مؤسسات وتحسين الخدمات وإرساء قواعد للعملية السياسية تسمح للقوى الاثنية بتحصيل حقوقها عبر القنوات الشرعية مسألة أساسية. إن الدول على أنواعها، أحكمها حزب واحد ام عدة أحزاب، اكانت ملكية أم جمهورية توافقية ام غير توافقية، معنية بالمسألة الأثنية. «فالذوبان القسرى، والاضطهاد الثقافي (الذي تتبعه الكثير من الدول) هي سياسات ذات تكلفة عالية وفائدة محدودة» (Young, 1976: 524). لهذا فالمطلوب من السلطة بذل جهود مضنية لإقناع الفئات المختلفة بالمجتمع «بأن العالم كما يبدو لهم يمكن تفسيره وأن السياسات (الحكومية) بامكانها» تقديم حلول مناسبة لمشكلاتهم (Young, 1976: 526).

إن قدرة الدولة على تأمين المساواة بين الفئات والمجموعات الاثنية المكونة للمجتمع هو حجر الزاوية بأية سياسة سليمة تجاه هذه الظاهرة. هذا ويؤكد يونغ وأساكس على أن

مسألة «الأمن» الجماعي للأقليات والقوى الاثنية يجب أن تكون محط انتباه الدولة. اذ عندما تشعر المجموعة الاثنية أو الطائفة أن أمنها مهدد وأن أفرادها يميز ضدهم عن قصد أو بصورة عفوية، بالوظيفة، الجامعة، الترقية، المنصب، والانتخاب، يتحول هذا الى ادراك اثني محدد. بل، ونتيجة للإحساس بالاضطهاد، يتعمق الانتهاء الاثني، وينضم لصفوف المجموعة الاثنية المسيسة أفراد جدد ممن ينتمون اليها فقط بالمعنى التقليدي (صفات مشتركة) ولكنهم بقوا خارجها بالمعنى السياسي. لهذا فالدولة مسؤولة عن خط سياسات تثبت للقوى الاثنية بأن أمنهم وحقوقهم محفوظه. هذا يتضمن حملة توعية واسعة النطاق في صفوف المواطنين لما لسلوك الأفراد والجماعات المكونة للمجتمع من أثر على تفاقم المسألة الاثنية. واهم عامل كما يقول يونغ، هو امتلاك الدولة لحساسية في الأسلوب وتفهم في الطريقة التي تعالج فيها قضايا الفئات الاثنية. اذ على الجماعات المسيطرة والدولة ان لا تنظر للمسألة الاثنية فقط من زاويتها «ولكن أيضا كما تراها وتشعر بها الأجزاء الثقافية المختلفة» في المجتمع (Young, 1976:525).

الخلاصة

لقد نبتت الاثنية بعد أن ساد الاعتقاد بأنها على وشك الذوبان في بوتقة للدولة الوطنية الكبرى. واعتقد القادة والمفكرون أن الحداثة بمكوناتها المؤسسية والفكرية والسلوكية والاقتصادية ستساهم في إضعاف الاثنية وعناصرها. كما ساد اعتقاد حول العالم الثالث مفاده أن عصر الاستقلال سينهي الاثنية ومكوناتها الأولية. في ظل هذه التوقعات برزت الاثنية كمكون أساسي في مجتمعات الغرب والشرق. بل أصبح واضحا أن الاثنية أصبحت جزءا لا يتجزأ من الحاضر وهمومه وكذلك المستقبل واعباءه ولقد أوضحت الأحداث والدراسات أن الاثنية ليست القديم والمحتضر. فهي قادرة على مواكبة الحداثة عبر تجديد قوتها، بنيانها، ثقافتها، وعلاقاتها، بما يتلائم مع رؤيتها لبقائها، رسالتها، وحقوقها. اذ أن قدرتها على إعادة انتاج العصبية الكامنة في التاريخ بهدف إبداع الأشكال التضامنية الحديثة الكفيلة بإخراجها من حيز الهامشية الى ممارسة الفعل والتأثير، هو بحد ذاته جزء من الحداثة ومكوناتها. كما أن ارتباطها بمكونات مثل الهجرة من الريف الى المدينة، نشوء الطبقات، التعبئة الاجتماعية، وارتباطها بمسألة المشاركة والعدالة والاضطهاد الثقافي وغيره من العوامل، يساهم بإعطاء الاثنية بعدا حديثا.

إن المشكلة الاثنية شديدة التعقيد ويصعب إيجاد الحلول لها. ومن الواضح أن الإصلاح السياسي القائم على الاعتراف بالتنوع وتبعاته أساسي للتخفيف من حدتها. فالاعتراف بالتنوع لا يعني تقويض ثقافة الأغلبية أو تغليب فئة على أخرى وما الى ذلك، بل قد يكون مدخلا يساهم في إرساء علاقات تعايش سلمية بين المكونات الثقافية المختلفة في المجتمع. وبينما نجد أن الحلول المقترحة لمواجهة الظاهرة الاثنية مهمة للغاية، إلا أنها في

المجتمعات التي قلما تناقش قضاياها المصيرية بشكل علني ومفتوح بل وقلما يتوجه الباحثون لدراسة ما هو مهم لأن كل مهم حساس، نجد أن الاثنية قد لا تأخذ الحيز اللازم من الاهتمام السياسي قبل تفاقمها الى قضية تهدد أمن المجتمع والدولة ككل. فبينما قد تكون الدولة منهمكة بايجاد الحلول للكثير من المشكلات، وبينما قوى المعارضة تطالب بالديمقراطية ومطالب أخرى، تتسلل المسألة الاثنية وتتفاقم لتصبح عاملا رئيسيا من عوامل عدم الاستقرار السياسي.

إن صعوبة تقديم حلول مناسبة للظاهرة الاثنية، الخاصة بالعالم الثالث تنبع من الطبيعة الانتقالية لهذه المجتمعات. فالعالم الثالث، والبلاد العربية من صلبه، ما زالت الكثير من المعضلات والمشكلات المتعلقة بالوجود الوطني، بالاستقلال والنمو، معلقة. ففي هذه الدول، بخلاف الوضع بالمجتمعات الغربية التي تعاني من الظاهرة الاثنية، تتداخل المسألة الاثنية والطائفية مع مشكلة من هو المواطن، مع أزمة الديمقراطية والمشاركة وتوزيع الثروات، مع أزمة الشرعية، وتتفاعل كلها مع الصراعات الاقليمية والدولية (Binder et al, 1971). إن هذا الوضع يفرض عدم التفاؤل بل توقع ارتفاع حدة الكثير من المشكلات بما فيها المشكلة الاثنية. ولهذا، فالمسألة الاثنية يجب أن تصبح في صلب السياسة بالوطن العربي، ليس لأنها قوة قد تهدد وحدته ومستقبله وأمنه، فهذا واضح ولكن من حيث أن للاثنية والأقليات الدينية واللغوية مطالب مشروعة يجب الالتفات لها قبل ان تلتفت اليها الدول الساعية لخلق مزيد من التفتت في البلاد العربية. من خلال هذا المنظور، تكتسب هذه الدراسة النظرية، كما تكتسب اية محاولة جدّيه لدراسة الاثنية في العالم العربي بالتحديد، أهمية خاصة. فاستكشاف السمات المميزة للاثنية قد يساهم بانضاج سياسة أقدر على التفاعل مع مشكلات التنمية والأزمات المرافقة لها.

الهوامش

١ - على سبيل المثال انظر الدراسات الآتية حول الاثنية في البلاد العربية: برهان غليون، **المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٩)؛ ابو سيف يوسف، **الأقباط والقومية العربية** (دراسة استطلاعية) (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)؛ د. سعد الدين ابراهيم، «تأملات في مسألة القومية والدين والأقليات في الوطن العربي»، قدمت في **ندوة الصحوة الاسلامية وهموم الوطن العربي**، عمان ١٤ - ١٦ اذار ١٩٨٧؛ د. غسان سلامه، **المجتمع والدولة في المشرق العربي**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧).
انظر ايضاً:

Iliya F. Harik, «The ethnic revolution and political integration in the Middle East», International Journal of Middle East Studies Vol.3, No 3(July 1972) : 303 - 323.

٢ - انظر أيضا:
Cynthia H. Enloe, «The Issue of Saliency of the Military Ethnic Connection: Some Thoughts on Malaysia». Comparative Politics 10, (January 1978); «The Growth of theState and Ethnic Mobilization: The American Experience». Ethnic and Racial Studies 4 (April) 1981: 123 - 136.

٣ - انظر أيضا:
Walker Connor, «The Politics of Ethnonationalism» Journal of International Affairs, 27, No. 1 (1973: 1 - 91)

٤ - وتعني الصراع القائم بين فئات عرقية، دينية، قبلية مختلفة، ويعود أصلها للصراع الذي قام في الهند بين الهندوس والمسلمين.

٥ - وهو تعبير يستخدم عندما تسعى مجموعة اثنية ضمن مقاطعة في دولة للانفصال والانضمام لدولة مجاورة تتوافق معها من حيث السمات الاثنية.

٦ - انظر أيضا:
Donald L. Horowitz «Cultural Movement and Ethnic Change». In Ethnic conflict in the world today, Annals of the American Academy of Political and Social Science, 433 (September) 1977: 6 - 18.

٧ - لمزيد من الاطلاع انظر:
David E. Bohn, «Consociational Democracy and theCase of Switzerland».The Journal of Politics, 42, No. 1, (February 1980)

المصادر

Almond, G.& Verba, S.
1965 The Civic Culture. Boston: Little Brown and Company.

Barth, F.
1969 Ethnic Group and Boundaries. Boston: Little Brown.

Bell, D.
1975 "Ethnicity and Social Change." pp 141 - 174 in N. Glazer and D. Moynihn (ed) Ethnicity: Theory and Experience. Cambridge: Harvard University Press.

Bill, J. & Hardgrave, R.
1973 Comparative Politics. Columbus: Charles E. Merrill.

Binder, L, Colemon, J. et. al.
1971 Crises and Sequences in Political Development. Princeton: Princeton University Press.

Connor, W.
1972 "Nation-Building or Nation Destroying" World Politics. 24, 3 (April): 319 - 355.

Deutch, K.
1953 Nationalism and Social Communication. Cambridge: MIT Press.

1966 "Social Mobilization and Political Development". pp. 384 - 405 In J. Finkle and R. Gable (ed) Political Development and Social Change. New York: John Wiley and Sons, Inc.

Enloe, C.
1973 Ethnic Conflict and Political Development. Boston: Little Brown and Co.

Esman, M (ed)
1977 Ethnic Conflict in the Western World. Ithaca: Cornell University Press.

Fishman, J.
1968 "Language Loyalty" in J. Fishman et al. (eds) Language Problems of Developing Areas. New York. John Wiley and Sons.

Geertz, C.
1963 "The Integrative Revolution", pp. 105 - 157 in C. Geertz (ed) Old Societies and New States. London: The Free Press of Glencoe.

Glazer, N.& Moynihan, D(ed)
1975 "Introduction" pp. 1 - 26 In N. Glazer and D Moynihan (ed) Ethnicity. Cambridge: Harvard University Press.

Gusfield, J.
1967 "Tradition and Modernity: Misplaced Polarities in the Study of Social Change", American Journal of Sociology, 72 (January): 351 - 61.

Haas, E.B.
1958 The Uniting of Europe. London: Stevens and Sons.

Hechter, M.
1975 Internal Colonialism: The Celtic Fringe in British National Development, 1536 - 1966. Berkeley and Los Angeles: University of California Press.

Horowitz, D.
1975 "Ethnic Identity", pp. 111 - 140 in N. Glazer and D. Moynihan (ed) Ethnicity: Theory and Experience. Cambridge: Harvard University Press.

Isaacs, H.
1975 Idols of the Tribe. New York: Harper and Row.

Kuhn, T.
1970 The Structure of Scientific Revolutions, Second edition. Chicago: University of Chicago.

Lerner, D.
1958 The Passing of Traditional Society: Modernizing the Middle East. Glencoe, Illinois: The Free Press.

Lijphart, A.
1977 Democracy in Plural Societies. New Haven: Yale University Press.

Lindberg, L.
1963 The Political Dynamics of European Economic Integration. Stanford: Stanford University Press.

Melson, R. & Wolpe, H
1970 "Modernization and the Politics of Communalism: A Theoretical Perspective". The American Political Science Review. 4 (December): 1112 - 1130.

Nagata, J.
1979 "The Status of Ethnicity and The Ethnicity of Status: Ethnic Identity and Class Identity in Malaysia and Latin America." International Journal of Comparative Sociology, XVII (September - December): 242 - 260.

Nelson, J.M.
1979 Access to Power. Princeton: Princeton University Press.

Peterson, W.
1979 "Ethnicity in the World Today," International Journal of Comparative Sociology. XX. No. 1-2 (March - June): 1 - 13.

Rothschild, J.
1981 Ethnopolitics: A Conceptual Framework. New York: Columbia University Press.

Shahak, I., (Trans, ed)
1982 The Zionist Plan for the Middle East. Belmont: Association of Arab American University Graduates, Inc.

Smith, A.
1981 The Ethnic Revival. Cambridge: Cambridge University Press.

Yinon, O.
1982 "A Strategy for Israel in the Nineteen Eighties in Israel" pp. 1 - 15 in Shahak (Trans and ed) The Zionist Plan for the Middle East. Belmont: Association of Arab American University Graduates, Inc.

Young, C.
1976 The Politics of Cultural Pluralism. Madison: University of Wisconsin Press.

Zureik, E
1979 Palestinians in Israel: A Study in Internal Colonialism. London: Routledge and Kegan Paul.



المجلة العربية للعلوم الانسانية

فصلية : محكمة
تصدر عن جامعة الكويت

رئيس التحرير

د . عبد الله أحمد المهنا

المقر : كلية الآداب ـ مبنى قسم اللغة الإنجليزية
الشويخ ـ هاتف ٨١٧٦٨٩ ـ ٨١٥٤٥٣

المراسلات توجه إلى رئيس التحرير :

ص . ب ٢٦٥٨٥ الصفاة
رمز بريدي 13126 الكويت

● تلبي رغبة الاكاديميين والمثقفين من خلال نشرها للبحوث الأصيلة في شتى فروع العلوم الإنسانية باللغتين العربية والإنجليزية، إضافة الى الأبواب الأخرى، المناقشات، مراجعات الكتب، التقارير.

● تحرص على حضور دائم في شتى المراكز الأكاديمية والجامعات في العالم العربي والخارج، من خلال المشاركة الفعّالة للأساتذة المختصين في تلك المراكز والجامعات .

● صدر العدد الأول في يناير ١٩٨١ .

● تصل الى أيدي ما يزيد على عشرة آلاف قارىء

الاشتراكات

● في الكويت : ٣ دنانير للأفراد خصم ٥٠٪ للطلاب، ١٤ ديناراً للمؤسسات .
● في البلاد العربية : ٥ر٤ دينار كويتي للأفراد، ١٦ دينارا للمؤسسات.
● في الدول الأجنبية : ٢٠ دولاراً للأفراد، ٦٠ دولاراً للمؤسسات .

ترفق قيمة الاشتراك مع قسيمة الاشتراك الموجودة داخل العدد.

أنماط القيادة ومستويات الاشراف التنظيمي

مصطفى عشوى
معهد علم النفس وعلوم التربية ـ
جامعة الجزائر

سعيد لوصيف
معهد علم النفس وعلوم التربية ـ
جامعة الجزائر

مقدمة

يعتبر موضوع القيادة من اهم الموضوعات في اطار علم النفس الاجتماعي وعلم النفس التنظيمي وكذلك العلوم الادارية والسلوكية. واذا كانت النظريات القديمة التي وضعت حول هذه الظاهرة مثل نظرية الرجل العظيم ونظرية السمات تركز أساسا على الخصائص والمميزات الفردية للقائد، فان الاتجاه الجديد في دراسات القيادة يركز على الاهتمام بالتفاعل الذي يحدث بين القائد والموقف الذي يكون فيه القائد وخاصة الهيكل التنظيمي الرسمي الذي يحدث في هذا التفاعل. وعلى هذا الأساس فان Schein (1980) مثلا يؤكد ان القيادة باعتبارها ظاهرة ثقافية لا يمكن ان تدرس الا في اطار ثقافي، سياسي واقتصادي ـ اجتماعي معين. وبالفعل فان الجهود التي بذلها عدة سيكولوجيين مثل Lewin et al (1939) في دراسة ظاهرة القيادة قد لفتت النظر الى «الاجواء الاجتماعية» الذي تكونه مختلف أنماط القيادة: الديمقراطية والدكتاتورية (التسلطية) والفوضوية، وتأثر هذه الأنماط القيادية في سلوك المرؤوسين وخاصة في مجال الأداء أو الانجاز.

الدراسات السابقة: من الدراسات التي تمثل الاتجاه الجديد في القيادة دراسات جامعة أوهايو التي أجريت في أوائل الخمسينات، وقد تناولت هذه الدراسات سلوك القائد وفق بعدين هامين (Landy & Trumbo,1976) وهذان البعدان هما:

١ ـ الاعتبار (Consideration): ويهتم فيه خاصة بالاشخاص وتقوية العلاقات بين القائد وأتباعه ومنحهم فرصة المشاركة في اتخاذ القرارات وتشجيع الاتصالات في الاتجاهين: من أعلى الى أسفل ومن أسفل الى أعلى.

٢ ـ النشاط المتوجه نحو العمل (Task - Oriented): ويهتم في هذا البعد بالعمل وتحديد الأدوار وتعيين المهام لانجاز الأهداف.

والى جانب دراسات جامعة أوهايو هناك عدة نظريات اهتمت بسلوك القيادة من زوايا مختلفة ومن هذه النظريات: نظرية McGregor (1960) الذي وضع نظرية في الدافعية أساسا وطبقت في مجال دراسة القيادة (Theory X, Theory Y) ومؤداها باختصار ان نظرية (X) تفترض ان كل الناس كسالى وغير مؤهلين لتحمل المسؤولية بينما نظرية (Y) تفترض ان كل الناس مؤهلين لتحمل المسؤولية ومواجهة تحديات العمل، ونظرية Fiedler (1967) التي اعتمدناها كاطار نظري في دراستنا الميدانيه وسيأتي شرحها باختصار، ونظرية House, (1971) التي تركز على دور القائد ـ في توضيح الاهداف للمرؤوسين « الاتباع » وفي تحفيزهم بمختلف الحوافز لانجاز الاهداف المرسومة ونظرية Vroom&Yetton (1973) وهى نظريه تختلف عن باقي النظريات، وذلك لكونها نظريه معيارية بمعنى انها تقدم انماط معياريه لسلوك القائد خمسة أنماط رئيسية للقيادة وسبعة مواقف، ومعيارين يمكن ان يقاس نجاح القرارات على أساسها، وأربعة عشر نوعا من أنواع المشكلات التي تضع بشأنها القرارات، وسبع قواعد لتحديد نمط القيادة المناسب أو الواجب اتباعه فالغرض الضمني الذي تحتويه النظرية هو أن فعالية القيادة مقاسة بالمعيار المشتق من طبيعة المشكلة (معيار كفاءة القرار، أو قبول المرؤوسين للقرار المتخذ، أو كليهما) تتحدد بمدى تناسب نمط القيادة المتبع مع ظروف الموقف وفق ما تقترحه هذه النظرية (عاشور، ١٩٨٣ : ١٨٩ ـ ١٩٠).

ومن البحوث التي أجريت في معهد الدراسات الاجتماعية بجامعة ميتشيغان بحوث ليكرت الذي اهتم بنماذج السلوك الاشرافي اذ توصل من خلال بحوثه الى التمييز بين اربعة أنساق للتسيير والادارة (Likert, 1976, 1967, 1961) وهذه الأنساق هي:

١ ـ **النسق الاستغلالي ـ التسلطي**: وتتم في اطاره عملية اتخاذ القرارات بطريقة مركزية شديدة دون اتاحة أي فرصة للمرؤسين للمشاركة في عملية اتخاذ القرارات بواسطة التغذية المرتدة (Feedback) والاتصال الصاعد.

٢ ـ **النسق الثاني**: هو نسق تسلطي لا يختلف عن النسق الأول الا في الاحساس الطيب الذي يوجد عند الرؤساء نحو حاجات مرؤوسيهم، فالاحساس والاهتمام لا يتعدى نطاق دراسة هذه الحاجات وامكانية اشباعها والتركيز أساسا انما يكون على الحاجات المادية فقط.

٣ ـ **النسق الثالث**: وهو نسق استشاري يسمح فيه بممارسة الشورى والتغذية المرتدة ومشاركة المرؤوسين في عملية اتخاذ القرارات باعطاء الرأي وتقديم المعلومات الضرورية ورغم هذه المشاركة فان القادة في اطار هذا النسق يحتفظون بالدور الحاسم في عملية اتخاذ القرار النهائي.

٤ ـ النسق الرابع: وهو نسق المشاركة الكلية حيث يشجع الاتباع والمرؤوسين على المشاركة الفعلية في اتخاذ القرارات. يعتبر هذا النسق في الدراسات الغربية (الرأسمالية) من الأنساق «التقدمية» المعاصرة التي أفرزتها مدرسة العلاقات الانسانية وما تفرع منها.

يقدم Likert (1967,1961) النسق الرابع كنموذج للتسيير يمكن الأفراد والجماعات والمنظمات من اشباع وتحقيق حاجاتهم واهدافهم معتبرا هذا النموذج كأحسن نسق لتبادل التفاعل والتأثير بين الافراد والجماعات والمنظمات. ويلاحظ الباحث المتمعن في نموذج ليكرت في القيادة التنظيمية، أن هذا النموذج لا يذهب الى أبعد من تحقيق جو نفسي مريح يساعد عل الاندماج الحسن للعمال والمستخدمين والمشرفين في المستويات المتوسطة والدنيا بصفة خاصة في المؤسسة الرأسمالية بحيث يحقق هذا الاندماج غرضين أساسيين: تحقيق المزيد من الفعالية في الاداء، وبالتالي رفع الارباح وتقليل المشاكل النفسية ـ الاجتماعية في المؤسسة.

ومع اعتبارنا لتعدد النظريات الميدانية حول موضوع القيادة، فان البحث الحالي يتخذ من النظرية الموقفية لفيدلر اطارا نظريا بهدف تبيين العلاقة بين أنماط القيادة كما تحددها هذه النظرية ومستويات الاشراف كما يحددها الهيكل التنظيمي الرسمي للمنظمة (المؤسسة). واذا كانت بحوث فيدلر نفسه وغيره (انظر: Ashour, 1973 a, b)، قد اجريت في اطار الثقافة الغربية (الولايات المتحدة الامريكية) فان هذا البحث في ـ حدود علم الباحث ـ قد يكون هو الاول من نوعه في الجزائر التي تتبنى مؤسساتها الصناعية تنظيما اداريا يختلف تماما عن التنظيم الرسمي للمؤسسات الصناعية الرأسمالية بالولايات المتحدة الامريكية وليس الهدف هنا دراسة هذا التنظيم او اجراء دراسة مقارنة بين النظم الادارية ومدى تأثرها بالثقافة والعقيدة أو (الايديولوجية) ومدى تأثير ذلك في سلوك القادة الرسميين.

واذا كان Katz & Kahn (1978) يريان بأن مصطلح القيادة يستعمل في العلوم الاجتماعية حسب ثلاثة معان: القيادة كخاصية منصب معين، القيادة كسمة أو كطابع شخصي، والقيادة كخاصية سلوكية (نوع معين من السلوك)، فان هذا البحث يؤكد في استعماله لهذا المفهوم على التفاعل الذي يحدث بين هذه الخصائص الثلاث في اطار اجتماعي ـ ثقافي معين على مستوى المؤسسات الصناعية بالجزائر.

نظرية فيدلر

كان لاخفاق دراسات أنماط القيادة في تقديم فروض عن محددات وفعالية القيادة تقوم على أسس سليمة أثر في دفع عدد من الباحثين السيكولوجيين الى محاولة بناء نماذج نظرية تهدف الى تلافي الثغرات في الدراسات السابقة. وعلى هذا الأساس فان نظرية Fiedler (1967) تعتبر من أولى المحاولات الجادة لادخال متغيرات الموقف في اطار نظري

يفترض وجود تفاعل بين هذه المتغيرات وخصائص القائد (عاشور، ١٩٨٣). ويرى (1967) Fiedler أن فعالية القيادة تتوقف على تفاعل اسلوب القيادة مع ملائمة الظروف. ويعتبر فيدلر (ملائمة الظروف) كأهم عامل في تغير العلاقة بين القائد وأداء الجماعة. ومن جهة أخرى يؤكد فيدلر ان عامل ملائمة الظروف تؤثر فيه بصفة ايجابية او سلبية ثلاثة ابعاد اساسية هي:

١ ـ العلاقات بين القائد والأتباع (المرؤوسين).
٢ ـ هيكلة المهمة (العمل).
٣ ـ وضعية السلطة.

ويشير فيدلر الى ان الموقف المثالي لسلوك أي قائد يتحقق عندما تكون العلاقة بين القادة والاتباع جيدة وهيكلة المهام عالية وسلطة القائد قوية. ويعتبر (1967:29) Fiedler العلاقة بين الأتباع والقادة أهم متغير في أداء الجماعة، ذلك لأن نوعية العلاقة هي التي تحدد مواقف واتجاهات الأفراد نحو القائد مما يؤثر بالتالي في أداء الأفراد كجماعة. أما هيكلة المهمة فيقصد بها فيدلر:

أ) وضع المهمة التي كلفت بها الجماعة تحت اشراف القائد.
ب) وضع الخطوات الضرورية لانجاز المهمة.

وكقاعدة عامة فان هيكلة المهمة، قد تكون عالية أو منخفضة وذلك حسب نوعية المهمة التي ينبغي انجازها. أما البعد الثالث فيتعلق بالسلطة التي يتمتع بها القائد، فقد تكون وضعية سلطة القائد قوية أو ضعيفة مما يحدد بالتالي درجة تأثير القائد في أتباعه حسب قوة الثواب وقوة العقاب التي يملكها القائد. ويرى فيدلر ان الموقف المثالي لسلوك اي قائد يتحقق عندما تكون العلاقة بين القادة والأتباع (المرؤوسين) جيدة وهيكلة المهمة عالية وسلطة القائد قوية. وبافتراض ان القيادة عبارة عن عملية تأثير في الآخرين فان Fiedler (1967: 34) يخلص الى القول بأن أداء اي جماعة يرتبط بكل من: نموذج (نمط) القيادة وبمدى توفر الفرص للقائد للمارسة او التأثير. ومهما يكن، فان سلوك القادة يختلف من موقف لآخر حسب تباين درجات الأبعاد الثلاثة (العلاقة مع الأتباع، هيكلة المهمة، وضعية السلطة). ولتوضيح هذه الفكرة فقد عمد فيدلر الى وضع نموذج يحدد فيه ثمانية حالات يتوقف عليها سلوك القائد. وهذه الحالات (المواقف) الثمانية التي يضيف اليها فيدلر موقفا تاسعا موضحة في الجدول (١).

جدول رقم (١)

ويمثل المواقف القيادية حسب ثلاثة أبعاد

الحالة	علاقة القادة بالأتباع	هيكلة المهمة	وضعية السلطة
١	جيدة	عالية	قوية
٢	جيدة	عالية	ضعيفة
٣	جيدة	ضعيفة	قوية
٤	جيدة	ضعيفة	ضعيفة
٥	سيئة نوعا ما	عالية	قوية
٦	سيئة نوعا ما	عالية	ضعيفة
٧	سيئة نوعا ما	ضعيفة	قوية
٨	سيئة نوعا ما	ضعيفة	ضعيفة
٩	سيئة جدا	عالية	قوية

Fiedler Theory of Leadership Effectiveness.|1967: 34.

يستخلص فيدلر من البحوث الميدانية التي أجراها على ضوء هذا النموذج أنه يمكن تصنيف القادة الى قسمين: القسم الأول ويشكل القادة الذين يهتمون بانجاز العمل اكثر، والقسم الثاني ويمثل القادة الذين يهتمون بالعلاقات الانسانية أكثر. وكاستنتاج عام من نظرية فيدلر، فان اداء قادة القسم الاول يكون افضل في المواقف الملائمة لهم حيث يكون الموقف كالتالي: علاقة جيدة مع الزملاء، المهمة مهيكلة ووضعية سلطتهم قوية، ويكون اداؤهم جيدا أيضا عندما يكون الموقف سيئا نوعا ما (انظر الجدول رقم). أما اداء قادة القسم الثاني فيكون افضل في المواقف التي يمارسون فيها تأثيرا متواضعا وذلك إما لأن المهمة المنوطة بهم غير مهيكلة وإما لأنهم غير مقبولين (مرفوضين) من طرف جماعتهم أو زملائهم وهذا رغم إمكانية تمتعهم بوضعية سلطة قوية ومهام مهيكلة.

اشكالية البحث الامبريقي: ان التطور الذي طرأ على الاتجاهات النظرية في دراسة القيادة التنظيمية لم يمكن الباحثين من الاتفاق فيما بينهم في تحديد أحسن نمط قيادي وما هي الشروط والظروف التي يمكن ان يتحقق فيها هذا النمط. وانطلاقا من هذا المنظور، فإن إشكالية تطرح تساؤلا يندرج في اطار نظرية فيدلر التي تشكل الاطار النظري لهذا البحث، وهذا التساؤل هو:

● هل هناك فروق بين قادة مختلف المستويات القيادية (مستويات الاشراف الرسمية) فيما

يتعلق بنمط القيادة وفق البعدين اللذين ذكرهما فيدلر؟ بمعنى معرفة فيما اذا كان القادة المباشرون يركزون على الاهتمام بالعلاقات الانسانية اكثر، والقادة غير المباشرين يركزون الاهتمام بانجاز العمل اكثر ام العكس؟ وما هي العوامل التي يمكن أن تؤثر في النمط القيادي في كل مستوى اشرافي؟ ونعني بـ (القادة المباشرين).

● في هذا البحث ـ القادة الذين يحتكون مباشرة بالعمال (قادة الخط الاول) أما القادة غير المباشرين فهم القادة الذي يشغلون مناصب ادارية في أعلى مستويات الهيكل التنظيمي للسلطة بالمؤسسة ولا يحتكون مباشرة بالعمال، وقد يمثل هؤلاء القادة خطا ثانيا وثالثا حسب المناصب الرسمية التي يشغلونها والمهام أو المسؤوليات المنوطة بهم. وعلى هذا الأساس فقد قسمنا مستويات الاشراف الرسمي بالمؤسسة الصناعية التى أجرينا فيها البحث الى ثلاثة مستويات (أول، ثان، وثالث) بحيث يكون المستوى الاول هو ادنى المستويات والمستوى الثالث هو أعلاها.

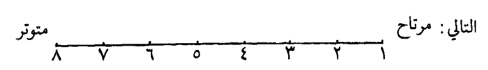
طريقة البحث:

اعتمدت هذه الدراسة على استعمال مقياس Fiedler (1967) الذي يعتبر نموذجا للمقاييس التي صممت وفق تقنية Osgood، وهي تقنية قياس تقوم على «تمايز المعاني» (Semantic Differential)، اذ ربط(أوسجود ورفاقه) بين الاتجاه واللغة معتبرين أن الاتجاه نفسه هو أهّم الابعاد التي تكون معنى الكلمات حيث يحدد أنه (الاتجاه) عبارة عن نزعة لميل نحو شيء (موضوع) ما او للنفور منه. ويُستخلص من هذا التحديد أن هؤلاء الباحثين يرون ان الاتجاه ذو قطبين (موجب وسالب) وبين القطبين درجات متفاوتة في القوة. ومن هذا التحديد يمكن فهم التقنية الجديدة التي اقترحها أوسجود ورفاقه لقياس الاتجاه انطلاقا من تمثيل الاتجاه كمحور ذي قطبين يمتد من واحد (١ ـ ٧)، مع تمثيل الحياد بالوسط، فالاتجاه قد يكون ايجابيا فيمثل على المحور بأعلى النقاط (٥، ٦، ٧) وقد يكون سلبيا ويمثل بأدنى النقاط (١، ٢، ٣) أما النقطة الوسطى (٤) فتمثل الحياد.

وتجمع مختلف الدراسات على ثبات مقياس فيدلر خاصة عندما تكون الفترة الزمنية الفاصلة بين الاختبار واعادة الاختبار قصيرة نسبيا، ففي بحث له مثلا عن دلالة النتائج الوسطى لمقياس فيدلر، حصل Achoui (1980) على معامل ثبات لهذا المقياس (٠,٧٥) في فترة زمنية لم تتعد ثلاثة أسابيع. اما عن صدق المقياس فقد حصل Achoui (1980) على معامل ارتباط بين مقياس فيدلر ومقياس Kaplan, (1972) كمحك خارجي يقدر بـ(٠,٦١) مع احتمال الخطأ لايتجاوز (٠,٠٠١)، وهو معامل ارتباط قوي وهذا ما يدعم الخصائص القياسية للمقياس.

يشتمل مقياس فيدلر على ستة عشر صفة من صفات القيادة مثلها على محاور بحيث يتكون كل محور من صفة ونقيضها، ويمتد كل محور منها من واحد الى ثمانية على النحو

التالي: مرتاح



يلاحظ من هذا الشكل ان اعلى قيمة في المقياس (المحور) هي ثمانية وادنى قيمة فيه هي واحدة والنقطة الوسطى هي ٤ . واعتبارا ان المقياس يتكون من مجموع ستة عشر صفة فان مجموع نقاط متوسط المقياس هو ٦٤ نقطة أي (٤ × ١٦) . ويصنف نمط القيادة حسب البعد الاول (الاهتمام بإنجاز العمل) أو البعد الثاني (الاهتمام بالعلاقات الانسانية)، بحيث يصنف المجيب الذي يحصل على نتيجة اصغر من المتوسط ضمن فئة البعد الاول ويصنف المجيب الذي يحصل على نتيجة اكبر من المتوسط ضمن فئه البعد الثاني ذلك لأن المطلوب من المجيب هو تقويم الشخص الذي يفضل بصفة اقل الاشتغال معه.

فروض البحث: يفترض الباحثان وجود فروق في نمط القيادة (حسب نظرية فيدلر) بين المستويات القيادية المشار اليها اعلاه . وبناءا عليه فان صياغة فروض البحث هي كما يلي:

١ ـ القادة المباشرون «المستوى الاول» يهتمون اكثر بتقويم العلاقات الانسانية.
٢ ـ القادة غير المباشرين «المستوى الثاني والثالث» يهتمون بإنجاز العمل أكثر.
٣ ـ هناك علاقة ايجابية بين سنوات الاقدمية في مركز الاشراف للقادة المباشرين ونمط القيادة وفق البعد الاول (الاهتمام بالعلاقات الانسانية).
٤ ـ هناك علاقة سلبية بين متغير عدد الأتباع بالنسبة للقادة غير المباشرين ونمط القيادة وفق البعد الثاني (الاهتمام بانجاز العمل).

العينة: طبق المقياس على عينة يبلغ عدد افرادها ٧٣ مشرفا من مجتمع اصلي مجموع افراده ٧٩ مشرفا في مؤسسة صناعية بضواحي الجزائر العاصمة . وتماشيا مع هدف البحث فقد قسمت هذه العينة الى عينات فرعية وذلك وفقا للمستوى الاشرافي الذي يشغله هؤلاء المشرفون في التنظيم الرسمي للمؤسسة (ميدان الدراسة). ومع الاسف فان عدد افراد المستوى الثالث صغير نسبيا وذلك راجع الى طبيعة التنظيم الهرمي الرسمي للمشرفين (القادة الرسميون) . وقد كان توزيع العينات الفرعية حسب نوعية الاشراف ومستواه كما في جدول (٢)

جدول رقم (٢)

ويمثل العينات الفرعية حسب ثلاثة مستويات

المستوى	المستوى الأول	المستوى الثاني	المستوى الثالث
نوع الاشراف	(رؤساء فرق)	(مراقبون)	(رؤساء ورشات)
عدد الافراد	٢٨	٣٢	١٣

وكان متوسط عدد الأتباع ومتوسط سنوات الاقدمية في مركز الاشراف للعينات الثلاث كما هو واضح في الجدول (٣)

جدول رقم (٣)

ويمثل متوسط عدد الاتباع ومتوسط سنوات الاقدمية للمشرفين

المستوى	متوسط عدد الاتباع	متوسط سنوات الاقدمية للمشرفين
المستوى الاول	٣٣,٥	٦,٣٢
المستوى الثاني	٤٠,٠٣	١٣
المستوى الثالث	١٠٢,٠٧	١٥,٣٠

يلاحظ من خلال الجدول رقم (٣) ان متوسط عدد الأتباع للمستوى القيادي الثاني هو أكبر من متوسط عدد اتباع المستوى القيادي الاول كما ان متوسط عدد الاتباع للمستوى القيادي الثالث هو اكبر من متوسط المستويين القياديين الاول والثاني، ونفس الشيء يمكن ملاحظته بالنسبة لمتوسطات سنوات الأقدمية في مركز الاشراف.

الاسلوب الاحصائي في تحليل البيانات: اعتمد هذا البحث الامبريقي على الأسلوب الاحصائي في تحليل البيانات ولما كان هدف الدراسة هو محاولة بحث الفروق في الاتجاهات (المواقف) ـ وفق نمطي القيادة (نمط البعد الاول ونمط البعد الثاني) بين مستويات الاشراف المختلفة فقد استخدم الباحث اختبارين من اختبارات دلالة الفروق وهما: اختبارا (ت) و (كا٢)، بالاضافة الى استخدام معامل ارتباط (بيرسون) لدراسة العلاقة المفترضة في كل من الفرضين الثالث والرابع.

النتائـــج

تبين من تحليل البيانات ان مشرفي المستويات القيادية الثلاثة يتوزعون حسب نمطي القيادة (الاهتمام بالعمل أو الاهتمام بالعلاقات كما هو مفترض في الفرضين: الاول والثاني) فقد وجد ان نسبة (٨٣,١٤٪) من قادة المستوى الاول (القادة المباشرون) يركزون اهتمامهم على العلاقات الانسانية بينما وجد ان اغلبية المشرفين في المستوى الثاني (٨١,٢٥٪) والمستوى الثالث (٦١,٥٤٪) يركزون اهتمامهم على انجاز العمل. وقد اتضح ان الفروق بين هذه المستويات في نمط القيادة فروق جوهرية ولا ترجع الى محض الصدفة. (انظر جدول رقم ٤).

جدول رقم (٤)

الفروق بين المستويات القيادية الثلاثة (حساب كا٢)*.

المستويات	الاهتمام بالعمل		الاهتمام بالعمال		مج . ت. النظرية
	ت. م	ت. م ت	ت. م	ت. م ت	
م. الأول	٥	١٤,٩٥	٢٣	١٣,٠٤	٢٨
م. الثاني	٢٦	١٧,٠٩	٦	١٤,٩٠	٣٢
م. الثالث	٨	٦,٩٤	٥	٦,٠٥	١٣
المجموع	٣٩	-	٣٤	-	٧٣

* حساب كا٢ للمستويات القيادية الثلاثة عند درجة حرية ٢

* ملاحظة:

م: المستوى
ت: التكرار
ت. م: التكرار الملاحظ
ت. م ت: التكرار المتوقع
مج: المجموع

ان دلالة هذه النتائج تجعلنا نحتفظ بالفرضين: الاول والثاني اللذين يتصوران نمط القيادة للمشرفين المباشرين (المستوى الاول) كنمط يركز على الاهتمام بالعلاقات الانسانية اكثر، على عكس المشرفين غير المباشرين (المستوى الثاني والثالث) الذين يركزون الاهتمام في انجاز العمل. وتبدو هذه النتيجة منطقية باعتبار ان مشرفي المستوى الأول يحتكون احتكاكا مباشرا بالعمال مما يجعلهم يهتمون بالعلاقات الانسانية اكثر لتحقيق أهداف العمل.

ويتبين ايضا من تحليل البيانات ان هناك علاقة موجبة بين سنوات الاقدمية في مركز الاشراف ونتائج مقياس فيدلر بالنسبة للمستوى الاول للاشراف؛ اي انه كلما زادت اقدمية مشرفي هذا المستوى تبعتها زيادة في نتائج المقياس (اعلى من المتوسط)، بمعنى ان المشرف في هذا المستوى يميل اكثر الى الاهتمام بالعلاقات الانسانية وتقوية العلاقات الجيدة بينه وبين اعضاء جماعته وهذا نتيجة التفاعل المباشر والدائم بينه وبينهم. إن الحصول على هذه النتيجة هو تأكيد للفرضية الثانية بالدرجة الأولى وتدعيم غير مباشر لفرضية البحث الأولى. (انظر جدول رقم ٥) .

جدول رقم (٥)

العلاقة بين سنوات الأقدمية في مركز الاشراف ونتائج مقياس فيدلر (نمط القيادة)

	r	t المحسوبة	t المجدولة	مستوى الدلالة (٨)	درجات الحرية (DF)
المستوى الأول:	٠,٧١	٥,١٦	٣,٧٠	٠,٠٠٥	٢٦
المستوى الثاني:	٠,١٥	٠,٨٣	١,٦٩	ليست لها دلالة	٣٠
المستوى الثالث:	٠,٣٦	١,٢٨	١,٧٩	ليست لها دلالة	١١

حساب معامل الارتباط واختبار (ت) بين سنوات الاقدمية في مركز الاشراف ونتائج مقياس فيدلر.

وبالرجوع الى المستوى الاشرافي الثاني والثالث فاننا نلاحظ ان العلاقة بين سنوات الاقدمية في مركز الاشراف ونتائج مقياس فيدلر لم تثبت وذلك كما هو واضح من خلال معاملي الارتباط، بحيث انه لا توجد دلالة احصائية لمعاملي الارتباط لهذين المستويين، مما يستنتج عدم وجود علاقة ارتباطية بين هذين المتغيرين، وذلك رغم ان متوسط سنوات الاقدمية في مركز الاشراف لهذين المستويين هو اكبر من متوسط سنوات الاقدمية في مركز الاشراف للمستوى القيادي الأول كما هو واضح في الجدول رقم (٢).

أما فيما يتعلق بالعلاقة بين عدد الأتباع ونتائج المقياس، فقد تبين انها علاقة ارتباطية عكسية بالنسبة للمستويين القياديين الثاني والثالث (أنظر جدول رقم ٦).

جدول رقم (٦)

العلاقة بين عدد الأتباع ونتائج مقياس فيدلر (نمط القيادة)

	r	t المحسوبة	t المجدولة	مستوى الدلالة (8)	درجات الحرية (DF)
المستوى الأول:	٠,٠٢	٠,٥٢	٢,٠٥	ليست لها دلالة	٢٦
المستوى الثاني:	٠,٣٦	٢,١١	٢,٠٤	٠,٠٥	٣٠
المستوى الثالث:	٠,٥٥	٠,٢٠	٠,٢٠	٠,٠٥	١١

حساب معامل الارتباط واختبار (ت) بين عدد الأتباع ونتائج مقياس فيدلر.

ومعنى ذلك انه كلما زاد عدد الاتباع لدى مشرفي هذين المستويين تبعه نقص في درجات المقياس، وقلت النتائج عن المتوسط، وبالتالي مال هؤلاء المشرفون الى الاهتمام بانجاز العمل اكثر من الاهتمام بالعلاقات الانسانية ويرجع هذا الاتساع نطاق الاشراف وصعوبة الاهتمام بالعلاقات الانسانية وخاصة على المستوى الفردي او على مستوى الجماعات الصغيرة وذلك نظراً للعدد الكبير من الاتباع. وان استخلاص هذه النتيجة تأكيد لفرضية البحث الرابعة وتدعيم غير مباشر للفرضية الثانية.

مناقشة: ان فهم ودراسة انماط القيادة في المؤسسات يستدعي فهما اعمق للنسق الثقافي - الاجتماعي الذي يؤثر بدوره في ديناميكيتها، وبالتالي في السلوك التنظيمي للقيادة والاتباع داخل هذه المؤسسات. وعلاوة على هذا فان متغير الموقف من أهم العوامل التي ينبغي للمشرفين في كل المستويات الاهتمام بها وتدريبهم على تكييف سلوكهم الاشرافي وتغييره وذلك تبعا للمواقف والظروف التي يتم فيها انجاز العمل. وان فيدلر نفسه يرى ان فعالية القيادة والتسيير لا تحصل نتيجة تغيير الأشخاص (القادة)، لكن في تغيير المواقف والظروف المحيطة بهؤلاء وجعلها ملائمة أحسن لتحقيق هذه الفعالية (Muchinsky, 1983).

إنّ اهتمام المستويات القيادية (الوسطى) و(العليا) بالعلاقات الانسانية وتقربهم من المستويات الدنيا لابد وأن يقوم على تنظيم محكم لنسق الاتصالات الصاعدة وتشجيع التغذية الرجعية والتفاعل المباشر والدّائم بين القادة والعمال. ولقد ثبت لنا فعلا من خلال هذه الدراسة ان القادةالمباشرين هم اكثر اهتماما بالعلاقات الانسانية، الا ان هذه (العلاقات الانسانية) لا تحمل في الحقيقة في مضمونها كل مكونات التصور النظري لهذا المفهوم، فهي لا تتعدى كونها علاقات انسانية مبنية على التآخي نتيجة التقارب الموجود بين الوضع والمركز الاجتماعيين للقادة والأتباع بدلا من قيامها على مبدأ لامركزية اتخاذ القرارات مثلا، وتشجيع الاتصالات في الاتجاهين الى غير ذلك ممّا يضعه التصوّر النظري لمفهوم العلاقات الانسانية.

وانطلاقا من هذا المنظور فقد اصبح من المهم الانتقال من مرحلة الاهتمام بالعلاقات الانسانية الى مرحلة تمجيدها وتوظيفها لخدمة اهداف محددة، خاصة اننا ننتمي الى اطار عقائدي يخدم هذا الاتجاه، وذلك بوضعها ضمن تصور نظري علمي وفي قالب عقائدي يأخذ بعين الاعتبار مكوّنات النسق الثقافي الاجتماعي للمجتمع المحلي، خدمة لتحقيق الفعالية في مؤسساتنا.

الخلاصة

ان اهتمام الباحثين السيكولوجيين وغيرهم بموضوع القيادة التنظيمية يهدف أساسا الى التأكيد على ضرورة التفكير في وضع سياسة اشرافية قائمة على تنظير علمي سديد، وتأطير ايديولوجي يراعي التأثير الذي قد يمارسه المحيط الاجتماعي والاقتصادي والاطار

العقائدي في السلوك التنظيمي للقادة والأتباع الذي يؤثرون بدورهم في عملية التنظيم الرسمي وفي السلوك التنظيمي بصفة عامة.

ان النظرية الموقفية لفيدلر أو غيرها من نظريات القيادة هي عبارة عن نتيجة لتصورات نظرية وبحوث ميدانية تراكمت عبر السنين في اطار الثقافة الغربية وخاصة في الولايات المتحدة الامريكية حيث شهد علم النفس الصناعي ـ التنظيمي تطورا كبيرا منذ العشرينات. واذا كنا نوافق على الاقتباس العلمي من هذه النظريات والبحوث السابقة فإننا ندعو الى اجراء المزيد من الدراسات الميدانية ووضع التصورات النظرية في هذا الموضوع السلوكي الهام في أطر تنظيمية تختلف عن الأطر التنظيمية الغربية التي تمجد في الغالب القيادة الفردية. واذا كان البديل النظري للقيادة الفردية هو القيادة الجماعية بأي شكل من الاشكال فان هذا المفهوم (القيادة الجماعية) في حاجة الى وضع تصورات نظرية على المستوى التنظيمي ودعمها ببحوث ميدانية تمكن من تدعيم هذه التصورات النظرية وتصحيح المسار التنظيمي عند الضرورة وذلك بالاهتمام بمختلف الابعاد التي تشكل مواقف تنظيمية محددة قد تزيد او تقلل من فعالية القيادة في المؤسسات.

وأخيرا، فان هذا البحث الامبريقي يلفت انتباهنا الى اهمية ظاهرة القيادة ودورها في تحقيق اهداف المنظمة مما يستدعي وضع برامج تدريب للقادة تقوم على الاستفادة من تقنيات الاتصال التنظيمي وقواعد التغذية الرجعية، وأسس عملية اتخاذ القرارات.

المصادر العربية

عاشور، أ. ص.
١٩٨٣ ادارة القوى العاملة. بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر.

عشوى، م.
١٩٨٥ «تناول جديد لمقاييس الاتجاهات». المجلة الجزائرية لعلم النفس وعلوم التربية، العدد ١: ديوان المطبوعات الجامعية: ٤٣ ـ ٥٢.

المصادر الاجنبية

Achoui, M.
1980 Significance of the Middle LPC Scores, A Study Relevant to Leadership. Unpublished Master's thesis, Rensselaer Polytechnic Institute, Troy, New York.

Ashour, A.S.
1973 (a) "The Contingency Model of Leadership Effectiveness: An Evaluation." Journal of Organizational Behavior and Human Performance: 339-355.

1973 (b) "Further Discussion of Fiedler's Contingency Model of Leadership Effectiveness". Journal of Organizational Behavior and Human Performance 9: 369-376.

Fiedler, F.E.
1967 A Theory of Leadership Effectiveness. New York: McGraw Hill Book Co.

House, R.J.
1971 "A Path-Goal Theory of Leader Effectiveness". Administrative Science Quarterly 16,3: 321-38

Kaplan, K.J.
1972 "On the Ambivalance - Indifference Problem in Attitude Theory and Measurement: A Suggested Modification of the Semantic Differential Technique". Psychological Bulletin 77: 361-372.

Katz, D. & Kahn, L.R.
1978 The Social Psychology of Organizations. (2nd ed.) NewYork: John Wiley & Sons, Inc.

Landy, J.F. & Trumbo, A.P.
1976 Psychology of Work Behavior. Illinois: The Dorsey Press.

Lewin, K., Lippitt R.& White R.K.
1939 "Patterns of Aggressive Behavior in Experimentally Created Social Climates". Journal of Social Psychology 10: 271-299.

Likert, R.
1961 New Patterns of Management. Toronto: McGraw-Hill Book Co.

1967 The Human Organization. Toronto: McGraw-Hill Book Co.

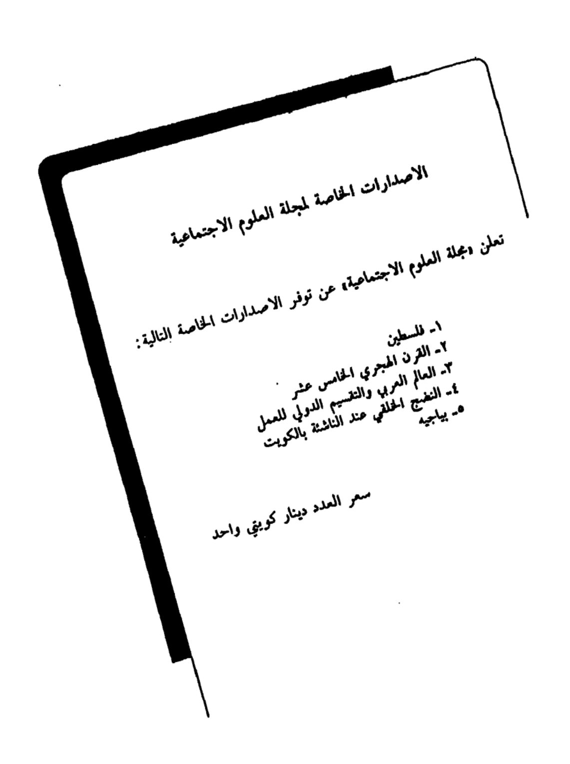
Likert, R. & Likert, G.J.
1976 New Ways of Managing Conflict. New York: McGraw-Hill Book Co.

McGregor, D.
1960 The Human Side of Enterprise. New York: McGraw-Hill Book Co.

Muchinsky, P.M.
1983 Psychology Applied to Work: An Introduction to Industrial and Organizational Psychology. Illinois: The Dorsey Press.

Schein, E.H.
1980 Organizational Psychology (3rd ed). Englewood Cliffs: Prentice Hall, Inc.

Vroom H.V. & Yetton W.P.
1973 Leadership and Decision Making. Pittsburgh: University of Pittsburgh Press.



جغرافية الانتخابات تطورها ومنهجيتها: دراسة في الجغرافية السياسية

جاسم محمد كرم
قسم الجغرافيا - جامعة الكويت

مقدمـــة

برزت الجغرافيا السياسية كعلم مشتقل له ميدانه الخاص ومنهجه المميز في العقد الأخير من القرن التاسع عشر، فقد عرفت بتعاريف عديدة من أشهرها تعريف Hartshorne (1954: 178) الذي عرف الجغرافيا السياسية على أنها «دراسة الاختلافات والتشابهات المكانية من الناحية السياسية» وبشكل عام فان الجغرافيا السياسية هي الحقل الذي يهتم بالتفاعلات المكانية بين الظواهر الجغرافية والسياسية ومحاولة تفسيرها. فالدراسات لا تعتبر في مجال الجغرافية السياسية مالم يسعى المهتمون في هذا المجال الى توضيح المسببات والنتائج المكانية للعمليات السياسية. وتعتبر دراسة جغرافية الانتخابات احدى الوسائل التي يمكن عن طريقها توضيح الاختلافات المكانية وتفسير المسببات والنتائج المكانية للعمليات السياسية. وبهذا يمكن تعريف جغرافية الانتخابات على أنها تحاول تفسير الاختلاف في الأنماط الانتخابية السائدة في مكان معين ودراسة وتحليل تغيرات السلوك الانساني من مكان لآخر وأسباب هذا التغير.

وقد دار جدل طويل حول مدى ارتباط هذا الفرع بالجغرافية السياسية بشكل خاص وبالجغرافية بشكل عام. فقد ادعى البعض بأن جغرافية الانتخابات هي أقرب للعلوم السياسية أو لعلم الاجتماع منها للجغرافية. وعلى الرغم من أهمية هذا الفرع الا أن المكتبة العربية تكاد تخلو من هذا النوع من الدراسات. لذا فان هذا البحث قد استهدف وبشكل رئيسي مناقشة أهمية وتطور جغرافية الانتخابات ومدى ارتباطها بالجغرافية السياسية من ناحية، وطرح المناهج والمعايير المتبعة في دراستها من ناحية أخرى، فضلا عن إجراء دراسات تطبيقية لها عن دولة الكويت وجمهورية مصر العربية.

أهمية جغرافية الانتخابات وعلاقتها بالجغرافية

لمعرفة ارتباط جغرافية الانتخابات بالجغرافية يجب أولا شرح مناهج البحث في الجغرافية بشكل عام. فقد اقترح الجغرافيون السياسيون مجموعة من المناهج لدراسة مجال تخصصهم. وقد صنفت هذه المناهج الى أربعة هي: المنهج التاريخي، والمنهج المورفولوجي، والمنهج الوظيفي ثم مناهج تحليل القوى. وقد اتبع المنهج التاريخي من قبل عدد كبير من كتاب الجغرافية السياسية في حالة دراسة التطور السياسي والاجتماعي للوحدات السياسية (Cole & King, 1968:31) أما المنهج المورفولوجي فقد اقترحه هاتشهورن في عام ١٩٣٥ ليقوم بوصف وتحليل التركيب الداخلي والخارجي للدولة كموضوع جغرافي فالتركيب الخارجي للدولة يتضمن وصف حجم الدولة وشكلها وحدودها في حين أن التركيب المورفولوجي الداخلي يتضمن دراسة منطقة النواة، العاصمة، والأقاليم الثقافية (Hartshorne, (1935:223. واستبدل Hartshorne, (1950:9) المنهج المورفولوجي بالمنهج الوظيفي حيث رأي أن تحليل الدولة من الناحية السياسية يكون أبلغ من خلال دراسة الوظائف التي تؤديها. أما بالنسبة لمناهج تحليل القوى فكانت عديدة الا أن أشهر منهج منها ذلك الذي اقترحه (1971:6) Cohen & Rosenthal اللذان أشارا الى أن الجغرافية السياسية يتعين عليها أن تركز في دراستها على العمليات السياسية وانعكاساتها وخصائصها المكانية. وقد عرفا العمليات السياسية بأنها تشمل كل مايتعلق بالعلاقات السياسية بين الانسان وبيئته والتي تضم كل مفاهيم الجغرافية السياسية كالاقليم والخصائص المكانية للعمليات السياسية وعمليات اتخاذ القرار.

أما موضوع هذا البحث عن (جغرافية الانتخابات) فيندرج تحت مفهوم دراسة العمليات السياسية التي هي أحد فروع مناهج تحليل القوى. لذا فجغرافية الانتخابات مرتبطة بالجغرفية السياسية وتعد أحد فروعها. من ناحية أخرى يمكن توضيح ارتباط جغرافية الانتخابات بالجغرافية السياسية أو الجغرافية بشكل عام من المنظور الآتي: إن الجغرافية البشرية الحديثة تهتم وتركز على دراسة التوزيعات المكانية للظواهر وأسباب تكوينها وتوزيعها. وبشكل عام فان علماء الجغرافية البشرية لهم اهتماماتهم الشديدة بدراسة التنظيمات المكانية للمجتمع. وتتكون هذه التنظيمات من عنصرين هما: أولا: التنظيم الواقعي الذي هو انعكاس طبيعي للمجتمع على شكل أنماط مكانية كالتوزيعات الجغرافية دائمة التغير. أما العنصر الثاني فهو التنظيم القانوني والذي هو عبارة عن مجموعة من الأنماط المكانية الموضوعة بوضوح لأهداف ادارية بحتة. وتعتبر أنماط المناطق الاجتماعية أو الأحياء داخل المدينة مثال على ذلك التنظيم الواقعي، في حين تمثل الدوائر الانتخابية التنظيم القانوني (Taylor & johnston, 1971:22) ولمعرفة الطريقة التي يتم بها اجراء أي دراسة للانتخابات لابد أولا من تحديد مدينة، ثم دراسة توزيع السكان فيها.

فاختيار السكان لأماكن إقامتهم في المدينة يتم وفق مؤثرات عديدة، منها اقتصادية (حيث يقيم الشخص في المكان الذي يتناسب مع مستوى دخله المادي وذلك لاختلاف أسعار العقارات بحسب موقعها من مركز المدينة) ومنها دينية أو عرقية وذلك عندما يفضل الأفراد التكتل مع من يشابههم في الدين والخلفية العرقية. وبما أن هذه العوامل (الاقتصادية، أو الدينية والعرقية) ذات أثر بالغ على طريقة اختيار الناخب للمرشح فإن النتيجة النهائية هي وجود اختلاف في الأنماط الانتخابية من مكان الى آخر. ولما كانت دراسة هذه الظاهرة وتحليلها هي في صلب موضوع جغرافية الانتخابات، فانه لابد من وجود ارتباط وثيق بين هذا الحقل وحقل الجغرافية بشكل عام. من هذا المنطلق يرى الباحث أن جغرافية الانتخابات هي جوهر الجغرافية السياسية خاصة وأن الهدف النهائي للجغرافية السياسية هو توضيح المسببات والنتائج المكانية للعمليات السياسية. وفي هذا المجال بالذات (دراسة العمليات المكانية واختلافاتها) تستطيع جغرافية الانتخابات أن تضيف بعدا جديدا للدراسات الجغرافية.

أما أهمية هذا الحقل فهي تكمن في قدرته على دراسة وتطور العمليات الانتخابية في الدول التي تتخذ من الانتخابات الحرة طريقة للحكم. ففي دولة الكويت مثلا بدأت عملية الانتخابات الفعلية منذ عام ١٩٣٠ وذلك عند انتخاب المجلس البلدي، ثم اتضحت العملية بشكل أبرز في انتخابات المجلس التشريعي عام ١٩٣٨ وتأصلت اخيرا في الستينات مع انتخابات المجلس التأسيسي في ١٩٦١/١٢/٣١ ثم الانتخابات العامة لمجلس الأمة في عام ١٩٦٣ غير ان عدم توفر اي دراسة في جغرافية الانتخابات لدولة الكويت جعل المعلومات المتاحة عن الانتخابات السابقة لاتعدو عن كونها تحاليل وآراء لعدد من القوى السياسية، المعارضة منها أو المهادنة، والرسمية أو غيرها. وبالطبع فانه لايمكن الاعتماد على هذه التحليلات والآراء وحدها في رسم تصور كامل للعملية الانتخابية برمتها. لهذا فان تطبيق المعايير المتبعة في دراسة جغرافية الانتخابات لتقويم العملية الانتخابية في الكويت سوف يكون له الأثر الكبير عند دراسة العمليات الانتخابية لهذه الدولة، وهذا سوف يكون له أثر بعيد في تأصيل العملية الانتخابية فيها.

التطور التاريخي لجغرافية الانتخابات:

لم يكن للجغرافيين أي اهتمام يذكر في دراسة الانتخابات قبل عام ١٩١٣. حيث كانت كل الدراسات المتعلقة بتحليل نتائج الانتخابات من اهتمام المتخصصين في العلوم السياسية والاجتماع. وكانت البحوث التي أجراها الجغرافيون في مختلف ظواهر الانتخابات محدودة في حجمها وعددها. وفي البداية كان هؤلاء الجغرافيون قد استفادوا في أبحاثهم عن الانتخابات من الدراسات التى أنجزت من ميادين العلوم الأخرى. وكان معيار تضمين هذه الدراسات الى حقل الجغرافيا هو صلتها بموضوع الجغرافيا. فمع أن



شكل رقم (١) جغرافية الانتخابات في اردیش. فرنسا

Taylor, P. and Johnston, R. Geography of Elections, 1971: 26

كثيرا من هذه الدراسات كانت غير جغرافية في الأصل الا أنها كانت جغرافية من حيث الاهتمام (Sheingold, 1973:713).

وكان أول اهتمام للجغرافيين في دراسة نتائج الانتخابات من قبل الجغرافي الفرنسي سيغفريد في عام ١٩١٣ عندما درس التصويت في أرديش خلال فترة الجمهورية الفرنسية الثالثة (Taylor & Johnston, 1971:23). وقد اتهم سيغفريد في ذلك الوقت بالحتمية حيث كان يفسر الظواهر الاجتماعية على أنها أحدى النتائج العامة للبيئة الطبيعية. فقد فسر سيغفريد أنماط التصويت والتي هي انعكاس للتنظيمات المكانية في المجتمع على أنها متأثرة بالظروف الطبيعية (انظر خريطة رقم (١)). وتتلخص الدراسة بأن جيولوجية المنطقة واختلاف ارتفاع سطح الأرض (الأجزاء أ، ب من الخريطة رقم ١) هما العاملان اللذان تسببا في تباين الأنشطة الإنتاجية ـ سواء كانت أنشطة زراعية أو أنشطة صناعية أولية (الأجزاء جـ، د من الخريطة رقم ١). إما الأنماط البشرية فهي موضحة إما على شكل اختلافات في حجم الحقل أو على شكل تكتلات بشرية (الأجزاء هـ، و، من الخريطة رقم ١). وأخيرا فان المواقف السياسية سوف تتشكل نتيجة لاختلاف البيئات الاجتماعية والاقتصادية وسوف تنعكس في النهائية على خريطة الانتخابات (الجزء ح من الخريطة رقم ١). ومن النتائج النهائية لدراسة سيغفريد أن سكان المناطق ذو التربة الجرانيتية كانوا يصوتون للأحزاب اليمينية بينما كان سكان المناطق ذات الترب الطباشيرية يؤيدون الجناح اليساري. أي أن الجناح اليساري فاز في ١٧ دائرة انتخابية بينما فازت الأحزاب اليمينية في ١١ دائرة انتخابية وتباينت الدوائر الثلاث الأخرى في مساندتها للجناحين (Taylor & Johnston, 1971:24).

كما يعتبر Krehbiel (1916) أيضا من الجغرافيين الرواد في دراسة وتحليل الانتخابات وتعتبر دراسته (التأثيرات الجغرافية على الانتخابات البريطانية) من الأعمال الأولى التي استخدمت فيها الجغرافيا لفهم وتحليل نتائج الانتخابات. فقد يوضح كرهبيل أنه نتيجة لشدة التعقيد في العوامل المسيرة للسلوك الانساني فان الانتخابات هي أفضل وسيلة لفهم الرأي العام وبما أن الجغرافية الطبيعية كانت تسيطر على حقل الجغرافيا بشكل عام في تلك الفترة فانه حاول أن يختبر أثر الظروف الطبيعية على الانتخابات. وتشير نتائج دراسته عن الانتخابات البريطانية في الفترة بين ١٨٨٥ ـ ١٩١٠ الى أن هناك ارتباطا بين المناطق الصناعية والزراعية الفقيرة وبين التصويت لمرشحي حزب الأحرار بينما كان سكان المناطق الزراعية الغنيه يساندون حزب المحافظين.

ودرس Sauer (1918) ظاهرة رسم الدوائر الانتخابية الأمريكية بطريقة معينة لتمكين بعض الأحزاب من الفوز بنسبة كبيرة من المقاعد على حساب الأحزاب الأخرى. وتعرف هذه الظاهرة Gerrymandering. وقد لاحظ ساور انتشار هذه الظاهرة في ولاية ميزوري، أركنساس، كنتاكي، وتنسي، واقترح اعادة توزيع ورسم الدوائر في تلك

الولايات على أسس جغرافية بحتة، وسنعود مرة أخرى في هذا البحث الى دراسة هذه الظاهرة بشكل أكثر تفصيلا.

وبعد هذا العمل أهملت جغرافية الانتخابات مرة أخرى حتى عام ١٩٣٢ عندما ظهرت دراسة Wright (1932) والتي يوضح فيها السلوك الانتخابي في الولايات المتحدة. وقد استخدم رايت الطرق الكرتوجرافية لعرض نتائج الانتخابات على الخرائط ومرت جغرافية الانتخابات بعد ذلك بفترة من الركود لم تظهر فيها أية دراسة حتى نهاية الحرب العالمية الثانية ورغم أن الاهتمام بالجغرافية السياسية خلال هذه الفترة كان محدودا وقليل الأهمية، الا أن جغرافية الانتخابات أخذت تبرز وتجذب انتباه الجغرافيين لتشهد تطورا ملحوظا وخاصة في فرنسا ومن ثم في الولايات المتحدة وأوربا بشكل عام. ففي فرنسا ظهر الجغرافيان جوجول ولانسلوت اللذان أسهما وبشكل فعال في تطور جغرافيية الانتخابات في فرنسا وقد أدت اعمالهما الى قيام مدرسة مميزة استفاد منها الكثير من الجغرافيين الفرنسيين مما أدى الى سيطرة جغرافية الانتخابات ودراسة السلوك الانتخابي على الدراسات السياسية الفرنسية لفترة طويلة. وفي هذه الفترة أيضا كانت الكرتوجرافيا هي وسيلة التحليل الرئيسية التي لاتخلو منها أي دراسة عن الانتخابات الفرنسية (Busteed, 1975:18).

وقد نشرت Dean (1949) بحثا عن المظاهر الجغرافية للاستفتاء العام في نيوفوندلاند. وكان الاستفتاء يهدف لمعرفة مدى قبول سكان نيوفوندلاند لفكرة الدمج التام للحكومة المحلية مع الحكومة الكندية. وقد أوضحت الباحثة بأن الاختلافات الدينية بين السكان كانت هي العامل الرئيسي الذي يفسر اختلاف نمط التصويت.

وحول الانتخابات الايطالية لعام ١٩٤٦ أوضح Kish (1953) أن العوامل المؤثرة في الاختلافات المكانية لنتائج الانتخابات هى الاختلاف في درجة غنى المناطق والعوامل التاريخية. ويقول كيش أن مؤيدي الجناح اليساري كانوا من سكان المناطق المنخفضة الذين يعملون في الزراعة كمستأجرين للأرض أو عمال بالأجرة، بينما كان مصدر التأييد للجناح اليميني من بين المزارعين المالكين للأرض في المناطق المرتفعة.

المعايير المتبعة في دراسة جغرافية الانتخابات: تتميز كافة الانتخابات في العالم باختلاف أنماط التصويت من دائرة الى أخرى ومن إقليم الى آخر، ولهذا فان تفسير وتحليل هذه الاختلافات هو الهدف النهائي لجغرافية الانتخابات وأنه مسؤولية علماء الجغرافية السياسية. ويستطيع باحثو جغرافية الانتخابات تحقيق هذه الغاية باتباع معايير خاصة عند قيامهم باعداد الدراسات الانتخابية لدولة ما. وفيما يلي عرض لأمثلة من هذه المعايير.

أ ـ النظام الانتخابي وكيفية تطبيقه: تدار الانتخابات في جميع أنحاء العالم وفقا لقوانين معينة تضعها الدولة، وغالبا ما يكون لهذه القوانين الأثر الكبير في اختلاف الأنماط الانتخابية لهذه الدولة. لذلك فمن أجل تفسير جانب كبير من الأنماط الانتخابية لأية دولة

يتعين البدء أولا بدراسة وتحليل هذه القوانين ومن ثم وصف الخصائص الجغرافية للنظام الانتخابي، ومن ذلك يمكن الانتقال الى دراسة وتحليل النتائج العامة للانتخابات.

ومن الأسباب التي تحتم دراسة النظام الانتخابي هو إمكانية وجود أشكال عديدة من التحيز في هذا النظام لدرجة تجعل هذه الدراسات عديمة الفائدة، فعلى سبيل المثال تنعدم الفائدة من دراسة الأنماط الانتخابية في الدول التي لايستطيع الناخب فيها التصويت الا لمرشح واحد، كما هو الحال معظم الدول الشيوعية وكذلك الدول التي تتبع نظام الحزب الواحد (كبعض الدول الإفريقية) لأن مثل هذه الدراسة لن تكون لها أهمية جغرافية.

وبامكان النظام الانتخابي أن يعيق التوصل الى تحليل موضوعي لنتائج أي انتخابات، خاصة بعد تقليص أعداد الناخبين عن طريق وضع العراقيل التي من شأنها أن تجعل نسبة كبيرة من المواطنين هم في صنف غير المؤهلين للمشاركة الانتخابية. ومن الأمور التي تجعل التحليل الجغرافي للانتخابات غير مجدٍ أيضا هو التطبيق السيء لبعض القوانين الانتخابية. ففي بعض الدول الإفريقية مثلا يمنع تسمية مرشحي المعارضة، أو أن صناديق الاقتراع لا توضع نهائيا في المناطق المؤيدة للمعارضة. وفي حال فشل مثل هذه الوسائل في إسقاط مرشحي المعارضة فإن النظام المسيطر على الحكم يتدخل مباشرة للتلاعب في نتائج الانتخابات لصالح مؤيديه (Prescott, 1972:76).

ومن الأمثلة على سوء استعمال السلطة للنظام الانتخابي هو مايعرف بظاهرة التلاعب في تحديد الدوائر الانتخابية (Gerrymandering) وظاهرة سوء توزيع الناخبين على الدوائر الانتخابية (Malapportionment) ومن الضروري دراسة هاتين الظاهرتين لإظهار الجانب الجغرافي في حقل جغرافية الانتخابات. فالمعروف أن الحكومة تقسم الدولة من أجل الانتخابات الى دوائر وأقاليم أو مناطق انتخابية. ومما لاشك فيه أن معرفة الخصائص المكانية لمثل هذه التقسيمات هي من صميم الاهتمام الجغرافي. فمن الملاحظ ان هذه الدوائر ترسم في بعض الأحيان بطريقة معينة لتمكين حزب معين من الفوز بعدد أكبر من المقاعد على الرغم من قلة أعداد مؤيدية مقارنة بمؤيدي الأحزاب الأخرى. وتعرف هذه الظاهرة بالجريماندرينج نسبة الى حاكم ولاية ماساشوستس البريج جرى الذي انتخب حاكما للولاية عام ١٨١٠. وكحاكم استطاع أن يصدر في عام ١٨١٢ قانونا أعاد بموجبه تحديد الدوائر الانتخابية في الولاية.

وقد رسمت الدوائر بطريقة تساعد الحزبين الديمقراطي - الجمهوري ضد الفدراليين. وبالفعل تمكن الحاكم جرى بتلك الطريقة من إلحاق الهزيمة بالفدراليين، فعلى رغم حصول هؤلاء الفدراليين على ٥١٫٧٦٦ صوتا مقابل ٥٠٫١٦٤ صوتا للديمقراطيين - الجمهوريين فقد حصل الحزبان الأخيران على ٢٩ مقعدا مقابل ١١ مقعدا للفدراليين (Taylor & Johnston, 1971:131).

ويتم التلاعب في الدوائر الانتخابية بواسطة طرق عديدة منها الحاق مناطق بعيدة مؤيدة للسلطة بدوائر أحزاب المعارضة بقصد أضعاف تفوقها العددي في تلك الدوائر. كما يمكن تحقيق ذلك أيضا عن طريق تقسيم دوائر أحزاب المعارضة الى دوائر أصغر ثم دمج كل دائرة منها مع دوائر أخرى مؤيدة للسلطة من أجل تشتيت أصوات المعارضة.

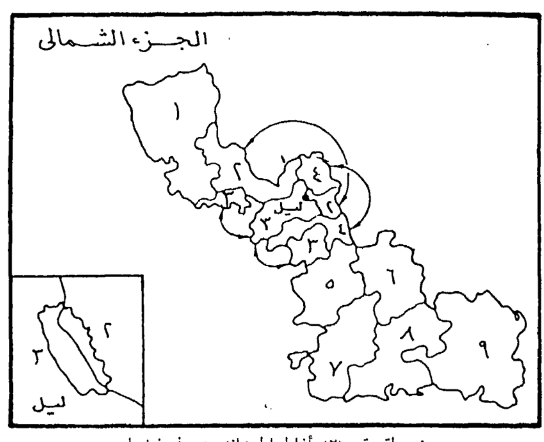
وبالامكان اكتشاف ظاهرة (الجريماندرينج) عن طريقين أولهما دراسة وتحليل خريطة الدوائر الانتخابية للتثبت من وجود امتداد جغرافي للدوائر من عدمه. فالخريطة رقم (٢) توضح لنا إحدى المحافظات الشمالية لفرنسا. وقد قسم لويس نابليون هذه المنطقة إلى تسع دوائر وبطريقة معينة تؤدي الى فشل الراديكاليين وفوز المحافظين في الانتخابات. وتوضح الخريطة مدى التلاعب في رسم هذه الدوائر حيث تفصل الدائرة رقم ٢ الدائرة الرابعة الى قسمين كما ان الدائرة الثالثة تجزأت الى ثلاثة أقسام تفصل بينها الدائرتين الثانية والرابعة، أما المدينة ليل فقد جزأت ليتبع نصفها الدائرة الثانية ونصفها الآخر الدائرة الثالثة (Taylor &. Johnston, 1971: 379). إذ كلما كانت الدوائر متشابكة ومعقدة كلما انعدم الامتداد الجغرافي للدوائر وهذا يبين وجود ظاهرة (الجريماندرينج).

أما الطريقة الثانية لاكتشاف هذه الظاهرة فهي بواسطة حساب نسبة الأصوات التي حصل عليها كل حزب مقابل عدد المقاعد التي فاز بها. فاذا كانت نسبة المقاعد التي فاز بها الحزب يفوق عدد الأصوات التي حصل عليها فان ذلك معناه وجود تلاعب في رسم الدوائر الانتخابية.

وقد درس Prescott (1959:301) ظاهرة الجريماندرينج في منطقة ارماه في ايرلندا الشمالية حيث كانت المجموعة المعارضة لتقسيم ايرلندا تسيطر على المجلس المدني بين الأعوام ١٩٢٠ ـ ١٩٣٤ وكانت هذه المجموعة تفوز دائما بدائرتين من مجمل دوائر المنطقة الثلاث، الا أن هذه الدوائر قسمت فيما بعد الى خمس بدلا من ثلاث وبطريقة تحد من تفوق المجموعة المعارضة للتقسيم. وبالفعل فقد تمكن أعضاء الحزب الاتحادي المنافس من السيطرة على المجلس المدني بعد أن فاز بثلاث دوائر من أصل الدوائر الخمس.

أما ظاهرة توزيع الناخبين على الدوائر الانتخابية. من أجل مساندة أحد الأحزاب الأخرى فتتم بواسطة رسم مجموعة كبيرة من الدوائر الانتخابية في المناطق التي يتمتع فيها الحزب المؤيد للسلطة بالأغلبية. فيلاحظ مثلا أن دوائر أحزاب المعارضة تحتوي على ٥٠٠٠٠ ناخب ويخصص لها مقعدان في البرلمان بينما تضم دوائر الاحزاب المؤيده للسلطه ٣٠٠٠٠ ناخب ويخصص لها نفس العدد من المقاعد. وبالامكان قياس سوء توزيع الناخبين على الدوائر بطرق عديدة هي :

أولا : قياس درجة التطرف، أي نسبة الدائرة الكبرى الى الدائرة الصغرى. فاذا كانت نسبة الدائرة الكبرى الى الصغرى ٤٠٠٠٠/٢٠٠٠٠ فان كل صوت في الدائرة الثانية يعادل ضعف الصوت في الدائرة الأولى.



خريطة رقم (٢) أنماط الجريماندرينج في فرنسا
Taylor, P. and Johnston, R, Geography of Elections, 1971: 878

ثانيا : قياس معدل الانحرافات حيث يتم مقارنة حجم كل دائرة بالحجم المتوسط للدوائر فاذا كانت أعداد الناخبين ٣٠٠,٠٠٠ ناخب وعدد الدوائر الانتخابية ٦٠ دائرة فان المتوسط الانحرافي هو ناتج تقسيم ٣٠٠,٠٠٠ على ٦٠ ويساوي ٥٠٠٠ فاذا كانت كل الدوائر الانتخابية تحتوي على ٥٠٠٠ ناخب فان المتوسط الانحرافي لهذه الدوائر سيكون صفراً. وبهذا لا يكون هناك أي ظلم في توزيع الناخبين على الدوائر، أما اذا كان المتوسط الانحرافي مختلفا عن ذلك فان سوء توزيع الناخبين يكون واقعا (Taylor & Johnston, 1971 : 338 - 339).

وتعتبر ظاهرة الـ (Malapportionment) أحد المشاكل البارزة في معظم الدول الديمقراطية. وفي العادة تلجأ الدول لتغيير الدوائر الانتخابية وغربلتها بين فترة وأخرى نتيجة للتحركات السكانية الدائمة التي تتسبب في اختلاف نسبة الناخبين في الدوائر. الا أن هناك بعض الدول التي تلجأ لهذه العملية رغبة منها في مساندة حزب معين. وقد كتب بتلر (Butler, 1955 :132) بأن هذه الظاهرة كثيرا ما تحدث في بريطانيا التي غيرت حدود دوائرها الانتخابية ثلاث مرات خلال القرن التاسع عشر (١٨٣٢ - ١٨٦٧ - ١٨٨٥)

وأربع مرات خلال القرن الحالي (١٩١٨ ـ ١٩٤٧ ـ ١٩٥٤ ـ ١٩٦٢). وكانت هذه التعديلات تهدف الى تحقيق الحجم المتساوي للناخبين في الدوائر الانتخابية.

وسنورد هنا بعض الأمثلة التي توضح استخدام بعض الحكومات لهذه الظاهرة في مساندة الأحزاب المؤيدة لها. فأثناء حكم أتلي رئيس الوزراء في حكومة العمال عام ١٩٤٧ جرى استحداث ١٧ دائرة انتخابية فى المناطق الحضرية وذلك لان معظم مؤيدى حزب العمال كانوا يسكنون المناطق الحضرية. وفي عام ١٩٥٤ وفي خطوة معاكسة وتحت ضغط من حكومة المحافظين قامت اللجنة الرئيسية لتحديد الدوائر بزيادة الدوائر الريفية عن طريق تقسيمها الى دوائر أصغر وذلك قبل موعد الانتخابات البريطانية لعام ١٩٥٥ (Butler, 1955 : 143)

وفي مثال آخر من افريقيا خلال الفترة القصيرة للاتحاد الفدرالي لوسط إفريقيا، كانت جنوب روديسيا تشكل ٣٤٪ من مجموع سكان الاتحاد الفدرالي، في حين كانت النسبة في شمال روديسيا ٣٪ ونياسالاند ٣٦٪ الا أن توزيع القوة الانتخابية لم يكن عادلا فقد خصص لجنوب روديسيا ٧٥٪ من مجموع القوى الانتخابية بينما حصلت شمال روديسيا على ٢٣٪ و٢٪ فقط لنياسالاند. وبهذا الشكل فقد كان نصيب ونياسالاند ١/٥٠ من القوى الانتخابية رغم أنهم يشكلون أكبر نسبة بين المجموعات السكانية الثلاث. وبذلك فقد حرمت نسبة كبيرة من هذه المجموعة الافريقية الأصل من المساهمة في الانتخابات بينما استطاع الوافدون البيض الذين كانوا يسيطرون على جنوب روديسيا من السيطرة على ٣/٤ القوة الانتخابية (Dikshit, 1971 : 227).

وباختصار يمكن القول أن باستطاعة الجغرافيين أن يدرسوا ظاهرتي الـ (Malapportionment & Gerrymandering). بشكل جيد والتوصل الى نتائج ايجابية عن وجودهما أو عدم وجودهما. كما أن تحليل هاتين الظاهرتين يضيف بلا شك بعدا جديد للدراسات الجغرافية.

ونعود مرة أخرى للتأكيد على أن دراسة قوانين الانتخابات والنظام الانتخابي هي التي ستوضح لنا ما إذا كانت الانتخابات تستحق الدراسة ام لا وفي هذا الصدد يقول برسكوت ان دراسة الانتخابات لا يمكن ان يكون لها أي فائدة في التحليل المكاني في مناطق كثيرة من العالم على اعتبار أن الكثير من دول العالم لا تنشر بيانات كافية عن الناخبين كأحوالهم الاقتصادية أو الاجتماعية أو حتى نتائج الانتخابات مما يجعل معرفة الاختلافات المكانية في هذه الدول عملية مستحيلة. وبعد اختبار هذه القضية وجد Prescott, (383 : 1970) أن دراسة الانتخابات يمكن إجرائها من الناحية النظرية في ٧١ دولة فقط بينما هناك ٥٧ دولة يصعب إجراء أي دراسة انتخابية فيها.

ب ـ نسبة التصويت ـ Voting Turnout : وفي الوقت الذي يتحقق فيه الباحث من أن

النظام الانتخابي يستحق التحليل الجغرافي فإن الخطوة التالية هي وصف النمط الانتخابي. وأول خطوة لوصف هذا النمط هي تفسير اختلاف نسبة المشاركين في التصويت من منطقة الى أخرى.

إن هناك ظاهرة عامة في جميع الدول الديمقراطية وهي أن نسبة لا بأس بها من المواطنين المؤهلين للانتخاب لا يشتركون في العملية الانتخابية. ففي بعض الدول يلاحظ أن ٥٠٪ فقط من المؤهلين للانتخاب يشاركون فعليا في هذه العملية، وقد تصل هذه النسبة الى أقل من ذلك في دول أخرى. وتختلف نسبة المشاركة السياسية باختلاف المناطق الجغرافية. ففي الولايات المتحدة مثلا تختلف نسبة المشاركة في التصويت باختلاف البيئات حيث تكون نسبة المشاركة في التصويت في المناطق الحضرية، وبخاصة في مراكز المدن التي يتركز فيها أصحاب الدخول المتدنية، من (٢٥٪ - ٥٠٪) للأقليات ومن (٥٠٪ - ٦٥٪) للبيض. أما في المناطق التي يتواجد بها أصحاب الدخول المرتفعة في الضواحي أو المراكز الحضريه فان نسبة المشاركة في التصويت ترتفع الى (٦٠٪ - ٧٥٪) ونفس هذه النسبة سجلت في المناطق الريفية.
أما في المملكة المتحدة فان نسبة المشاركة الانتخابية في المراكز الحضرية، وبالأخص مراكز المدن، تصل الى (٤٠٪ - ٥٥٪)، بينما في المناطق الأخرى كالضواحي والمناطق الريفية تصل النسبة الى (٦٠٪ - ٧٥٪). أما في المانيا الغربية فلا يوجد اختلاف واضح في المشاركة الانتخابية بين المناطق الجغرافية الثلاث (Muir & Paddison, 1981 : 83).

وقبل الخوض في أسباب اختلاف نسبة التصويت يجب توضيح نقطة هامة وهي أنه بسبب سهولة الحصول على الاحصائيات الانتخابية المتوفرة قد يستخدم البعض نسبة المشاركة في التصويت لقياس عملية المشاركة السياسية برمتها، وهذا الأمر يوقع الباحث في الخطأ لان نسبة التصويت هي أحد المقاييس وليس كلها. كما أن المشاركة في التصويت يعتبر نشاطا محدودا ضمن عملية المشاركة السياسية بكاملها. (Muir & Paddison, 1981 :84).

أما أسباب اختلاف نسبة التصويت من مكان لآخر فيرجع في بعض الأحيان الى اجراءات عملية تسجيل المواطنين المؤهلين للانتخاب نفسها. ففي ايطاليا مثلا التي تتم فيها عملية التسجيل بصورة آلية تكون نسبة التصويت مرتفعة. أما في الولايات المتحدة فان مسئولية التسجيل تقع على عاتق المواطنين أنفسهم، مع أن هناك بعض الولايات التي يتم فيها تسجيل المواطنين آليا كولاية ايداهو على سبيل المثال مما يرفع نسبة المشاركة في التصويت. وبشكل عام فان نسبة التسجيل للانتخابات تكون مرتفعة في الولايات الشمالية الشرقية. ففي بعض مناطق ولايات نيوانجلند التي يرتفع فيها الوعي السياسي تصل نسبة التسجيل الى ٩٠٪ بينما تنخفض هذه النسبة بشكل كبير في بعض المناطق الفقيرة اقتصاديا (Brunn, 1972 : 312). وتنخفض نسبة التسجيل في الولايات الجنوبية بسبب

العراقيل الموضوعة (مثل شرط التعليم) لمنع أكبر عدد ممكن من السكان السود من التسجيل (Muir & Paddison, 1981 : 84).

وفي هذا الصدد بين (Brunn (1972 : 311 ان عملية تسجيل الناخبين يمكن استخدامها لتحديد وتحجيم المشاركة الانتخابية وذلك بوضع عراقيل تمنع تأهيل المواطنين لعملية الانتخابات.

وفي دراسة عن أثر موقع الناخب على عملية التسجيل يوضح Rokkan & Campbell, (1960 : 99) أن موقع الناخب في مركز المدينة أو على أطرافها يؤثر على اختلاف المشاركة الانتخابية. فكلما كان الفرد أقرب الى مركز المجتمع كلما توفرت له فرص الاتصال الجيدة وكان قريبا من المؤسسات الصانعة للقرارات ولهذا فان احتمال مشاركته تكون أكبر من الأفراد الذين يسكنون على الأطراف.

المناهج التي طرحت في دراسة الجغرافية الانتخابية : إن هناك منهجين رئيسيين يمكن من خلالهما تفسير الاختلافات في أنماط التصويت. أولا : بواسطة دراسة سلوك الأفراد وبالأخص كيفية تأثرهم بالبيئة المحلية (أثر البيئة المحلية على السلوك الانتخابي). ثانيا : منهج التحليل الكلي أو الإجمالي المبنى على نمط التفضيل الانتخابي ضمن الوحدات الإقليمية.

أ ـ منهج التحليل الكلي ـ Aggregate Method قسم (Busteed (1975) هذا المنهج الى قسمين، الأول كارتوجرافي وفيه وصف للعوامل التي تؤدي الى الاختلافات في التصويت. وتعود جذور هذه الطريقة الى الدراسات التي أجراها الجغرافيون الفرنسيون كدراسة اندريه سيجفريد السالفة الذكر التي تبين أن للاختلافات البيئية الطبيعية والبيئية الاجتماعية أثرا كبيرا على اختيار المرشحين. أما الطريقة الثانية التي اقترحها بستيد فهي التحليل الأيكولوجي المكاني ـ Areal Ecological Method. وتتلخص هذه الطريقة في تحديد مجموعة من المتغيرات المترابطة فيها بينها، ثم معرفة مدى تأثير هذه المتغيرات على النمط الانتخابي السائد في مكان ما. فمثلا يحاول الباحث أن يربط بين الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والدينية للناخبين وبين التصويت لحزب معين أو مرشح معين. كالقول مثلا أن أفراد الطبقة العليا ينتخبون حزب المحافظين البريطاني او الذين ينتمون الى الطائفة الكاثوليكية يفضلون الحزب الديمقراطي الأمريكي. وهناك دراسات كثيرة استخدمت هذا المنهج لتفسير ظاهرة الانتخابات. ففي عام ١٩٦٤ أجرى بيورجهارت بحثا عن قوة الأحزاب السياسية الأربعة في منطقة بيرجنلاند بالنمسا. وقد شملت دراسته فترتين زمنيتين، الأولى من ١٩٢٢ ـ ١٩٣٠، والثانية من ١٩٤٥ ـ ١٩٥٩. وقد كان اهتمامه منصبا على معرفة مصدر الدعم لكل حزب من هذه الأحزاب. وقد أوضحت نتائج دراسته أن الحزب الشعبي (ويتكون من تألف مجموعة الأحزاب غير الماركسية) كان مدعما من قبل الفلاحين الكاثوليك المالكين لمنازلهم، وكذلك من قبل أصحاب الوظائف

المكتبية. أما الحزب الاشتراكي فقد كان يعتمد بدرجة كبيرة على عمال المصانع والمناجم والانشاءات وعمال سكك الحديد الذين يقيمون خارج المدينة. كما كان الحزب مفضلا أيضا من قبل مجموعات أخرى كالذين لا يملكون أي ارض والذين يعملون كأجزاء في الحقول الزراعية.

وبالنسبة لمن هم في حالة اقتصادية أفضل كاتباع المذهب اللوثري، وموظفي الحكومة والمزارعين الذين يعملون في حقول يملكونها بأنفسهم فقد كانوا يدعمون أحد الأحزاب اليمنية الصغيرة. وأخيرا فان الحزب الشيوعي (وهو أضعف الأحزاب) كان يحصل على أصواته من قبل عمال مصانع تكرير السكر أو عمال المناجم. وكانت النتيجة النهائية لدراسة Burghardt (1964) هي ان الحالة الاقتصادية والخلفية الدينية هما العاملان الاساسيان المؤثران فى اختيار الحزب السياسي بينما كان عامل الاختلافات العرقية ذا تأثير ضعيف جداً في هذا المجال.

في دراسة أخرى عن أثر العوامل الاجتماعية كالدين والطبقة الاجتماعية والخلفية العرقية على النمط الانتخابي حاول Lijphart, (1971) أن يربط السلوك الانتخابي بالصراع الاجتماعي ففي دراسته هذه استخدم الطريقة التي استخدمها (Alford, (1962. لاستخراج النسبة المئوية من العمال غير اليدويين الذين صوتوا للجناح اليميني فباستخدام هذه الطريقة اختبر التصويت الحضري والريفي وأهمية الدين على التصويت في الانتخابات. وقد تمكن على أساس ذلك من إثبات الأهمية النسبية للطبقة الاجتماعية والدين والصراع الريفي الحضري على النمط الانتخابي في الدول المتحدثه باللغة الانجليزية والدول الأوربية الأخرى. وقد كانت الاستنتاجات النهائية لدراسة Lijphart, (70 : 1971) أن التصويت على أساس ديني يكون أقوى في دول القارة الأوربية بينما يقل أثره في انجلترا والدول المتحدثة باللغة الانجليزية، ويحل محله عامل الطبقة الاجتماعية.

وقد وجهت انتقادات كثيرة لمنهج التحليل الكلي لأنها تستخلص النتائج من خلال دراسة العموميات الكلية للانتخابات بدلا من دراسة السلوك الفردي للناخبين. وأن هذا سيجعل جغرافية الانتخابات منقادة الى علم الاجتماع أكثر منه الى علم الجغرافية (Prescott, 1972 : 78).

وفي نفس الصدد ينتقد Cox.(1969 : 84). منهج التحليل الكلي على اعتبار أن دراسة القرارات الانتخابية الكلية لا تعكس بالضرورة وجهة نظر الناخبين الصحيحة. فمثلا ليس كل الزنوج في الولايات المتحدة الأمريكية يصوتون للحزب الديمقراطي. كما لا يمكن التأكيد على أن جميع أفراد الطبقة العليا في بريطانيا يؤيدون حزب المحافظين. ولهذا يجب فصل مناهج جغرافية الانتخابات في تحليل الانتخابات عن مثيلاتها المتبعة في العلوم السياسية. وقد أيد كوكس التركيز على إيجاد علاقة بين المحتوى المكاني والقرار الانتخابي. وتدل إحدى نتائج دراسته أن الأفراد يتأثرون بالبيئة أو المحيط السياسي على المستوى المحلي

أكثر من ارتباطهم بالمحيط السياسي على مجال الطبقة التي ينتسبون اليها بشكل عام. وقد حاول كوكس أن يرجع القرارات الانتخابية للأفراد الى المواقع التي يعيشون فيها والى الطريقة التي يستقون من خلالها معلوماتهم من تلك المناطق. وقال إن التركيز على هذا النوع من الدراسات هو الذي يخرج جغرافية الانتخابات ويفصلها عن العلوم السياسية أو علم الاجتماع ومن ثم يقربها الى علم الجغرافيا.

وباختصار، فان على المهتمين بجغرافية الانتخابات ان يطوروا طرقا جديدة توضح وبشكل جيد أثر العوامل البيئية على النمط الانتخابي. ولكي تستطيع الأنماط الانتخابية جذب اهتمام الجغرافية السياسية بشكل أكثر، يجب على جغرافية الانتخابات أن لا تحصر عملها في مجرد إظهار القرارات الانتخابية بشكلها الإجمالي، بل يجب أن تحلل أثر العوامل البيئية والثقافية على التصويت.

ب ـ **أثر البيئة المحلية على السلوك الانتخابي** : تؤكد كثير من الدراسات على أن قرارات الناخبين تتأثر بشدة بالبيئة المحلية. فالمنزل والمدرسة ومكان العمل والحي بشكل عام لهم تأثير هام ومتفاوت على الناخبين. فكل مصدر من هذه المصادر السالفة الذكر يعتبر مركزا يمد الناخبين بالمعلومات السياسية التي يبنى على أساسها قراراته عند التصويت. فمثلا تؤثر نقابات العمال على المنتسبين اليها، وينعكس هذا التأثير بتصويت غالبية العمال للأحزاب اليسارية. وفي بريطانيا أظهرت الدراسات أن أعضاء اتحاد العمال يفضلون حزب العمال على حزب المحافظين بنسبة ثلاثة الى واحد (Blondel, 1965 : 67).

ويؤكد كل من (Butler & Stokes, (1974 : 117 أن التركيبة الاجتماعية للدائرة الانتخابية لها أثر كبير على النمط الانتخابي على اعتبار أن هناك نزعة وميلا شديدين من قبل الفرد للبيئة السياسية المحلية مما يتسبب في خلق تأييد قوي للحزب المحلي المسيطر.

وقد أثار هذا الموضوع اهتمام كل من (Taylor & Johnston, (1971 : 230 الذين شددا على أهمية الأثر البيئي على النمط الانتخابي للأفراد. ومما يقوله الكاتبان : إن الاختلافات في الأنماط الانتخابية التي نراها على الخرائط هي بسبب اختلاف القرارات الشخصية للناخبين. وهذا الاختلاف ناتج عن التأثر بالمنزل، والمدرسة، ومكان العمل، وأخيرا الجيرة التي تعتبر من أهم العوامل المؤثرة على السلوك الانتخابي.

وفي دراسة أخرى أعدها (Johnston, (1974 : 428 عن (الآثار المحلية على التصويت في الانتخابات المحلية). يبين أن قرارات الناخبين تتأثر بالمعلومات المنشورة بواسطة المصادر المحلية والأقليمية والوطنية. ويواصل (Johnston, (1976 : 584 دراساته عن أثر البيئة على التصويت حيث يبين في بحث آخر أن للحي والبيئة أثرا كبيراً جدا على السلوك الانتخابي. ويواصل الكاتب فيقول : بانه في المكان الذي يجابه فيه الناخبين بأنواع عديدة من المحفزات فإنهم يتركون هذه المحفزات وينتخبون الحزب الذي يحظى بتأييد الأغلبية في

الحي الذي يقيمون فيه. وفي دراسة عن أثر الحي في التصويت في مدينة مانشستر استنتج (Fitton, (1973 : 461 أن الناخبين الذين غيروا ولاءهم عن الحزب الذي صوتوا له في الانتخابات السابقة كانا متأثرين بالحي الجديد الذي انتقلوا اليه مؤخرا. كما وتعتبر العائلة أحد المؤثرات القوية على السلوك الانتخابي. وفي هذا المجال يوضح كل من & Butler, Stokes, (1974 : 131) ان العائلات التي يكون فيها الوالدان مؤيدان لنفس الحزب (سواء كان حزب المحافظين أو حزب العمال) فان ٩٠٪ تقريبا من الجيل التالي من أبنائهم يفضلون نفس الحزب.

تطبيقات عملية لدراسة جغرافية الانتخابات في بعض دول العالم الثالث : بعد الانتهاء من شرح أهم المعايير والمناهج المتبعة في دراسة جغرافية الانتخابات لابد من إيضاح كيفية الاستفادة من هذا الحقل في دراسة العملية الانتخابية في بعض دول العالم الثالث. وقد تم اختيار دولة الكويت وجمهورية مصر العربية لدراسة العملية الانتخابية بهما.

أ ـ العملية الانتخابية في دولة الكويت :لقد ذكرنا في المقدمة أن التجربة الانتخابية في الكويت قطعت شوطا لا بأس به الا أن قلة الدراسات المتخصصة في هذا المجال لم يساعد على تمحيص هذه التجربة وتحليل نتائجها بدقة. وهنا يمكن لجغرافية الانتخابات أن تلعب دورا بارزا في إضافة بعد جديد لدراسة الجغرافية السياسية في الكويت. ويتم ذلك عن طريق تطبيق المعايير المتبعة في دراسة جغرافية الانتخابات. لذا فان دراسة العملية الانتخابية في الكويت يجب أن تبدأ أولا بدراسة قانون الانتخابات، وهو قانون رقم «٣٥» لعام ١٩٦٢. ويقع هذا القانون في ستة أجزاء رئيسية تحتوي على ٥٣ مادة توضح كل الشروط الواجب توافرها في المرشحين والناخبين، بالاضافة الى الإجراءات الانتخابية برمتها. وكما ذكرنا سابقا، فأن هذه الدراسة توضح مدى جدوى دراسة العمليات الانتخابية في دولة الكويت.

ومن الملاحظ أن السلوك الانتخابي في الكويت قد تأثر بعدة عوامل بيئية محلية. فدراسة دقيقة للانتخابات البرلمانية الكويتية في عام ١٩٨١ توضح أن العائلة والقبيلة والطائفة كانت أهم العوامل المؤثرة في النمط الانتخابي. فقد بلغت نسبة الناخبين الذي تأثروا بعامل القرابة عند تصويتهم ٢٢٪، بينما صوت ١٦٪ من الناخبين لمرشحي القبيلة و٢٩٪ لمرشحي الطائفة(Jerkhi, 1984 : 266 - 267).

ومن الجدير بالذكر أن ارتفاع نسبة المتأثرين بالطائفية يعود الى قيام الثورة الايرانية والحرب العراقية الايرانية وهذا أمر طبيعي نتيجة لتأجج العواطف الدينية. وقد لوحظ في انتخابات ١٩٨٥ أن نسبة الذين صوتوا لأسباب طائفية قد انخفضت الى ١١٪ (النجار وكرم ١٩٨٦ : ١٣١). ويمكن إيعاز ذلك الى أن الأثر الـذي لعبه قيـام الثورة الإيرانيةوالحرب العراقية الايرانية أصبح أقل وقعا من السابق مما يشير الى احتمالية تراجع

النمط الطائفي في الانتخابات بعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية. ومما هو جدير بالملاحظة أنه كلما ارتفعت درجة التعليم قلت فرصة التأثر بالقرابة والقبلية والطائفية.

كما أن عامل العمر له تأثير على النمط الانتخابي. فقد بينت إحدى الدراسات أن الفئات العمرية الوسطى (٣٠ ـ ٥٠) كانت أقل تأثرا نسبيا بالمؤثرات المحلية (العائلة ـ الطائفة ـ القبيلة) وكانت أصوات أفرادها تعطى المرشح صاحب المواقف الوطنية الجيدة، بغض النظر عن انتمائه العائلي، أو القبلي أو الطائفي. وأخيرا فإن طبيعة العمل والدخل الشهري للناخب كان له بعض الأثر على النمط الانتخابي فكلما كان الناخب يمتهن وظيفة أرقى ويحصل على دخل شهري أعلى كلما كان اكثر احتمالا للتصويت للمرشحين ذوي المواقف الوطنية الجيدة بغض النظر عن الأمور الأخرى. وبالمقابل كان التصويت القبلي والطائفي أو بغرض الحصول على مصالح شخصية يزداد بين من هم في مستوى تعليمي منخفض وبين ذوي الدخول المنخفضة (النجار وكرم، ١٩٨٦ : ١٣٢).

ب ـ العمليات الانتخابية في جمهورية مصر العربية : تعتبر التجربة البرلمانية في مصر من أقدم واعرق التجارب البرلمانية في الوطن العربي قاطبة. ويعود تاريخ الحياة البرلمانية في مصر الى الستينات من القرن الماضي وبالتحديد ٢٢/١٠/١٨٦٦ عندما أصدر الخديوي اسماعيل حاكم مصر في ذلك الوقت قانونا تم بموجبه انتخاب أول مجلس نيابي في مصر تحت اسم مجلس شورى النواب الذي كان يضم ٧٥ عضوا ينتخبون بشكل مباشر من جميع المديريات في مصر. أما أول برلمان مصرى فقد انتخب في عام ١٩٢٤. وتوالت البرلمانات المصريه. بعد ذلك حتى شهدت في ٦ ابريل ١٩٨٧ البرلمان المصري التاسع عشر. ويوجد حاليا مجلسين برلمانيين في مصر، الأول والأهم هو مجلس الشعب المكون من ٤٤٨ عضوا ينتخب مرة كل خمس سنوات، أما المجلس الثاني فهو مجلس الشورى ويتكون من ٢١٠ أعضاء من بينهم ٧٠ عضوا معينا و١٤٠ عضوا منتخبا يتم تجديدهم نصفيا كل ثلاث سنوات (الشرق الأوسط، ١٩٨٧ أ).

ولكي يتم التعرف على أهم السمات العامة للتجربة البرلمانية في مصر يجب البدء أولا بدراسة قانون الانتخابات لما له من أهمية في ذلك. فخلال المائة والعشرين سنة الماضية أدخلت تعديلات كثيرة على قانون الانتخاب كان لها أثر كبير على الحركة الديمقراطية في مصر. وفي البداية نصت المادة ٨٣ من دستور عام ١٩٢٣ على الأخذ بنظام الانتخاب الفردي المباشر. وفي عام ١٩٥٦ صدر قانون الانتخابات رقم ٧٣ الذي استهدف زيادة نسبة المشاركة الانتخابية بتخفيض سن الانتخاب الى ١٨ كما منح القانون المرأة حق المشاركة السياسية. وأهم هذه القوانين التي كان لها أثر على النمط الانتخابي في مصر هو قانون الانتخابات الحالي رقم ١١٤ لعام ١٩٨٣ الذي أخذ بنظام القائمة النسبية مع اشتراط حصول أي حزب على ٨٪ على الأقل من مجموع أصوات الناخبين على مستوى الدولة حتى يكون له الحق في التمثيل في البرلمان (الشرق الاوسط، ١٩٨٧ أ). وقد أجرى

تعديل آخر على هذا القانون باضافة ٤٨ مقعدا للمستقلين. وينص القانون على أن الحزب الذي يفشل في الحصول على ٨٪ من الأصوات فان أصواته ترحل الى صالح الحزب الحاصل على أكبر نسبة من الأصوات وفي هذا ـ كما يقول الرافضون لهذا القانون ـ اغتيال لصوت الناخب وإعطاء الحزب الحاكم مقاعد لا يستحقها.

وبأيجاز شديد يتضح أن قانون انتخابات القائمة الحزبية النسبية المشروطة كان له أثر في إضعاف قوة المعارضة في البرلمان لصالح الحزب الحاكم كما أنه ميز بين مرشحي الأحزاب عن باقي المرشحين المستقلين لأن القانون يسمح لأعضاء الاحزاب المعترف بها بالترشيح كمستقلين. وبذلك نازعوا المرشحين المستقلين الحقيقيين على المقاعد المخصصة لهم. كما أن هذا القانون أرغم أحزاب المعارضة الصغيرة على تشكيل أئتلافات ثنائيه أو ثلاثية كما حدث في السابق بين حزبي الوفد والإخوان المسلمين، وأخيرا بين تجمع الإخوان المسلمين وحزب العمل وحزب الأحرار تحت قائمة موحدة لحزب العمل تضم ما يعرف باسم (التحالف الإسلامي). وبهذا بقى حزب التجمع الوطني الوحدي الذي يضم فصائل اليسار وبعض فصائل الناصريين في الساحة وحيدا (الشرق الأوسط، ١٩٨٧ب).

أما الموضوع الثاني الواجب دراسته عن التجربة البرلمانية في مصر فهي المشاركة الانتخابية. فبشكل عام تتسم التجربة البرلمانية في مصر بانخفاض حجم المشاركة في الانتخابات. وتشير الاحصائيات إلى نسبة المشاركين في انتخاب برلمانات ما قبل ثورة ٢٣ يوليو لم تزد بأي حال على ٥٠٪ من حجم المجمع الانتخابي (الشرق الأوسط، ١٩٨٧ج). وظلت المشاركة الانتخابية صغيرة في حجمها بعد الثورة كما كانت قبلها. فعلى سبيل المثال لم تضم جداول الناخبين في الانتخابات الأخيرة ـ ٦ابريل ١٩٨٧ ـ أكثر من ٣ر١٤ مليون ناخب من أصل ٢٧ مليون مصري في سن الانتخاب أي بنسبة ٥٤٪. والأغرب من ذلك أن الذين ذهبوا الى صناديق الاقتراع بالفعل كانوا ٥ر٣ مليون في الاستفتاء و٥ر٧ مليون تقريبا في الانتخابات العامة للبرلمان (الشرق الأوسط، ١٩٨٧د).
وهذا الأمر جعل خبراء القانون الدستوري يطالبون بأن يكون التسجيل بجداول الانتخابات إجباريا وآليا وأن تفرض غرامة ماليه رادعة على المتخلفين عن أداء واجبهم الانتخابي دون عذر مقبول.

فيما سبق تطرق البحث لبعض التطبيقات العملية للمعايير المتبعة في دراسة جغرافية الانتخابات في كل من دولة الكويت وجمهورية مصر العربية. وقد اكتفى البحث بهاتين الدولتين كنموذج من العالم الثالث. وجدير بالذكر أن الوضع لا يختلف كثيرا في دول العالم الثالث الأخرى. ففي جمهورية سريلانكا مثلا تبرز العوامل العرقية والطائفية كأهم العوامل المؤثرة في الانتخابات، نظرا لوجود اختلاف ديني وعرقي بين مجموعة التاميل ومجموعة السينهاليس. ونفس الأمر يتكرر في ماليزيا حيث الصراع على أشده بين مجموعة السكان ذوي الأصول الصينية والمجموعة الملاوية الأصلية. لذا فان المرشح في تلك

الدولتين يحاول كسب أصوات الناخبين عن طريق وعوده بتحقيق مطالبهم الدينية والاقتصادية (Wilson, 1975 : 10).

الخلاصة

مما لاشك فيه أن جغرافية الانتخابات بما تحتويه من دراسات في الأنماط الانتخابية والسلوك الانتخابي قد أضافت بعدا جديدا للجغرافية السياسية بشكل خاص وللجغرافية بشكل عام. فجغرافية الانتخابات هي جزء أساسي من الجغرافية السياسية. ذلك لأنها تهتم بدراسة تباين الأنماط الانتخابية من مكان الى آخر وتحليل أسباب هذا الاختلاف، وهذا يعتبر من صميم اهتمام الجغرافية. وتستطيع جغرافية الانتخابات هذه أن تستفيد من البيانات والإحصائيات الانتخابية المتاحة في إثراء الجغرافية بأبحاث ودراسات متميزة على اعتبار أن ظاهرة الانتخابات هي ظاهرة مستمرة ومتغيرة من فترة الى أخرى وأن تتبغ هذه الظاهرة ومتغيراتها يحقق هذا الإثراء. ولكي تستطيع جغرافية الانتخابات أن تؤدي دورها بشكل أفضل وتتحاشى النقد الموجه اليها فإنه يجب على المهتمين بها أن يبتعدوا عن الأساليب التقليدية في دراسة العموميات الكلية ويركزوا بشكل أكبر على دراسة السلوك الفردي وأسباب تغيره من مكان الى آخر. وعلى هذا الحقل أن يستحدث طرقا جديدة ونماذج علمية تثبت بواسطتها الصلة بين البيئة التصويت الانتخابي. وإذا لم يتمكن الباحثون أن يبرهنوا على أهمية هذه الصلات فإن جغرافية الانتخابات ستفقد أهميتها كأحد فروع الجغرافيا.

المصادر العربية

النجار، غ وكرم، ج
١٩٨٦ «المؤشرات الانتخابية في الكويت ـ ١٩٨٥» مجلة السياسة الدولية تموز (يوليو) ١١٤ ـ ١٣٥

الشرق الأوسط
١٩٨٧ أ ١٢٠ عاما برلمانية في مصر، ٢٩ مارس
—— ب ١٢٠ عاما برلمانية في مصر، ٦ أبريل
—— ج ١٢٠ عاما برلمانية في مصر، ٣١ مارس
—— د ١٢٠ عاما برلمانية في مصر، ٥ أبريل

Alford, R.
1962 Party and Society. Chicago. Rand McNally.

Blondel, J.
1965 Voters, Parties and Leaders. Harmondsworth: Penguin.

Brunn, S.
1972 Geography and Politics in America: Social Equity and Political Democracy. New York: Harper and Row.

Burghardt, A.
1964 "The Bases of Support for Political Parties in Burgenland". Annals of the Association of American Geographers 54: 372-390.

Busteed, M.
1975 Geography and Voting Behaviour. Oxford: Oxford University Press.

Butler, D.
1955 "The Redistribution of Seats". Public Administration 55: 125-147

Butler, D. and Stokes, B.
1974 Political Changes in Britain: Forces Shaping Electoral Choice. London: MacMillan.

Cohen, S. and Rosenthal, L.
1971 "A Geographical Model for Political Systems Analysis". Geographical Review 61: 6-31.

Cole, J. and King, C.
1968 Quantitative Geography. London: Macmillan.

Cox, K.
1969 "The Voting Decision in a Spatial Context." Progress in Geography 1: 81-117.

Dean, V.
1949 "Geographic Aspects of the Newfoundland Referendum". Annals of the Association of American Geographers 39: 70-84.

Dikshit, R.
1971 "The Failure of Federalism in Central Africa." Professional Geography 23:221-232

Fitton, M.
1970 "Neighbourhood and Voting: A :Sociometric: Influence". British Journal of Political Science 3: 445-472.

Hartshorne, R.
1935 "Recent Developments in Political Geography". American Political Science Review 29: 209-250.

1950 "The Functional Approach in Political Geography". Annals of the Association of American Geographers 49: 96-110.

1954 "Political Geography". PP. 165-183, In James P. and Jones C., American Geography Inventory and Prospects. New York: Syracuse University Press.

Jerkhi, J.
1984 Electoral Process in Kuwait: A Geographical Study, Unpublished Ph.D. thesis, Exeter University.

Johnston, R.
1974 "Local Effects in Voting at Local Election." Annals of the Association of American Geographers 64: 428-429
1976 "Contagion in Neighbourhoods: A Note on Problems of Modeling and Analysis". Environment and Planning 8: 581-586.

Kish, G.
1953 "Some Aspects of the Regional Political Geography in Italy." Annals of the Association of American Geographers 43: 178-191.

Krehbiel, E.
1916 "Geographic Influences in British Elections". The Geographical Review 2:419-432.

Lijphart, A.
1971 "Class Voting and Religious Voting in European Democracies". Acta Politica 6:158-170.

Muir, T. and Paddison, R.
1981 Politics, Geography and Behaviour, London: Methuen & Co. Ltd.

Prescott, J.
1959 "The Function and Methods of Electoral Geography". Annals of the Association of American Geographers 49: 227-311.
1970 "Electoral Studies in Political Geography". PP. 376-383 in Kasperson, R and Minghi, J., The Structure of Political Geography. London: London University Press.
1972 Political Geography, London: Methuen and Co. Ltd.

Rokkan, S. and Campbell, A
1960 "Citizen Participation in Political Life, Norway and United States of America". International Social Science Journal 12: 69-99.

Sauer, C.
1918 "Geography and Gerrymandering". American Political Science Review 12: 403-426.

Sheingold, C.
1973 "Social Networks and Voting, the Resurrection of a Research Agenda" American Sociological Review 38: 712-720.

Taylor, P. and Johnston, R.
1971 Geography of Elections. Harmondsworth: Penguin Books.

Wilson, A.
1975 Electoral Politics in an Emergent State: The Ceylon General Election of May 1970. Cambridge: Cambridge University Press.

Wright, J.
1932 "Voting Habits in the United States". The Geographical Review 22: 666-672.

بعض العوامل المؤثرة في معدلات الحياة

أحمد قمحاوي أباظة
كلية التجارة ـ جامعة الكويت

مقدمة

يقصد بالعوامل التى تؤثر فى معدلات الحياة للانسان تلك العوامل التى تجعل حياة شخص يختلف عن الآخر، وتكتسب دراسة وتحليل هذه العوامل أهمية واسعة يوما بعد يوم. . فهى هامة للدول والحكومات التى تعد خطط تنمية مستقبلية، وهى هامة للعلوم الطبية بفروعها وصناعات الأمصال والدواء، وهى هامة ومصيرية لهيئات وشركات التأمين على الاشخاص وأيضا هامة لإعداد برامج التأمينات الاجتماعية وخطط التأمينات الصحية. . ويجب ألا يغيب عن الذهن، أن معدلات الحياة للمشتركين فى البرامج التأمينية للأشخاص تتأثر بمجموعة من العوامل العامة والخاصة.

هدف الدراسة

تهدف هذه الدراسة الى :

١ ـ التركيز على تحديد ودراسة بعض العوامل التى تؤثر على معدلات الحياة بصفة عامة.

٢ ـ محاولة عرض هذه العوامل وتوضيح آثارها، وذلك بالاعتماد على بعض البيانات العالمية.

٣ ـ التركيز على أحدث النظريات البيواكتوارية، والتى تستلزم الربط بين مزيج من علوم شتى مثل ـ الوراثية، الطبية ـ الجغرافية ـ التاريخية وأيضا الاكتوارية.

٤ ـ إجراء بعض المقارنات بين مسببات الوفاة فى الكويت وبعض الدول المتقدمة وذلك بالاعتماد على معدلات الوفاة المعايرة لهذه المسببات.

أهمية الدراسة

تستمد هذه الدراسة أهميتها من العوامل التالية :

١ـ أن جميع الدول والحكومات تهتم بإعداد إحصائيات توضح مدى النمو السكانى المتوقع، وبما أن هذه العوامل تؤثر على متوسط عمر الشخص لذا فهى تؤثر بالتالى على جميع الإحصائيات السكانية والحيوية.

٢ـ تعتبر هذه الدراسة أساسية ومساعدة لواضعى خطط التنمية وبرامج التأمينات الاجتماعية والصحية، وأيضا لتحديد سن التقاعد الأمثل لكل دولة أو مجتمع.

٣ـ أن هيئات ومؤسسات التأمين على الأشخاص تهتم بدراسة هذه العوامل ومدى تأثيرها الفردى والمتداخل على توقعات الحياة، بقصد تحديد درجة الخطورة التى يمثلها كل شخص مطلوب أن يشمله الغطاء التأمينى.

٤ ـ بتحديد درجة الخطورة التي يمثلها الشخص أو مجموعة الأشخاص يتسنى لهيئة التأمين قبول أو عدم قبول التأمين على المطلوب التأمين عليه أو عليهم، وكذلك تحديد السعر المناسب للعقد المطلوب التعاقد عليه.

معدلات الحياة والصيغ الرياضية: لا يستطيع الشخص الواحد أيا كان عمره ومهما كان المستوى الصحى الذى يتمتع به أن يحدد موعد وفاته، لأن هذا أمر لا يعلم به الا الله عز وجل. ولو تأملنا فى الوجود بعين فكر لوجدنا أشخاصا يفارقون الحياة وهم فى مقتبل العمر وشيوخا تجاوزوا السبعين ومازالوا بصحة وعلى قيد الحياة، ولو نظرنا الى هذه الأمور لاعتقدنا أنه من الصعب بل من المستحيل الوصول الى معايير لقياس احتمالات الوفاة وكذلك لمحاولة معرفة المسببات المؤدية لذلك. ولكننا لو تركنا الفرد جانبا ولجأنا الى جماعة كبيرة من ا لأفراد نجرى عليها البحوث والتجارب، لأمكننا التوصل الى بعض المؤشرات والمعايير والمسببات التى يمكن أن نستعين بها (عز، ١٩٦٩ : ١٣٢). هذا الاتجاه هو الذى قاد أكثر من اكتوارى على طول القرن الثامن عشر أمثال De Moivre, Thomas Yung وغيرهم الى البحث عن القانون الطبيعى الذى يحكم ظاهرة وفاة الإنسان، ومحاولة تمثيل هذا القانون فى صور رياضية تحليلية (صدقى، ١٩٧٧ : ٤١). فقد لاحظ العالم الرياضى الفرنسى دى موافر بأن عدد المتبقين على قيد الحياة يتناقص على مدى فترات زمنية طويلة حسب متواليات عددية، أسسها على التوالي ١١، ١٠، ٩، ٨ ففرض بأن التحول كان حسب متوالية عددية أساسها ١٠ وأعتبر أن الحد الاقصى لحياة الانسان هو ٨٦ سنة وأقترح دستورا رياضيا مناسبا لذلك. ثم جاء بعده Lambierعام ١٧٦٥، وبعد استقراء لسجلات مدينة لندن، وبالنسبة للعناصر ذات الأعمار المحصورة بين العمرين ٤٥ سنة و ٩٠ سنة، أقترح دستورا رياضيا جديدا على شكل حدود من الدرجة الخامسة وذات ستة ثوابت تم تقديرها اعتمادا على معطيات تلك السجلات (البقجى، ١٩٧٨ : ٢٢).

ولا بد هنا من الاشارة الى قوانين ودساتير الاستقراء Interpolationالأولى التى كان قد

بحثها Lagrange&Newtonوالتى كانت تقود الى عبارات رياضية معقدة جدا يصعب حلها فى غالب الأحيان، (البقجي، ١٩٧٨ : ٢٣) الى أن جاء الاكتواري الانجليزى Gompertz سنة ١٨٢٧م بنظرية جديدة، تقول بأن القوة المسببة للوفاة تتكون من عنصرين أحدهما ثابت بالنسبة لكافة الأعمار، والآخر يتزايد مع العمر فى شكل متوالية هندسية. . والعنصر الثانى يتعلق بالضعف التدريجى الذى ينتاب أعضاء الجسم نتيجة التقدم فى السن أو الشيخوخة، ومثل جومبيرتز هذا القانون فى صورة رياضية غير أن تطبيق قانون جومبيرتز فى تسوية جداول الوفاة أظهر أنه غير متماثل مع القانون الطبيعى وإن كان صحيحا فى اتجاهه العام، مما يدل على أن الطريق الذى سار فيه جومبيرتز كان صحيحا. وقد سار على هذا الطريق الاكتوارى الانجليزى Makeham فأضاف ثابتا جديدا الى قانون جومبيرتز فاذا بالقانون يطبق ويأتى بنتائج تؤكد صحته فى تسوية جداول الوفاة. (صدقى، ١٩٧٧ : ٤١)

ويمكن تقسيم العمر الزمنى للإنسان لثلاث مراحل أو فترات هامة ومتميزة، الأولى هى مرحلة الطفولة وهى تبدأ من يوم ميلاد الطفل حتى عمر يتراوح بين ٥ ـ ٧ أعوام، وقد يصل فى بعض المجتمعات المختلفة أو الفقيرة الى ١٠ أعوام، وتكون معدلات الوفاة فى هذه المرحلة عالية نسبيا. . ثم تبدأ فى الانخفاض بعد ذلك خلال المرحلة الثانية التى يمكن أن نطلق عليها مرحلة الصبا والشباب حتى تصل الى أقل معدلات للوفاة بين العمر ١٠ ـ ١٥ عام تقريبا، وبعدها تبدأ معدلات الوفاة فى الزيادة البطيئة كلما أزداد سن الشخص حتى يصل الشخص الى المرحلة الثالثة وهى مرحلة الشيخوخة وفيها تبدأ معدلات الوفاة فى الزيادة باضطراد كلما تقدم الشخص فى العمر حتى تقترب احتمالات الوفاة من الواحد الصحيح للأعمار المتقدمة. لذا يرى الباحث أن الذى يؤخذ على معظم القوانين والصيغ الرياضية السابقة، أنها لم تمثل بنجاح فترة الطفولة المليئة بالأمراض ولا فترة الصبا المليئة بالحوادث، وقد نجح Heligman&Pollard (1979) فى استنباط معادلة رياضية تتكون من ثلاثة أجزاء كل منها يمثل مرحلة من مراحل الحياة للانسان بصورة شبه مكتملة وقد طبقت بالفعل وبنجاح على المجتمع الاسترالى (Pollard,1979)

التغير فى معدلات الوفاة خلال القرنين الأخيرين : منذ سنوات والمحاولات متصلة ومستمرة لدراسة معدلات الوفاة التى كانت سائدة فى عصور ما قبل التاريخ وبالذات فى مصر الفرعونية، وقد تم هذا عن طريق دراسة بقايا الهياكل العظمية والموميات المتبقية والمحفوظة من هذه الأزمان البعيدة، وقد وجد أثناء اجراء هذه الدراسات أثار لبعض الأمراض التى كانت لها بعض الدلائل التى تشير لمسببات الوفاة، ولكن بالطبع كان لقلة العينة المتاحة الأثر الكبير فى عدم نجاح الباحثين فى تحديد العوامل الكاملة المسببة لهذه الوفيات، ولكنهم أستخلصوا حقيقة غاية فى الأهمية وهى أن معدلات الوفاة خلال العصور القديمة كانت لا تختلف كثيرا عن مثيلتها التى كانت سائدة فى القرن الثامن عشر فى أوروبا

(Acsadi&Nemeskeri, 1970; Shigekezu, 1976) وبمعنى آخر فإن التغير الملموس فى معدلات الوفاة حدث خلال القرنين الأخيرين وبالذات فى القرن الحالى. ففى بداية هذا القرن كانت الأمراض المعدية مثلا فى انجلترا وويلز مسئولة عن ثلثى حالات الوفاة الواقعة فى ذلك الوقت (Benjamin&Pollard, 1980 : 6) ويرجع هذا للكثافة السكانية التى بدأت فى الزيادة مع بدء تكوين المجتمعات الصناعية مما ساعد على سرعة انتشار الأمراض فى المجتمعات العمالية نظرا لعدم توافر الغذاء الكافى والمياه النقية الصالحة للاستخدام، هذا الى جانب الفقر المصاحب لعملية بداية البناء الطبقى والحضارى لهذه المجتمعات التى كانت فى بداية طور التكوين وبعد الحرب العالمية الثانية ظهر تحسن ملموس فى معدلات الوفاة (Benjamin&Pollard, 1980 : 6) ترجع أسبابه الى :

أ ـ تحسن الظروف المعيشية عامة والذى أثر بالتالي على أعضاء المجتمع ككل وبالذات على الاطفال، مما قلل من الوفيات التى كانت تحدث بسبب أمراض مثل الحصبة، والحمى القرمزية، وأيضا للكبار بسبب أمراض مثل الانفلونزا، والالتهاب الرئوى.

ب ـ اتخاذ بعض الاجراءات الوقائية على نطاق واسع للوقاية من أمراض الجدرى، والدفتريا، وشلل الاطفال، والدرن، والسعال الديكى.

ج ـ اكتشاف السلفا ومشتقاتها وباقى المضادات الحيوية ذات الفعاليات المختلفة المؤثرة.

مشوار الحياة، والعمر الزمنى والبيولوجى :يرى الباحث أن هناك رأيا شائعا ـ بالرغم من عدم وجود سند له حتى الآن فى الاحصاءات الحيوية أو البيولوجية ـ بأن التقدم فى علوم الطب وصناعة الأدوية والأمصال قد أطال مشوار الحياة Life Span، والصحيح فى نظر الباحث هو أن المقدرة المتطورة فى محاولة الحد من انتشار الأمراض المعدية وبعض المسببات الأخرى للوفاة قد أطال متوسط العمر البشرى عامة ولكن داخل مشوار الحياة وذلك عن طريق منح أفراد المجتمعات ـ المتقدمة والصناعية بالذات ـ فرصة أكبر فى تخطى حواجز المرض والاضطربات الصحية، ونظرة سريعة على جدول الحياة الامريكى لعام ١٩٥٨م (الحلواني، ١٩٨٢ : ٦٥ ـ ٦٨)، ونفس الجدول لعام ١٩٧٨م (سلامه، ١٩٨٦ : ٢٤ ـ ٢٤٨) كفيلة بإظهار مدى التقدم الذى أحرزه هذا المجتمع بتوفيره الفرصة لأفراده للاقتراب من الحد الأعلى لمشوار الحياة.

مشوار الحياة : للحديث عن مشوار الحياة للإنسان ـ الذى يحدده العلماء بـ ١١٥ عاما (Benjamin, 1982) فان هناك بعض التقارير التى تذكر من وقت لاخر بأن هناك أشخاص تعدوا سن الـ ١١٥ عاما، ولكن معظم هذه التقارير تصدر من مناطق نائية لا تتوافر بها سجلات منظمة ودائمة لحالات المواليد وحالات الوفيات، وفى هذه المناطق فانه من المعروف بل ومن المعتاد أن يحاول الشخص أن يزيد من عمره أو يضيف اليه فى محاولة

منه لنيل احترام المجتمع له، وكذلك للحصول على بعض مزايا الرعاية الاجتماعية التى تربط بالأعمار المتقدمة. أيضا قد تحاول السلطات فى هذه الأماكن محاولة نشر الاخبار كدعاية لتنشيط صناعتى السياحة والاستشفاء وبصفة خاصة بين كبار السن لتشجيعهم على القدوم وأرتياد هذه الأماكن.

ومع أن هناك دلائل ومؤشرات وإحصاءات توضح بأنه فى معظم أنحاء الأرض هناك شخص واحد من مليون يصل لسن ١٠٥، وكذلك شخص واحد من ٤٠ مليون يصل لسن ١١٠ (Benjamin, 1982)، الا أن بعض العلماء قد ذكروا بأن العراق وبوليفيا هما جنتى المعمرين فى هذه الأرض (Acsadi&Nemesker, 1970) بالأضافة الى أن الفرص سانحة أمام كبار السن فى الدومينكان وجواتيمالا ومصر وتركيا واليونان وجزر فيجى لبلوغ حدود عليا تقترب من مشوار الحياة (Benjamin, 1982) وقد ذكر (Clarke, (1950)، فى محاولة منه للاستدلال عن العوامل التى تؤثر على معدلات الوفاة « أن الجسم البشرى هو كائن حى عرضة للفناء، فان لم ينته ويفنى بسبب تعرضه للحوادث أو المرض. . كانت نهايته بسبب بلوغه سن الشيخوخه ». وقد قسم كلارك الوفيات عامة لمجموعتين رئيسيتين :

الأولى : وتشمل هؤلاء الذين انتهى مشوار حياتهم Senescent deaths.

الثانية : وتضم هؤلاء الذين اعترضت مشاوير حياتهم أمراض أو حوادث أدت الى الوفاة Anticipated deaths.

وأضاف كلارك بأن ما يفعله التقدم فى الطب العلاجى أو الوقائى، أو علوم الجراحة واستنباط الأدوية والأمصال ما هو الا محاولة للحد بقدر المستطاع من الوفاة الاعتراضية أو بتأجيل حدوثها، ولكنه لا يمس من بعيد أو قريب الوفاة نتيجة بلوغ سن الشيخوخة.

العمر الزمنى، والعمر البيولوجى : من بين الأشخاص فى نفس العمر الزمنى نجد أن هناك فروقا واضحة وملحوظة ليس فقط فى الشكل العام والمظهر الخارجى أو بين الحالتين الصحية والبدنية، بل أيضا من حيث مستوى أداء أجهزة الجسم الداخلية، فمثلا فى بعض الأحيان نردد بأن هذا الشخص يظهر وكأنه أقل من عمره الفعلى، وفى أحيانا أخرى نقول أن هذا الشخص يعمل ويتحرك بمجهود وكفاءة واضحة تفوق أمثاله أو أقرانه فى مثل عمره. . هذا أن دل فانما يدل على أننا أمام عمر آخر يختلف عن العمر الزمنى وهذا هو الذى يطلق عليه البعض العمر البيولوجى.

وفى سلسلة من اللقاءات والمناقشات العلمية عقدت فى كييف بالاتحاد السوفيتى عام ١٩٦٣م بدعوة من المكتب الأوربى W.H.O، ظهرت أهمية استمرار الدراسة والبحث لمحاولة الوصول لكيفية تحديد العمر البيولوجى للإنسان، وذلك لكى يتنسى دراسة جميع العوامل والظروف التى قد تؤدى لتقاعد بعض العاملين قبل بلوغ سن التقاعد أو المعاش، أو تؤدى للسماح للبعض الآخر من المسنين فى الاستمرار فى العمل رغم بلوغهم سن

التقاعد، وقد نشرت المنظمة الأوربية W.H.Oدراسة بهذا الشأن فى عام ١٩٧٠م (Bourliere, 1970) -وفى الحقيقة إن عملية التقدم فى السن عملية معقدة، وهناك العديد من النظريات التى نشرت عالميا تحاول كل منها تفسير هذه الظاهرة، ونستطيع تلخيص وإجمال هذه النظريات المتعددة من خلال مدرستين محددتين.

أ ـ المدرسة الأولى : تتبنى نظرية التحكم، وتدعى بأن عملية التقدم التدريجى فى السن مرجعه الأول هو نظام التركيب الجينى بخلايا الجسم الذى يحمل العناصر الوراثية، بمعنى أن الخلايا مبرمجة لتموت فى النهاية كما كانت مبرمجة لكى تنمو وتؤدى وظائفها الطبيعية فى البداية، وبالرغم من أن هذه الجينات هى التى تصدر القرار الأخير الا أن وظائفها قد يعترضها بعض الحوادث نتيجة تدخل بعض العناصر الأخرى الخارجية.

ب ـ المدرسة الثانية : تتبنى النظرية العشوائية، وترجع الوفاة لتعرض خلايا الجسم للتدمير نتيجة تعرضها لبعض الحوادث العشوائية والمتعاقبة والتى تؤدى لفناء هذه الخلايا فى النهاية.
وفى الواقع أن هناك جانبا كبيرا من الباحثين والعلماء يتبنون النظرية الأولى والتى كان أول من عرضها Rosenfeld(1976)، بل إنهم يدعون بأن داخل كل منا « ساعة عمرية (أو ميقاتا عمريا) Clock of ageing مبرمجة جينيا لتتدخل فى مدى وسرعة تقدمنا فى العمر، وتتدخل أيضا فى ضبط ميقات الوفاة بمعدلات تتحكم فيها الجينات، وأدلة هؤلاء العلماء هى الآتى :

١) أن كل المخلوقات الثديية لها مشوار محدد ومعين للحياة، وكذلك لها معدل معين تصل به لسن الشيخوخة، ومثال على هذا الإنسان العادى الذى تظهر عليه علامات التقدم فى السن قبل أن يبلغ سن السبعين، وأيضا الجرذان فتظهر عليها نفس المظاهر والعلامات المشابهة قبل بلوغها سن الثلاثة أعوام.
٢) أن طول العمر أو قصره يرجع لعوامل وراثية، فمثلا الأطفال من والدين يتمتعان بعمر طويل هم فى الغالب يتمتعون بعمر طويل أيضا.
٣) أن التوأم المتطابق ـ من بويضة واحدة ـ يتمتعان تقريبا بنفس القدر من العمر، بعكس التوأم غير المتطابق ـ من بويضتين مختلفتين ـ كل منفصل عن الآخر.

اختلاف الجنس : يعتبر جنس الشخص من حيث كونه ذكرا أم أنثى من أهم العوامل التى تؤثر على معدلات الوفاة وبالتالى ينعكس هذا على توقعات الحياة، ففى معظم المجتمعات ـ باستثناء عدد قليل من المجتمعات المتخلفة ـ تكون معدلات الوفاة للاناث أكثر منها للذكور فى جميع الفئات السنية، ففى الولايات المتحدة مثلا فى بداية هذا القرن الحالى ولفترة غير بعيدة، كانت معدلات الوفاة للاناث حوالى ٦٠٪ من تلك الخاصة بالذكور، وينعكس ذلك بالتالي فى عدد أكبر من السنوات المتوقع أن تعيشها الأنثى. فعلى حسب الإحصاءات الأمريكية المنشورة فى تلك الفترة، بلغ الفرق بين توقعات الحياة للأنثى والذكر ٧ سنوات عند الولادة. . . ويتناقص هذا الفرق بصفة تدريجية حتى يبلغ ٣

سنوات عند السن ٦٥ عاما، ويستمر فى التناقص بعد ذلك ولكن بتأثير وفروق تمتد حتى نهاية العمر (عبده، ١٩٧٦ : ٣٤٤).

ونود أن نشير الى تحسن عالمى ملحوظ وملموس بين فئات الأعمار ٥ ـ ٨٥ عاما للإناث، بل إن هناك انخفاضا فى حالات الوفاة عامة يقدر بحوالى ٣٠٪ ـ ٣١٪ بين أعوام ٣٢ ـ ١٩٣٤م . . . وأيضا ٥٣ ـ ١٩٥٥م، وهذا يرجع للتحسن الملموس الذى طرأ على عمليات الوضع والولادة، وكذلك رعاية الأمهات أثناء فترة الحمل (Moriyama et al, 1971) وقد بلغ الفرق فى توقع الحياة فى أوائل السبعينات فى فرنسا بين الإناث والذكور حوالى ٧,٩ عام وهذا تقريبا ضعف الفرق بين التوقعين منذ مائة عام مضت، وقد أرجعت بعض البحوث التحليلية هذه الزيارة للإفراط النسبى للذكور فى تناول المشروبات الكحولية والإكثار من التدخين، مما أدى الى أرتفاع نسبة الإصابة بينهم بأمراض القلب والأورام الخبيثة خصوصا سرطانات الحنجرة والقصبة الهوائية والرئتين، ولقد أظهرت الدراسات أيضا أن نسبة الإصابة هذه تعتبر ثلاثة أضعاف نسبتها فى المجتمع السويدى الذى يتمتع بفارق أقل فى توقعات الحياة بين إناثة وذكوره (Garros&Bouvier, 1978). والجدول التالى يوضح الاختلاف بين توقعا الذكور والإناث فى عدة دول، وكذلك يوضح التحسن الملموس فى توقعات الحياة بين أعوام ٧٠ ـ ١٩٨٠م والذى يشمل أيضا المعدلات الكويتية. ويرجع الباحث الفرق بين معدلات الحياة للذكور والإناث لعدة أوجه، منها أن الذكور يتعرضون لنسبة حوادث أكبر نتيجة تحملهم مخاطر أعلى من الإناث، ومن ناحية أخرى فان التركيبة الجينية المتميزة للإناث تضيف من قدراتهم على تحمل بعض الأخطار والأمراض التى يتعرضون لها. مما ينتج عنه زيادة فى توقعات الحياة للإناث.

جدول رقم (١)

توقعات الحياة عند الولادة للأطفال في بعض الدول

الدولة	ذكور			إناث		
	١٩٧٠	١٩٨٠	التغير	١٩٧٠	١٩٨٠	التغير
استراليا	٦٧,٩٧	٧١,٤٢	٣,٤٥	٧٤,٥٤	٧٨,٤٥	٣,٩١
اليابان	٦٩,٥٣	٧٣,٤١	٣,٨٨	٧٤,٨٢	٧٨,٩٩	٤,١٧
انجلترا، وويلز	٦٩,٤٢	٧١,٢٥	١,٨٣	٧٥,٥٧	٧٧,١٢	١,٥٥
الكويت	٦١,٧٥	٦٦,٣٩	٤,٦٤	٦٧,١١	٧١,٩٩	٤,٨٨
هولندا	٧٠,٨٠	٧٢,٤٩	٢,٤١	٧٥,٨٨	٧٩,١٧	٣,٢٩

المصدر : (Abaza, 1987: 131; Pollard, 1986:25)

كذلك يود الباحث أن يشير الى أن توقعات الحياة للإناث فى بعض البلاد المتخلفة قد تكون أقل من توقعات الحياة للرجال ولكن عند التحليل والبحث والتقصى، نجد أن الأسباب الرئيسية المسببة لذلك تتركز فى سوء الحالة الاقتصادية والاجتماعية مما يؤثر بالتالي على عناصر كثيرة منها الاهتمام الصحى خلال فترة الحمل والولادة وكذلك السلوك والعادات الشخصية وغيره. . وهذا إن دل فإنما يدل على أن الفارق بين توقعات الحياة للإناث والذكور يرجع أصلا لبعض العوامل البيولوجية وعوامل أخرى اقتصادية واجتماعية وسلوكية، فمثلا قد أشارت بعض البحوث (Lilienfield et al,1972) . . . . الى أن اختلاف أداء وإفرازات الغدد الصماء بين الذكور والإناث، يؤدى الى اختلافات فى معدلات الوفاة نتيجة الإصابة بالسرطانات المختلفة كذلك ترجع بعض البحوث أسباب ارتفاع نسبة الإصابة بأمراض القلب بين الذكور مقارنة بالإناث بسبب افرازات الدورة النزوية لديهم (Moriyama et al,1971) ولكنه يجدر الاشارة هنا. . أنه بالرغم من أن الإناث يظهرن معدلات وفاة أقل وأفضل من الذكور، الا أنهم يسجلن دوريا وقبل بلوغهم سن اليأس ـ عدم قدره على العمل بكفاءه الذكور ويرجع هذا لاسباب طبيعية تؤثر على اداء الجهاز العقلي لبعض الوقت. . ومع هذا فأن العاملين من الإناث يفقدن سنويا عدة أيام عمل أقل من العاملين من الذكور، وذلك لتعرض الذكور لإصابات أثناء العمل أبلغ وأكثر (Metropolitan, 1971).

الحالة الصحية: تعتبر الحالة الصحية للشخص عامة، والمطلوب التأمين عليه خاصة فى غاية الأهمية لتحديد مدى قدرته مستقبلا على مقاومة الأمراض، وبالتالى ينعكس هذا على معدلات حياته المتوقعه، وفى الحقيقة أن الوفاة نتيجة التعرض لمرض هى مرحلة متأخرة ونهائية من مراحل تطور المرض يمكن أن يصل إليها الشخص المريض بسرعات متفاوته تعتمد أساسا على مدى حالته الصحية وما هية قدراته لمقاومة الإصابة بهذا المرض بداية، أو سرعة انتشاره فى جسده بعد الإصابة. وقد أولت الحكومات والمؤسسات والهيئات الحكومية والخاصة ـ وبالذات هيئات وشركات التأمين ـ أهمية كبرى لهذه الدراسات والبحوث، وتعود هذه الأهمية فى تحديد الحالة الصحية لطالب التأمين، الى أن التأمين غالبا ما يشترى بناء على رغبة طالب التأمين الشخصية، وبالتالى يجب التأكد أن هذه الرغبة لا تحمل بين طياتها اختيارا ضد صالح هيئة التأمين، وهذا ما يطلق عليه « بالاختيار المضاد. . أو الخطر المعنوى »، أى أنه يجب التأكد من أن صحة المطلوب التأمين عليه عادية، فان لم تكن كذلك يجب تحديد قسط اضافى واجب الدفع لمقابلة الزيادة فى درجة الخطورة المتوقعة كنتيجة للانحراف الصحى.

وتعتمد مؤسسات وهيئات التأمين عند تحديد ماهية الحالة الصحية للمطلوب التأمين عليه، على دراسة وتحليل بعض العوامل منها : البنيان أو المظهر الخارجى للجسم، حالة أجهزة الجسم الداخلية، تاريخ العائلة الصحى.

١ـ البنيان أو المظهر الخارجى للجسم يمثل المظهر الخارجى للجسم واحدا من تلك العوامل التى تساعد على تكوين فكرة عامة عن معدلات الوفاة المتوقعة لأى شخص بصفة عامة، وتعتبر العلاقة بين الطول والوزن من أهم المقاييس التى تستخدمها هيئات التأمين المختلفة فى معظم بلدان العالم لتكوين فكرة واضحة وصحيحة عن الحالة الصحية لطالب التأمين. وقد تمت العديد من الدراسات للربط بين بنيان الجسم الانسانى ومعدلات الوفاة، وأوضحت نتيجة هذه الدراسات أن أفضل المعدلات المتوقعة للوفاة تتحقق لهؤلاء الاشخاص الذين يقل وزنهم ما بين ١٥ ـ ٢٠ رطلا عن متوسط وزن من هم فى مثل سنهم، ولإمكانية أخذ هذا العامل فى الاعتبار يتم وضع جدول للأطوال المختلفة مبينا الوزن الأمثل لكل طول، وفى نفس الوقت يعطى هذا الجدول نقطا سالبة وأخرى موجبة للانحرافات عن الوضع المثالى.

٢ـ بعض العوامل الصحية الأخرى : كذلك فان وجود أى خلل بالنسبة لأى عضو أو جهاز حيوى من أعضاء أو أجهزة الجسم الخمس الرئيسية وهى : الجهاز الدموى ـ التنفسى ـ الهضمى ـ التناسلى ـ العصبى . . يؤثر بلا شك على أداء الجسم لوظائفه بكفاءة وانسجام، ويعرض الشخص لمزيد من النكسات الصحية والحوادث العارضة.

أيضا فان معدلات الوفاة لاى فرد تخضع لحد ما للعوامل الوراثية، فالمعروف أن أمراض السكر والسرطان وتأخر النمو العقلى وضغط الدم والهيموفيليا تمثل أمراضا وراثية . . وكذلك فان هناك بعض الأمراض التى تصيب الانسان عن طريق انتقالها ممن يعاشرهم هذا الشخص مثل الدرن والحمى الروماتيزية، لذلك تحرص هيئات التأمين على الحياة بأن تحصل على معلومات كافية عن الحالة الصحية لوالدى المطلوب التأمين عليه وأخوته ومن يعاشرونه، وهل أصيبوا بأمراض وراثية أو معدية بالمعاشرة قبل ذلك.

اختلاف النواحى الاجتماعية والاقتصادية : بالرغم من أن العوامل البيولوجية واختلاف خصائص الجينات تؤثر فى صحة وأعمار الأفراد فى أى مجتمع (Hooper et al, 1972) الا أن النواحى الاجتماعية والظروف الاقتصادية (مثل المهنة، مستوى التعليم والثقافة، الدخل ، مستوى المعيشة) لها بلا شك آثار ومؤشرات واضحة كذلك . . فلقد كان هناك فى الماضى اعتقاد يشير بأنه مع التقدم الصناعى وزيادة الرعاية الصحية، سوف تختفى الاختلافات فى معدلات الوفاة الناتجة من اختلاف النواحى الاجتماعية والظروف الاقتصادية، الا ان هذا الاعتقاد لم يكن له نصيب يذكر من النجاح، وما زال الاشخاص الذين يتمتعون بمستوى اجتماعى واقتصادى أفضل، يتمتعون أيضا بمعدلات حياة أعلى من أقرانهم الذين يعيشون فى نفس البلد ونفس المجتمع.

المهنة ومعدلات الوفاة : تعتبر المهنة التى يعمل بها الشخص من العوامل الهامة التى يمكن أن تؤثر فى احتمالات الوفاة، فنوع المهنة يحدد ـ الى حد ما ـ المستوى الاجتماعي

والاقتصادى للشخص، وكذلك معدل تعرضه لبعض الحوادث التى يمكن أن تؤدى للوفاة، وقد تمت أول دراسة عملية لمدى تأثير المهنة على معدلات الوفاة فى الولايات المتحدة عام ١٩١٤، عن طريق جمعية الاكتواريين الأمريكية بالاشتراك مع جمعية مديرى الإدارات الطبية لشركات التأمين بالولايات المتحدة، وفى عام ١٩٢٨م تم نشر نتائج دراسة أخرى وتوالت الدراسات بعد ذلك لتغطية الأنواع الجديدة من المهن والوظائف، وكذلك لمتابعة آثار التطور المصاحب لهذا فى مجال الأمن الصناعى.

ويرجع تأثير المهنة في معدلات الوفاة لثلاثة عوامل :

العامل الأول : وينحصر فى تأثير المهنة على نسب التعرض للحوادث، ويتضح ذلك من ازدياد أو ارتفاع معدل الوفاة نتيجة التعرض لحادث عمل للمشتغلين ببعض المهن عن غيرها، كما فى حالة العمال الذين يستخدمون الآلات فى عملهم.

العامل الثانى : ويتمثل فى تأثير المهنة على معدلات الإصابة ببعض الأمراض المستعصية التى تؤثر تأثيرا سيئا على الحالة الصحية للشخص المشتغل بها، مما يؤدى الى الوفاة المبكرة، ويبدو هذا واضحا بالنسبة للعاملين بمصانع الأسمنت أو الأسمدة، والمناجم وزيادة معدل إصابتهم بالأمراض الصدرية وضيق التنفس والربو والحساسية.

العامل الثالث : ويشتمل على الارتباط بين المهنة والمخاطر التى تنشأ عن ظروف العمل بالنسبة للمشتغلين بهذه المهنة، فمن الأمور الواضحة ازدياد عنصر المخاطرة بالنسبة للمهن التى تحتل الطبقات الدنيا فى السلم الاجتماعى، ويمكن إرجاع هذه المخاطر للظروف السيئة التى قد يتم فيها العمل، أو الى طبيعة ونوعية الأفراد الذين يتعامل معهم الشخص خلال قيامه بعمله. . وتدل بعض الإحصاءات المتجمعة لدى شركات التأمين على الحياة الأمريكية، بأن معدلات الوفاة بالنسبة للكتبة وأصحاب المهن الحرة، الذين لا يستخدمون الآلات فى عملهم اليومى أفضل من تلك الخاصة بعمال الصناعة مثلا (عبده، ١٩٧٦ : ٣٥٣).

والجدول رقم (٢)، يوضح أنه بالنسبة لمعظم الأمراض المسببة للوفاة، فإن الأشخاص الذين فى مستوى مهنى أعلى يتميزون بمعدلات وفاة أقل من أقرانهم على وجه العموم، فمثلا النسبة بين الفئة الأولى والرابعة للوفاة بمرض الدرن (السل) هى ٤ : ١ وكذلك الحال بالنسبة لمرض الأنفلونزا وأمراض الرئة عموما، بل أن الموقع الوظيفى داخل المهنة الواحدة ينعكس أيضا على معدلات الوفاة بسبب المرض أو حتى نتيجة التعرض لحوادث العمل والطرق، أو للإقدام على الانتحار. ويلاحظ بنفس الجدول ولكل سبب أدى للوفاة، أن معدلات الوفاة لكل موقع وظيفى قد رتبت تصاعديا من ١ (أقل المعدلات) الى ٥ (أعلى المعدلات)، حيث أن الموقع الوظيفى I هو أعلى المواقع.

٢- الموقع الوظيفى ومعدلات الوفاة : وفى مقارنة مشابهة بين معدلات الوفاة للمستويات الوظيفية المختلفة الناتجة من الإصابة بأمراض سرطانية مختلفة (Metropolitan, 1978) كانت النتيجة مشابهة تقريبا لنتائج الجدول السابق.

جدول رقم (٢)

المعدلات المعايرة المسببة للوفاة ومدى ارتباطها بالمهنة للولايات المتحدة (عام ١٩٥٠)، وانجلترا وويلز (بين ٥٩ ـ ١٩٦٣م)

الذكور بانجلترا وويلز						الذكور البيض بالولايات المتحدة						سبب الوفاة
عظمى+ صغرى	الموقع الوظيفى					عظمى+ صغرى	الموقع الوظيفى					
	١	٢	٣	٤	٥		١	٢	٣	٤	٥	
٤,٦	٥	٤	٣	٢	١	٤,٤	٥	٤	٣	٢	١	الدرن
١,٩	٥	٤	٣	٢	١	١,٣	٥	٤	٣	٢	١	أمراض الدم
١,٥	٥	٢	٣	٤	١	١,٣	٢	١	٥	٤	٣	البول السكرى
١,٦	٥	٤	٣	٢	١	١,٢	٥	٢	٤	١	٣	التهاب النخاع الشوكى
١,٢	٥	٢	٤	١	٣	١,٢	٢	١	٥	٣	٤	أمراض القلب
٣,٥	٥	٤	٣	٢	١	٣,٠	٥	٤	٣	١	٢	الأنفلونزا والالتهاب الرئوى
١,٦	٥	١	٢	٤	٣	١,٨	٥	٤	٣	١	٢	تليف الكبد
٢,٢	٥	٤	٣	٢	١	٣,٥	٥	٤	٣	٢	١	حرادث الطرق
٢,١	٥	٤	١	٣	٢	١,٧	٥	٤	٣	١	٢	الانتحار
١,٩	٥	٤	٣	٢	١	١,٥	٥	٤	٣	٢	١	كل الأسباب السابقة

+ نسبة أعلى وفاة الى أقل معدل وفاة.

المصدر : Metropolitan Life Insurance Company, 1978

الا أنه بالنسبة للوفاة نتيجة الإصابة بالبول السكرى فقد وجد أنه مرتبط تماما بالتقدم فى السن، ومع هذا ففى مقارنة ودراسة أجرتها إحدى شركات تأمين الحياة بالولايات المتحدة بين حاملى الوثائق الشعبية أو الصناعية من ناحية، وحاملى الوثائق العادية من ناحية أخرى، أوضحت هذه الدراسة أن الوفيات بسبب هذا المرض أعلى فى الوثائق الشعبية عنها فى العادية، وهذا إن دل فانما يدل على أنه كلما تحسن المستوى الوظيفى تحسن بالتالى المستوى الاجتماعى، وانخفض معدل الوفاة نتيجة التعرض للمرض (Metropolitan,1968).

وجدير بالذكر أننا لو حاولنا المقارنة باستخدام الدخل كمؤشر للمستوى الاجتماعى والاقتصادى فإننا سنحصل تقريبا على نتائج مشابهة لما سبق، على أساس أن الدخل مرتبط بالوظيفة التى يؤديها الفرد، والوظيفة مرتبطة بمستوى التعليم (Metropolitan, 1976-1978). ومع هذا فأن الباحث يود هنا أن يشير الى أن الحالة الوظيفية وكذلك الدخل يمكن أن ينخفضا نتيجة التعرض لحوادث أو الإصابة بأمراض مما يؤدى للوهن أو الضعف الذى يصيب الحالة الصحية للشخص، لذا فان المستوى التعليمى هو أفضل المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية لإجراء المقارنات فى المجتمعات الطبيعية نشأة وتطورا.

الموطن الاصلى أو السلاله : تتغير وتتباين معدلات الوفاة وبالتالى تختلف توقعات الحياة بالنسبة للأشخاص المتماثلين فى جميع العوامل السابق الإشارة اليها حسب موطنهم الأصلى أو سلالتهم الأصلية التى ينتمون اليها، فمن دراسات ومقارنات سابقة بين معدلات الوفاة بين دول مختلفة ظهر مدى الاختلاف بين هذه المعدلات، فمعدلات الوفاة فى الدول الباردة مثلا أفضل منها فى المناطق الحارة والاستوائية، ولا تقتصر الاختلافات فى معدلات الوفاة بين بلد وآخر، وإنما يمتد أيضا الى المناطق المختلفة داخل البلد الواحد طالما تغيرت حالة الطقس والظروف البيئية والمعيشية.

اختلاف السلالة : بلا شك أن السلالة تؤثر على معدلات الحياة، ومع هذا فالدراسات فى هذا المجال لا زالت محدودة نظرا لصعوبتها، والسبب فى هذه الصعوبات يرجع لتطلب هذه النوعية من الدراسات الحصول على عينة كبيرة من كل مجتمع تحت الدراسة لاجراء المقارنات المطلوبة. وأيضا فالمقارنات الدولية لا تقدم دليلا كافيا، وكذلك المقارنات داخل الدولة الواحدة يجب أن تعامل احصائيا واستدلاليا بتوخ وحذر، وأن تفسر بطريقة متأنية.

والواقع أن معظم الدول التى تستقبل مهاجرين دائمين (مثل استراليا، كندا، الولايات المتحدة الأمريكية)، أو مهاجرين مؤقتين (مثل الدول الخليجية) يجب أن تولى هذه الدراسات والبحوث اهتماما كبيرا، ففى الولايات المتحدة الأمريكية يتزايد الاهتمام باجراء هذه البحوث يوما بعد يوم، فتعداد الولايات المتحدة يزيد عن ٢٣٣,٧ مليون نسمة (U.N Year Book, 1985 : 164)ونسبة غير البيض تبلغ الثمن (١/٨ من تعداد السكان)، وهم يعاملون غير البيض أو الملونين فى احصائيتهم كمجموعة متجانسة واحدة، مع أن الحقيقه أن هذا المجتمع الملون تسع أعشاره (٩/ ١٠) من الزنوج، والعشر الباقى ثلثهم من الهنود الحمر، وربعهم من اليابانيين، وخمسهم من الصينيين. (Moriyama et al,1971). وفى بحث لدراسة العلاقة بين معدلات الوفاة والسلالة أجرى فى كاليفورنيا وجزر هاواى بالولايات المتحدة الأمريكية والذى يقطنها ٧٥٪ من الأمريكيين اليابانيين و٥٠٪ من للأمريكيين الصينيين، وجد أن الأمريكيين من الأصل اليابانى أو الصينى الذين يعيشون بكاليفورنيا يتمتعون بمعدلات وفاة أفضل من الأمريكيين البيض فى جميع المراحل السنية، وكذلك الحال فى هاواى ما عدا فى الفئة السنية ١٠ ـ ٢٤ عام، أيضا لوحظ أن معدلات الوفاة الأمريكيين من الأصل اليابانى أفضل منها للأمريكيين من الأصل الصينى (Metropolitan,1974) .

مما يعكس تأثير الخلفيات العرقية المتفاوتة بينهم. وعموما تظهر جميع الدراسات الجينية أن هؤلاء الذين تمتع أجدادهم وأبائهم بأعمار أطول، يكتسبون هم أيضا وفى معظم الأحوال نفس الميزة اذا قورنوا بهؤلاء الذين عاش أجدادهم ووالديهم أعمار أقل (Hammond et al, 1971).

الاختلافات الإقليمية : هناك اختلافات ملحوظة فى معدلات الوفاة بين قاطنى المقاطعات والأقاليم المختلفة داخل كل بلد ودولة، فمثلا فى الولايات المتحدة يلاحظ هذا الفارق والاختلاف ـ كما ذكرنا فى (الموطن الأصلى) بين معدلات الوفاة الأمريكيين البيض والأمريكيين الصينيين قاطنى كاليفورنيا عن معدلات أقرانهم قاطنى هاواى. (Metropolitan, 1974).

كذلك يلاحظ أيضا أن معدلات الوفاة بسبب التعرض لحادث أو نتيجة الإصابة بمرض تتغير من أقليم لآخر، فمثلا الوفاة بسبب الانتحار أو نتيجة الإصابة بأمراض مزمنة تتزايد فى الأماكن والأقاليم والمقاطعات ذات الطبيعة الجبلية، ففى الولايات المتحدة الأمريكية مثلا (مونتانا ـ كولورادو ـ نيومكسيكو ـ أريزونا ـ نيفادا) يظهر هذا واضحا (Metropolitan, 1976)، ومع هذا يلاحظ أن تحليل الوفيات فى البلاد المختلفة أو فى نفس البلد ولكن فى مقاطعات مختلفة لإجراء مقارنات بينها، يجب أن يعامل بمنتهى الحرص والحذر، والسبب فى هذا يرجع لاختلافات عدة منها اختلاف الخبرة الطبية، والخدمات الصحية والوقائية من مكان لآخر ليس فى الممارسة والعلاج فقط بل فى طبيعة التغير بين ذكر تفاصيل وأسباب الوفاة فى التقارير الطبية نفسها. . فمثلا الانتحار يعتبر سببا حساسا ليس من السهل تناوله وتحليله أو الثقة فى إحصائياته. أيضا الجو المحيط بالمكان نفسه الذى يعيش فيه الشخص، يؤثر بلا شك على معدلات الوفاة، فمثلا (طبيعة المكان زراعية أم صناعية ـ نسبة الكثافة السكانية ـ مستوى الوحدات السكنية وكذلك مستوى الخدمات الأساسية المقدمة فيها ـ نسبة التلوث ـ الخ. .). ففى دراسة أجريت باسكندنافيا ـ التى تظهر فيها معدلات وفاة متميزة ـ وجد أن هناك معدلات وفاة عالية نسبيا فى شمال النرويج. أما تحليل ودراسة الوفيات فى فنلندا فتظهر اختلاف المعدلات من منطقة لأخرى.

فهى صغيرة نسبيا فى الجنوب الغربى، وتتزايد كلما اتجهنا عبر فنلندا للشمال الشرقى حتى تبلغ ١٣٥٪ مقارنة بالجنوب الغربي ليس هذا فقط بل يتبع هذا أيضا زيادة مماثلة فى المعدلات المعايرة والتى تصرف على أساسها المعاشات للمعاقين وغير القادرين، فهى تتبع نفس السلوك من الجنوب الغربى للشمال الشرقى (Valkonen&Nothola, 1985 : 15)

وفى دراسة أخرى أجريت بايطاليا، تبين أن هناك اختلاف ملحوظ فى معدلات الحياة بين قاطنى أقاليمها المختلفة يصل لحدود الأربع سنوات فى بعض الأحيان داخل حدود ايطاليا نفسها (Golini et al, 1977) وفى تقرير نشر بمعرفة قسم الإحصاءات الحيوية والصحية بوزارة الصحة الكويتية، وبمقارنة معدلات الوفاة المعايرة لمسببات الوفاة بالكويت ببعض المعدلات المناظرة لدول أجنبية أخرى، نستطيع أن نلمس بوضوح من الجدول التالى (جدول رقم ٣)، مدى الاختلاف بين المعدلات باختلاف الدول وكذلك باختلاف الاجناس، كذلك يوضح أيضا بعض النقاط والملاحظات الهامة التالية :

أولا : أن معدلات الوفاة بسبب الإصابة بالأمراض الطفيلية أو المعدية وحوادث الطرق وأمراض الجهاز التنفسى مثل الربو والحساسية والالتهاب الرئوى وأمراض الجهاز الدورى، تعتبر عالية نسبيا فى الكويت.

ثانيا : أن معدلات الوفاة بسبب الإصابة بالأورام السرطانية المختلفة وأمراض القلب والاضطرابات العقلية وأمراض الجهاز الهضمى والتليف الكبدى والتهاب الكبد الوبائى أو نتيجة محاولة الانتحار، تعتبر منخفضة نسبيا فى الكويت.

جدول رقم (٣)
معدلات الوفاة المعايرة لمسببات الوفاة للكويت وبعض الدول الأجنبية

مسلسل	الدولة / سبب الوفاة	الكويت	الولايات المتحدة	كندا	انجلترا وويلز	السويد	هولندا	فرنسا	ايطاليا	المانيا الغربية	اليابان	استراليا
	عام	١٩٨٣	١٩٨٠	١٩٨٢	١٩٨٢	١٩٨٢	١٩٨٢	١٩٨٢	١٩٨٠	١٩٨٢	١٩٨٢	١٩٨١
١ ـ	الأمراض المعدية والطفيلية	١٠٠	٢٢	١٢	١٢	١٥	١٢	٣٠	١٨	٢٠	٢٩	١٣
٢ ـ	الأورام الخبيثة	١٠٠	١٤٠	١٤٥	١٥٥	١٢٢	١٥٧	١٤٣	١٤٥	١٤٩	١١٧	١٣٥
٣ ـ	الأمراض الخبيثة بالمعدة	١٠٠	٧٧	١٢٣	١٨٤	١٤٨	١٩٨	١٤٥	١٨٢	٢٤٦	٥٥٧	١٢٥
٤ ـ	الأمراض الخبيثة بالجهاز التنفسى	١٠٠	٢٢٤	٢٢١	٢٥٣	٩٩	٢٤٨	١٣٩	١٨٠	١٤٨	٩٩	١٧٧
٥ ـ	سرطان الثدى	١٠٠	٢٠٢	٢١٥	٢٦١	١٧٠	٢٤٣	١٧٦	١٧٤	١٩٨	٥٠	١٨١
٦ ـ	أمراض الجهاز الدورى والدموى	١٠٠	١٠٠	٨٧	١٠١	٩٣	٧٩	٦٣	٩٤	٩٩	٦٧	١٠١
٧ ـ	أمراض القلب	١٠٠	١٥٣	١٤٣	١٥٣	١٥٧	١٠٦	٤٧	٧٨	١٠٢	٢٩	١٥٤
٨ ـ	الأضطرابات العقلية	١٠٠	١٥٦	١٤٥	٢١٢	١٦١	١٦٤	١٩٢	٢٥٣	٢٤٨	٣٢٢	٢٣٠
٩ ـ	الالتهاب الرئوي، الربو	١٠٠	٤٦	٥٥	١٣٩	٧٢	٨١	٤٣	١٤٠	١٢٨	٦١	٨٢
١٠ ـ	أمراض الجهاز الهضمى	١٠٠	١٤٨	١٣١	٩٩	٩١	١٠٨	٢٣١	٢١٢	١٩٧	١٤١	١١١
١١ ـ	أمراض الكبد	١٠٠	٢٤٢	١٨١	٦٢	١١٩	٩٠	٤٢٩	٤٨٥	٣٤٦	٢٢٧	١٥٢
١٢ ـ	حوادث السيارات	١٠٠	٥٧	٤١	٢٦	٢٣	٢٨	٥١	٤٦	٤٣	٢٧	٥٧
١٣ ـ	حوادث الانتحار	١٠٠	١٣٠٠	١٦١٣	٨٧٥	١٩٣٨	١١٢٥	١٩٣٨	٧١٣	٢٠٧٥	١٨١٣	١٢٨٨
١٤ ـ	حوادث الإصابات والتسمم	١٠٠	١٠٨	٨٨	٥٣	٧٤	٥٧	١١٨	٧٦	٩٠	٦٨	٨٤

لكل سبب وفاة تظهر النسبة المئوية لمعدلات الوفاة المعايرة للدول المختلفة بمقارنتها بمثيلتها الكويتية.

المصدر : Ministry of Public Health, 1985: Table I

العادات والتصرفات الشخصية : والمقصود بها هنا بعض التصرفات الشخصية والسلوكية التى تؤثر وبغير شك فى معدلات الوفاة، وأيضا بعض العادات الحسنة أو السيئة التى تثبت بالدليل القاطع أن ممارستها ينعكس إيجابا أو سلبا على هذه المعدلات. وخير مثال على ذلك عادة التدخين والإسراف فى تناول المشروبات الكحولية، والمواظبة أو عدم المواظبة على أداء بعض التمارين أو الألعاب الرياضية بما فيها المواظبة على المشى لمسافات معقولة، كذلك الإفراط فى تناول الطعام الغنى بالدهون والسكريات بنسب مرتفعة تزيد عن حاجة الجسم.

١ ـ **عادة التدخين**: بالنسبة لعادة التدخين، فهناك وفى أماكن عديدة من العالم ـ ومنذ القدم ـ قرارات قد أتخذت وقوانين قد وضعت وطبقت بواسطة الكثير من الحكومات للتنبيه والحد من أخطار التدخين، فمثلا فى عام ١٦٠٤م صرح الملك جيمس الأول ملك انجلترا « بأن التدخين عادة بربرية، لا أخلاقية، مضرة للأنف، مدمرة للعقل، وخطرة على الرئتين ». أما فى اليابان فقد منع التدخين نهائيا وبقوة القانون عام ١٦٠٣م، وعندما لم يتوقف بعض المدخنين عن التدخين صدر قرار أخر عام ١٦١٢م ينص على أن « أى شخص يضبط وهو يبيع التبغ، يتعرض لمصادرة جميع أمواله ».(Pollard, 1979 : 51)

وفى تركيا قرر السلطان عام ١٦٣٣م أعدام كل من يقوم بالتدخين، وفى نفس هذا الوقت تقريبا كان العقاب فى روسيا القيصرية لمن يضبط يدخن هو الجلد والنفى الى سيبيريا، أما فى الصين فقد كان العقاب هو قطع الرقبة بدءا من عام ١٦٣٨م. وكذلك كان الحال خلال القرن السابع عشر فقد كان عقاب من يدخن داخل الكنيسة الطرد من رعاية الكنيسة أى قطع علاقة الكنيسة به مستقبلا. وفى المانيا عام ١٨٤٨م كان التدخين غير محبب فى الاماكن العامة (Singer&Levinson, 1976)

وهكذا الحال الآن، فان القوانين فى الصين حاليا تمنع التدخين بين طلبة المدارس الثانوية، أما فى استراليا فتمنع الحكومة وبقانون بيع كافة أنواع الدخان والتبغ لكل من هو دون السادسة عشرة، وتمنع جميع الدول تقريبا وبدون استثناء التدخين فى المواصلات العامة، بل إن العراق أخيرا منعت التدخين فى المكاتب العامة والمصالح الحكومية، وفى الكويت تقوم وزارة الصحة بمنع التدخين فى المستشفيات والمستوصفات ومراكز العلاج وكذلك تقوم جمعية مكافحة التدخين بمجهودات عديدة لتخفيض نسبة المدخنين، وذلك لعلاقة التدخين بالإصابة بأمراض السرطان وأمراض القلب، والأمثلة كثيرة على ذلك ففى تقرير نشر عن طريق جمعية السرطان الأمريكية (Hammond, 1964)منذ سنوات، وبعد اجراء العديد من الدراسات الطبية والإحصائية التى استغرقت ثلاث أعوام على ٤٤٢و٠٩٢ شخص من قاطنى الولايات الأمريكية المختلفة، والذين تتراوح أعمارهم بين ٤٠ ـ ٨٩ عاما، وأمكن خلالها مراقبة ٩٩٪ من أفراد هذه العينة. . وجد أن النسبة بين معدلات الوفاة لمدخنى السجائر اذا قورنت بأقرانهم غير المدخنين على الإطلاق تتناقص تدريجيا من ٢٤٠٪ بين العمر ٤٠ ـ ٤٩ عاما الى ١١٨٪ بين العمر ٨٠ ـ ٨٩ عاما، بمتوسط معدلات وفاة للمدخنين ١٦٧٪ بالنسبة لغير المدخنين فى جميع الأعمار.

وقد أشارت نفس الدراسة، بأن تدخين السجائر يقلل من متوسط عمر الشخص ٥ سنوات تقريبا، بينما أن تدخين الغليون والسيجار يقلل أو ينقص من عمر الشخص عام واحد تقريبا، وهذه المعدلات والمتوسطات السابق ذكرها قابلة للزيادة فى حالة زيادة معدل التدخين.

وفى دراسات أخرى عن معدلات الوفاة بسبب الإصابة ببعض الأمراض بين المدخنين (مثل السرطان ـ القلب ـ تصلب الشرايين ـ ضغط الدم)، أوضحت هذه الدراسات أن المدخنين يظهرون معدلات وفاة أعلى مقارنة بغير المدخنين، ولوحظ أيضا أن الفروق بين هذه المعدلات تتزايد بتقدم العمر (Pollard, 1979)

٢ ـ المشروبات الكحولية : أما عادة تناول المشروبات الكحولية أو الإسراف فيها، فتمثل أيضا وبلا شك مشكلة مؤثرة ومدمرة فى مجتمعات عديدة. . والمتقدمة منها بشكل خاص، ففى الولايات المتحدة مثلا تتراوح نسبة مدمنى الخمور بين ٧ ـ ٩٪ من مجموع السكان البالغين ..(Davis, 1965; *Sundby, 1976*)وفى فرنسا تعتبر مشكلة الإدمان فى تناول المشروبات الكحولية هى السبب الرئيسى فى زيادة معدلات الوفاة والمرض من خلال زيادة معدلات الإصابة بأمراض الجهاز الهضمى، وكذلك زيادة حوادث الطرق نتيجة القيادة المتهورة، وأيضا التعرض لبعض الإصابات الأخرى أو الإقدام على الانتحار.

٣ ـ الافراط فى تناول السكريات والدهون : لقد ثبت بالفعل أن ارتفاع نسبة السكريات والدهون فى الطعام بشكل غير عادى، يرفع بدوره هذه النسب فى الدم، مما يزيد من فرص الإصابة بأمراض القلب. . . فارتفاع نسبة الشحوم فى الطعام يزيد نسبة الكولسترول فى الدم، ونتيجة لذلك تتعلق هذه الدهون بجدار شرايين القلب الرئيسية، مما يؤدى الى أن تصبح هذه الشرايين وبمرور الأيام، أقل مرونة وأكثر ضيقا وبالتالى تعيق مسيرة الدم الطبيعية وتعيق أيضا وصول الأكسيجين بيسر الى عضلات القلب، مما يتسبب فى الأزمات القلبية وفى البلاد الغربية تعتبر أمراض القلب من أهم الأسباب المؤدية لوفاة الأشخاص متوسطى العمر، تليها فى الأهمية أمراض الجهاز الدورى والدموى. فى بحث قام به (Yudkin, 1964)أوضح فيه أن هناك علاقة بين زيادة معدل السكر فى الطعام والإصابة بأمراض القلب.

وفى بداية دراسة العلاقة بين نوعية الغذاء ونسبة الكولسترول فى الدم من ناحية، والإصابة بأمراض القلب من ناحية أخرى، حدثت مفارقة طريفة. . فقد حاول بعض الباحثين أن يشير أو يوجه النظر الى البدو الرحل مثلا فى الصومال وكينيا وتنزانيا، هم يعيشون تقريبا على نظام غذائى يتكون أساسا من اللحوم والألبان، ومع هذا فان نسبة الكولسترول فى الدم لديهم غير مرتفعة، وقد كشفت البحوث والدراسات أن السبب فى ذلك هو المجهود الكبير الذى يبذله هؤلاء البدو الرحل أثناء أداء وظيفتهم الرئيسية، وهى الرعى أو الزراعة اليدوية بالاعتماد على الآبار أو مياه الأمطار. . هذه الحركة المستمرة تستهلك جزءا كبيرا من الدهون والسكريات للحصول على الطاقة اللازمة للجسم. . كذلك هذه الحركة الدائمة الدائبة تزيد من اتساع شرايين القلب الرئيسية بتقدم العمر، بعكس الأشخاص الذين يعيشون فى ظلال التكنولوجيا المتقدمة والمجتمعات الغنية فشرايين قلوبهم تضيق بتقدمهم فى السن اذا لم يؤدوا وبانتظام التمارين الرياضية. . كذلك

هناك ملاحظة أخرى، أن نسبة الشحوم والدهون فى الجاموس الإفريقى وهو مصدر غذائهم البروتينى، يبلغ عشر (١ / ١٠) نسبتها فى الأبقار الإنجليزية مثلا (Mann, 1974).

الخلاصة

هناك عوامل متعددة وكثيرة تتدخل فى تحديد متوسط عمر الإنسان نستطيع تجميعها تحت نوعين رئيسيين، أولهما خاص بالعوامل التى تؤثر على معدلات الحياة بصفة عامة، والثانى خاص بالعوامل التى توجد بين جمهور المؤمن عليهم والذين لا يمثلون عينة عشوائية من المجتمع بل فى الواقع هم عينة مختارة.

بالنسبة للنوع الأول يضم عوامل كثيرة منها السن والجنس والمهنة والاختلافات الناتجة من اختلاف الحالة الاقتصادية، واختلاف السلالة أو الموطن الأصلى الذى له تأثير كبير على اختلاف التركيب الجيني داخل الجسم الذى يحمل العناصر الوراثية. وحتى اختلاف الحالة الاجتماعية لها تأثير محسوس على معدلات الوفاة فتدل الإحصاءات المنشورة والخاصة بمعدلات الوفاة وتوقعات الحياة على وجود علاقة وثيقة بين الحالة الاجتماعية للفرد ومعدلات حياته. ففى شتى بلاد العالم يتمتع المتزوجون بمعدلات وفاة تقل عن تلك الخاصة بغير المتزوجين والأرامل .(Benjamin & Pollard, 1980)وأيضا يضم النوع الأول مدى تعرض الشخص للاشعاعات الذرية الذى ينعكس على تركيب خلايا الجسم، ومدى صلاحية مياه الشرب للاستعمالات الشخصية الذى ينعكس على الإصابة ببعض الأمراض المعدية وكذلك الإصابة بالأمراض القلبية وضيق الأوعية الدموية. كذلك تنعكس التغيرات الجوية ونسبة الرطوبة والتلوث على معدلات الوفاة فى كل منطقة. . ولقد قامت اليابانية (1977) Sakamoto بدراسة طبية وجغرافية شاملة لمحاولة إيجاد علاقة بين التغيرات الجوية فى المائة عام الأخيرة ومعدل الإصابة والوفاة بسبب بعض الأمراض الرئيسية وقد وجدت الباحثة أن الإصابات البليغة والوفيات الحادثة تتركز فى أيام الصيف الحارة وأيام الشتاء القارصة أيضا لقد وجدت علاقة طردية قوية وواضحة بين التقلبات الجوية المفاجئة ومعدلات الإصابة بأمراض الربو والحساسية وأمراض الجهاز الدورى والتنفسى، وبالرغم من صعوبة عزل العوامل الخاصة بالجو والمناخ لمعرفة تأثيرها على الكائنات الحية عامة، وعلى الجسم البشرى بوجه خاص. . إلا أننا لا بد أن نشير الى أن الارتفاع فى درجة حرارة الجو يؤثر بلا شك على مجموعة العمليات الخاصة ببناء البروتوبلازما وكذلك دثورها، وخاصة على التفاعلات والتغيرات الكيمائية فى الخلايا الحية التى تؤمن بدورها الطاقة اللازمة والضرورية لأنشطة الجسم وأجهزته المختلفة، وبالتالى تؤثر على العمليات الحيوية التى تقوم بها هذه الخلايا فى محاولة لتعويض المندثر منها. فزيادة ارتفاع درجة الحرارة بطريقة غير عادية أو انخفاضها بطريقة حادة ومتطرفة له تأثيرات ضارة، بل ومدمرة على أجهزة الجسم وخلاياه. كما أن شدة الحرارة تؤدى الى نقصان مناعة الجسم فى مقاومة الأمراض والتقلبات المعوية. . وشدة البرودة الجوية تؤدى

الى زيادة احتمالات الإصابة بأمراض الجهاز التنفسى مثل الربو والالتهاب الرئوى والشعبى وغيرها. ولقد ثبت أيضا أن ارتفاع معدلات ونسب الرطوبة الجوية المصاحب بتغيرات مفاجئة فى درجات الحرارة، تؤدى الى زيادة احتمالات الإصابة بالأمراض الروماتيزمية ويرى الباحث أن هذا المجال يحتاج للمزيد من البحث والتقصى لمعرفة التأثير التدريجى المباشر وغير المباشر للتقلبات الجوية على جميع أجهزة وأعضاء وخلايا الجسم البشرى. . بل وعلى درجة اللزوجة أو السيولة لصفائح الدم التى قد تؤدى فى حالة اختلالها لحدوث الأزمات القلبية أو لتقصير الجهاز العصبى فى تأدية دوره بالكفاءة المطلوبة. . وبالرغم من محاولات جادة ودائمة يبذلها العاملون بالمكتب الأوروبى بالتعاون مع هيئات الإحصاءات الحيوية والصحية فى معظم بلدان العالم لوضع مقاييس معيارية، واستنباط واستخدام طرق موحدة لجمع وتحليل البيانات، وايجاد وتهذيب المعدلات. . الا أن هناك صعوبات عدة يتوجب التغلب عليها فى هذا المجال.

ومن مقارنة بين معدلات الوفاة المعايرة للكويت لمسببات الوفاة والمعدلات المناظرة لبعض الدول الأخرى، وجدنا مثلا أن معدل الوفاة الكويتى النسبى نتيجة الإصابة بأمراض طفيلية أو معدية يصل الى ٦ أو ٨ أضعاف نفس المعدل بانجلترا وويلز والسويد وهولندا وكندا واستراليا. وكذلك بالنسبة للوفاة نتيجة التعرض لحوادث الطرق، فبالرغم من شبكة الطرق الكويتية الممتدة والمنظمة فإن المعدلات الكويتية ضعف أى دولة تقريبا. وبالنسبة للوفاة نتيجة الإصابة بالربو أو الالتهاب الرئوى فالمعدلات الكويتية مرتفعة عن أى بلد آخر باستثناء ايطاليا والمانيا الغربية وانجلترا وويلز.

أما بالنسبة للوفاة نتيجة الإصابة بمرض خبيث، فإن المعدلات الكويتية أقل بفروق واضحة تصل لـ ٤٠ ـ ٦٠٪ عن الدول الأخرى ما عدا اليابان التى تقل عن المعدلات الكويتية بنسبة ٢٠٪ أيضا بالنسبة لمعدلات الوفاة نتيجة الإصابة بأمراض الجهاز الهضمى فتعتبر المعدلات الكويتية أقل نسبيا من جميع دول المقارنة ما عدا السويد فمعدلاتها أقل بنسبة ١٠٪ تقريبا. وكذلك الحال بالنسبة لمعدلات الوفاة الكويتية نتيجة الإصابة بالتليف الكبدى أو التهاب الكبد الوبائى فهى أقل من الدول الأخرى ما عدا انجلترا وويلز وهولندا، فالمعدلات الفرنسية والايطالية تزيد عن أربع أضعاف المعدلات الكويتية.

وبالنسبة للوفاة نتيجة الانتحار أو التعرض لحادث متعمد فلا وجه للمقارنة بين المعدلات الكويتية المتميزة والمعدلات الأخرى. وهذا إن دل فإنما يدل على التمسك بالقيم الروحية والأسرية وكذلك عدم وجود مشاكل رئيسية (مثل البطالة ـ الإدمان ـ العنف ـ الاغتصاب) داخل المجتمع الكويتى، ويود الباحث أن يلفت النظر إلى أنه سيوجه اهتماما خاصا فى بحث لاحق لتقدير مدى مشاركة كل من العوامل السابقة منفصلة فى التحسن الذى طرأ على المعدلات الكويتية خلال الفترة ٧٠ ـ ١٩٨٠ أيضا يود الباحث أن يشير الى عدم تركيز البحث على دراسة العوامل الخاصة، الأمر الذى أشير اليه ومن البداية فى أهداف البحث.

المصادر العربية

البقجى، ص.
١٩٧٨ مجموعة الرياضيات الاكتوارية. دمشق : كلية التجارة جامعة دمشق جـ٢.

الحلوانى، ك.
١٩٨٢ أصول التأمين. أسيوط : كلية التجارة جامعة أسيوط، جـ ٢.

سلامه، س.
١٩٨٦ الخطر والتأمين. الكويت : دار المعرفة.

صدقى، م.
١٩٧٧ التأمين ورياضياته. القاهرة : دار النهضة العربية.

عبده، أ.
١٩٧٦ التأمين على الحياة. القاهرة : دار الكتاب الجامعى.

عز، ع.
١٩٧٩ تأمينات الحياة. القاهرة : دار النهضة العربية.

المصادر الاجنبية

Abaza, A.K.
1987 "The Improvement in Expectation of Life for the Kuwaiti Population Between 1970 and 1980." Arab Journal of the Social Sciences: 124-132

Acsadi, G. & Nemeskeri, J.
1970 History of Human Life Span and Mortality. Budapest Akademia of Kiado, Unpublished Report: 3-9.

Benjamin, B. & Pollard, J.
1980 The Analysis of Mortality and Other Acturial Statistics. London: Heinemann.

Benjamin, B.
1982 "The Span of Life". Journal of the Institute of Actuaries 109, (Part III): 319-357.

Bouliere, F.
1970 "The Assessment of Biological Age in Man." Public Health Papers No. 37. Geneva: W.H.O.

Clarke, R.
1950 "A Bio-Actuarial Approach to Forecasting Rates of Mortality." Proceedings of the Centenary Assembly of the Institute of Actuaries 2: 12-27.

Davis, K.
1965 "The Influence of Alcohol on Mortality." Proc. Home Office Life Underwriters Assoc. 46:159-178.

Garros, B. & Bouvier, M.
1978 "Exces de la Surmortalite Masculine en France et Couses Medicales de Deces." Population, 6: 1095-1114.

Golini, A., Soloani, L., Giavelli, G. & Zanin, R.
1977 Tavole di Mortalita Ridotte per le Regioni e la Ripartizioni Italiane 1951-1961-1971. University of Rome: 9-16.

Hammond, E.
1964 "Smoking in Relation to Mortality and Morbidity." J. Nat. Cancer Inst. 32: 1161-1188.

Hammond, E., Garfinkel, L. & Seidman, H.
1971 "Longevity of Parents and Grandparents in Relation to Coronary Heart Disease and Associated Variables." Circulation 43:31-44.

Heligman, L. & Pollard, J.
1979 "The Age Pattern of Mortality." London, Journal of the Institute of Actuaries 107: 49

Hopper, B., Whittingham, S., Mathews, J., Mackay, I. & Curnow, D.
1972 "Autoimmunity in a Rural Community." Clin. Exp. Immunol. 12: 79-87.

Lilienfield, A., Levin, M. & Kessler, I.
1972 Cancer in the United States. Boston, Mass.: Harvard University Press: 9-27.

Mann, G.
1974 "Nutrition and Plasma Lipids." New England J. Med. 291: 178.

Metropolitian Life Insurance Company
1968 "Diabetes and Socio-Economic Level." U.S.A. Met. Statist. Bull. 49 (August).

1971 "Disability Trends." Met. Statist. Bull. 52 (December).

1974 "Mortality Differentials Among Non-White Groups." Met.Statist. Bull. 55 (July).

1976 "Socio-Economic Mortality Differential." Met. Statist. Bull. 56 (January).

1976 "Geographic Differences in Survival After Age 65." Met. Statis. Bull. 57 (June).

1977 "Socio-Economic Mortality Differentials by Leading Causes of Death." Met. Statis. Bull. 58 (January).

1978 "Mortality from Cancer by Socio-Economic Status." Met Statis. Bull. 59 (January).

Ministry of Public Health

1985 "Age-Standardised Death Rates by Leading Cause for Kuwait and Some Selected Countries." Kuwait: Department of Public Health and Training, Statistics Dvision.

Moriyama, I.,Krueger, D. & Stamler, J.

1971 Cardiovascular Disease in the United States. Boston: Harvard University Press: 7-32.

Pollard, J.

1979 "Factors Affecting Mortality." Proceedings of Joint Convention of Institute of Actuaries of Australia and New Zealand Society of Actuaries: 160-265.

1986 "Cause of Death and Expectation of Life: Some International Comparisons." Seminar on Comparative Studies of Mortality And Morbidity, Sien, Italy, (7-12 July) : 25.

Rosenfeld, A.

1976 Prolongevity. New York: Alfred A. Knopf.

Sakamoto, M.

1977 Seasonality in Human Mortality. Japan: University of Tokyo: 4-11.

Shigekezu, H.

1976 "Historical Review of the Longevity of Human Beings."Japan, Institute of Actuaries of Japan0 3-12.

Singer, R. & Levinson, L.
1976 Medical Risks: Patterns of Mortality and Survival. London: Lexington Books: 17-29.

Sundby, P.
1976 Alcoholism and Mortality. Norway: Universitetsforlagest Oslo: 5-9

United Nations
1985 Demographic Yearbook 1983. New York: Department of International Economic and Social Affairs, Statistical Office.

Valkonen, T. & Nothola, V.
1977 Influence of Socio-Economic and Other Factors on the Geographic Variation of Mortality in Finland, Sweden and Norway. Yearbook of Population Research in Finland.

Yudkin, J.
1964 Lancet 2:4.

أثر قيمة التعليم وعمل المرأة على نوع النشاط الاقتصادي المصري

حمدي عبد العظيم عبد اللطيف
أكاديمية السادات للعلوم الادارية ـ القاهرة

مقدمة

يؤثر التعليم (نوعية وعددا أو كفاءة) على اختيار الأفراد لنوع النشاط الذى يمتهنونه، وعلى درجة الدقة والكفاءة فى أداء النشاط الاقتصادى للأفراد. وتلعب القيم الاجتماعية لمجتمع ما دورا هاما فى التأثير على نوع التعليم المفضل لدى أغلبية الشعب. اذ نجد بعض المجتمعات التى ينظر أفرادها الى المهن الفنية أو الحرفية نظرة مجافية للإحترام والتقدير فى الوقت الذى يتعاظم فيه احترامهم للمهن الكتابية والادارية بصرف النظر عن ارتفاع أو انخفاض العائد المادى الذى توفره كل مهنة. وتبعا للنظرة الاجتماعية للعمل يتجه الأفراد بدورهم الى الاقبال على نوع التعليم الذى يكفل لهم بعد التخرج الحصول على المهنة المفضلة والمحترمة من وجهة نظر القيم السائدة فى المجتمع. فالمجتمع الذى يحترم أصحاب الياقات البيضاء يقبل أفراده على التعليم المتوسط والعالى النظرى وينخفض اقبالهم على التعليم الفنى وان ارتفع عائده المادى فى كثير من الدول النامية. ولعلنا نجد صورة عكسية لما هو عليه الحال فى الدول النامية والمتخلفة واذا ما نظرنا الى الأوضاع فى المجتمعات الصناعية المتقدمة حيث توجد القيم الاجتماعية التى تشجع الأفراد على تفضيل التعليم الفنى بصفة عامة. وبذلك يمكن توقع توافر معروض مناسب من القوة العاملة الفنية اللازمة لادارة المؤسسات ودفع عجلة النشاط الاقتصادى. وفى مثل هذه المجتمعات المتقدمة لا يوجد تناقض بين المعروض المتوفر من الأيدى العاملة وطلب المؤسسات من مختلف التخصصات اللازمة لأداء النشاط الاقتصادى ولا تكون هناك حاجة لاستخدام التدريب كوسيلة لإكساب الأفراد مهارات مخالفة تماما لما حصلوه من تعليم قبل التخرج من

المدارس والجامعات. وعلى النقيض مما سبق نجد عدم توافق بين المعروض من الأيدى العاملة والطلب على خدماتهم فى كثير من الدول النامية والمتخلفة ومن ثم تجىء أهمية التدريب التحويلى لمحاولة توفير عمالة لديها مهارات تتناسب مع حاجة مختلف المؤسسات والتغلب على مشكلة البطالة السافرة والمقنعة.

وهناك بعض المجتمعات التى لا تشجع قيمها الاجتماعية السائدة تعليم الفتيات كما تعارض خروج المرأة الى العمل بصفة عامة بصرف النظر عن مدى حاجة النشاط الاقتصادى وظروف التنمية الاقتصادية الى خدمات النساء. وقد توجد فى بعض المؤسسات من القيم الاجتماعية التى تحكم مساهمة المرأة فى عمل دون عمل أو حرفة دون حرفة أو ترفض عمل المرأة كلية وان كانت القيم الاجتماعية للمجتمع ككل لاتعارض مثل هذا العمل. مثال ذلك عزوف بعض البنوك والشركات عن تعيين عمالة جديدة من النساء أو الفتيات فى مصر حاليا. ويرجع ذلك بالطبع الى ضعف التقدير الاجتماعى لجهد المرأة والى ظروفها الأنثوية والتزاماتها الأسرية وما يترتب عليها من آثار على درجة أداء العمل والمواظبة.. الخ.

وقد تبين من احدى الدراسات الحديثة أن هناك تفاوتا فى نسبة مساهمة المرأة المتزوجة في قوة العمل الاجمالية بالولايات المتحدة الأمريكية تبعا لنوع تعليم وثقافة دولة المنشأ. اذ ترتفع درجة مساهمة المرأة الأمريكية التى من أصل ألمانى أو انجليزى أو يابانى أو فلبينى أو كوبى. بينما تنخفض مساهمة المرأة الأمريكية التى من أصل ايطالى عن بقية النساء اللاتى من أصل أوربى أبيض. وكذلك بالنسبة للمرأة التى من أصل بورتوريكى التى يقل معدل مساهمتها فى قوة العمل عن بقية النساء الأمريكيات اللاتى من أصل أسبانى (Reimers, 1985 :251 - 255).

وهناك من الاقتصاديين من ينظر الى التعليم والثقافة نظرته الى رأس المال ويطلق عليه في هذه الحالة «رأس المال البشرى». ويعلل ارتفاع معدل عائد التعليم بالنسبة للجيل الثانى من اليهود المهاجرين الى الولايات المتحدة الأمريكية بمقومات الثقافة اليهودية التى تدفع اليهودى الى الحرص على الحصول على أعلى عائد على رأس المال البشرى من كل دولار يستثمر. وربما يعود ما سبق الى المقومات الثقافية التى تحث اليهود على بذل أكبر جهد انتاجى فى سوق العمل من خلال رأس المال البشرى الكامن فى شخصياتهم (Reimers, 1985 :256 - 261) ومع ذلك فلا بد من دراسة وتحليل العوامل المتعلقة بالتعليم والثقافة والجنس وآثارها الاقتصادية والاجتماعية فى كل جيل على حدة بدلا من التسليم بما يسمى «الداروينية الجديدة» التى بناء عليها ينحصر تفسير كل الانجازات الجيدة أو السيئة فى مدى كفاءة الثقافة والتراث الخاص بالأجيال السابقة (Steinberg, 1981 : 77-81).

وتشير الدراسات التى أجريت لمحاولة تفسير وجود فجوة كبيرة بين أجر الرجل وأجر

المرأة واختلاف الدخول لدى كل منهم فى الولايات المتحدة الأمريكية الى أنه بافتراض ثبات أثر التعليم والتدريب والخبرات فان انخفاض أجور ودخول النساء عن مثليتها بالنسبة للرجال يرجع الى القيم الاجتماعية التى تنظر الى الأنثى كعنصر مساعد للرجل فى المنزل وفى الحياة بصفة عامة وهو ما ينطوى على تفرقة عنصرية تحميها التشريعات الوضعية. وبطبيعة الحال يؤثر كل ذلك على المعروض من الأيدي العاملة من النساء فى سوق العمل مثلما يؤثر على جانب الطلب على عمل المرأة أيضا (Corcoran & Courant, 1985)وقد أمكن بواسطة احدى الدراسات تقدير معدل فروق الأجر الناشيء عن الجنس بالنسبة للعاملين بجامعة أريزونا بالولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة (١٩٧٢ - ١٩٨٢) بنحو ٦و٦٪ مع أرتفاع معنوية العلاقة الرياضية، (Megdal & Ransom, 1985 : 274)

وفيما يتعلق بالعائد الاجتماعى للتعليم فى كل من الدول النامية والدول المتقدمة أوضحت دراسة لأحد خبراء البنك الدولى أنه كلما ارتفع المستوى التعليمى للأفراد كلما انخفض معدل العائد الاجتماعى للتعليم كاستثمار وهو ما يعنى أهمية العناية بالتعليم الابتدائى. كما يرتفع معدل العائد الاجتماعى لهذا النوع من التعليم فى الدول النامية عنه فى الدول المتقدمة. اذ يبلغ ذلك المعدل نحو ٨٢٪ فى فنزويلا ونحو ٦٦٪ فى أوغندا، ونحو ٥١٪ فى المغرب بينما يبلغ المعدل نحو ٦٪ فقط فى اليابان، ونحو ٥٪ فى كوريا الجنوبية، ونحو ٥٪ فى اليونان. ويلاحظ نفس الاتجاهات بالنسبة للتعليم الثانوى والتعليم العالى أيضا. (Psacharopoulos, 1982)

وتقرر دراسة أخرى للبنك الدولى أنه لا ثقافة، ولا تراث بدون تعليم بمعنى أن التعليم لا يطلب لذاته فى مختلف الدول وانما لمعاونة الدول على اكتشاف تراثها وحضارتها وفهم القيم الاجتماعية والدينية والثقافية وتأصيلها وتدوين ما لم يدون منها، فضلا عن استمرار تدفق المعرفة عبر الأجيال وتفسير الأسباب الكامنة وراء سلبيات أو ايجابيات مختلف الأفكار المتعلقة بالتكنولوجيا، والعقيدة، والسياسة... (Habte, 1982 : 23).

وهكذا ندرك من كل ما سبق ذكره أن القيم الاجتماعية لعمل المرأة، والقيم الثقافية الناتجة عن التعليم ونظرة تلك القيم الى نوع التعليم والى نوع العمل يترك آثارا اقتصادية واجتماعية هامة على معدلات التنمية الاقتصادية، ومعدل العائد الاجتماعى للاستثمار فى التعليم، والعائد أو الدخل النقدى وتفاوت الدخول تبعا للجنس ولنوع المهارة المكتسبة من التعليم ومدى توافقها مع متطلبات انجاز الأعمال المختلفة ومن ثم التأثير على حسن أو كفاءة ادارة المؤسسات.

ونحاول فى هذه الدراسة التعرف على أثر نظرة المجتمع الى التعليم والى عمل المرأة على النشاط الاقتصادى فى مصر فى ضوء اعتبارات كفاءة ادارة المؤسسات وحسن تخصيص الموارد الاقتصادية فيها. ونعالج هذا الموضوع من خلال الحديث عن :

● أثر قيمة التعليم على نوع النشاط الاقتصادى فى مصر.
● أثر قيمة عمل المرأة على نوع النشاط الاقتصادى فى مصر.

أثر القيمة الاجتماعية للتعليم على نوع النشاط الاقتصادى وإدارة المؤسسات

نتناول هنا دراسة العلاقة بين نوع التعليم ونوع النشاط الاقتصادى وادارة المؤسسات خلال السنوات العشر الأخيرة. ولذلك فاننا سوف نتعرض لتوزيع سكان مصر وفقا للحالة التعليمية كما سجلها التعداد العام للسكان والاسكان عام ١٩٧٦ ، كما نوضح توزيع الخريجين بين الكليات النظرية والكليات العملية وكذلك الناجحين فى التعليم الثانوى العام والفنى ونسبة كل منهم الى اجمالى الخريجين من التعليم الثانوى أو المتوسط. ونتعرض بالتحليل لتوزيع السكان طبقا لنوع النشاط الاقتصادى بصفة عامة، وكذا توزيع العمالة على مختلف القطاعات الاقتصادية.

أولا ـ توزيع السكان وفقا للحالة التعليمية : يشتمل الجدول رقم (١) على توزيع السكان وفقا للتعليم الحاصل عليه الأفراد طبقا لبيانات التعداد العام للسكان والاسكان الذى أجراه الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء عام ١٩٧٦ . ويشمل الأفراد الذين تبلغ أعمارهم عشر سنوات فأكثر.

جدول رقم (١)
توزيع سكان مصر حسب الحالة التعليمية عام ١٩٧٦ (نسب مئوية)

الحالة التعليمية	النسبة(٪)	الحالة التعليمية	النسبة(٪)
أمى	٥٦,٢	الدرجة الجامعية الأولى وما يعادلها.	٢,١
يقرأ ويكتب	٢٠,٦	دبلوم عالى ممتاز	,٠٣
ابتدائى	٧,٩	ماجستير	,٠٢
مؤهل أقل من المتوسط	٥,٠	دكتوراه	,٠٣
مؤهل متوسط	٦,-	غير مبين	١,٨
مؤهل فوق المتوسط وأقل من جامعى	٠,٣		
		الجملة	١٠٠

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ـ الكتاب الاحصائى السنوى ١٩٥٢ ـ ١٩٨٣ الصادر فى يونيو ١٩٨٤ .

من جدول رقم (١) يتضح ما يلى :

١ - باستبعاد الاميين ومن يقرءون ويكتبون نجد أن الحاصلين على مؤهل ابتدائى تبلغ نسبتهم نحو ٣٧٪ من جملة المتعلمين فى مصر (مع استبعاد غير المبين أيضا)، وتبلغ نسبة الحاصلين على مؤهل أقل من المتوسط ٢٣,٦٪. بينما تبلغ نسبة الحاصلين على مؤهلات متوسطة نحو ٢٩,٤٪. أما الحاصلين على مؤهلات عليا ودبلومات وماجستير ودكتوراه فتصل نسبتهم الى ١٠٪ من اجمالى الحاصلين على مؤهلات علمية مختلفة.

وتوضح المؤشرات السابقة ارتفاع نسبة الحاصلين على الشهادة الابتدائية ويتجهون الى مجالات العمل المختلفة دون تكملة تعليمهم. وذلك فضلا عن ارتفاع نسبة الحاصلين على مؤهلات متوسطة وأقل من المتوسطة دون تكملة التعليم الجامعى - رغم مجانية التعليم منذ عام ١٩٥٢ - ولا يخفى ضآلة نسبة الحاصلين على مؤهلات جامعية عليا مختلفة. ويمكن تفسير تلك الظاهرة بالأسباب الاقتصادية التى تجعل الأفراد يعزفون عن تحمل نفقة فرصة بديلة وحاجة الأسر العاملة فى الزراعة والحرفيين الى مساعدة الأبناء فى العمل وتوفير دخل أضافى للأسرة بدلا من تحمل نفقات تتطلبها المواظبة على التعليم كمصاريف الدروس الخصوصية وبعض الكتب والكراسات والملابس ونفقات الاغتراب فى حالة عدم توفر مدرسة اعدادية أو ثانوية أو جامعة فى القرية أو المدينة أو المحافظة. ولا ننكر أنه قد حدث تغير لا يستهان به بعد عام ١٩٧٦ نتيجة التوسع فى انشاء الجامعات الاقليمية والمدارس الاعدادية والثانوية بالمراكز والمدن الا أن الجهاز المنوط بالاحصاء فى مصر لم يجر بعد أية تعدادات تالية للتعداد المشار اليه.

٢ - رغم أن نسبة الأمية لا تزال مرتفعة الا أنها تتميز بالانخفاض كثيرا بالمقارنة بما كانت عليه فى تعداد ١٩٦٦، اذ بلغت فى ذلك التعداد نحو ٨٠٪. ويعكس هذا التغير وجود نظرة اجتماعية جديدة محابية أو متحيزة للتعليم بصفة عامة بصرف النظر عما يدره من عوائد مادية ضئيلة بالمقارنة بدخول غير المتعليمن من أرباب الحرف والعمال والصناع والتجار... الخ. ويرجع ذلك الى ارتفاع معدل تشغيل الخريجين بالحكومة والقطاع العام واكتسابهم نوعا من السلطة المستمدة من سلطة الحكومة السيادية فى تعاملهم مع الجمهور وزيادة احترام قيم المجتمع لأصحاب الياقات البيضاء.

ثانيا : التعليم النظرى والتعليم الفنى : لا تزال المؤشرات الاحصائية تؤكد ارتفاع درجة تقدير المجتمع للعمل الكتابى أو الادارى ومن ثم نجد ظاهرة تزايد الاقبال على الالتحاق بالمدارس الثانوية العامة والكليات الجامعية النظرية كالآداب والحقوق والتجارة والاقتصاد واللغات.. الخ بينما تنخفض نسبة الدارسين بالمدارس الثانوية الفنية الزراعية

والصناعية ونسبة الدارسين بالكليات العملية كالهندسة والطب والعلوم والزراعة والتكنولوجيا . . . الخ .

وتجدر الاشارة كذلك الى ارتفاع نسبة الفتيات الدارسات بالمدارس الثانوية النظرية والكليات الجامعية النظرية الى اجمالى الطلاب والطالبات بتلك المدارس والكليات وذلك بسبب الطبيعة الانثوية للفتاة المصرية التى لا تقبل على أداء المهن التى تحتاج الى جهد فنى أو معملى أو تتطلب النزول الى المواقع الميدانية للعمل وتفضيل العمل المكتبى والادارى ومجالات رعاية الأطفال بالمدارس أو العناية بالمرضى فى المستشفيات . . . الخ . ويوضح الجدول رقم (٢) توزيع الطلاب بين التعليم النظرى والتعليم الفنى .

جدول رقم (٢)

توزيع الطلاب بين التعليم الفنى والتعليم النظرى (نسبة مئوية)

البيان	السنة								
	٧٥/٧٤	٧٦/٧٥	٧٧/٧٦	٧٨/٧٧	٧٩/٧٨	٨٠/٧٩	٨١/٨٠	٨٢/٨١	٨٣/٨٢
ثانوى عام	٤٩,٧	٤٨,٩	٤٩,٣	٤٩,١	٤٧,٧	٤٦,٣	٤٣,٩	٤١,٩	٤١,٣
ثانوى فنى	٥٠,٣	٥١,١	٥٠,٧	٥٠,٩	٥٢,٣	٥٣,٧	٥٦,١	٥٨,١	٥٨,٧
كليات جامعية نظرية	٥٩,٩	٥٧,٤	٦١,٤	٦٠,١	٦٣,٧	٦٠,١	٦٢,٢	٦٥,٣	٦٩,٩
كليات جامعية عملية	٤٠,١	٤٢,٦	٣٨,٦	٣٩,٩	٣٦,٣	٣٩,٩	٣٧,٨	٣٤,٧	٣٠,١

المصدر : حسبت من بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء - الكتاب الاحصائى السنوى (١٩٥٢ - ١٩٧٩) والكتاب الاحصائى السنوى (١٩٥٢ - ١٩٨٣) .

ويتضح من جدول رقم (٢) ما يلى :

١ - تعتبر نسبة الطلاب الدارسين بالمدارس الثانوية العامة « تعليم نظري الى أجمالي طلاب المرحلة الثانوية مرتفعة . اذ تراوحت بين ٤١,٣٪ عام ٨٢ / ٨٣ و ٤٩,٩٪ عام ١٩٧٥/٧٤ . ورغم الاتجاه النزولى لهذه النسبة وما صاحبه من اتجاه تصاعدى فى نسبة طلاب الثانوى الفنى الى اجمالى الطلاب فانها ما تزال مرتفعة بالنظر الى متطلبات تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية التى تتجه الى اعطاء دفعة قوية للقطاعات السلعية التى تتطلب عمالة فنية على درجة عالية من المهارة . كما أن النسبة المشار اليها تعتبر كذلك مرتفعة بالنظر الى ما هو عليه الحال فى بعض الدول المتقدمة والنامية على السواء .

٢ - نسبة الطلاب الدارسين بالكليات النظرية الى اجمالى الطلاب تعتبر مرتفعة أيضا . اذ تراوحت بين ٥٧,٤٪ عام ٧٦/٧٥ ، ونحو ٧٠٪ عام ٨٣/٨٢ . وفى المقابل تنخفض نسبة الدارسين بالكليات العملية خلال فترة الدراسة فضلا عن الاتجاه

النزولى لتلك النسبة حتى بلغت نحو ١ , ٣٠٪ فقط عام ٨٣/٨٢ مقابل ١ , ٤٠٪ عام ١٩٧٥/٧٤ .

ويلاحظ أن نسبة الناجحين فى الثانوية العامة والمقبولين بالجامعات بصفة عامة تعتبر مرتفعة أيضا حيث تبلغ نحو ٣ , ٨٣٪ عام ٨٣/٨٢ . بينما تبلغ هذه النسبة نحو ١٥٪ فى ايران عام ١٩٨١ ونحو ٣٤٪ فى الهند ، ونحو ٢٥٪ فى اليونان فى نفس العام ويتجه الباقى الى سوق العمل. (Finance & Development, 1983: 41) .

وهكذا تعكس المؤشرات السابقة ارتفاع درجة التقدير الاجتماعى للتعليم الجامعى بصفة عامة والتعليم النظرى بصفة خاصة لارتباط ذلك بالتقدير الأدبى لحملة الشهادات وأعمال (أصحاب الياقات البيضاء) مع ضعف التقدير الأدبى أو الاجتماعى للعمل الفنى (عمل أصحاب الياقات الزرقاء). كما أن درجة تفضيل المجتمع للتعليم النظرى فى الجامعات تفوق مثيلتها فيما يتعلق بالتعليم الثانوى النظرى رغم ارتفاع العائد الاجتماعى للتعليم الثانوى عن العائد الاجتماعى للتعليم الجامعى كما أشارت الى ذلك دراسات البنك الدولى المشار اليها فى الصفحات السابقة.

ثالثا : العلاقة بين التعليم ونوع النشاط الاقتصادى فى مصر : تشير بعض دراسات البنك الدولى الى أنه كلما ارتفع مستوى التعليم بصفة عامة فى الدول النامية والدول المتقدمة كلما زادت فرصة الحصول على عمل ، وكلما ارتفع مقدار العائد المادى والأدبى الذى يحصل عليه الأفراد. وتذكر احدى الدراسات أن نسبة العائد الذى يحصل عليه الأفراد الحاصلين على شهادات جامعية الى العائد الذى يحصل عليه الحاصلون على الشهادة الابتدائية نحو ١ , ٩ الى ١ فى غانا، ونحو ٧ , ٧ الى ١ فى ماليزيا، ونحو ٢ , ٢ الى ١ فى الفلبين وذلك خلال حقبة السبعينات . ومن دراسة أخرى اتضح أن انتاجية الفلاح الذى يقضى أربع سنوات فى الدراسة. الاعدادية ترتفع فى المتوسط بنسبة ٤ , ٧٪ (مع ثبات العوامل الأخرى) (Psacharopoulos, 1982:40)وتؤكد هذه النتائج أن هناك علاقة وثيقة بين مستوى التعليم ، وفرصة الحصول على عمل يعطى عائدا مرتفعا من ناحية ، وبين مستوى التعليم ونوع النشاط الاقتصادى من ناحية أخرى. وذلك بأفتراض وجود علاقة قوية بين نوع المهنة ونوع النشاط الاقتصادى بصفة عامة.

ويوضح الجدول رقم (٣) توزيع القوة العاملة فى مصر وفقا لنوع المهنة التى يؤديها كل فرد وفقا لثمانية أنواع استقر عليها العمل فى التعداد العام للسكان والاسكان الذى أجراه الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء عام ١٩٧٦ . ويتميز تصنيف الجهاز لأنواع المهن بابراز ما اذا كانت المهنة فنية أم ادارية أم كتابية أم خدمات . . . الخ . غير أنه يعاب على ذلك التصنيف باشتماله على مهن غير معروفة لعدد يزيد على نصف مليون عامل، ورغم ذلك فانه يفى بالغرض المطلوب من الدراسة والتحليل الى حد كبير.

جدول رقم (٣)
توزيع القوة العاملة حسب المهنة (تعداد عام ١٩٧٦ ـ نسبة مئوية)

البيان	مهن فنية وعلمية	اداريون	كتابيون	بائعون	عمال خدمات	عمال زراعة وصيد	عمال انتاج وسائقون وعتالون	غير مبين
النسبة ٪	٧,٥	١,١	٧,٥	٦,٥	٨,٥	٤١,٨	٢١,٣	٥,٨

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ـ الكتاب الاحصائى السنوى ـ ١٩٥٢ ـ ١٩٨٣ الصادر فى يونيو ١٩٨٤ .

يستفاد من جدول رقم (٣) ارتفاع نسبة العاملين بالزراعة وصيد البر والبحر يليها نسبة عمال الانتاج والفعلة والعتالين وعمال تشغيل وسائل النقل . ويرجع ذلك الى ارتفاع نسبة الأمية كما سبق الاشارة الى ذكرها فى الصفحات السابقة .

واذا ما استبعدنا عمال الزراعة والصيد وعمال الانتاج والعتالين والفعلة والسائقين وكذلك عمال الخدمات والبائعين من اجمالى القوة العاملة لارتباط تلك المهن بغير الحاصلين على شهادات دراسية فاننا نجد أن نسبة العاملين بالمهن الفنية والعملية تبلغ نحو ٤٧,١٪ من اجمالى العاملين الحاصلين على شهادات دراسية . أما نسبة المديرين الاداريين ومديرى الأعمال فتبلغ نحو ٧,١ فقط . بينما تبلغ نسبة الكتبة ومعظمهم من الحاصلين على شهادات أقل من الدرجة الجامعية الأولى (البكالوريوس أو الليسانس) نحو ٤٥,٨٪ . ويعنى ما سبق أن نسبة العاملين بأعمال ادارية وكتابية وهم الذين تخرجوا غالبا من مدارس وكليات تعطى تعليما نظريا تبلغ نحو ٥٣٪ من جملة العاملين الحاصلين على شهادات دراسية مختلفة . واذا ما تذكرنا أرقام الجدول رقم (٢) الخاص بتوزيع الطلاب بين التعليم النظرى والتعليم الفنى نستطيع أن ندرك وجود علاقة وثيقة بين هيكل التعليم فى مصر ونوع المهن التى يؤديها الأفراد مثلما توجد علاقة وثيقة بين نسبة الأمية ونسبة المشتغلين بأعمال يدوية وخدمات لا يتطلب أداؤها الحصول على أى مؤهل دراسى .

ولكى تكتمل الصورة لابد من التعرف على توزيع القوة العاملة فى مصر وفقا لنوع النشاط الاقتصادى . وما يهمنا التعرف عليه فى هذه الدراسة هو الوزن النسبى للأنشطة الاقتصادية المختلفة بصورة اجمالية من حيث ما اذا كانت أنشطة قطاعات سلعية أم أنشطة قطاعات خدمات انتاجية أم أنشطة قطاعات خدمات اجتماعية . ورغم أن كل قطاع من تلك القطاعات يشتمل على عمالة تحمل مؤهلات دراسية مختلفة نظرية وعملية وبدون مؤهل على الاطلاق، الا أنه يمكن القول بصفة عامة أن العمالة الحاصلة على مؤهلات

تعليمية نظرية عادة ما تتجه الى العمل فى قطاعات الخدمات الانتاجية والخدمات الاجتماعية على حين يتجه حملة الشهادات الفنية فى القطاعات السلعية المختلفة مثل قطاعات الصناعة والكهرباء والطاقة، والزراعة والبترول والتشييد. والجدول رقم (٤) يوضح نسبة العمالة في مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي خلال الفترة (١٩٧٤ - ١٩٨٤).

جدول رقم (٤)
توزيع العمالة على القطاعات الاقتصادية (نسب مئوية)

السنة / القطاعات	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	٨١/٨٠	٨٢/٨١	٨٣/٨٢	٨٤/٨٣
السلعية (٪)	٦٣,٢	٦٤,-	٦٠,١	٥٩,٣	٥٤,٥	٥٨,٨	٥٦,-	٥٤,٩	٥٤,٤	٥٤,٦
الخدمات الانتاجية(٪)	١٤,٣	١٣,-	١٤,٨	١٥,١	١٤,-	١٥,-	١٥,٨	١٥,٢	١٥,٣	١٥,٣
الخدمات الاجتماعية(٪)	٢٢,٥	٢٣,-	٢٥,١	٢٥,٦	٣١,٥	٢٦,٢	٢٨,٢	٢٩,٩	٣٠,٣	٣٠,١

المصدر: حسبت من بيانات وزارة التخطيط ـ تقارير متابعة الخطة ـ سنوات مختلفة.

ويشير جدول رقم (٤) الى ارتفاع نسبة العاملين بالخدمات الانتاجية والخدمات الاجتماعية الى اجمالى القوة العاملة فى مصر. اذ تتراوح النسبة بين ٣٦٪ عام ١٩٧٥، ونحو ٤٥,٦٪ عام ٨٣/٨٢. ورغم أن نسبة العمالة فى القطاعات السلعية تعتبر أكثر ارتفاعا الا أن جانبا كبيرا من ارتفاع تلك النسبة يرتبط بارتفاع نسبة الأمية واتجاه غير المتعلمين الى العمل فى مهن يدوية فى مختلف القطاعات السلعية خاصة فى مجالات الزراعة والصناعة والتشييد والبناء... الخ. ويلاحظ أن مؤشرات الاتجاه العام فى الجدول رقم (٤) توضح اتجاه نسبة العمالة السلعية الى الانخفاض التدريجي بعد عام ١٩٧٥ فى الوقت الذى تتجه فيه نسب العمالة فى قطاعات الخدمات المختلفة الى الارتفاع. ويرجع ذلك فى جانب منه الى الهبوط التدريجى فى نسبة الأمية، والى زيادة تفضيل المجتمع للتعليم بصفة عامة وللتعليم النظرى بصفة خاصة.

وتشير احدى الدراسات الى أن مصر تعانى من عجز فى العمالة الفنية يعادل ٢٤,٢٪ عن المعدلات العالمية وهو ما يتطلب تحقيق تناسب بين العمال الفنيين والكوادر الجامعية بحيث يقابل كل مهندس أو أخصائى ٣ فنيين، و٨ من العمال المهرة، و١٥ من العمال نصف المهرة (البرعي، ١٩٨٢ : ٥٩). وتجدر الاشارة الى أن استمرار زيادة نسبة عجز العمالة الفنية عن الاحتياجات التى تفرضها خطط التنمية الاقتصادية نتيجة هجرة العمالة الفنية الماهرة وشبه الماهرة الى الدول العربية التى تعطى عائدا ماديا مرتفعا مما يجعل هناك عدم تناسب دائما بين حملة الشهادات المتوسطة والجامعية النظرية، والفنية داخل البلاد ووجود اختلال فى هيكل الأجور حيث يترتب على زيادة المعروض من حملة الشهادات النظرية فى سوق العمل انخفاض أجورهم فى الوقت الذى ترتفع فيه

أجور الحرفيين وأرباب المهن الفنية غير المتعلمين الأمر الذى أصبح يشكل خطورة تتمثل فى تسرب التلاميذ من التعليم الابتدائى ودون الجامعى والالتحاق بالحرف والأعمال اليدوية مرتفعة العائد.

ويلاحظ أن زيادة القيمة الاجتماعية لعمل الحرفيين فى السنوات الأخيرة نتيجة ارتفاع العائد المادى وفرص العمل بالدول العربية البترولية والحصول على دخل مرتفع قد أدى الى تحول كثير من حملة الشهادات المتوسطة والعليا الى العمل فى مهن أو حرف يدوية وفنية قد لا يكون لها أية علاقة بتخصصاتهم أو مؤهلاتهم. كما أدى الوضع السابق الى تدخل الحكومة لتوفير نوع من التدريب التحويلى والى التوسع فى مراكز التدريب المهنى. بيد أننا نعتقد أن تلك الظاهرة انما هى ظاهرة مرحلية لن تدوم طويلا خاصة مع الاتجاهات الانكماشية التى تسود دول النفط العربى على أثر انخفاض أسعار البترول الى نحو ٢٥ دولار للبرميل عام ١٩٨٥ مقابل نحو ٣٢ دولار للبرميل عام ١٩٨٠، واحتمال عودة العمالة المصرية تدريجيا الى مصر. وكذلك لجهود حكومة مصر فى زيادة عدد مراكز التدريب المهنى ومراكز التلمذة الصناعية وبرامج التدريب المختلفة، ومحاولات تحقيق نوع من التغيير فى هيكل التعليم فى مصر بحيث يتناسب عدد الحاصلين على شهادات فنية مع عدد الحاصلين على شهادات نظرية مع العمل على خفض نسبة الأمية باضطراد. وهكذا نستطيع أن نلخص الى أن نظرة المجتمع الى التعليم بأنواعه المختلفة لكونها مستمدة من نظرته الى المهن المختلفة من حيث نوع العمل وما يوفره من عائد مادى وأدبى تؤثر الى حد كبير على توزيع العمالة على مختلف أوجه النشاط الاقتصادى. ولما كانت نظرة المجتمع الى نوع التعليم تؤثر على المعروض من العمالة الفنية والنظرية فانها تؤثر بالتالى على هيكل العمالة فى مصر طالما أن هناك التزاما من جانب الحكومة بتعيين الخريجين من المدارس الثانوية والجامعات فى الحكومة والقطاع العام وهما يشكلان الجانب الأكبر من الطلب القومى على العمالة المصرية.

أثر النظرة الأجتماعية لعمل المرأة على نوع النشاط الأقتصادى وادارة المؤسسات

نتناول هنا دراسة أبعاد النظرة الأجتماعية لعمل المرأة فى مصر ومدى ما تؤثر به على نوع النشاط الأقتصادى. اذ نتعرض لدراسة نظرة المجتمع الى عمل المرأة والعوامل أو المحددات التى ترد على هذا العمل. كما نوضح أثر تلك النظرة الأجتماعية على مجالات تعليم المرأة باعتباره مؤهلا لنوع المهنة، ثم نتعرف على مدى مشاركة المرأة فى مختلف قطاعات النشاط الاقتصادى. ونوضح ما سبق كما يلى :ـ

أولا - أبعاد النظرة الأجتماعية لعمل المرأة : يمكن حصر ثلاثة أبعاد مختلفة لنظرة المجتمع المصرى الى عمل المرأة وهي بعد ديني، بعد مادى، وبعد اجتماعي :

البعد الديني: وفيما يتعلق بالبعد الدينى نجد أن المجتمع المصرى شأنه شأن كافة المجتمعات الأسلامية العربية والشرقية تلعب العوامل الدينية أثرا كبيرا فى تشكيل القيم

السائدة فيه. كما تؤثر فى تصرفات أفراده وعلاقاتهم الاجتماعية والشخصية. . . الخ. وتؤثر القيم الأسلامية فى مصر على نظرة المجتمع الى عمل المرأة حيث يعتقد الغالبية العظمى من الشعب أنه ما لم توجد أسباب جوهرية تبرر عمل المرأة فأن المنزل هو المسئولية الأولى للمرأة. ويعتبر هذا الاعتقاد متمشيا مع أكثر الآراء ـ والتفسيرات الدينية للقرآن والسنة اعتدالا. اذ أن الدين الاسلامى قد أعفى المرأة من أية التزامات مادية تجاه الأسرة وألزم الزوج وحده بكافة نفقات الزوجة والأسرة بشكل عام. وتقوم النظرة الدينية لعمل المرأة فى حالات الضرورة على أهمية التفرقة بين الأعمال المناسبة للرجال والأعمال التى تعتبر أكثر ملاءمة لطبيعة المرأة الجسمانية والبيولوجية. . .(Nasr, 1979: 333)

البعد المادى: لما كان الاقتصاد المصرى يعانى من زيادة حدة التضخم سنة بعد أخرى فى ظل عوامل متعددة تؤدى الى وجود قوة شرائية كبيرة تطارد سلع وخدمات محدودة. ومن أمثلة هذه العوامل ما يصاحب تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى من ثراء فاحش وأرباح تجارية وأرباح مضاربة فى العقارات والنقد الأجنبى. . . الخ. وذلك فضلا عما يحصل عليه العاملون بالخارج من دخول كبيرة وما يصاحب عملهم بالخارج من نقص فى المعروض من أرباب الحرف المختلفة مما يؤدى الى ارتفاع أجورهم وما يعقب ذلك من ارتفاع مضطرد فى المستوى العام للأسعار المحلية. كما يؤدى لجوء الحكومة بين فترة وأخرى الى تخفيض سعر الصرف الرسمى بحيث يتناسب مع أسعاره فى السوق الحرة وهو ما يجعل عبء الواردات القومية مرتفعا ويساهم فى خلق ضغوط تضخمية فى الاقتصاد المصرى. ونتيجة لما تعانية الأسرة المصرية من غلاء الأسعار فقد أصبح دخل الرجل وحده لا يستطيع الوفاء باحتياجاتها الأمر الذى يتطلب المعاونة المادية من جانب المرأة. ومن ثم فلم يعد عمل المرأة يلقى معارضة من جانب الرجل خاصة بالنسبة لسكان الحضر. بل ان المرأة غير المتعلمة فى الريف المصرى أيضا تعتبر منذ زمن بعيد عنصرا فعالا من خلال مساعدة الزوج فى الحقل ورعاية الماشية وصنع الجبن والخبز والسمن. . . الخ، وان لم تسجل ذلك الاحصائيات الرسمية. وبصفة عامة فان البعد المادى لعمل المرأة فى مصر قد أصبح يتخذ من البعد الدينى ما يبرره. اذ يرى الكثيرون بأن الحاجة الى المال وغلاء الأسعار والاستفادة مما حصلته المرأة من تعليم أو ثقافة لخدمة المجتمع ضرورات تقرها الشريعة الأسلامية مستشهدين فى ذلك بعمل نساء المسلمين فى بعض الحالات أو الظروف المشابهة فى العصر الأسلامي المتقدم وفى عصور الخلفاء الراشدين رضى الله عنهم أجمعين.

البعد الاجتماعى: يكتسب عمل المرأة فى مصر بعدا اجتماعيا هاما وذلك على أساس أن عنصر استقرار الأسرة والعلاقات الاجتماعية بين أفرادها تتأثر كثيرا بخروج المرأة الى العمل. اذ يعتبر ذلك الخروج انتقاصا من حقوق الأطفال الطبيعية فى عناية الأم بهم ورعايتها لهم خاصة فى المراحل الأولى من العمر بعد الولادة وحتى بعد التحاق الأطفال بالمدارس الابتدائية. كما تتأثر حقوق الرجل على زوجته ايضا بخروجها للعمل من حيث

قدرة المرأة على العناية بالمنزل وتوفير سبل الراحة للزوج والأبناء الأمر الذى أصبح يتطلب الاستعانة بالخادمات والخدم بالنسبة للقادرين ماديا على تحمل أعباء ذلك. وفى حالة عدم الاستطاعة المادية للحصول على الخدم تصاب العلاقات الأسرية بالتوتر حيث لا تسمح بذلك مجموعة القيم والعادات والتقاليد المتوارثة والتى تعطى للرجل حق السيادة والمتابعة والرقابة والمحاسبة على ما يعتبر من واجبات المرأة فى المنزل دون أن يصاحب ذلك قدر مماثل من التعاون والمشاركة والفهم المتبادل لظروف كل طرف والتزاماته وواجباته. ولعل تعليم المرأة وخروجها الى العمل فى مصر يعتبر من أقوى الأسباب التى تؤدى الى ظهور نمط الأسرة النووية واختفاء الأسر الممتدة بشكل تدريجى. ويعاون فى هذا الاتجاه زيادة درجة التحضر والسير فى طريق التصنيع وما يصاحبهما من تغيرات فى العلاقات الأجتماعية بين أفراد الأسرة وما يحدث فيها من تفتت الى أسر نووية وليس الى أسر زواجية تقوم على الارتباط الشخصى الوثيق بين الزوجين وعلى أهمية عملية الاختيار الفردى كأساس لقيام الأسرة الزواجية. (شكرى، ١٩٧٣: ٢ - ٥).

ويرتبط بهذا البعد ظاهرة تضاؤل فرص شغل المرأة للوظائف القيادية بصفة عامة، ووظائف الادارة العليا بصفة خاصة. اذ تبلغ نسبة مساهمة المرأة فى وظائف المديرين الاداريين ومديرى الأعمال نحو ـ, ١١٪ من اجمالى العاملين فى تلك الوظائف وفقا للتعداد العام للسكان والاسكان عام ١٩٧٦. ويرجع ذلك الى عدة اسباب هامة من بينها مقاومة الرجل لرئاسة النساء وعزوف النساء عن تحمل أعباء القيادة ومسئولياتها وطغيان شئون المنزل والأسرة على فكر واهتمامات النساء العاملات، وذلك فضلا عن نظرة المرأة الى العمل على أنه مجرد ضمان ضد تقلبات الزمن ومفاجآته غير السارة.

ثانيا - النظرة الاجتماعية لتعليم المرأة المصرية: لقد مضى عصر كانت نظرة المجتمع الى تعليم البنات فى مصر سبة فى الجبين تنأى عنها الأسر الكريمة حتى قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وما تبعها من تحولات اجتماعية هدفت الى التوسع فى تعليم الفتيات فى كل من ريف وحضر البلاد. ومع ازدياد فرص العمل للمرأة تزايد اقبال الفتيات على التعليم للحصول على شهادة دراسية تكون بمثابة جواز المرور الى التعيين فى دواوين الحكومة والقطاع العام. وبطبيعة الحال فقد شجعت الأسر بناتها على السير فى طريق العلم الذى فتحت الحكومة بابه على مصراعيه دون أية مصروفات أو اعباء مادية حتى التعليم الجامعى.

ولما كان الحكومة والقطاع العام يمثلان المحتكر الكبير لسوق العمل ويتم التعيين على أساس التوزيع وفقا لسنة التخرج ومجال التخصص قدر الامكان، فقد اتجهت الفتيات الى الانتظام فى التعليم المتوسط النظرى والجامعى النظرى أيضا باعتباره موصلا الى العمل المكتبى أو الادارى الذى يعتبر أكثر راحة وملائمة لطبيعة وظروف النساء فضلا عن توفيره نفس المزايا المادية للأعمال الفنية فى دواوين الحكومة والقطاع العام.

وقد يكون هناك مجال لدى بعض الأسر المصرية للتفرقة بين التعليم والعمل بالنسبة للمرأة. اذ نجد تفهما فى هذه الحالة لأهمية تعليم الفتاة بصرف النظر عن نوع العمل الذى سوف تؤديه وذلك بالنظر الى أثر تعليم الفتاة على حسن تربيتها لأطفالها ونظافتهم والعناية بهم، وحسن التفاهم والادراك لحقوقها وواجباتها الزوجية أو الأسرية بشكل عام.

وهكذا نجد أن هناك تقديرا اجتماعيا موجب لتعليم المرأة مثلما نجد هناك تفضيلا اجتماعيا لحصول النساء على التعليم النظرى الذى يوفر فرصة عمل مناسبة للطبيعة البيولوجية للمرأة ولمسئولياتها الاجتماعية تجاه الزوج والأطفال. وما إن جاء عصر الانفتاح الاقتصادى منذ عام ١٩٧٤ حتى ظهرت بعض الاتجاهات الاجتماعية التى تعظم العمل الفنى على العمل النظرى نتيجة لارتفاع العائد المادى نظرا لهجرة العمالة الماهرة وشبه الماهرة الى الدول العربية البترولية واتاحة الفرص أمام القطاع الخاص للتوسع فى النشاط الاقتصادى وتحريره من قوانين الأجور والمرتبات الحكومية. وتبعا لهذه التحولات فقد تأثر اقبال الفتاة المصرية على التعليم النظرى الى حد ما حيث نجد اتجاها نحو زيادة التحاق الفتاة بالتعليم الفنى المتوسط بصرف النظر عما إذا كانت سوف تحصل على عمل يتناسب مع تخصصها أم لا. وبذلك نجد كثيرا من الفتيات اللاتى اتجهن الى الأعمال التجارية المربحة رغم حصولهن على مؤهلات فى الهندسة مثلا أو فى العلوم أو فى الطب.. الخ.

وتشير الأرقام الواردة فى جدول رقم (٥) الى توزيع النساء وفقا لحالة التعليم خلال فترة الستينات وفترة السبعينات (عصر الانفتاح الاقتصادى) ثم تقديرات عام ١٩٨٥ التى اجراها مركز الأبحاث والدراسات السكانية بالجهاز المركزى للتعبئة العامة والأحصاء.

جدول رقم (٥)

توزيع المرأة وفقا للحالة التعليمية (نسب مئوية)

الحالة التعليمية / السنة	أمية	تقرأ وتكتب	تعليم متوسط	تعليم جامعى
تعداد ١٩٦٠	٨٤,٣	١٣,٢	٢,٣	,٢
تعداد ١٩٦٦	٧٨,٩	١٧,٣	٣,٤	,٣
تعداد ١٩٧٦	٧٠,٩	٢٤,٢	٣,٩	١,-
تقدير ١٩٨٥	٥٦,٤	٣١,٢	١١,-	١,٤

المصدر: ـ الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ـ الكتاب الأحصائى السنوى ١٩٥٢ ـ ١٩٦٥ والكتاب الاحصائى السنوى ١٩٥٢ ـ ١٩٧٢ ـ والكتاب الاحصائى السنوى ١٩٥٢ ـ ١٩٨٣ ـ وتقرير أبعاد قوة العمل فى مصر الصادر فى يناير ١٩٧٥.

يتضح من جدول رقم (٥) اتجاه نسبة الأمية بين نساء مصر الى الانخفاض من ٨٤,٣٪ عام ١٩٦٠ الى نحو ٧١٪ عام ١٩٧٦ وتقدر بنحو ٥٦,٤٪ عام ١٩٨٥ . ورغم هذا الاتجاه التنازلى الا أن النسبة ما تزال مرتفعة بالمقارنة بما هو عليه الحال فى الدول المتقدمة وبالنظر الى مرور ما يزيد على ربع قرن من الزمان على تقرير مجانية التعليم فى مصر . ولا يخفى تضاؤل نسب الحاصلات على تعليم متوسط وعلى تعليم جامعى الى اجمالى عدد نساء مصر رغم الاتجاه التصاعدى لتلك النسب منذ عام ١٩٧٦ . واذا ما حاولنا الربط بين تلك النسب من ناحية ونسبة اللائى يقرأن ويكتبن من ناحية أخرى فأننا نستطيع القول بأن ارتفاع النسبة الأخيرة عن النسب الأولى يعكس ارتفاع نسبة التسرب أو عدم تكملة التعليم بمختلف مراحله حتى النهاية . وربما يرجع ذلك غالبا لأسباب اقتصادية تتمثل فى ارتفاع عائد الفرصة البديلة للاستمرار فى التعليم من ناحية ولأسباب اجتماعية فى بعض الحالات مثل الزواج المبكر من ناحية أخرى . وللتعرف على توزيع المرأة فى مصر على نوعية التعليم بصفة عامة نورد فيما يلى الجدول رقم (٦) :

جدول رقم (٦)
توزيع المرأة وفقا لنوع التعليم (نسب مئوية)

السنة	٧٤/٧٣	٧٥/٧٤	٧٦/٧٥	٧٧/٧٦	٧٨/٧٧	٧٩/٧٨	٨٠/٧٩	٨١/٨٠	٨٢/٨١	٨٣/٨٢
ثانوى فنى	٤٩,٧	٥٠,٧	٥٠,٩	٥٠,٩	٥١,٤	٥٣,١	٥٥,١	٥٧,٤	٥٨,٩	٥٩,٩
ثانوى نظرى	٥٠,٣	٤٩,٣	٤٩,١	٤٩,١	٤٨,٦	٤٦,٩	٤٤,٩	٤٢,٦	٤١,١	٤٠,١
جامعى فنى	٣٠,١	٢٩,١	٣١,٢	٣٠,٦	٣٠,٧	٣٠,٤	٢٨,٩	٢٧,٥	٢٣,٨	٢١,٨
جامعى نظرى	٦٩,٩	٧٠,٩	٦٨,٨	٦٩,٤	٦٩,٣	٦٩,٦	٧١,١	٧٢,٥	٧٦,٢	٧٨,٢

المصدر : حسبت من بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والأحصاء ـ الكتاب الأحصائى السنوى ١٩٥٢ ـ ١٩٧٩ الكتاب الأحصائى السنوى ١٩٥٢ ـ ١٩٨٣ .

يوضح جدول رقم (٦) ما يلى :

أ ـ وجود اتجاه زيادة مضطردة فى اقبال الفتاة المصرية على التعليم الثانوى الفنى منذ عام ٧٥/٧٤ (بداية تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى) حيث بلغت نسبة من التحق بالتعليم الثانوى الفنى منهن نحو ٦٠٪ عام ٨٣/٨٢ مقابل ٤٩,٧٪ فقط عام ٧٤/٧٣ ومع ذلك تجد الاشارة الى أن التعليم الثانوى الفنى بالنسبة للفتاة يختلف فى المضمون أو المحتوى عنه بالنسبة للفتى . حيث يشمل التعليم الفنى فى حالة الفتى الثانوى الزراعى والثانوى الصناعى التى لا يوجد مثلها فى حالة الفتاة التى يزداد اقبالها على الالتحاق بالمدارس الثانوية التجارية التى تعتبر مناهج الدراسة وأسلوبها

أقرب الى الدراسات النظرية منها الى الدراسات الفنية. ويعزى زيادة اقدام الفتاة على دراسة هذا النوع من الدراسة الى سهولة الحصول على عمل كتابى أو أعمال السكرتارية والاختزال وغيرها فى العديد من مشروعات القطاع الخاص التجارية التى يتزايد أعدادها منذ تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى وما يصاحبها من زيادة دور مشاركة القطاع الخاص فى التنمية الاقتصادية.

ب ـ تنخفض نسبة الفتيات اللائى يفضلن التعليم الفنى على التعليم النظرى الى اجمالى الطالبات فى المرحلة الجامعية حيث تراوحت تلك النسبة بين ٢١,٨٪ عام ٨٢/٨٣، و٣١,٢٪ عام ٧٥/١٩٧٦. ورغم الثبات النسبى لتلك النسبة خلال الفترة ٧٣/٧٤ الى ٧٨/٧٩ فقد اتجهت الى الانخفاض بشكل ملحوظ منذ عام ٧٩/ ٨٠. ويؤكد ذلك ما سبق أن ذكرناه من تأثر اختيار الفتاة لنوع التعليم بزيادة أهمية التقدير الاجتماعى للعمل الفنى والمهنى التى تعطى عائد مادى أكثر ارتفاعا خلال حقبة السبعينات. أما الفترة التى تبدأ بحلول عام ٧٩/ ٨٠ حتى الآن فقد شهدت ـ ولا تزال ـ رواجا تجاريا ومضاربات مختلفة مصحوبة بأرباح ودخول تفوق كثيرا ما يوفره العمل الفنى. يضاف الى ما سبق سبب هام يؤثر على تفضيل الفتاة للتعليم النظرى وهو امكانية الجمع بين التعليم النظرى ومسئوليات المنزل أو الأسرة فى حالة الزواج من ناحية، وامكانية الجمع بسهولة بين التعليم النظرى والعمل بشهادة دراسية متوسطة فى أية جهة عمل. وذلك بعكس التعليم الفنى الذى يتطلب التفرغ والمواظبة على حضور المعامل والبحث الميدانى.. الخ

ثالثا ـ المرأة والنشاط الاقتصادى فى مصر: تناولنا فى الصفحات السابقة الاشارة الى معالم النظرة الاجتماعية لعمل المرأة فى مصر وأبعادها المختلفة. كما تعرفنا على نظرة المجتمع الى تعليم الفتاة بصفة عامة والى نوعية التعليم التى تقبل المرأة المصرية على الالتحاق به باعتباره مرتبطا بنوعية المهن أو الأنشطة الاقتصادية التى تقبل المرأة على العمل فيها بالمؤسسات المصرية المختلفة. وفيما يلى نتعرف على مدى مساهمة المرأة المصرية فى قوة العمل فى مصر، وعلى توزيع المعروض من الأيدى العاملة النسائية وفقا لنوع المهنة، ثم نتعرف على توزيع تلك الأيدى العاملة على أقسام النشاط الاقتصادى المختلفة.

أ ـ **مساهمة المرأة فى قوة العمل**: تشير بيانات ودراسات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء المصرى الى أن معدل النشاط الاقتصادى للإناث (١٥ سنة فأكثر) قد ارتفع من ٦٪ عام ١٩٦٦ الى ٧,٣٪ عام ١٩٧٦. والمتوقع أن تكون النسبة نحو ٨,١٪ عام ١٩٨٥. ويرجع الارتفاع المضطرد فى هذه النسبة الى زيادة إقبال الفتاة المصرية على التعليم والى أسباب مادية متمثلة فى ارتفاع الأسعار وتكاليف المعيشة

وما يترتب عليها من حث الإناث على العمل للحصول على دخل أضافى للأسرة أو للوفاء باحتياجاتهم المختلفة. ورغم ذلك فان نسبة مساهمة المرأة فى مختلف أوجه النشاط الاقتصادى لا تزال ضئيلة بالنظر الى نسبة المشاركة للمرأة فى ميادين العمل على مستوى العالم والتى تبلغ نحو ٣٥٪.

أما أثر الحالة الزواجية على مشاركة المرأة فى ميادين العمل فتشير دراسات جهاز الاحصاء فى مصر الى أن معدل نشاط المرأة يتأثر الى حد كبير بالحالة الزواجية حيث يرتفع معدل نشاط من لم يسبق لهن الزواج والمطلقات عن معدل نشاط المتزوجات والأرامل. اذ يبلغ معدل نشاط الإناث اللاتى فى سن الزواج (١٦ سنة فأكثر) ممن لم يسبق لهن الزواج نحو ١٤,٧٪ فقط بالنسبة للمتزوجات و٤,١٤٪ بالنسبة للمطلقات، ٦,٥٪ بالنسبة للأرامل (الجهاز المركزي، ١٩٧٥: ٢٢).

ب - **أنواع المهن التى تفضلها المرأة المصرية** : يشتمل جدول رقم (٧) التالى على توزيع القوة العاملة من النساء فى مصر وفقا لنوع المهنة طبقا لما سجله التعداد العام للسكان عام ١٩٧٦.

جدول رقم (٧)

توزيع المرأة العاملة وفقا لنوع المهنة (نسب مئوية)

المهنة / البيان	اصحاب مهن فنية وعلمية	اداريون	كتبة	بائعون	عاملون فى الخدمات	عاملون فى الزراعة والصيد	عمال انتاج وفى تشغيل وسائل النقل	غير مبين
النسبة ٪	٢٥,٨	١,٧	١٩,٣	٤,٧	٩,٢	١١,٥	٨,٣	١٩,٥

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء - الكتاب الاحصائى السنوى ١٩٥٢ - ١٩٨٣.

يشير جدول رقم (٧) الى انخفاض نسبة النساء العاملات فى مجالات الانتاج وتشغيل وسائل النقل والخدمات والزراعة والصيد والمهن الادارية. بينما نجد أن نحو ٢٥,٨٪ من النساء العاملات يعملن كأصحاب مهن فنية وعلمية وما يتفق معها وهى غالبا مهن لا تسهم بطريقة مباشرة فى عملية الانتاج السلعى مثل الدراسات والبحوث المكتبية والمعملية والتخطيط والطب والتمريض... الخ، ويلاحظ أن هذه النسبة تعتبر أكثر ارتفاعا عنها فى حالة الرجال الذين تبلغ نسبتهم ٦,١٪ فقط من اجمالى القوة العاملة من الرجال وفى ذات العام والتعداد. وذلك بعكس من يعملون فى الانتاج والتشغيل الفنى

لوسائل النقل . . الخ حيث تبلغ النسبة فى حالة القوة العاملة من الرجال نحو ٤ , ٢٢٪ من الاجمالى فى نفس العام . وكذلك فى حالة الرجال العاملين بالزراعة والصيد . اذ تبلغ نسبتهم ٢ , ٤٤٪ من الاجمالى أيضا فى نفس العام . بينما لم تتعد هذه النسبة فى حالة النساء نحو ٥ , ١١٪ كما هو موضح بالجدول رقم (٧) المشار اليه . وهكذا نستطيع ادراك مدى تناسب عمل المرأة فى مصر مع نوعية ما تحصله من تعليم ، ومع ما يعتبر مناسبا للطبيعة الجسمانية والبيولوجية للمرأة بشكل عام .

جـ ـ **المرأة ومجالات النشاط الاقتصادى** : تجدر الاشارة الى أن ما يقرب من ٤ , ٨١٪ من النساء العاملات فى مصر يعملن بأجر نقدى لدى الغير بينما تبلغ نسبة من يعملن لحسابهن ولا يستخدمن أحدا من العمال نحو ٢ , ٧٪ من الأجمالى ، ونحو ـ , ٢٪ يعملن لحسابهن ويستخدمن آخرين وفقا لبيانات تعداد عام ١٩٧٦ . واذا رجعنا الى بيانات تعداد عام ١٩٦٦ نجد أن ٧ , ٥٨٪ من النساء العاملات يعملن بأجر نقدى وأن ٨ , ٩٪ منهن يعملن لحسابهن ولا يستخدمن أحدا وأن ٢ , ٣٪ يعملن لحسابهن ويستخدمن آخرين . ويعنى ذلك أن هناك اتجاها متزايدا نحو تبعية النساء فى أعمالهن للغير وعدم استقلالهن بالأعمال . وربما يرجع ذلك الى صعوبة أعمال الادارة والتنظيم والمخاطرة لدى المرأة فى ظروف تجارة وأعمال يكاد يحتكرها الرجال . ويوضح جدول رقم (٨) توزيع القوة العاملة من النساء على مختلف أوجه النشاط الاقتصادى فى مصر وفقا لبيانات تعداد ١٩٧٦ .

جدول رقم (٨)

توزيع العمالة من النساء على أوجه النشاط الاقتصادى (نسب مئوية)

النشاط / البيان	الزراعة والصيد	استغلال المناجم والمحاجر	الصناعات التحويلية	الكهرباء والغاز والمياه	التشييد والبناء	التجارة والمطاعم والفنادق	النقل والتخزين والمواصلات	التموين والتأمينات وخدمات الأعمال	خدمات عامة واجتماعية وشخصية	غير كامل التوصيف
النسبة ٪	٢٢,٢	,٢	١٢,٨	,٦	١,-	٧,-	٢,٣	٢,٤	٤٧,-	٤,٥

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، الكتاب الاحصائي السنوي، ١٩٥٢ ـ ١٩٨٣ .

نستنتج من جدول رقم (٨) أن الغالبية العظمى من النساء العاملات فى مصر يفضلن العمل فى مجالات الخدمات العامة والخدمات الاجتماعية والشخصية بينما يقل اقبالهن أو يكاد ينعدم فى مجالات استغلال المناجم والمحاجر والكهرباء والغاز والمياه . كما يقل أيضا فى مجالات التشييد والبناء والنقل والمواصلات والتخزين والتموين والتأمينات وخدمات الأعمال والصناعات

التمويلية والتجارة والمطاعم والفنادق. ويلاحظ أن ارتفاع نسبة عمالة النساء فى مجالات الزراعة والصيد الى ٢٢,٢٪ يرجع الى ارتفاع معدل النشاط الاقتصادى فى الريف المصرى بالنسبة للعاملين فى الزراعة بصفة عامة وقيام الفتيات والنساء غير المتعلمات بالعمل فى الحقول بأجر أو بدون أجر لمساعدة الزوج أو الأسرة. . . الخ . وهكذا تؤكد المؤشرات الرقمية الموضحة بجدول رقم (٨) حقيقة وجود ارتباط قوى بين تعليم المرأة ونوع النشاط الاقتصادى الذى تمارسه والذى غالبا ما يتفق مع ظروفها الطبيعية والاجتماعية فى اطار مجموعة القيم الأجتماعية التى تحكم تعليم الفتاة وعمل المرأة بصفة عامة.

ورغم أنه لا توجد بيانات تفصيلية عن توزيع الأيدى العاملة من النساء فى مصر على مختلف أنواع المهن وعلى مختلف أوجه النشاط الاقصادي خلال الفترة المنصرمة من حقبة الثمانينات الا أنه يمكن التكهن بعدم حدوث تغيرات ذات أهمية فى الأوزان النسبية لتوزيع المرأة العاملة وفقا لنوع المهنة أو لنوع النشاط الاقتصادى. اذ أنه لم تحدث تحولات اجتماعية جذرية تؤثر على النتائج التى أمكن لنا استخلاصها من بيانات تعداد ١٩٧٦ . ونستطيع أن نقرر فى ختام هذه الدراسة أن نظرة المجتمع المصرى الى أهمية التعليم والى عمل المرأة تؤثر الى حد كبير على مختلف أنواع المهن وأنواع النشاط الأقتصادي وهو ما يفرض قيدا على سوق العمل فى مصر من حيث فرض نوعيات معينة من المهن ومن التخصصات التى قد لا يناظرها طلب مساو من جانب أصحاب الأعمال الأمر الذى يمكن أن يؤدى الى آثار سلبية معوقة لادارة المؤسسات بنجاح أو الى بطالة مقنعة فى حالة التزام الدولة بتعيين الخريجين وهو ما يترتب عليه أيضا فرض بعض القيود ووضع العراقيل فى سبيل التشغيل الاقتصادى والادارة العلمية للمؤسسات.

ولعل هذه النتائج تدعونا الى توجيه الدعوة الى علماء الاجتماع لبذل الجهود وعمل البحوث والدراسات العلمية التى يمكن أن تبين كيفية التأثير على القيم الأجتماعية الثقافية فى الاتجاه الايجابى المرغوب فيه لنجاح تشغيل وادارة المؤسسات فى مصر وفى الدول العربية بصفة عامة والتى تشترك فى وجود مجموعة قيم اجتماعية ثقافية متقاربة تمتد جذورها فى أعماق الفكر والتاريخ والعقيدة والوجدان العربي.

المصادر العربية

البرعي ، أ.
١٩٨٢ «قانون العمل وقضية التنمية الاقتصادية في مصر» مجلة مصر المعاصرة (ابريل) : ٢٥١ - ٢٥٥.

شكرى، ع.
١٩٧٣ «مشكلات أساسية حول الأسرة النووية والتصنيع». المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية - مؤتمر علم الاجتماع والتنمية في مصر - القاهرة : ٢٥٦ - ٢٦١.

الجهاز المركزي للتعبئه العامه والاحصاء
١٩٨٤ الكتاب الاحصائي السنوي، (١٩٨٢/١٩٨٣) يونيو. القاهرة.

———
١٩٨٠ الكتاب الاحصائي السنوي، (١٩٨٢/١٩٨٣) يونيو. القاهرة.

———
١٩٧٣ الكتاب الاحصائي السنوي، (١٩٨٢/١٩٨٣) يونيو. القاهرة.

———
١٩٦٦ الكتاب الاحصائي السنوي، (١٩٨٢/١٩٨٣) يونيو. القاهرة.

وزارة التخطيط
سنوات مختلفة تقارير متابعة الخطة. القاهرة.

المصادر الأجنبية

Corcoran, M.E. & Courant, P.N.
1985 "Sex Role Socialization and Labor Market Outcomes." The American Economic Review (May): 265-278

Habte, A .
1982 "Education and National Development" Finance & Development (June): 20-23

Megdal, S.B. & Ransom, M.R.
1985 "Longitudinal Changes in Salary at a Large Public University." The American Economic Review (May): 271-274.

Nasr, Z
1979 "Islam and the Subordination of Women" L' Egypt Contemporaine (Oct): 315-340

Psacharopoulos, G.
1982 "Education as an Investment." Finance & Development (September): 39-42.

Reimers, C.
1985 "Cultural Differences In Labor Force Participation Among Married Women." The American Economic Review (May): 251-255.

Steinberg, S.
1981 "The Ethic Myth: Race, Ethnicity, and Class in America. Boston: Beacon Press.

الفرق بين الطالبات المشاغبات والطالبات العاديات في الأداء الكيفي على متاهات بورتيوس: دراسة استطلاعية

عبد الفتاح القرشي
كلية الآداب ـ جامعة الكويت

مقدمـــة

لقد كان السلوك غير السوي الذي ينحرف عن معايير المجتمع موضع اهتمام الباحثين في المجالات النفسية والاجتماعية، وتوصلت الدراسات الى بعض الأدوات التي يمكن استخدامها للحصول على بعض المؤشرات التي تكشف عن هذا السلوك الانحرافي. ورغم أن متاهات (1967) Porteus قد أعدت أساسا كاختبار غير لفظي للذكاء الا أنها اثبتت كفاءة في الكشف عن بعض السمات الوجدانية كالميل للدقة والتحسب الفطن عند اتخاذ القرار وهي سمات ذات أهمية في كفاءة الشخص الاجتماعية وقدرته على التوافق الاجتماعي وتعتبر متاهات بورتيوس من الاختبارات القليلة في هذا المجال التي تكشف عن تداخل العوامل الوجدانية والعوامل العقلية في تأثيرها على الأداء. فبينما نجد بعض الأفراد يتميز أداؤهم أثناء السير في المتاهة بالحذر والفطنة وضبط النفس، نجد آخرين يتميز أداؤهم بالسرعة والاندفاعية والتهور.

وقد أشارت عدة دراسات الى وجود فروق واضحة بين أنماط استجابات الأفراد السيكوباتيين واستجابات الأفراد العاديين (Cronbach, 1970 : 640). ففي دراسة أجراها Porteus (1942) وجد أن التقدير الكيفي على المتاهات لنزلاء السجون كان ٥٧ درجة، بينما حصل سائقو الباصات باعتبارهم مجموعة عادية للمقارنة على ١٨ درجة فقط وكان الفرق بين المجموعتين دالا احصائيا لصالح نزلاء السجون. وفي دراسة أخرى له ١٩٤٥ حصل المسجونون على ٥٨ درجة غير المسجونين على ٢١ فرجة، كما حصل الأحداث الجانحون على ٥٠ درجة وغير الجانحين على ٢٣ درجة (Porteus, 1965 : 92). كما وجد

Porteus (1965: 100) . أن التقدير الكيفي لمجموعة الأحداث يختلف حسب نوع الجرائم التي ارتكبوها حيث كانت لدى مجموعة التزوير والاختلاس ٤٤ درجة والسرقة ٥٤ درجة وجرائم الجنس ٥٧ درجة الجرائم الأكثر خطورة كالقتل والاغتصاب تحت التهديد بالسلاح ٦٧ درجة. ويلاحظ أن التقدير الكيفي يزيد مع زيادة خطورة الجريمة.

وقد أكدت دراسات اخرى ظهور فروق كيفية بين أداء الأسوياء وغير الأسوياء على متاهات بورتيوس (Docter & Winder, 1954 ; Fooks & Thomas, 1957; Wright, 1944) . وعند المقارنة التفصيلية لنوعية الأخطاء لوحظ أن الفروق كانت أكثر وضوحا فيما يتعلق بقطع الأركان والتعدي على الخطوط وتعرج الخطوط وقد تميز أداء غير الأسوياء بوجه عام بالاستهتار وعدم الالتزام بالتعليمات (Docter & Winder, 1954 : 72) .

واذا كانت الدراسات السابقة قد ركزت على عينات غير الأسوياء من المسجونين أو الأحداث، فان ما يعنينا على وجه الخصوص هي الدراسات التي تناولت حالات الانحراف البسيط. ومن أهم هذه الدراسات تلك التي قام بها بورتيوس واعتمد فيها على تقديرات المدرسين لمدى خضوع الطلاب للنظام المدرسي كمحك للاستعداد للانحراف وقد وجد أن متوسط التقدير الكيفي للذين يحافظون على النظام المدرسي ٢٣ درجة مقابل ٤٨ درجة للذين يميلون للخروج على النظام (Porteus, 1965 : 93).

وفي دراسة أخرى قام بها Porteus (1963) اعتمد فيها على التقرير الذاتي كمحك للسلوك الانحرافي حيث سئل الطلاب عن مدى وقوعهم في مخالفات أوصلتهم الى الشرطة، وقد أقر ٤٨ من بين ١٦٠ طالبا بتعرضهم لهذه المخالفات اضيف اليهم ١٦ حالة من واقع سجلات مكتب الوقاية من الجرائم، بحيث اصبحت المجموعة ٦٤ طالبا مثل حالات بسيطة من الانحراف وكان متوسط الدرجة الكيفية لهذه المجموعة ٤٤ درجة مقابل ٢٨ درجة لمجموعة الأسوياء (Porteus, 1965 : 100). ورغم أن متاهات بورتيوس قد استخدمت في الدراسات العربية كمقياس للذكاء على أساس التقدير الكمي (مرسى، ١٩٨١) الا أن الباحث لم يعثر على دراسة عربية استخدمت فيها متاهات بورتيوس على أساس التقدير الكيفي مما يظهر الحاجة الى اجراء مثل هذه الدراسة في بيئتنا العربية.

هدف الدراسة

تهدف الدراسة الحالية الى محاولة التعرف على صلاحية اختبار متاهات تورتيوس كأداة للتمييز بين استجابات الطالبات المشاغبات والطالبات العاديات في المرحلة المتوسطة الكويت أو بعبارة أخرى هل توجد فروق بين الطالبات المشاغبات والطالبات العاديات فى استجاباتهن الكيفية على المتاهات؟.

طريقة البحث

الفروض : يمكن صياغة فروض الدراسة على الوجه التالي :

١ - تزيد أخطاء رفع القلم لدى الطالبات المشاغبات عنها لدى العاديات.
٢ - تزيد أخطاء التعدي على الخطوط لدى الطالبات المشاغبات عنها لدى العاديات.
٣ - تزيد أخطاء تغيير الاتجاه لدى الطالبات المشاغبات عنها لدى العاديات.
٤ - تزيد أخطاء قطع الأركان لدى الطالبات المشاغبات عنها لدى العاديات.
٥ - تزيد أخطاء تعرج الخطوط لدى الطالبات المشاغبات عنها لدى العاديات.
٦ - تزيد الدرجة الكلية للتقدير الكيفي لدى الطالبات المشاغبات عنها لدى العاديات.

العينة : تتكون عينة الدراسة من مجموعتين :

١ - **مجموعة المشاغبات** : وتتكون من ٢٥ طالبة بالصف الرابع المتوسط من اللائي كثرت منهن الشكوى وتحددت هذه المجموعة اجرائيا بالطالبات المسجل في حقهن أكثر من شكوى في سجلات الأخصائية الاجتماعية بالمدرسة تتعلق بخروجهن على النظام.

٢ - **مجموعة العاديات** : وتتكون من ٢٥ طالبة سوية، لم تقدم في حقهن شكاوي وكافئة للمجموعة الأولى في الصف الدراسي والعمر والمستوى الاجتماعي الاقتصادي. وقد تم اختيار المجموعتين من أربعة فصول بالصف الرابع من أربع مدارس متوسطة للبنات بالكويت.

وفيما يلي البيانات المتعلقة بخصائص أفراد العينتين من واقع تحليل الاستبانة التي وزعت عليهن:

أعمار المفحوصات : متوسط اعمار مجموعة السويات ١٤,٢٣ عاما بانحراف معياري ١,٧٣ عاما ومتوسط أعمار مجموعة المشاغبات ١٥,٠٤ عاما بانحراف معياري ١,٢٧ عاما وكان قيمة « ت » للفرق بين المتوسطين (-١,٨٨٧) غير دالة احصائيا.

أعمار الآباء : متوسط أعمار آباء السويات ٤٦ عاما بانحراف معياري ٦,٠٤ عاما. ومتوسط أعمار آباء المشاغبات ٤٨,٠٨ بانحراف معياري ١٢,٥٢ عاما وكانت قيمة « ت » للفرق بين المتوسطين (٠,٧٤٨٠)غير دالة احصائيا.

أعمار الأمهات : متوسط أعمار أمهات السويات ٣٧,٠٩ عاما بانحراف معياري ٥,٧ عاما ومتوسط أعمار أمهات المشاغبات ٣٦,٧٥ عاما بانحراف معياري ٦,١٩ عاما وكانت قيمة « ت » للفرق بين المتوسطين (٠,٢٠٢) غير دالة احصائيا.

عدد الاخوة : تراوح عدد الاخوة في مجموعة السويات بين صفر و١٨ بوسيط مقداره ٧،

كما تراوح عدد الاخوة في مجموعة المشاغبات بين صفر و١٥ بوسيط مقداره ٧. مما يشير الى تقارب حجم الأسرة في المجموعتين.

تعليم الآباء : كان مستوى تعليم آباء السويات ١٠ أمي، ٩ ابتدائي، ٣ متوسط، ١ ثانوي، ١ جامعي، ١ غير محدد. وكان مستوى تعليم آباء المشاغبات ٦ أمي، ٦ ابتدائي، ١٠ متوسط، ١ ثانوي، ١ جامعي، ١ غير محدد. وكانت قيمة «كا٢» للفروق بين المجموعتين ٥,٣٧ غير دالة احصائيا عند درجات حرية ٥.

تعليم الأمهات : كان مستوى تعليم أمهات السويات ١٥ أمية، ٥ ابتدائي، ٤ متوسط، ١ ثانوي. وكان مستوى تعليم أمهات المشاغبات ١٣ أمية، ٥ ابتدائي، ٧ متوسط وكانت قيمة «كا٢» للفروق بين المجموعتين ١,٩٦ غير دالة احصائيا عند درجات حرية ٣.

دخل الأسرة : كان بيان دخل الأسرة التقريبي بالدينار الكويتي لمجموعة السويات ١ مستوى منخفض (أقل من ٢٠٠)، ٢٠ مستوى متوسط (من ٢٠٠ الى أقل من ٥٠٠)، ٤ مستوى مرتفع (من ٥٠٠ فأكثر). بينما كان الدخل لمجموعة المشاغبات ١ مستوى منخفض، ١٩ مستوى متوسط، ٤ مستوى مرتفع. وكانت قيمة «كا٢» للفروق بين المجموعتين ٠,١٣٧ غير دالة احصائيا عند درجات حرية ٢.

تكوين الأسرة : وقد سئلت كل طالبة عن الأشخاص الذين تعيش معهم ويتولون أمورها وكان توزيع التكرارات لمجموعة السويات ٢٣ مع الوالدين، ١ مع الوالدة لوفاة الوالد، ١ مع الاقارب. بينما كان توزيع التكرارات لمجموعة المشاغبات ١٨ مع الوالدين، ٤ مع الوالدة لانفصال الوالد، ٣ مع الوالدة لوفاة الوالد. وكانت قيمة «كا٢» للفروق بين التكرارات في المجموعتين ٦,٦١ غير دالة احصائيا عند درجات حرية ٣ وان كانت تشير الى أن الظروف الأسرية لمجموعة المشاغبات تميل الى التفكك بالمقارنة بأسر السويات حيث توجد أربع حالات في مجموعة المشاغبات تعاني من انفصال الأب عن الأسرة، ولعل ذلك مما يعزز سلامة المحك الذي استخدم في هذه الدراسة لتمييز مجموعة المشاغبات.

وفي ضوء ما تقدم يمكن القول أن المجموعتين متكافئتان تقريبا من حيث أعمار المفحوصات وأعمار الآباء والأمهات وحجم الأسرة وكذلك من حيث المستوى التعليمي لكل من الآباء والأمهات ومتوسط دخل الأسرة وبذلك يقل احتمال تأثر نتائج الدراسة بهذه المتغيرات.

الاداة : اعتمدت الدراسة أساسا على تطبيق اختبار متاهات بورتيوس على أساس التقدير الكيفي والاختبار من اعداد عالم النفس الأمريكي ستانلي بورتيوس سنة ١٩١٤ وخضع على مدى السنوات التالية للتعديل والتطوير وهو مقياس عملي للذكاء متحرر من تأثير الثقافة الى حد كبير ويتكون الاختبار من عدد من المتاهات المتدرجة في الصعوبة ويفيد

الاختبار بوجه خاص مع الأطفال المتأخرين عقليا والضعاف لغويا وغير المستقرين انفعاليا وقد استخدمت المتاهات بكفاءة في كثير من الثقافات (David, 1974). والاختبار يقيس أساسا الكفاءة في حل المشكلات والتبصر بالهدف والعمل للوصول اليه وهو جانب تغفله كثير من اختبارات الذكاء الأخرى. وقد تم تقنين الاختبار على البيئة الكويتية وأعدت له معايير للذكاء للأعمار من خمس الى خمسة عشر عاما كما تم حساب ثبات الاختبار للتقدير الكمي لقياس الذكاء بطريقة اعادة الاختبار على عينة ٧٦ طفلا من البنين والبنات تتراوح أعمارهم بين ٣و١٤ سنة وبلغ معامل الثبات ٨٤, ٠ بفاصل زمني يتراوح بين ١٥و٢٠ يوما كما تم حساب الصدق التلازمي لمقياس المتاهات مع كل من اختبارات رسم الرجل ولوحة سيجان وستانفور وبينه وكانت معاملات الصدق على التوالي ٥٧, ٠، ٧٨, ٠، ٥٣, ٠ (مرسي، ١٩٨١).

وتوجد طريقتان لتصحيح المتاهات :

الأولى وتعتمد على التقدير الكمي وتستخدم اذا كان الهدف من تطبيق الاختبار هو حساب العمر العقلي ونسبة الذكاء ويراعى فيها اجراءات معينة في التطبيق وقواعد معينة في التصحيح على أساس صحة الأداء.

والثانية وتعتمد على التقدير الكيفي اذا كان التطبيق بهدف التعرف على شخصية المفحوص ويكون الاهتمام فيها موجها الى ملاحظة سلوك المفحوص أثناء تطبيق الاختبار للكشف عن عاداته الاستجابية كالاندفاعية أو الحذر الزائد أو العشوائية. وقد طورت أساليب موضوعية للحصول على درجة للتقدير الكيفي (Q - Score) على أساس نوعية الأخطاء التي يقع فيها المفحوص كرفع القلم أو التعدى على الخطوط أو تغيير الاتجاه أو قطع الأركان أو تعرج الخطوط.

ويذكر *Horn (1972:756)* في تعليقه على الاختبار في الكتاب السنوي السابع للقياس العقلي ان ارتباط درجة التقدير الكيفي مع المؤشرات الاخرى لتقدير الذكاء حوالي ـ ٤, ٠ مما يشير الى أن قدرا من التباين في تقدير الذكاء يمكن أن يرجع الى مدى التحكم في الاندفاعية وهي من الخصائص الشخصية التي يقيسها التقدير الكيفي. ويذكر Docter (1972: 753) أن ثبات التصحيح للتقدير الكيفي بلغ أكثر من ٩٥, ٠ بينما بلغ الثبات بطريقة اعادة الاختبار ٥١, ٠ لمجموعة من المرضى النفسيين بفاصل زمني مقداره ثلاثة أيام بين التطبيقين. كما كشف التحليل العاملي أن ٧٠٪ من التباين في التقدير الكيفي يرجع الى نوعين من الأخطاء هما أخطاء رفع القلم وأخطاء تعرج الخطوط. وبينما تتعلق أخطاء رفع

القلم بعدم فهم التعليمات أو عدم الالتزام بها فان أخطاء تعرج الخطوط تعكس عدم الدقة في الأداء الحركي. وهما نوعان من الأخطاء ليس بينهما ارتباط لذا ينبغي ألا تفسر الدرجة الكيفية على أنها تعبر عن خاصية وحيدة كالاندفاعية وانما هي في الواقع درجة مركبة تتأثر بالعديد من الخصائص المعرفية والشخصية والظروف الموقفية التي تؤثر على أداء الفرد في الاختبار .

اجراءات التطبيق والتصحيح : تم تطبيق المتاهات على الطالبات فرديا بواسطة اشخاص مدربين وقد روعى في التطبيق أن يجرب المفحوص جميع المتاهات وأن يلاحظ سلوكه أثناء السير في المتاهة مع الالتزام بالتعليمات التي وردت في كراسة تعليمات الاختبار. وفيما يلي القواعد التي اتبعت في التصحيح الكيفي وهي معدلة عن القواعد التي اقترحها بورتيوس :

١ ـ أخطاء رفع القلم : المفروض ان المفحوص لا يرفع القلم منذ بداية حركته في المتاهة حتى نهايتها ويعتبر كل رفع للقلم خطأ يحتسب عليه درجة واحدة.

٢ ـ أخطاء التعدى على الخطوط : اذا تعدى المفحوص أحد الخطوط الجانبية للمتاهة أو لمسها بالقلم يعتبر خطأ ويحتسب لكل خطأ درجتان.

٣ أخطاء تغيير الاتجاه : اذا دخل المفحوص بالقلم في ممر مسدود ثم عدل اتجاهه ويحتسب لكل خطأ من هذا النوع درجة.

٤ ـ أخطاء قطع الأركان : اذا قطع الخط أحد أركان المتاهة ويحتسب درجة عن كل خطأ.

٥ ـ أخطاء تعرج الخطوط : كثرة التعرجات في خطوط المفحوص أثناء سيره في المتاهة ويحتسب درجتان لكل متاهة متعرجة الخطوط.

٦ ـ التقدير الكيفي : يمثل المجموع الكلي للدرجات التي يحصل عليها المفحوص في جميع المتاهات عن الأخطاء السابقة.

النتائج

بعد تطبيق المتاهات على أساس التقدير الكيفي واجراء التصحيح وفقا للقواعد التي سبقت الاشارة اليها ثم تم استخدام اختبار « ت » للفروق بين المتوسطات في كل نوع من أنواع الخطأ وكذلك في التقدير الكيفي العام. ويوضح الجدول رقم (١) نتائج المقارنة بين درجات الطالبات المشاغبات ودرجات الطالبات العاديات.

جدول رقم (١)

نتائج تطبيق اختبار (ت) للفروق بين متوسطات الطالبات المشاغبات ومتوسطات الطالبات العاديات
في التقدير الكيفي للأداء على متاهات بورتيوس

نوع الخطأ	العينة	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة ت
رفع القلم	العاديات ق = ٢٥	١٢,٢	٥,٣٤	١,١١٤-
	المشاغبات ق = ٢٥	١٤,٤٤	٨,٠١	
التعدي على الخطوط	العاديات ق = ٢٥	١٣,٩٢	٨,٠٤	١,٠٤٩-
	المشاغبات ق = ٢٥	١٧,٦٨	١٣,٦٢	
تغيير الاتجاه	العاديات ق = ٢٥	٣,٢٤	٢,٧١	**٢,٢٨-
	المشاغبات ق = ٢٥	٧,٣٦	٦,٣٤	
قطع الاركان	العاديات ق = ٢٥	٠,٥٢	٠,٨٧	**٢,٤٥٧-
	المشاغبات ق = ٢٥	١,٦٨	٢,١٩	
تعرج الخطوط	العاديات ق = ٢٥	صفر	صفر	**٣,٦٧٤-
	المشاغبات ق = ٢٥	٠,٨٤	١,١٤	
مجموع التقدير الكيفي	العاديات ق = ٢٥	٢٩,٠٨	١٠,٣٨	**٢,٥٧١-
	المشاغبات ق = ٢٥	٤٢	٢٢,٨٨	

* دالة احصائيا عند مستوى ٠,٠٥ بدلالة طرف واحد.
** دالة احصائية عند مستوى ٠,٠١ بدلالة طرف واحد.

يتضح من الجدول السابق أن متوسطات درجات مجموعة الطالبات المشاغبات كانت أعلى عموما من متوسطات درجات الطالبات العاديات في جميع المقاييس الفرعية للتقدير الكيفي وكذلك في المجموع الكلي للتقدير الكيفي. وبالرغم من أن قيمة « ت » لرفع القلم سالبة ومرتفعة نسبيا الا أنها لم تصل الى حدود الدلالة الاحصائية وبذلك لم يتحقق صحة الفرض الاول الذى ينص على زيادة اخطاء رفع العلم لدى المشاغبات عنها لدى العاديات وكذلك بالنسبة للتعدي على الخطوط فقد كان الفارق بين المجموعتين ملموسا في الاتجاه السلبي الا أن قيمة « ت » لم تصل الى مستوى الدلالة الاحصائية وبذلك لم يتحقق صحة الفرض الثاني الذى ينص على زيادة أخطاء التعدي على الخطوط لدى المشاغبات عنها لدى العاديات وكانت قيمة « ت » للفروق بين المجموعتين في أخطاء تغيير الاتجاه دالة احصائيا عند مستوى ٠,٠١ حيث كان متوسط مجموعة المشاغبات اعلى من متوسط مجموعة العاديات وبذلك تحقق صحة الفرض الثالث الذي ينص على زيادة أخطاء تغيير الاتجاه لدى مجموعة المشاغبات عنها لدى مجموعة العاديات. كما بلغت قيمة « ت » للفروق بين المجموعتين في أخطاء قطع الأركان مستوى الدلالة الاحصائية في حدود ٠,٠١ وكان متوسط مجموعة المشاغبات أعلى من متوسط مجموعة العاديات مما يؤيد صحة الفرض الرابع الذي ينص على زيادة أخطاء قطع الأركان لدى المشاغبات عنها لدى العاديات.

اما فيما يتعلق بأخطاء تعرج الخطوط فقد بلغت قيمة « ت » مستوى ٠,٠١ للدلالة الاحصائية وكان متوسط مجموعة المشاغبات أعلى من متوسط مجموعة العاديات مما يؤيد صحة الفرض الخامس الذي ينص على زيادة اخطاء قطع الأركان لدى المشاغبات عنها لدى العاديات. وكانت قيمة « ت » لمجموع التقدير الكيفي دالة احصائيا عند مستوى ٠,٠١ وكان متوسط مجموعة المشاغبات أعلى بكثير من متوسط مجموعة العاديات مما يؤيد صحة الفرض السادس الذي ينص على زيادة الدرجة الكلية للتقدير الكيفي لدى المشاغبات عنها لدى العاديات. وقد بلغ متوسط الدرجة الكلية للتقدير الكيفي لمجموعة المشاغبات ٤٢ في مقابل ٢٩,٠٨ لمجموعة العاديات وتتفق هذه النتائج مع ما أشارت إليه نتائج الدارسات السابقة من أن متوسط التقدير الكيفي للجانحين يدور حول ٤٩ مقابل حوالي ٢٥ للاسوياء. (Docter & Winder, 1954; Fooks & Thomas, 1957; Porteus & Gregor, 1963; Porteus, 1965; & Wright, 1944).

أما فيما يتعلق بالمقاييس الفرعية للتقدير الكيفي فتتفق النتائج التي توصلت اليها الدراسة الحالية مع ما أشارت اليه الدارسات السابقة وبخاصة دراسة دكتروونذر ١٩٥٤ من وجود فروق دالة بين الجانحين والأسوياء في قطع الاركان وتعرج الخطوط بالاضافة الى مجموع التقدير الكيفي، وكذلك في عدم وجود فروق دالة في أخطاء رفع القلم بينما اختلفت الدراستان في نتائج التعدي على الخطوط وتعرج الخطوط حيث كانت الفروق في تعرج الخطوط دالة في هذه الدراسة بينما كانت الفروق في أخطاء التعدي على الخطوط دالة

في دراسة دكنرووندر. وقد كانت الأخطاء الكيفية بوجه عام لدى غير الأسوياء أعلى منها لدى الأسوياء وان لم تصل الى مستوى الدلالة الاحصائية أحيانا سواء في الدراسة الحالية أو الدراسة السابقة.

ومما يعزز الثقة في القدرة التنبؤية لاختبار بورتيوس ان ٢٨٪ فقط من الطالبات المشاغبات حصلن على درجات في التقدير الكيفي تماثل مجموعة العاديات كما أن ٤٠٪ من الطالبات العاديات قد حصلن على درجات مرتفعة في التقدير الكيفي تماثل درجات مجموعة المشاغبات. ويمكن تفسير وجود نسبة ملموسة من الدرجات المرتفعة في مجموعة العاديات تماثل درجات مجموعة المشاغبات بأن كثيرا من مظاهر المشكلات السلوكية وبخاصة في مدارس البنات لا تصل عادة الى الأخصائية الاجتماعية وبذلك يحتمل ان يكون هناك بين الطالبات العاديات عدد ممن يعانون من المشكلات السلوكية. ورغم أن المتاهات قد أظهرت فروقا بين المجموعات الا أن التنبؤ على المستوى الفردي يحتاج الى الاعتماد على مؤشرات كافية من مصادر أخرى.

وعموما فان النتائج التي توصلت اليها الدراسة الحالية تعتبر مثيرة للانتباه حيث أن المحك المستخدم في تحديد الطالبة المشاغبة كان وجود شكاوي من الطالبة لدى الاخصائية الاجتماعية وهو محك بطبيعته لا يعتبر وحده مؤشرا كافيا على الاستعداد للجناح أو عدم السواء فضلا عن أن نوعية الشكوى ايضا لم توضع في الاعتبار. واذا كانت الدراسات السابقة قد أظهرت فروقا في حالات المسجونين أو الأحداث كمحك لعدم السواء فان الدراسة الحالية قد استخدمت المخالفات المدرسية البسيطة ولعل ذلك مما يعطي مزيدا من الثقة في مدى حساسية المتاهات في التمييز بين السلوك الذي يتسم بالضبط والتكيف الاجتماعي، والالتزام بالقوانين والنظام والسلوك الذي يتسم بالاندفاعية وعدم التكيف الاجتماعي والميل للخروج على النظام. ونظرا لأن نتائج الدراسة الحالية تنطبق على عينات من طالبات المرحلة المتوسطة فان مزيدا من الدراسة على عينات أخرى من البنين وكذلك على مستويات عمرية مختلفة أو درجات أكثر حدة من سوء التكيف الاجتماعي يمكن أن تساعد على إلقاء مزيد من الضوء على هذا الموضوع.

المصادر العربية

مرسي، ك. أ.
١٩٨١ مقياس متاهات بورتيوس للذكاء. الكويت : وزارة التربية، ادارة الخدمة النفسية.

المصادر الأجنبية

Cronbach, L.J.
1970 Essentials of Psychological Testing. (3rd ed.). New York: Harper & Row.

David, K.H.
1974 "Crosscultural Uses of Porteus Maze." The Journal of Social Psychology 92: 11-18.

Docter, R.F.
1972 "Review of the Porteus Maze Test." pp.751-753 In O. Buros, Seventh Mental Measurement Yearbook. New Jersey: The Gryphon Press.

Docter, R.F. & Winder, C.L.
1954 "Delinquent vs. Non-Delinquent Performance on the Porteus Qualitative Maze Test." Journal of Consulting Psychology 18, 11: 71-73.

Fooks, G. & Thomas, R.R.
1957 "Differential Qualitative Performance of Delinquents on the Porteus Maze." Journal of Consulting Psychology 21: 351-353.

Horn, J.L.
1972 "Review of the Porteus Maze Test." pp. 753-756 In O. Buros, Seventh Mental Measurement Yearbook. New Jersey: The Gryphon Press.

Porteus, S.D.
1965 Porteus Maze Test: Fifty Years' Application. Palo Alto, Calif.: Pacific Books.

1967 The Porteus Maze Test Manual. London: George G. Harper.

Porteus, S.D. & Gregor A.J.
1963 "Studies in Intercultural Testing". Perceptual and Motor Skills 16: 705-724.

Wright, C
1944 "The Qualitative Performance of Delinquent Boys on the Porteus Maze Test." Journal of Consulting Psychology 8: 24-26.

اثر الهيكل التمويلي على تمويل المشروعات الاستثمارية ودور المعلومات المحاسبية

محمـــد العظمـــة
قسم المحاسبة ـ جامعة الكويـــت

مقدمـــة

تبرز الكتابات التقليدية صص مجال نظرية الادارة المالية انفصال القرار الاستثماري عن القرار التمويلي (Modigliani & Miller, 1958; Fama & Miller, 1972) اذ انه في ظل احوال مثالية السوق Market perfection وعدم وجود ضرائب فانه يمكن القيام بالمقاضلة بين الفرص الاستثمارية المتاحة بطريقة منفصلة عن الكيفية التي يتم بها التمويل نظرا لعدم تأثر ثروة المساهمين بسياسات الاقتراض او توزيع الارباح. ويتفق مع هذا الافتراض امكانية الاعتماد على معيار صافي القيمة الحالية Net Present Value Criterion وباستخدام المتوسط المرجح لتكلفة الاموال Weighted Average Cost of Capital ، كأساس لتقييم المشروع الاستثماري.

الا انه اصبح مسلما به في العديد من الكتابات المعاصرة في الادارة المالية في السنوات الاخيرة ضرورة الأخذ في الحسبان التفاعل والتداخل بين القرارات الاستثمارية والقرارات التمويلية (Myers, 1974; Beranek, 1978; Hong & Rappaport, 1978; Haley & Schall 1978; Rhee & McCarthy, 1982) . اذ تبرز تلك الكتابات ضرورة ان يتضمن التحليل الاستثماري اثر الاقتراض كمصدر لتمويل المشروع الاستثماري وذلك لضمان تحقيق هدف تعظيم الثروة. وفي السنوات العشر الأخيرة تناولت العديد من الدراسات مدى قصور معيار صافي القيمة الحالية لتقييم المشروع الاستثماري وعدم تحقيقه لهدف تعظيم ثروة المساهمين اذا لم يتضمن التحليل اثر قبول المشروع الاستثماري على نسبة القروض في الهيكل التمويلي (Miles & Ezzell, 1980; Greenfield et al, 1983; Brigham & Tapley, 1985; Golbe & Schachter, 1985).

وقد تناولت عدة دراسات تحليلا للنماذج المقترحة كبدائل لطريقة صافي القيمة الحالية التي تعتمد على المتوسط المرجح لتكلفة الاموال كمعدل للخصم، وابرزت العلاقات الكائنة بينها والاختلافات المترتبة على تطبيقها والاحوال التي تؤدي فيها الى نتائج متفاوتة .(Boudreaux & Long, 1979; Chambers et al, 1982 Brick & Weaver, 1984).

وتدلل نتائج تلك الدراسات على أن سلامة القرار الاستثماري المتخذ يعتمد في الكثير من الحالات على الأخذ في الحسبان اسلوب تمويل المشروع الاستثماري :
«ان اساليب الموازنات الرأسمالية التي تعتبر الاكثر دقة انما تعتمد على الاسلوب المفترض لتمويل المشروع الاستثماري». .(Brick & Weaver, 1984: 39) وتبدو اهمية ادراك هذا التفاعل بشكل اكثر وضوحا في حالة المشروعات الاستثمارية كبيرة الحجم نسبيا والتي يتم تمويلها بنسبة كبيرة عن طريق مصادر محددة للاقتراض، وبشكل يؤثر على نسبة المديونية الحالية للمنشأة. الا انه يلاحظ من استعراض الكتابات المحاسبية المتعلقة بالقرارات الاستثمارية عند تناولها لدور المعلومات المحاسبية في قرارات الموازنات الرأسمالية انها تعكس النظرة التقليدية لاستقلالية القرار الاستثماري عن القرار التمويلي. (Dopuch et al, 1982; Deakin & Maher, 1984) . اذ تقتصر تلك الكتابات عند حصر المعلومات اللازمة لتطبيق نماذج الاستثمار باستخدام معيار صافي القيمة الحالية، على التدفقات النقدية التشغيلية المترتبة على الفرصة الاستثمارية، وتتجاهل اثر التدفقات المترتبة على الاقتراض المستخدم في التمويل.

> «يتم في العادة استبعاد تكاليف التمويل مثل تكاليف فوائد القروض وتسديدات اصل القرض والمدفوعات عن عقود الايجار التمويلية نظرا لافتراض ان القرار التمويلي يجيء منفصلا عن قرار حيازة الاصل».
> .(Deakin & Maher, 1984 :566)

ويترتب على تجاهل الكتابات المحاسبية للنظرة المعاصرة لأثر الاقتراض عند اتخاذ القرار الاستثماري، الى الاقتصار على مناقشة دور المعلومات المحاسبية في ظل نماذج اتخاذ القرار الاستثماري المستقلة عن مصادر التمويل. وبالتالي لا يتاح المجال لمناقشة دور المحاسب في توفير المعلومات اللازمة لتطبيق النماذج البديلة التي تأخذ في الحسبان التفاعل بين القرار الاستثماري والقرار التمويلي. ولا يقتصر الامر على دور المعلومات المحاسبية في مرحلة اتخاذ القرار الاستثماري وانما يتعداه ايضا الى الانشطة الرقابية المتعلقة بالمتابعة وتقييم اداء المشروعات الاستثماريه ومراكز الاستثمار. اذ تجيء الكتابات المحاسبية خلوا من اثر تفاعل القرارات الاستثمارية والتمويلية (e.g., Kaplan, 1982: ch. 15; Scapens &

Sale, 1981) مركزة على دور المحاسب في حصر النتائج الفعلية المترتبة على القرار الاستثماري ومقارنتها بالتوقعات عند اتخاذ القرار وتحليل مسبباتها. يضاف الى ذلك أن أخذ التفاعل بين القرار الاستثماري والتمويلي في الحسبان قد يكون له تأثيره على اهداف وطبيعة المعلومات التي تقدمها ادارة المنشأة الى الاطراف الخارجية في شكل التقارير المالية المنشورة.

ويهدف البحث الحالي الى ان يتناول بالتحليل دور المعلومات المحاسبية في قرارات الموازنات الرأسمالية على ضوء النظرة المعاصرة في مجال الادارة المالية والتي تعكس تفاعل القرار الاستثماري والقرار التمويلي. ولتحقيق ذلك يتعرض البحث في الجزء الثاني لاستعراض اوجه القصور في استخدام معيار صافي القيمة الحالية اذا لم يؤخذ في الحسبان اثر استخدام القروض كمصدر للتمويل. وفي الجزء الثالث يتناول البحث استعراضا للأساليب البديله المقترحه في الكتابات الماليه لتقييم المشروعات الاستثمارية الممولة جزئيا بالاقتراض، والتي تأخذ في الحسبان تفاعل القرار الاستثماري مع قرار التمويل. وعلى ضوء النتائج التي يتعرض لها الجزئان الثاني والثالث، يتناول البحث في الجزء الرابع اثر تفاعل القرار الاستثماري والتمويلي على دور المعلومات المحاسبية. وعلى وجه الخصوص نتناول في ذلك الجزء طبيعة المعلومات المحاسبية اللازمة لتطبيق الاساليب البديلة لتقييم الفرصة الاستثمارية التي تموّل جزئيا بالاقتراض، ثم اثر الاعتماد على الاقتراض لتمويل المشروع الاستثماري على طبيعة واهداف مرحلة تقييم الأداء ودور المعلومات المحاسبية لتحقيق الوظائف الرقابية، واخيرا نعرض لكيفية تأثر وظائف اعداد التقارير المالية المنشورة بالتفاعل بين قرارات الاستثمار والتمويل. واخيرا تجيء خلاصة البحث وخاتمته في الجزء الخامس والاخير.

العلاقة بين صافي القيمة الحالية ونسبة المديونية والأثر على حقوق الملكية

تأسيسا على هدف تعظيم ثروة اصحاب المنشأة فان الشكل السائد في الكتابات المتعلقة باتخاذ القرارات الاستثمارية توصي بأن يتم تقييم الفرصة الاستثمارية بناء على معيار صافي القيمة الحالية[1]. وتظهر هذه الكتابات أن معيار صافي القيمة الحالية يتسق مع هدف تعظيم ثروة اصحاب المنشأة (المساهمين في شركة مساهمة) في ظل توافر الشروط التالية:

أ ـ أن للمشروع الاستثماري نفس درجة المخاطرة التي تتعرض لها المنشأة.

ب ـ أن يتم حساب صافي القيمة الحالية باستخدام معدل يساوي المتوسط المرجح لتكلفة رأس المال بالنسبة للمنشأة. Weighted Average Cost of Capital (WACC).

جـ ـ أن التدفقات النقدية التي تخضع للخصم هي تلك التدفقات النقدية المتوقعة

من المشروع الاستثماري كما لو كان قد تم تمويلها بالكامل من اصحاب المنشأة. أي بعبارة اخرى تهمل التدفقات النقدية المتعلقة بالتمويل عند احتساب صافي القيمة الحالية.

د ـ أن يتم تمويل المشروع الاستثماري بنفس نسبة المديونية الحالية للمنشأة.

ويلاحظ أن مدى انطباق الشروط السابقة (وخاصة الشرطين جـ ،د) يتوقف على نمط تمويل المشروع الاستثماري وعلاقته بنسبة المديونية الحالية للمنشأة. ففي الحالة الخاصة التي تكون المنشأة فيها ممولة بالكامل من المساهمين، ويتم تمويل المشروع الاستثماري ايضا بنفس الطريقة، وبفرض توافر الشرط (أ) أعلاه، فان معدل الخصم المستخدم لايجاد القيمة الحالية سوف يساوي معدل تكلفة الاموال من المساهمين، وسوف تقتصر التدفقات النقدية المترتبة على المشروع الاستثماري على تلك التدفقات المتوقعة من تشغيل المشروع اذ لا توجد تدفقات تمويلية، وبالتالي فان صافي القيمة الحالية للمشروع الاستثماري سوف تساوي تماما الزيادة في حقوق المساهمين بعد قبول ذلك المشروع.

الا ان المشكلات المرتبطة بتطبيق معيار صافي القيمة الحالية ومدى اتفاقه مع هدف تعظيم ثروة المساهمين سوف تنبع نتيجة للتفاعل بين القرارات الاستثمارية والقرارات التمويلية، وفي الاحوال التي تلجأ فيها المنشأة الى استخدام القروض كمصدر من مصادر التمويل. وقد اظهرت عدة دراسات في السنوات الاخيرة في مجال القرارات المالية ضرورة الأخذ في الحسبان ذلك التفاعل «التداخل» بين القرار الاستثماري والقرار التمويلي حتى يتم الاتساق بين معيار صافي القيمة الحالية وهدف تعظيم ثروة اصحاب المنشأة[٢].

وسوف نوضح في هذا الجزء من البحث ضرورة السعي للمحافظة على نفس نسبة المديونية الخاصة بالمنشأة قبل وبعد قبول الفرصة الاستثمارية مباشرة اذا كان لمعيار صافي القيمة الحالية ان يكون متسقا مع هدف تعظيم ثروة اصحاب المنشأة. وسوف نستخدم الرموز التالية في عرض ذلك التحليل:

I : التكلفة الرأسمالية للمشروع الاستثماري في بداية التنفيذ.

X_t: التدفقات النقدية التشغيلية المترتبة على المشروع الاستثماري قبل الضريبة والمتمثلة في الايرادات النقدية ناقصا النفقات النقدية خلال الفترة المنتهية في اللحظة الزمنية (t).

D_t : نفقة الاستهلاك المحاسبي المترتبة على المشروع الاستثماري لغرض حساب الضريبة في الفترة المنتهية في (t) .

T : معدل الضريبة على ارباح المنشأة عن كل فترة.

K_e : معدل تكلفة الاموال من المساهمين.

r : معدل الفائدة على القروض المستخدمة في التمويل.

K_w : المتوسط المرجح لتكلفة الاموال من المساهمين والمقرضين.

W : نسبة المديونية مقاسة بمقدار الديون منسوبة الى اجمالي قيمة المنشأة.
N : عدد فترات العمر الانتاجي للمشروع الاستثماري.
B^N : قيمة القروض المستخدمة في تمويل المشروع الاستثماري في بدايته.
S^N : قيمة الجزء من تكلفة المشروع الاستثماري الممول من جانب المساهمين عند بداية المشروع الاستثماري.
B_t : قيمة القروض المستحقة خلال الفترة المنتهية في اللحظة (t).
E_t : القيمة الدفترية لحقوق المساهمين في اللحظة (t).

١ ـ اثر الاقتراض على تقييم المشروع الذي يستمر لفترة واحدة: عندما تعتمد المنشأة على الاقتراض بالاضافة الى حقوق المساهمين كمصدر من مصادر التمويل، فان التساؤل يثار هنا حول قدر الاموال اللازمة لتغطية تكلفة الاستثمار والتي يمكن تمويلها بالاقتراض. وعموما فان حجم الاموال المقترضة يجب ان يعتمد ليس فقط على التكلفة الاصلية للاستثمار، وانما يجب أن يأخذ في الحسبان ايضا الأثر على حقوق المساهمين ـ وبالتالي القيمة السوقية للمنشأة بعد قبول الفرصة الاستثمارية مباشرة ـ اذا كان الغرض هو المحافظة على نسبة المديونية، ولضمان زيادة حقوق المساهمين بما يعادل صافي القيمة الحالية للمشروع الاستثماري. وذلك يتطلب استخداما لنسبة مديونية لتحديد حجم الاموال المقترضة اللازمة لتمويل المشروع الاستثماري تزيد على نسبة المديونية الاصلية التي تهدف المنشأة المحافظة عليها[٢].

وفي هذه الحالة للمشروع الاستثماري الذي يستمر فترة واحدة فان صافي القيمة الحالية تساوي:

$$NPV = \frac{X(1-T) + D.T}{1+K_W} - I \qquad \ldots\ldots (1)$$

بينما D تعادل مصروف الاستهلاك المحاسبي والذي يساوي هنا تكلفة الاستثمار I بفرض عدم وجود قيمة متبقية للمشروع الاستثماري في نهاية العام، ومعدل الخصم K_W هو المتوسط المرجح لتكلفة الاموال المملوكة والمقترضة، والذي يساوي :

$$K_W = W.r.\ (1-T)+(1-W)K_e \qquad \ldots\ldots (2)$$

اما مقدار الزيادة في حقوق المساهمين بعد قبول ذلك المشروع الاستثماري مباشرة فسوف يتوقف على الكيفية التي يتم بها توزيع تكلفته الاستثمارية الاصلية بين الاقتراض والزيادة في حقوق المساهمين. فاذا كانت المنشأة تستهدف المحافظة على نسبة مديونية قدرها (W) مقاسة على اساس نسبة الأموال المقترضة الى مجموع الأموال فان الأموال المقترضة

اللازمة لتمويل المشروع الاستثماري على اساس التكلفة الاصلية (أي القيمة الدفترية للمشروع الاستثماري) سوف تساوي :

$$B^N = W.I \qquad .... \quad (3)$$

وعموما فإن اقتراض القدر (W.I) في المعادلة (3) لن يؤدي الى زيادة حقوق المساهمين بما يعادل تماما صافي القيمة الحالية. انما الامر يحتاج الى الاخذ في الحسبان الاثر على حقوق المساهمين نتيجة لقبول الفرصة الاستثمارية. ففي الحالة التي تكون فيها القيمة الحالية التي تنجم عن قبول الفرصة الاستثمارية غير متوقعة من جانب اصحاب المنشأة والسوق المالية، فان القيمة السوقية للمنشأة سوف تزداد بعد قبول الفرصة الاستثمارية مباشرة[٤] من E الى E+NPV.

وبالتالي فان نسبة الاموال المقترضة يجب ان تؤسس على القيمة السوقية لحقوق المساهمين وليس القيمة الدفترية قبل قبول الفرصة الاستثمارية : أي أنه يجب اقتراض ما يعادل :

$$B^N = W. (I+NPV) \qquad ...... \quad (4)$$

ولكي يمكن تعظيم حقوق المساهمين وزيادتها بنفس القدر المحتسب لصافي القيمة الحالية للمشروع الاستثماري. ويمكن تعميم النتيجة السابقة بالعلاقة التالية التي تقيس اثر المشروع الاستثماري على حقوق الملكية في الحالتين السابقتين وهما التغيّر في حقوق المساهمين نتيجة قبول مشروع استثماري وتمويله بمبلغ يعادل B^N من الاقتراض، S^N من حقوق المساهمين يساوي (في حالة المشروع الذي يستمر لفترة واحدة):

$$dE = \frac{X(1-T)+I.T}{1+K_e} - \frac{B^N[1+r(1-T)]}{1+K_e} - S^N \qquad ... \quad (5)$$

بينمـــا :

$$S^N = I - B^N \qquad ... \quad (6)$$

صافي القيمة الحالية وسياسة تثبيت نسبة المديونية : يلاحظ ان مقدار صافي القيمة الحالية سوف يزيد على مقدار الزيادة في حقوق المساهمين اذا تم تمويل المشروع الاستثماري طبقا للعلاقة (3) اعلاه والتي تتجاهل الزيادة في القيمة السوقية للمنشأة نتيجة قبول المشروع

الاستثماري. ولذا فمن الضروري اتباع سياسة اقتراض تجعل نسبة الأموال المقترضة الى اجمالي القيمة السوقية للمنشأة تتعادل مع نسبة المديونية التي تستهدفها المنشأة قبل قبول الفرصة الاستثمارية وبعدها[٥]. ويمكن التعبير عن نسبة المديونية الواجبة التطبيق على المشروع الاستثماري وبالاعتماد على القيمة السوقية للمنشأة بالعلاقة التالية:

$$W_m^* = \frac{D}{D+(E+NPV)} \qquad \ldots\ldots (7)$$

ويلاحظ هنا أنه يمكن اشتقاق نسبة المديونية التي تعبر عن العلاقة بين الاموال المقترضة واجمالي القيمة الدفترية للمنشأة، والتي تضمن المحافظة على نسبة المديونية المستهدفة بالعلاقة التالية:

$$W_b^* = W\left[\frac{I+NPV}{I}\right] = \frac{D}{D+E} \ldots\ldots (8)$$

ونظرا لأن الكثير من التطبيقات قد تفضل قياس نسبة المديونية على اساس نسبة القروض الى حقوق المساهمين Debt/Equity Ratio، فانه يمكن تثبيت نسبة المديونية (القروض / حقوق المساهمين)، ولنرمز لها هنا بالرمز (Z)، باستخدام العلاقة التالية في حالة الاعتماد على القيمة السوقية:

$$Z_m^* = \frac{D}{E+NPV} \qquad \ldots\ldots 9$$

كما أن نسبة القروض / حقوق المساهمين Z_b^* المقاسة بالاعتماد على القيم الدفترية لحقوق المساهمين سوف تساوي:

$$Z_b^* = Z\left[\frac{I+NPV}{I-Z(NPV)}\right] = \frac{D}{E} \qquad \ldots\ldots 10$$

بينما Z تمثل نسبة المديونية المستهدفة للمنشأة، والتي تعادل $\left(\frac{W}{1-W}\right)$

٢ ـ اثر الاقتراض على تقييم المشروع الاستثماري الذي يستمر عدة فترات: يعتبر التحليل المقدم اعلاه في حالة الفترة الواحدة حالة خاصة من حالات تقييم المشروعات والتي عادة ما يمتد تحليلها الى عدة فترات. وعلى الرغم من انه قد اتضح لنا من تحليل المشروع ذي الفترة الواحدة اهمية الأخذ في الحسبان التفاعل بين القرار الاستثماري والقرار التمويلي، وضرورة تثبيت نسبة المديونية المستهدفة حتى تنعكس صافي القيمة الحالية

بالكامل كزيادة في حقوق المساهمين، الا أن حالة المشروع ذي الفترة الواحدة ـ على الرغم من بساطته ـ تتجاهل أثر السياسة التي تتبعها المنشأة في تسديد القروض، وكذلك سياسة توزيع الأرباح على المساهمين، وأثر تفاعل ذلك مع عملية تقييم الفرصة الاستثمارية. وسوف يتضح لنا من معالجة حالة المشروع الاستثماري الذي يمتد عمره الى عدة فترات مدى حساسية التقييم لنمط التدفقات النقدية المرتبطة بسداد القرض، وذلك يرتبط بالتبعية بالسياسة التي تتبعها المنشأة لتوزيع التدفقات النقدية الى المساهمين كأرباح.

وفي نفس الوقت فان من المتعين لتعظيم ثروة المساهين بنفس القدر المترتب على صافي القيمة الحالية للمشروع الاستثماري الذي يستمر عدة فترات ان نأخذ في الاعتبار المديونية من فترة لأخرى والذي يتسق مع النمط المفترض لسداد القرض خلال العمر الانتاجي للمشروع. اذ أن تثبيت نسبة المديونية للمنشأة سوف يتوقف ليس فقط على قيمة التمويل بالاقتراض عند بداية المشروع الاستثماري، وانما ايضا على التغيّر في قيمة القروض من فترة لأخرى.

وعموما فان صافي القيمة الحالية لمشروع استثماري يستمر لمدة N من الفترات تحتسب بالعلاقة التالية:

$$NPV = \sum_{t=1}^{N} \frac{X_t(1-T)+D_t.T}{(1+K_w)^t} - I \quad \ldots\ldots \quad 11$$

ويتعين في حالة المشروع الاستثماري الذي يستمر لعدة فترات أن يؤخذ في الحسبان صراحة السياسة المخططة لسداد القروض، وكذلك سياسة توزيع الارباح النقدية على المساهمين، نظرا لعدم وجود نمط واحد لتلك السياسات في كافة الاحوال، وفي نفس الوقت لتأثر الطريقة التي تطبق بها سياسة تثبيت نسبة المديونية بتلك السياسات[٦].

ومن بين البدائل الممكنة هنا يمكننا أن نفترض أن الادارة سوف تقوم بسداد جزء من القرض دوريا بما يكفي للمحافظة على ثبات نسبة المديونية من فترة لأخرى[٧]. وفي نفس الوقت لنفترض ايضا أن صافي التدفقات التقدية المتبقية للمساهمين بعد سداد القروض المستحقة دوريا سوف تقوم المنشأة بتوزيعها على المساهمين.

وفي ظل هذه الافتراضات يمكن عموما اثبات أن الجزء من القروض الواجب سدادها دوريا لغرض تثبيت نسبة المديونية سوف تساوي (في حالة المشروع الذي يستمر لعدة فترات، ويفرض اتباع طريقة القسط الثابت للاستهلاك) الآتي[٨]:

$$dB_t = w\left[\frac{X_t(1-T)+I.T/N}{(1+K_w)N-t+1}\right] \quad \ldots\ldots \quad (12)$$

بينما dB_t تمثل الجزء من القرض المسدد خلال الفترة المنتهية في اللحظة (t). ويلاحظ هنا بطبيعة الحال أن :

$$B^N = \sum_{t=1}^{N} dB_t \quad ..... (13)$$

ويمكن لغرض احتساب الأثر على حقوق المساهمين نتيجة لقبول فرصة استثمارية تستمر لعدة فترات، واتباع نمط للتدفقات النقدية المرتبطة بالاقتراض يحقق ثبات نسبة المديونية من فترة لأخرى استخدام المعادلة التالية (بافتراض اتباع طريقة القسط الثابت للاستهلاك) :

$$dE = \sum_{t-1}^{N} \frac{X_t(1-T)+1.T/N-r(1-T)B_{t-1}-dB_t}{(+K_e)^t} - S^N \quad ..... (14)$$

وبمقارنة الأثر على حقوق المساهمين في حالة المشروع الاستثماري الذي يستمر لفترة واحدة (كما في المعادلة 5) بالأثر على حقوق المساهمين في حالة المشروع الاستثماري الذي يستمر لعدة فترات (طبقا للمعادلة 14) يلاحظ تأثر الحالة الأخيرة بالتدفقات النقدية المرتبطة بالتمويل سواء تلك المتعلقة بسداد الفوائد الدورية او بنمط سداد القرض.

وبالاضافة الى ذلك فانه في ظل السياسة المفترضة لتوزيع الارباح وسداد القروض، فان نسبة المديونية تظل ثابتة من فترة لأخرى طوال سنوات العمر الانتاجي للمشروع الاستثماري اذا تم احتسابها على القيمة السوقية للمنشأة وليس على اساس قيمتها الدفترية :

$$W = \frac{B_t}{B_t + \sum_{i=t+1}^{N} \frac{Div_i}{(1+K_e)^i}} \quad ..... (15)$$

بينما Div_i تمثل الأرباح الموزعة نقدا على المساهمين في الفترة المنتهية في اللحظة (i).

ويلاحظ هنا ان القيمة السوقية لحقوق المساهمين قد تم احتسابها بما يعادل القيمة الحالية للتوزيعات النقدية للارباح المتوقعة مستقبلا، مخصومة بمعدل العائد على حقوق المساهمين، وبفرض عدم تغيّر القيمة السوقية للقروض.

ومرة اخرى فان المعادلة (15) تبرز التفاعل والتداخل بين سياسة تثبيت نسبة المديونية

المستهدفة (W) وبين رصيد القروض المستحقة في كل لحظة زمنية (B_t) وبين مقدار الأرباح المقرر توزيعها على المساهمين (Div_t).

ومن التحليل السابق في هذا الجزء من البحث يمكننا أن نخلص الى أن معيار صافي القيمة الحالية باستخدامه للمتوسط المرجح لتكلفة الاموال المملوكة والمقترضة (بعد الضرائب)، وباعتماده فقط على التدفقات النقدية الصافية (بعد الضرائب) من تشغيل المشروع الاستثماري، واهماله للتدفقات النقدية المتعلقة بالتمويل، انما يؤسس على فرض اساسي وهو ثبات نسبة المديونية قبل قبول الفرصة الاستثمارية وبعدها. اذ سوف يترتب على عدم تحقق هذا الافتراض أن تصبح صافي القيمة الحالية للمشروع الاستثماري غير معادلة للزيادة في حقوق المساهمين، وبالتالي الاخلال بهدف تعظيم ثروة اصحاب المنشأة. وقد اظهرنا في التحليل السابق كيف يمكن تطبيق معيار صافي القيمة الحالية بطريقة تتفق مع هدف تعظيم الثروة في ظل الاعتماد على القروض كمصدر للتمويل. وقد تبين ان ذلك يحتاج الى الأخذ بالاعتبار القيمة السوقية لحقوق المساهمين عند احتساب نسبة المديونية المستخدمة لتحديد حجم الاموال المقترضة، وكذلك ضرورة ان يتضمن التحليل صراحة اثر السياسات المتبعة لسداد القروض وتوزيعات الأرباح النقدية على المساهمين.

وعلى الرغم من أن شرط المحافظة على نسبة مديونية ثابتة من فترة لأخرى تبدو ضرورته لا تساق معيار صافي القيمة الحالية مع هدف تعظيم ثروة اصحاب المنشأة، الا أن ذلك لا يعني بالضرورة سهولة تطبيقه في الحياة العملية، وكما يذكر بعض الكتاب:

> «اذا ما اخذنا في الحسبان الاسلوب الذي تتبعه الشركات المساهمة في تدبير الاموال، وايضا التفاوت في قيم الحقوق المالية ارتفاعا وانخفاضا نتيجة للعديد من المسببات، فان من شبه المستحيل أن تتمكن الشركة من المحافظة على نسبة مديونية ثابتة لكل مشروع استثماري بمفرده». (Chambers et al , 1982 : 28).

اذ أن من المعتاد ان تقوم المنشأة بتحديد حجم القروض المصدرة ونمط سدادها بين الفترات المختلفة طبقا لمتغيرات التمويل التي تواجهها، آخذة في الحسبان التكاليف المترتبة على أية تعديلات في حجم القروض او نمط سدادها، وليس بالضرورة لغرض المحافظة على نسبة ثابتة للمديونية.

اساليب تقييم المشروعات الاستثمارية الممولة جزئيا بالاقتراض

على الرغم من الاتفاق العام في الكتابات المالية على ضرورة استخدام منهج التدفقات النقدية المخصومة كأساس لتقييم المشروعات الاستثمارية طويلة الاجل Discounted Cash Flow Approach، الا انه ليس هناك اتفاق بين النماذج التي تعتمد على التدفقات النقدية المخصومة على الكيفية التي يتم بها:

أ ـ كيفية الأخذ في الحسبان درجة المخاطرة المحيطة بتحقق التدفقات النقدية التشغيلية الناتجة عن المشروع الاستثماري .
ب ـ كيفية الأخذ في الحسبان طريقة تمويل المشروع الاستثماري والتدفقات النقدية التمويلية المترتبة على ذلك .

ونتعرض في هذا الجزء من البحث للأساليب المختلفة المقترحة في الكتابات المالية عند تقييم المشروع الاستثماري للكيفية التي يتم بها تمويل ذلك المشروع ، وخصوصا عندما يتم ذلك عن طريق مزيج من القروض وحقوق الملكية . وفي معرض تحليل هذه الأساليب المختلفة للتقييم في هذا الشأن وأوجه الخلافات فيما بينها ، يهمنا التركيز على طبيعة المتغيرات التي يعتمد عليها كل اسلوب ، والافتراضات حول قياس تلك المتغيرات لكي تكون اساساً للتحليل من وجهة النظر المحاسبية في الجزء الرابع من البحث .

ونظرا لأن معيار صافي القيمة الحالية باستخدام المتوسط المرجح لتكلفة رأس المال كما سبق أن تعرضنا له بالتفصيل في الجزء الثاني من البحث يمثل واحدا من تلك الاساليب التي تأخذ في الحسبان اثر القرار التمويلي عند تقييم الفرصة الاستثمارية وفي ظل افتراضات معينة ، فسوف نقوم باتخاذه اساساً للمقارنة وتحليل الفروق بينه وبين الأساليب البديلة الأخرى المقترحة نظرا لشيوع استخدامه في الحياة العملية ، بالاضافة الى شيوع الاقتصار على تناوله في الكتابات المحاسبية كما سبق ان اوضحنا .
وفيما يلي نتناول ثلاثة اساليب رئيسية مقترحة في الكتابات المالية كبدائل لاستخدام المتوسط المرجح لتكلفة رأس المال (بعد الضرائب) . وسوف نقوم بعرض العلاقات العامة لكيفية احتساب صافي القيمة الحالية في ظل الاساليب الثلاثة بالاضافة الى اسلوب استخدام المتوسط المرجح لتكلفة رأس المال ، كما نعرض لأوجه التشابه وأوجه الفرق بينها .

(١) اسلوب المتوسط المرجح لتكلفة رأس المال بعد الضرائب After-Tax Weighted Average Cost of Capital (ATWACC) : يعتمد هذا الاسلوب كما سبق ان ذكرنا في الجزء السابق من البحث على تحديد التدفقات النقدية المتوقعة من المشروع الاستثماري كما لو كان المشروع سوف يتم تمويله بالكامل من المساهمين ، ويتم خصم هذه التدفقات النقدية باستخدام المتوسط المرجح لتكلفة الاموال المملوكة والمقترضة بعد الضرائب[٩] . وتتحدد صافي القيمة الحالية طبقا لهذا الأسلوب كما سبق تناوله بالمعادلة (١١) :

$$NPV(ATWACC) = \sum_{t=1}^{N} \frac{X_t(1-T) + D_t.T}{(1+K_w)^t} - I \qquad ..... (11)$$

بينما يحتسب المتوسط المرجح لتكلفة رأس المال بعد الضرائب من المعادلة (٢) كما سبق ذكرها :

$$K_w = w.r.(1-T)+(1-w)K_e$$

وكما يتضح من المعادلة (١١) فلا يرد ذكر التدفقات النقدية المترتبة على تمويل المشروع الاستثماري مثل حجم الاموال المقترضة والفوائد الدورية على رصيد القروض، والتدفقات النقدية المستخدمة لسداد تلك القروض، وانما تقتصر فقط على التدفقات النقدية التشغيلية للمشروع الاستثماري بعد الضرائب. ويتأثر حساب صافي القيمة الحالية طبقا لهذا الاسلوب بالتدفقات التمويلية بطريقة ضمنية عند حساب معدل الخصم المساوي للمتوسط المرجح لتكلفة الاموال. اذ ان ذلك المتوسط المرجح (K_w) يأخذ في الحسبان.

أ ـ المخاطرة التشغيلية المرتبطة بالمشروع الاستثماري.
ب ـ نسبة المديونية المستخدمة في تحديد حجم كل مصدر من مصادر التمويل (المزيج التمويلي).
جـ ـ اثر خصم فوائد القروض من الارباح الخاضعة للضريبة.

ويلاحظ هنا انه من التطبيق العملي لتلك الطريقة عادة ما يفترض ثبات معدل العائد على حقوق المساهمين K_e ، والفائدة على القروض (r) ، ونسبة المديونية، (W) ، وبالتالي ثبات المتوسط المرجح لتكلفة رأس المال بعد الضرائب والمستخدم كمعدل للخصم.

٢ ـ اسلوب المتوسط المرجح لتكلفة رأس المال قبل الضرائب Before- Tax Weighted average Cost of Capital (BTWACC) : اقترح الكاتبان Arditti and Levi (1977) استخدام المتوسط المرجح لتكلفة رأس المال قبل الضرائب كمعدل لخصم التدفقات النقدية، والتي تتضمن صراحة الأثر الضريبي الناتج عن خصم اعباء فوائد القروض من صافي الارباح الخاضعة للضريبة. ولذا فانه بدلا من أن يتم تعديل معدل الخصم بالأثر الضريبي الناتج عن خصم فوائد القرض ـ كما هو الحال في الأسلوب الأول ـ فان هذا الأثر يؤخذ في الحسبان في تحديد التدفقات النقدية الخاضعة للخصم. وتعطى المعادلة التالية كيفية احتساب صافي القيمة الحالية طبقا لهذه الطريقة:

$$NPV(BTWACC) = \sum_{t=1}^{N} \frac{X_t(1-T) + D_t.T + r.B_t.T}{(1+K_{AL})^t} - I \quad \ldots\ldots (16)$$

بينما (K_{AL})) يمثل المتوسط المرجح لتكلفة رأس المال قبل الضرائب والذي يتحدد بالمعادلة التالية:

$$K_{AL} = w.r. + (1-w)K_e \quad \ldots\ldots (17)$$

ويختلف هذا الاسلوب في تقييم الفرصة الاستثمارية عن الأسلوب الأول (ATWACC) من ناحيتين اساسيتين:

أ ـ بمقارنة المعادلة (١١) ـ بالمعادلة (١٦) يتضح أن اسلوب المتوسط المرجح لتكلفة رأس المال قبل الضرائب يختلف عن الاسلوب الأول فيما يتعلق بتحديد التدفقات النقدية. اذ أن الأسلوب الثاني يتضمن المقدار ($r.B_t.T$) والذي يمثل الوفورات الضريبية من جراء خصم مصروفات فوائد القروض من الأرباح الخاضعة للضريبة وذلك يتوقف بطبيعة الحال على القيمة السوقية للقروض غير المسددة في كل فترة من الفترات (B_t). وبعبارة اخرى فان الأسلوب الثاني يقوم بخصم التدفقات النقدية لكل من فئتي المساهمين والمقرضين[١٠].

ب ـ يختلف الاسلوبان الاول والثاني في معدل الخصم المستخدم، فالأسلوب الثاني يستخدم المتوسط المرجح لتكلفة رأس المال قبل الضرائب اذ أن الأثر الضريبي المرتبط بخصم مصروفات فوائد القروض قد تم احتسابها ضمن التدفقات النقدية.

٣ ـ اسلوب صافي التدفقات النقدية التي تؤول الى المساهمين Equity Residual Method (ER): يعتمد هذا الأسلوب على التركيز على تحديد صافي التدفقات النقدية التي تعود على المساهمين بعد الأخذ في الحسبان التدفقات النقدية الخاصة بالمقرضين، ثم خصم تلك التدفقات بمعدل العائد على حقوق المساهمين. وتعطى المعادلة التالية صافي القيمة الحالية طبقا لهذا الأسلوب[١١]:

$$NPV(ER) = \sum_{t=1}^{N} \frac{[(X_t - r.B_t)(1-T) + D.T.] - (B_t - B_{t+1})}{(1+K_e)^t} - [I - B^N] \quad \ldots (18)$$

وتمثل التدفقات النقدية الخاضعة للخصم هنا صافي التدفقات النقدية المتبقية للمساهمين بعد الأخذ في الحسبان طرح أية تسديدات للمقرضين في صورة فوائد او سداد لأصل القرض، ويتم خصم تلك التدفقات باستخدام معدل العائد على حقوق المساهمين. ولايجاد صافي القيمة الحالية للمشروع الاستثماري يتم مقارنة القيمة الحالية للتدفقات النقدية الصافية التي تؤول للمساهمين مع الجزء من تكلفة المشروع الاستثماري الذي يتم تمويله من المساهمين ($I-B^N$).

٤ ـ اسلوب القيمة الحالية المعدّلة Adjusted Present Value (APV): اقترح Myers (1974) كتعديل لأسلوب المتوسط المرجح لتكلفة رأس المال بعد الضرائب أن يتم خصم التدفقات

النقدية المترتبة على المشروع الاستثماري وما يرتبط به من تدفقات تمويلية على خطوتين : الأولى وهي خصم التدفقات النقدية التشغيلية المترتبة على المشروع الاستثماري (كما هو الحال تماما بالنسبة للأسلوب الأول ATWACC)، كما لو كان المشروع قد تم تمويله بالكامل من المساهمين. والثانية وتعكس الأثر المترتب على تمويل المشروع من الاقتراض عن طريق خصم الوفورات الضريبية الناتجة عن خصم مصروفات فوائد القروض من الربح الخاضع للضريبة. ولذا فان القيمة الحالية للمشروع الاستثماري تمثل القيمة الحالية للتدفقات النقدية التشغيلية بالاضافة الى القيمة الحالية للوفورات الضريبية الناتجة من خصم مصروفات الفوائد من الارباح، وذلك كما يتضح من المعادلة التالية :

$$APV = \sum_{t=1}^{N} \frac{X_t(1-T)+D.T}{(1+K_{APV})} - I + \sum_{t=1}^{N} \frac{r.B_t.T}{(1+r)^t} \quad \ldots\ldots (19)$$

بينما المعدل المستخدم لخصم التدفقات النقدية التشغيلية يساوي[١٢]:

$$K_{APV} = \frac{K_w}{1-T \cdot W}$$

وذلك يمثل معدل تكلفة رأس المال كما لو كانت المنشأة ممولة بالكامل من المساهمين. اما التدفقات النقدية الناتجة عن الوفورات الضريبية من مصاريف الفوائد فيتم خصمها بمعدل الفائدة على القروض (r).

ويلاحظ من مقارنة المعادلة (١٩) (الأسلوب الرابع) بالمعادلة (١٦) (الاسلوب الثاني) تساوي التدفقات النقدية الواجب خصمها لغرض تحديد صافي القيمة الحالية، الا أنه طبقا لأسلوب القيمة الحالية المعدّلة، يتم خصم هذه التدفقات بمعدلين مختلفين (K_{APV},r)، بينما اسلوب المتوسط المرجح لتكلفة رأس المال قبل الضرائب يخصم كافة التدفقات النقدية بمعدل واحد وهو (K_{AL}).

دور المعلومات المحاسبية

نتناول في هذا الجزء من البحث دور المحاسب والمعلومات المحاسبية في مراحل التخطيط للقرار الاستثماري ومتابعة الأداء عند اعداد التقارير المالية المنشورة على ضوء النتائج التي عرضنا لها في الأجزاء السابقة للبحث. وعلى وجه الخصوص نتناول كيف يتأثر دور المعلومات المحاسبية عند الأخذ في الحسبان أثر المزيج التمويلي على تقييم المشروعات الاستثمارية. وكما سبق أن عرضنا في الجزء الأول من البحث فان الكتابات المحاسبية عن دور المعلومات المحاسبية في عمليات القرارات الاستثمارية تجيء قاصرة عن تناول اثر

الاقتراض على تقييم المشروع الاستثماري اذ تكتفي بتناول التدفقات النقدية التشغيلية للمشروع الاستثماري لغرض تحديد صافي القيمة الحالية. ولذا يحتاج الأمر أن نمتد بالتحليل لدور المعلومات المحاسبية في حالة تطبيق الأساليب البديلة للتقييم الاستثماري والتي عرضنا لها في الجزء الثالث من البحث. وفيما يلي نتعرض لهذا الدور في كل من انشطة التخطيط للقرار الاستثماري ثم لغرض تقييم اداء المشروعات الاستثمارية واخيرا اثر ذلك على طبيعة المعلومات التي يفصح عنها في القوائم المالية المنشورة.

١ ـ دور المعلومات المحاسبية في مرحلة التخطيط للقرار الاستثماري: تختص المحاسبة الادارية بتوفير المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات الادارية ومن بينها القرارات الاستثمارية والتمويلية. وكما هو متعارف عليه في هذا الفرع من الفروع المحاسبية، فان المحاسبة الادارية تستهدف تقديم «أفضل المعلومات اللازمة لتقدير حجم وتوقيت التدفقات النقدية للمنشأة ودرجة عدم التأكد المحيطة بتحققها وذلك لكل بديل من البدائل المتاحة للمنشأة» (Carsberg, in Arnold et al, 1980 : 9).

وتفسيرا لعبارة «أفضل المعلومات اللازمة» الواردة أعلاه فان ذلك يتحدد بناء على بعض الخصائص النوعية أو المعايير التي يجب ان تتوافر في تلك المعلومات لخدمة عمليات اتخاذ القرارارت. وعادة ما يرد ذكر معاييرا مثل الملائمة، امكانية الوثوق بالمعلومات المرونة، التوقيت الملائم، القابلية للفهم. اقتصاديات انتاج المعلومات كصفات ينبغي توافرها والتأكد من كفايتها بالنسبة للمعلومات التي تتوافر من المصادر المحاسبية[١٣].

الا أنه يلاحظ هنا أن الناتج النهائي لأي قرار اداري انما هو محصلة تفاعل عملية اختيار نموذج القرار مع دور توفير المعلومات الملائمة لهذا النموذج ـ بالاضافة الي دور التنفيذ ومتابعته. ودور المحاسب في تلك الأحوال ـ لاتخاذ القرار الاستثماري موضع البحث ـ ليس من الأمور التي نجد اتفاقا عليها في الأدب المحاسبي، خصوصا على ضوء نتائج البحوث الحديثة في منهج اقتصاديات المعلومات Information - economics Approach، [١٤] ونظرية الوكالة Agency Theory. [١٥]. واحد المناهج التي يمكن اتباعها لوصف الدور الذي يقوم به المحاسب متميزا عن الدور الذي يقوم به متخذ القرار هو ذلك الذي يصف المحاسب بانه الطرف القائم بتقييم المعلومات Information - Evaluator Approach والذي يعرفه احد الكتاب كالآتي:

> «ان من مهام المحاسب ان يقوم بالاختيار من بين نظم المعلومات ذات الكلفة، ذلك النظام الذي يحقق اكبر منافع صافية للمنشأة. وتتحدد تلك المنافع طبقا لما اذا كان نظام المعلومات يؤدي الى تحفيز متخذ القرار الى اتخاذ القرارات التي يعتبرها المحاسب هي أفضل ما يمكن للمنشأة ان تحققه» (Kaplan, 1982: 12).

الا أنه يمكن النظر الى دور المعلومات المحاسبية في هذا الشأن على ضوء نظرية الوكالة Agency Theory التي تعتبر المنشأة كمجموعة من علاقات الوكالة بين عدة اطراف تضم المساهمين والمديرين والدائنين والجهات الحكومية. ومن هنا يمكن اعتبار المعلومات المحاسبية كوسيلة لحل المشكلات الناجمة عن الوكالة نتيجة للمصالح المتعارضة بين أطرافها، وبالتالي تخفيض تكاليف الوكالة Agency Costs. ومن هذا المنطلق يمكن اعتبار المعلومات المحاسبية ذات فائدة اذا نجحت في: (١) اعداد المعلومات المتعلقة بقياس أداء الوكيل (الادارة) والمتعلقة ببدائل القرارات Decision Choices (٢) اذا كان يمكن توفيرها بطريقة محايدة وواضحة لكل من الموكل والوكيل.[١٦]

وهذا الدور للمعلومات المحاسبية على ضوء نظرية الوكالة يثير أهمية خاصة فيما يتعلق بالتداخل بين القرارات الاستثمارية والتمويلية موضع البحث. اذ كما سبق ان اوضحنا في الجزء الثاني من البحث فان اهمال أثر القرار التمويلي عند تقييم الفرصة الاستثمارية قد يؤدي الى عدم تحقيق هدف تعظيم ثروة اصحاب المنشأة. وذلك سوف ينعكس في عدم تحقيق القدر الامثل من الاقتراض لتمويل المشروعات الاستثمارية بما ينعكس من ناحية اخرى على العلاقة بين المساهمين والمقرضين[١٧]. ويتوقع ان ينجم عن ذلك زيادة في تكاليف الوكالة سواء في تكاليف انتاج المعلومات والافصاح عنها او التكاليف المرتبطة باصدار ادوات التمويل، او تلك المترتبة على مواجهة الصعوبات المالية. ولذا يمكن النظر الى ضرورة توفير المعلومات المحاسبية الملائمة للأخذ في الاعتبار التداخل بين القرار الاستثماري والقرار التمويلي كضرورة لتخفيض تكاليف الوكالة، وكنظام يحفز الادارة (الوكيل) على أن يأخذ أفضل القرارات التي تتفق مع صالح المساهمين (الموكل). وعلى ضوء تلك الخلفية لدور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرار الاستثماري الذي يتم تمويله عن طريق مزيج من الاقتراض وحقوق الملكية، نتناول فيما يلي طبيعة المعلومات الملائمة لتطبيق اساليب التقييم الاستثماري التي تأخذ في الحسبان اثر الاقتراض عند احتساب صافي القيمة الحالية للمشروع الاستثماري كما تعرضنا لها في الجزء السابق من البحث.

يلاحظ من مقارنة تلك التدفقات النقدية الخاضعة للخصم ـ كما تناقش في الكتابات المحاسبية[١٨] بمتطلبات تطبيق الأساليب الأربعة السابق الاشارة اليها لتقييم المشروعات الاستثمارية انها تتفق فقط مع احتياجات تطبيق الأسلوب الأول وهو استخدام المتوسط المرجح لتكلفة رأس المال بعد الضرائب. ولكن لغرض امكانية تطبيق الأساليب الثلاثة الأخرى فانه بالاضافة الى مكونات التدفقات النقدية التشغيلية كما تناقش في الكتابات المحاسبية فانه يتعين توافر المعلومات عن التدفقات النقدية التالية:

أ ـ الجزء من تكلفة الاستثمار الذي ينتظر تمويله بالاقتراض (B^N) وبالتالي الجزء الممول من المساهمين ($I-B^N = S^N$).

ب ـ نمط سداد القرض بين الفترات المختلفة كما ينعكس في التغير في قيمة القروض دوريا $(B_t - B_{t+1})$.

ج ـ مصروف الفائدة التي تتحملها المنشأة دوريا من الأموال المقترضة $(r.B_t)$

د ـ الوفورات الضريبية من خصم مصروف الفائدة من الربح الخاضع للضريبة دوريا $(r.B_t.T)$.

بالاضافة الى ذلك فان تحديد نسبة المديونية دوريا وتثبيتها لغرض تعظيم ثروة المساهمين كما سبق مناقشته في الجزء الثاني من البحث يتطلب استخدام القيمة السوقية للقروض ولاجمالي حقوق المساهمين. ويتعين توفير تلك المعلومات لغرض تحديد اثر المشروع الاستثماري على ثروة اصحاب المنشأة.

وفيما يتعلق بتطبيق الأسلوب الرابع وهو أسلوب القيمة الحالية المعدلة APV فان تحديد معدل الخصم الواجب اتباعه لخصم التدفقات التشغيلية المترتبة على الاستثمار (K_{APV}) والذي يعادل معدل العائد السائد في السوق لتدفقات نقدية لا يتأثر بالمخاطرة المالية Unlevered flows يحتاج تحديدا لاثر الاقتراض على قيمة المنشأة. وهناك نظريتان تختلفان في هذا الاثر[١٩]: الأولى طبقا لتحليل (1963) Modigliani and Miller فان الاقتراض يزيد من قيمة المنشأة نظرا لخصم فوائد القرض من الربح الخاضع للضريبة المفروضة على المنشأة. والثانية، طبقا لتحليل (1977) Miller فإن الافتراض لا يؤدي الى زيادة في قيمة حقوق المساهمين اذا اخذنا في الحسبان الضرائب الشخصية على المساهمين بالاضافة الى الضرائب على الشركة.

ويؤثر الأخذ باحدى تلك النظريتين دون الأخرى على تحديد معدل الخصم (K_{APV})، وكذلك على تحديد القيمة الحالية للوفورات الضريبية نتيجة فوائد القروض (في ظل النظرية الثانية فان هذه القيمة سوف تصبح صفرا). ولذا فان تحديد المعلومات اللازمة لتقييم المشروع الاستثماري يتطلب الفصل في أثر الاقتراض على القيمة الاقتصادية للشركة طبقا للأثر الضريبي المترتب على الضرائب على الشركة والضرائب الشخصية، وذلك في حالة اتباع اسلوب القيمة الحالية المعدلة (APV).

٢ ـ دور المعلومات المحاسبية لغرض تقييم اداء المشروع الاستثماري: تعتبر مرحلة تقييم ومتابعة الأداء احدى المراحل الهامة المكملة لدورة التخطيط والرقابة المتعلقة بالقرارات الاستثمارية. وتهدف مراجعة نتائج القرار الاستثماري المتخذ (أو ما يطلق عليه مراجعة ما بعد الأداء) (Post-audit) مقارنة النتائج الفعلية بتلك التي كانت متوقعة عند اتخاذ القرار الاستثماري ثم تحليل وتفسير مسببات اية انحرافات بين الفعليات والتوقعات. وتنعكس الفائدة التي تجنى من وراء انشطة تقييم ومتابعة الأداء في تحسين عمليات اتخاذ القرارات، وخاصة مرحلة بناء التوقعات، وكذلك تحسين الأداء في مجال تنفيذ العمليات التشغيلية.

واذا ما أخذنا في الاعتبار ان الهدف الرئيسي للقرار الاستثماري هو تعظيم ثروة أصحاب المنشأة كما سبق تناوله في الجزء الثاني من البحث، فسوف يترتب على ذلك أن يصبح الدور الرئيسي لأنشطة تقييم الأداء ومتابعته هو توفير نظام رقابي يحفز الادارة على اختلاف مستوياتها على أن تنسق نتائج قراراتها مع هدف تعظيم الثروة.

ويترتب على عامل التفاعل والتداخل بين القرار الاستثماري والقرار التمويلي اضافة بعد جديد الى مرحلة تقييم أداء المشروع الاستثماري، لم يحظ بالاهتمام الكافي من الكتابات المحاسبية حتى الآن. اذ كما يتضح من التحليل المقدم في الجزء الثاني من البحث فان اهمال الأثر على نسبة المديونية قد يؤدي الى عدم تحقق هدف تعظيم ثروة اصحاب المنشأة عند اتخاذ القرار الاستثماري. وكذلك فانه تتعدد الأساليب التي يمكن اتخاذها كأساس لتقييم فرصة استثمارية قائمة اذا كان تمويلها يتم بمزيج من حقوق الملكية والقروض (كما سبق تناوله في الجزء الثالث من البحث). وذلك يثير قضيتين رئيسيتين عند التعرض لتقييم أداء المشروع الاستثماري وذلك اضافة للمشكلات التقليدية لتقييم الأداء والتي تناقش في الأدب المحاسبي:

الأولى: وهي ان الاقتراض كمصدر من مصادر تمويل المشروع الاستثماري يتسبب في ايجاد دوافع لدى المساهمين أو المديرين أو كلاهما لعدم تعظيم ثروة المنشأة ككل عن طريق اتخاذ القرارات الاستثمارية والتمويلية التي لا تتفق مع هدف تعظيم الثروة.

والثانية: وهي أن اتخاذ القرار الاستثماري باتباع احد الأساليب البديلة لصافي القيمة الحالية والتي تضمن الاعتراف صراحة بأثر الاقتراض يتطلب توفير مقاييس محاسبية مستجده لتقييم الأداء لكي تضمن الاتساق بين اسلوب اتخاذ القرار الاستثماري وأسلوب تقييم الأداء المترتب على اتخاذ ذلك القرار. وفيما يلي نتناول هاتين المشكلتين على التوالي.

تقييم أداء المشروع الاستثماري «ومشكلات الوكالة»: يستدل من الدراسات الحديثة في نظرية الوكالة Agency Theory والتعاقدات المالية ان وجود القروض في الهيكل التمويلي يخلق حافزا لدى المساهمين والمديرين لاتخاذ القرارات الاستثمارية التي يترتب عليها تحويلا للثروة من المقرضين إلى المساهمين والمديرين Wealth Transfer.

ويمكن تحقيق ذلك عن طريق تحمل درجة اعلى من المخاطرة التي لا يمكن تبريرها وذلك بالاستثمار في مشروعات تزيد فيها درجة المخاطرة بدلا من تلك التي تعكس درجة أقل من المخاطرة اذا كانت المفاضلة هنا لا تؤثر على مجموع القيمة السوقية للمنشأة، ولكن تعكس نصيبا اكبر للمساهمين في المنشأة على حساب المقرضين (Barnea et al, 1985 33-34). كذلك فان هناك دافعا لدى المساهمين والمديرين في حالة الاقتراض لعدم قبول بعض الفرص الاستثمارية المربحة اقتصاديا، اذ كان عائد تلك الفرص يعود على المقرضين (في شكل تخفيض درجة المخاطرة) بدرجة أكبر مما يعود على المساهمين (Myers, 1977).

لذلك فانه على الرغم من المزايا التي تعود على المنشأة من الاقتراض لتمويل المشروعات الاستثمارية (في شكل خصم مصروفات فوائد الاقتراض من الأرباح الخاضعة للضريبة)، فان تعارض مصالح الفئات المختلفة للمستثمرين (المساهمين والمقرضين) يخلق نوعا من الأعباء الاضافية على المنشأة ما يسمى بتكاليف الوكالة والمتمثلة في ضياع بعض الفرص الاستثمارية المربحة اقتصاديا أو تحمل درجات أعلى من المخاطرة. وتعتبر التعاقدات المالية بين الفئات المختلفة في المنشأة (المساهمين ـ المديرين ـ المقرضين) وسيلة لحل المشكلات الناجمة عن الوكالة في ظل الاقتراض. وعادة ما يكون ذلك مصحوبا باشتراطات من جانب المقرضين Debt Covenants terms تفرض بعض القيود في عقود الاقتراض على حرية المنشأة في اتخاذ (أو عدم اتخاذ) بعض القرارات في مجالات الاستثمار وتوزيع الأرباح والقيام بمزيد من الاقتراض وخلافه (Smith & Warner, 1979).

والنقطة الهامة هنا من استعراض مشكلات الوكالة المترتبة على الاقتراض هي ابراز عامل تكاليف متابعة الأداء في ظل المشكلات المترتبة على وجود تعارض بين مصالح الفئات المختلفة، والحاجة الى التحقق من انطباق القيود التي يفرضها المقرضون على المنشأة. اذ يلاحظ ان الكتابات المحاسبية المتعلقة بتقييم أداء المشروع الاستثماري تجيء خلوا من مناقشة متطلبات النظام الرقابي في ظل وجود مشكلات الوكالة على الرغم من انه يتوقع ان تمثل الأعباء المترتبة على الرقابة في ظل وجود تلك المشكلات قدرا لا بأس به من التكاليف، والتي يتوقع أن تتجه الى التزايد بزيادة نسبة المديونية. ولذلك فان الأمر يتطلب اعادة النظر في النظم المحاسبية المصممة للرقابة على أداء المشروعات الاستثمارية ومراكز الاستثمار لكي تتناول صراحة تكاليف متابعة الأداء في ظل وجود مشكلات الوكالة. اذ أن من شأن تجاهل تلك التكاليف ان يترتب عليه تأثير على سلوك المديرين فيما يتعلق بالمفاضلة بين المشروعات الاستثمارية. وكما يذكر بعض الكتاب:

> «إذا كان يصعب ادخال أثر تكاليف الرقابة (في ظل وجود مشكلات الوكالة) في التحليلات الخاصة بالمشروع الاستثماري بطريقة صريحه، فسوف يتوافر لدى الادارة العليا حافزا واضحا لمقايضة الفروق المحتسبة لصافي القيمة الحالية الخاصة بمشروعين استثماريين مقابل الفروق المتوقعة في تكاليف الرقابة» (Logue & Tapley, 1985: 36).

تقييم اداء المشروع الاستثماري ودور القيم السوقية عند تحليل الانحرافات: يتحدد تقييم الفرصة الاستثمارية بناء على التدفقات النقدية التفاضلية والمتوقعة من الاستثمار طبقاً لأى من أساليب التقييم المختلفة السابق التعرض لها. ولضمان اتساق أسلوب تقييم الأداء مع الأسلوب المتبع عند اتخاذ القرار الاستثماري، فأن أى نظام لتقييم أداء المشروع الاستثماري يجب أن يقوم على مقارنة التدفقات النقدية الفعلية مع تلك المتوقعة عند اتخاذ القرار.

واذا أخذنا في الاعتبار التداخل والتفاعل بين القرار الاستثماري والقرار التمويلي، فان نظام تقييم الأداء يجب أن يتضمن حصرا للتدفقات النقدية الفعلية المرتبطة بكل من نتائج تشغيل المشروع الاستثماري وتلك المترتبة على الاقتراض المستخدم في تمويل ذلك المشروع . ومن المتعين هنا عند تصميم النظام المتبع لحصر التدفقات النقدية الفعلية أن يراعي ضرورة فصل المكونات الرئيسية المترتبة على التمويل عن تلك المترتبة على تشغيل المشروع الاستثماري بطريقة تمكن من تحليل الانحرافات في الأداء في كلا الجانبين على حدة. فمن المتوقع عند تحليل مسببات الانحرافات وتحديد مسئولية الادارة عنها أن تعود بعض تلك المسببات الى عوامل خارجة عن نطاق تحكم الادارة نتيجة لعوامل خارجية، أو لعدم امكانية بناء التوقعات السليمة عند تحديد الفروض التي اتخذ على أساسها القرار الاستثماري.

وعلى سبيل المثال اذا لم تتمكن المنشأة من تثبيت نسبة المديونية بعد قبول الفرصة الاستثمارية كما كانت قبل قبول تلك الفرصة، فان انحرافات صافي القيمة الحالية للمشروع بعد الأداء *Expost* NPV عن تلك التي كانت متوقعة من قبل *Exante* NPV قد تكون راجعة الى ظروف السوق المالية الخارجة عن سيطرة الادارة فيما يتعلق بحجم القروض أو شروطها. وبالتالي لايمكن الحكم بتقصير الادارة في عدم تحقيق العائد المتوقع من المشروع الاستثماري. وهذا المثال يدلل على الحاجة الى التوسع في تحليل انحرافات الأداء الفعلي عن الأداء المخطط للمشروع الاستثماري (أو لمركز الاستثمار) في حالة وجود قروض لكي تشتمل على تحليل لانحرافات نسبة المديونية ونمط سداد القروض والأعباء المترتبة عليها، وهو الأمر الذي لم تتناوله الكتابات المحاسبية بالتفصيل حتى الآن.

ومن ناحية أخرى فقد اتضح من تحديد المتغيرات التي تعتمد عليها أساليب تقييم المشروع الاستثماري (في الجزء الثالث من البحث) اعتماد التحليل على افتراضات بخصوص:

(١) توقعات المتعاملين في السوق المالية بالنسبة لتحقق صافي القيمة الحالية المترتبة على القيام بالمشروع الاستثماري.

(٢) رد فعل السوق المالية بالنسبة لتقييم الوفورات الضريبية الناتجة عن خصم فوائد القروض من صافي الربح الخاضع للضريبة.

ومن وجهة نظر تقييم الأداء للمشروع الاستثماري فيمكننا القول بصفة عامة بأن الافتراضات المستخدمة عند اتخاذ القرار عن القيمة السوقية (سواء للمنشأة بكاملها أوعن توزيع القيمة السوقية بين المساهمين والمقرضين) يجب أخذها في الحسبان عند تحليل انحرافات العائد الفعلي عن العائد الذي كان متوقعا من المشروع الاستثماري. ويلاحظ هنا أن التحليل التقليدي والذي لا يأخذ صراحة التداخل بين قرار الاستثمار وقرار

التمويل، سوف يعكس أثر كافة تلك الافتراضات في تحديد المعدل المرجح لتكلفة الأموال (WACC) كما هو الحال في ظل طريقة صافي القيمة الحالية. الا أن اتباع أحد الأساليب البديلة لتقييم المشروع الاستثماري في ظل تداخل القرار الاستثماري والقرار التمويلي سوف يمكن من تحليل أثر الفروض التي اتبعتها المنشأة من حيث مدى تأثر القيم السوقية بتوقعات المتعاملين في السوق عن حجم ونوعية التدفقات النقدية المترتبة على الاستثمار ومصادر تمويله. ولاشك أن عملية تقييم ومتابعة الأداء في هذه الحالة سوف تقدم معلومات تفيد في تقييم صحة توقعات الادارة عن ردود فعل المتعاملين في السوق المالية الأمر الذي يمكن الاستفادة منه في الدورات التخطيطية والرقابية التالية.

٣ ـ التفاعل بين قرارات الاستثمار والتمويل ودور المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية المنشورة: لايقتصر أثر تداخل القرار الاستثمارى والقرار التمويلي على دور المعلومات المحاسبية للاستخدامات الداخلية (المحاسبية الادارية) سواء لغرض اتخاذ القرار أو متابعة وتقييم الأداء كما سبق تناوله في هذا الجزء من البحث، وانما يتعداه الى دور المعلومات المحاسبية لاستخدامات الأطراف الخارجية كما يفصح عنها في القوائم المالية المنشورة (المحاسبة المالية). ونتناول فيما يلي بعض الاعتبارات الرئيسية المتعلقة بدور المعلومات المحاسبية المنشورة في التقارير المالية، والكيفية التي يتم بها المفاضلة بين الأساليب المحاسبية البديلة للقياس والافصاح في تلك التقارير والتي تتأثر بالتفاعل بين القرار الاستثماري والقرار التمويلي.

دور التقارير المالية المنشورة «ومفهوم عدم تماثل المعلومات»: عندما تقوم المنشأة باتخاذ قرار استثماري يعتمد على الاقتراض كمصدر من مصادر التمويل، فان التحليل الذي تقوم به المنشأة لايقتصر فقط على المفاضلة بين المشروعات الاستثمارية المربحة من حيث الأثر النهائي على القيمة الاقتصادية للمنشأة ككل، وانما يتعداه أيضا الى تحديد الكيفية التي يتوزع بها عائد المشروع الاستثماري بين الأطراف المختلفة التي تقوم بالتمويل من مساهمين ومقرضين. وعادة مايتوفر لادارة المنشأة معلومات عن المشروع الاستثماري وأثره على القيمة والربحية لاتتوافر للمتعاملين في السوق المالية. وذلك ما يشار اليه بمفهوم عدم تماثل «عدم تطابق» المعلومات المتوافرة لدى الاطراف الخارجية والتي تعتمد فقط على مايتاح من المعلومات المنشورة[٢٠].

وفي ظل عدم تماثل المعلومات بين الجانبين، فان الادارة قد يكون لديها حافزا لعدم اتاحة تلك المعلومات عن المشروعات المربحة التي تنوي القيام بها والتي تعتمد على الاقتراض كمصدر للتمويل حتى تتمكن من تعظيم نصيب المساهمين في صافي القيمة المالية عند تحققها، والتي لم يكن في الامكان توقعها من جانب المتعاملين في السوق المالية. ولكن من ناحية أخرى فان عدم نشر تلك المعلومات أو عدم تسربها الى الأطراف الخارجية قد

يترتب عليه زيادة في معدل تكلفة الأموال بالنسبة للمنشأة بالاضافة الى عدم عدالة توزيع العائد والمخاطرة بين الأطراف المشاركة في التمويل نظرا لعدم تسعير السوق المالية للقروض وحقوق الملكية في ظل توافر المعلومات الكاملة. ويمثل ذلك مشكلة تواجه الادارة كنتيجة للتفاعل بين القرار الاستثماري وكيفية تمويله. وكما يذكر بعض الكتاب:

«هناك تعارضا بين توفير صافي القيمة الحالية الناجمة عن المشروعات الجيدة لصالح المساهمين الحاليين من ناحية، وبين تخفيض التكلفة الجارية للاموال الى حدها الأدنى من ناحية اخرى»(Brigham & Tapley, 1985: 51).

وفي حالة غياب أي الزام على ادارة المنشأة بالافصاح عن المعلومات المتوافرة عن المشروعات الاستثمارية والآثار المترتبة على القيام بها، فان حل هذه المشكلة (والتي تتمثل في احدى مشكلات الوكالة) سوف يترك أمره للادارة التي تقوم بالفصل فيه على ضوء تقديراتها لردود فعل المستثمرين والكيفية التي تبنى بها التوقعات في السوق المالية. ويضاف الى ذلك أيضا أنه في حالة عدم وجود مثل هذا الالزام للافصاح عن المعلومات للقضاء على مشكلة «عدم تماثل المعلومات»، فان ذلك قد يخلق حافزا للادارة لعدم النهوض بمشروعات استثمارية مربحة بدلا من قبولها وتمويلها باصدار المزيد من الأسهم في رأس المال (Myers & Majluf, 1984).

الا أنه يمكن النظر الى دور المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية المنشورة كوسيلة للقضاء على «أو التخفيف من حدة» مشكلة عدم تماثل المعلومات. اذ يصبح أحد الأهداف الرئيسية للمعلومات المحاسبية المنشورة هو اتاحة الفرصة للمتعاملين في السوق المالية للتنبؤ بأثر الفرص الاستثمارية التي تنهض بها المنشأة على الربحية المتوقعة، وتمكين هؤلاء المتعاملين من تقييم أداء الادارة فيما يتعلق بتعظيم القيمة الاقتصادية للمنشأة ككل من خلال القرارات الاستثمارية والتمويلية، وليس فقط تعظيم نصيب المساهمين.

ومن التحليل أعلاه يمكن القول بأن التفاعل بين القرارات الاستثمارية والكيفية التي يتم بها التمويل تبرز الدور الذي يمكن أن تلعبه المعلومات المحاسبية المنشورة في ازالة «عدم تماثل المعلومات» بالشكل الذي يمكن معه زيادة كفاءة السوق المالية في تسعير حقوق الملكية والقروض، بما يحقق عدالة توزيع العوائد ودرجات المخاطرة بين فئات المستثمرين، وتفويت الفرصة على الادارة للسعي الى تعظيم نصيب المساهمين في عوائد المشروعات الاستثمارية بدلا من تعظيم القيمة الاقتصادية للمنشأة ككل.

دور الادارة في المفاضلة بين الأساليب المحاسبية البديلة للقياس والافصاح في ظل الاقتراض: أشرنا فيما سبق الى دور المعلومات المحاسبية في التعاقدات المالية كوسيلة لحل مشكلة التعارض بين مصالح المقرضين من ناحية والمساهمين وادارة المنشأة من ناحية أخرى. اذ عادة ماتعتمد تلك التعاقدات على العديد من المقاييس التي تستخدم الأرقام

المحاسبية مثل معدل تغطية فوائد الاقتراض، ونسبة المديونية، وذلك لغرض التحقق من انطباق الاشتراطات والقيود المفروضة على المنشأة من جانب المقرضين : (Smith & Warner, 1979; Leftwich, 1983). Debt Covenants .

وطبقا للمبادىء المحاسبية المتعارف عليها التي تصف قواعد قياس الأرقام المحاسبية والافصاح عنها في التقارير المالية المنشورة، فان هناك قدرا من المرونة تسمح لادارة المنشأة بالمفاضلة بين الأساليب المحاسبية البديلة عند اعداد تلك التقارير، مثل توافر الأساليب البديلة لتحديد تكلفة المخزون السلعي أو استهلاك وتخفيض الأصول الثابتة وغيرها. وفي ظل استخدام القروض كمصدر من مصادر تمويل المشروعات الاستثمارية، فهناك دائما الخطورة بأن تتحيز الادارة عند المفاضلة بين تلك الأساليب المحاسبية البديلة بما يقلل فاعلية الاشتراطات المفروضة على المنشأة من جانب المقرضين. فكلما زادت نسبة الأموال المقترضة واقتربت المنشأة من نقض تلك الشروط ، كلما توافرت المصلحة الذاتية للمنشأة لاختيار تلك الأساليب المحاسبية التي تؤدي الى تحسين ربحية المنشأة وزيادة القيمة الدفترية لصافي أصولها والتقليل من نسبة المديونية في الفترة الحالية على حساب الفترات التالية. ويعبر Watts & Zimmerman عن ذلك الافتراض كالآتي:

مع ثبات جميع العوامل الاخرى، فانه يمكن القول بأنه كلما زادت نسبة المديونية، كلما توقعنا أن يقوم المديرين باختيار تلك الطرائق المحاسبية التي تؤدي الى تحويل أرقام الربح المحاسبية من الفترات المستقبلة الى الفترة الحالية(Watts & Zimmerman, 1986:216)

وتدلل نتائج بعض البحوث المتعلقة باختبار هذا الفرض على اتساقه مع الشواهد العملية (Dhaliwal, 1980; Zmijewski & Hagerman, 1981). ولذا يمكن القول أنه إذا كان للمعلومات المحاسبية المنشورة أن تلعب دورا فعالا في التعاقدات المالية كوسيلة لحل مشكلات الوكالة وتخفيض التكاليف المترتبة عليها ، فإن الأمر يتطلب التقليل من درجة المرونة المتاحة للإدارة في المفاضلة بين الأساليب البديلة للقياس والافصاح المحاسبي ، وخاصة تلك المؤثرة على المقاييس المستخدمة عادة في التحقق من انطباق الاشتراطات التي تفرضها التعاقدات المالية .

الخلاصة

تتسق الكتابات المحاسبية في مجال دور المعلومات في المراحل المختلفة لقرارات الموازنات الرأسمالية مع النظرة التقليدية لنظرية الإدارة المالية والتي تفترض انفصال القرار الإستثماري عن القرار التمويلي . ويجيء ذلك تجاهلا للاتجاه المعاصر في غالبية الكتابات المالية في السنوات الأخيرة والتي تبرز تفاعل تحليل القرار الإستثماري مع مصادر تمويل الفرصة الإستثمارية ، وضرورة الأخذ في الحسبان الأثر الناتج عن الاقتراض عند تطبيق معيار صافي القيمة الحالية .

ويترتب على سيادة تلك النظرة التقليدية في غالبية الكتابات المحاسبية في مجال القرارات الإستثمارية قصورا في تناول دور المعلومات المحاسبية في ظل الاعتماد على الاقتراض كمصدر للتمويل . فإذا كان الهيكل التمويلي للمنشأة يمثل عاملا مؤثرا في مراحل اتخاذ القرار الاستثماري ، فانه يصبح ضروريا أن يمتد دور المعلومات المحاسبية لكي يتناول طبيعة المعلومات الملائمة التي تحتاجها تطبيق أساليب التقييم المشترك للاستثمار والتمويل ، ومتابعة تنفيذ تلك القرارات ، وكذلك توفير المعلومات الرقابية اللازمة للمتعاملين في السوق المالية على ضوء متغيرات قرار الاقتراض .

وقد استهدف البحث الحالي إلى أن يتناول بالتحليل أثر استخدام القروض كمصدر من مصادر تمويل الفرص الإستثمارية على دور المعلومات المحاسبية سواء للاستخدامات الادارية في مراحل التخطيط للقرار الإستثماري وتقييم أدائه ، أو للاستخدامات الخارجية لغرض اعداد القوائم المالية المنشورة . وفي الجزء الثاني من البحث فقد استعرضنا أوجه القصور في معيار صافي القيمة الحالية باستخدام المتوسط المرجح لتكلفة الأموال بعد الضريبة ـ وهو الشكل السائد لنماذج تقييم المشروع الإستثماري في الكتابات المحاسبية ـ لغرض تعظيم ثروة المساهمين نظرا لاهمال الأثر على نسبة المديونية . وقد تبين من تحليل القرار الإستثماري المتعدد الفترات ، اعتماد معيار صافي القيمة الحالية على سياسات تثبيت نسبة المديونية وبالتالي النمط المستخدم في سداد القروض ، وكذلك على السياسة المتبعة في توزيع الأرباح . وفي الجزء الثالث من البحث تم استعراض الأساليب المقترحة في الكتابات المالية كبدائل لأسلوب صافي القيمة الحالية باستخدام المتوسط المرجح لتكلفة الأموال بعد الضريبة ، من حيث الافتراضات التي تقوم عليها ، وطبيعة المتغيرات التي تعتمد عليها ، والأحوال التي تؤدي إلى تفاوت في النتائج المترتبة على تطبيقها .

وقد أظهرت نتائج التحليل في الجزء الرابع من البحث أنه إذا أخذنا في الحسبان التفاعل بين القرار الإستثماري والقرار التمويلي ، فإن ذلك يثير العديد من القضايا المرتبطة بدور المعلومات المحاسبية سواء بالنسبة لأهداف تلك المعلومات أو طبيعة البيانات التي يلزم توفيرها للاستخدامات من جانب المنشأة أو من جانب المتعاملين في السوق المالية . ونلخص النتائج الرئيسية المستمدة من ذلك التحليل في النقاط التالية :

أولا : فيما يتعلق بهدف المعلومات المحاسبية ، فقد أظهر التحليل أن الاعتماد على الاقتراض كمصدر للتمويل يجعل من الضروري ألا يقتصر تقييم الفرصة الإستثمارية على مساهمتها في الاضافة إلى قيمة المنشأة ، وانما يتعداه إلى الكيفية التي يتوزع بها العائد بين الأطراف المختلفة الممولة للمنشأة من مساهمين ومقرضين . وذلك يخلق دافعا ذاتيا من جانب المساهمين والإدارة لمحاولة تعظيم نصيب المساهمين على حساب المقرضين من خلال اختيار المشروعات الإستثمارية ومصادر تمويلها . ويمثل ذلك احدى مشكلات الوكالة

Agency Problems التي يمكن للمعلومات المحاسبية أن تقوم بدور فعال في القضاء عليها ، وذلك عن طريق :

١ـ قياس المتغيرات التي يستخدمها المتعاملين للتحقق من انطباق الاشتراطات الواردة في التعاقدات المالية .

٢ـ القضاء على مشكلة « عدم تماثل المعلومات » المتاحة للمنشأة والمتاحة للمستثمرين الخارجيين .

٣ـ حفز ادارة المنشأة لكي تعمل على النهوض بأفضل القرارات الإستثمارية والتمويلية التي تتفق مع هدف تعظيم الثروة ، وتخفيض تكاليف الوكالة .

وتمثل تلك الأهداف امتدادا للدور الذي تلعبه المعلومات المحاسبية بالإضافة إلى دورها التقليدي في توفير المعلومات اللازمة لتسهيل عمليات اتخاذ القرارات والرقابة .

ثانيا : فيما يتعلق باحتياجات الأوجه المختلفة لعملية القرار الإستثماري والتمويلي للمعلومات المحاسبية ، فقد تبين من التحليل ضرورة أن يمتد حصر المعلومات التي يلزم توفيرها من المصادر المحاسبية لتسهيل عمليات اتخاذ القرارات الإستثمارية وتقييم أدائها إلى أن تشمل ـ بالإضافة إلى التدفقات التشغيلية المترتبة على الفرصة الإستثمارية كما تناقش في الكتابات المحاسبية ـ المعلومات التالية :

١ ـ التدفقات النقدية المترتبة على الاقتراض .

٢ ـ سياسات توزيع الأرباح على المساهمين .

٣ ـ الآثار المتوقعة على التقييم السوقي لحقوق المساهمين والقروض نتيجة لقبول الفرصة الإستثمارية .

٤ ـ رد فعل السوق المالية لتقييم الوفورات الناتجة عن خصم فوائد القروض من صافي الربح الخاضع للضريبة .

٥ ـ تكاليف توفير البيانات الرقابية في ظل وجود مشكلات الوكالة .

٦ ـ التوسع في تحليل الانحرافات الناتجة عن تقييم الأداء الفعلي للمشروع الإستثماري لكي تأخذ في الحسبان أثر العوامل السوقية الخارجة عن نطاق تحكم الإدارة على التدفقات النقدية الفعلية ، وأهمها عدم القدرة على تثبيت نسبة المديونية للمنشأة بعد قبول الفرصة الإستثمارية .

الهوامش

(١) يراجع على سبيل المثال : .Brealey and Myers, 1984: Ch.5,6 وهناك عددا من الدراسات التي تناولت مسحا لأساليب تقييم المشروعات الإستثمارية كما تمارس في الحياة العملية . يراجع على سبيل المثال :

Scapens and Sale, 1981; Schall, Sundem and Geijsbeek, 1978, Gitman and Mercurio, 1982.

(٢) يعود الفضل إلى اثارة الاهتمام بهذه القضية في الكتابات المالية الى : Myers (1974) ، وتلي ذلك العديد من الدراسات البحثية في هذا المجال ، منها على سبيل المثال :

Beranek, 1978; Hong and Rappaport, 1978; Haley and Schall, 1978; Rhee and McCarthy, 1982; Taggart, 1977.

(٣) يتضح ذلك من الكتابات التالية :

Miles and Ezzell, 1980; Greenfield, Randall and Woods, 1983; Boudreaux and Long, 1979; Haley and Schall, 1978.

وقد أوضح Brigham and Tapley, 1985 اعتماد تلك النتيجة على افتراض عدم توقع صافي القيمة الحالية للمشروع الإستثماري من جانب المستثمرين في السوق المالية .

(٤) يراجع Brigham and Tapley, 1985 لتحليل أثر هذا الافتراض .

(٥) انظر اثبات ذلك أيضا في :

Beranek, 1978; Golbe and Schachter, 1985.

(٦) يتفاوت الأسلوب الذي يمكن استخدامه ـ أو الذي يفترض أن تستخدمه المنشأة ـ لغرض تثبيت نسبة المديونية في حالة تعدد الفترات . يقارن على سبيل المثال بين تلك الأساليب التي يفترض اتباعها في الكتابات التالية : Myers, 1974;

Greenfield, Randall and Woods, 1983; Golbe and Schachter, 1985.

(٧) يتمشى هذا الافتراض مع التحليل الذي يقدمه : Golbe and Schachter, 1985) .

(٨) يراجع في ذلك : (Golbe and Schachter, 1985 : 56) .

ويراعي هنا أن Golbe and Schachter قد اقتصرا على عرض الأثر على التغير في حجم القروض دوريا ، وعلى حقوق المساهمين . ونمتد هنا بالتحليل لكي يشتمل الأثر على نسبة المديونية من فترة لأخرى في ظل الافتراضات عن سياسة توزيع الأرباح وذلك كما يتضح من المعادلة (15) .

(٩) على الرغم من شيوع هذا الأسلوب في الحياة العملية ، فقد قوبل بالعديد من الانتقادات في الكتابات المالية ، منها على سبيل المثال : (Beranek, 1978;

Haley and Schall, 1978; Boudreaux and Long, 1979; Miles and Ezzell, 1980

(١٠) يلاحظ هنا أن البسط في الجزء الأول من الطرف الأيمن للمعادلة (16) وهو يعادل أيضا :

$X_1 (1-T) + D_1 . T. + rB_1 . T$

$= [X_t - D_t - rB_t] \quad (1-T) \quad +D_t] + rB_t$

والجزء الأول من تلك العلاقة أعلاه يمثل العائد لفئة المساهمين $[X_t - D_t - rB_t] \quad (1-T) \quad +D_t]$ بينما يمثل الجزء الثاني من تلك العلاقات العائد لفئة المقرضين $+rB_t$.

(١١) يلاحظ هنا تشابه المعادلة (١٨) مع المعادلة (١٤) المشار اليها في الجزء السابق من البحث . ويراعى أن المعادلة (١٨) تفترض توافر المعلومات عن طبيعة مصادر تمويل المشروع ، وأن معدل العائد على حقوق المساهمين يأخذ في الحسبان المخاطرة التي يتعرض لها المساهمون نتيجة للاقتراض . ويوضح (Chambers et al, 1982 : 26.) أن هذا الأسلوب يشيع استخدامه في الحياة العملية على نطاق واسع لتقييم الاستثمارات العقارية .

(١٢) يفترض في المعادلة (٢٠) اتباع نظرية (Modigliani and Miller, 1963) والقائلة بأن الاقتراض يزيد من قيمة المنشأة السوقية بسبب الوفورات الضريبية من خصم مصروفات فوائد القروض من الربح الخاضع للضريبة . ولكن في حالة اتباع نظرية (Miller, 1977) والقائلة بأن الاقتراض لا يؤثر على القيمة الاقتصادية للمشروع إذا أخذنا في الحسبان كلا من الضرائب على المنشأة والضرائب الشخصية على المساهمين ، فإن المقدار الثالث من الطرف الأيمن للمعادلة (١٩) سوف يصبح مساويا للصفر . ولذلك فإن العلاقة (٢٠) تفترض ضمنيا أن معدل الضرائب الشخصية للمساهمين مساويا للصفر . ويتوقف صحة تطبيق طريقة القيمة الحالية المعدّلة على صحة ذلك الافتراض .

لتحليل أثر كلا النظريتين على احتساب القيمة الحالية ، يراجع في هذا الشأن : (Harris and Pringle, 1983) .

(١٣) يراجع على سبيل المثال : (Belkaoui, 1980 : 14-19) .

(١٤) يراجع في هذا الصدد على سبيل المثال : (Demski, 1980) .

(١٥) يراجع : (Jensen and Meckling, 1976) .

(١٦) يراجع 137 : (Barnea, Haugen, and Senbet, 1985) .

(١٧) يظهر التحليل الذي قدمه : (Rhee and McCarthy, 1982) أهمية أن يأخذ المديرون في اعتبارهم عامل تحويل الثروة المحتمل Wealth transfer بين المساهمين والمقرضين عند اتخاذ القرارات الإستثمارية وتحديد الهيكل التمويلي الأمثل .

(١٨) يراجع على سبيل المثال : (Deakin and Maher, 1984 : 562 - 571) .

(١٩) انظر الملحوظة رقم (١٢) أعلاه .

(٢٠) يراجع في ذلك : (Myers, 1984; Myers and Majluf, 1984) ويتضح من دراسة (Logue and Tapley, 1985) ، أن مشكلة عدم تماثل المعلومات قد تخلق تفضيلا لدى الإدارة للمشروعات الإستثمارية التي لها نمط معين لتحقق التدفقات النقدية ، إذا كان ذلك النمط يساعد على التقليل من حدة مشكلة عدم تماثل المعلومات وبالتالي تخفيض تكاليف الوكالة .

ويلاحظ أن مشكلة عدم تماثل المعلومات لا تعني بالضرورة أنه يتوافر للإدارة معلومات أفضل أو أكثر مما هو متاح للسوق المالية ، وانما تعني أن الادارة يتاح لها بعض المعلومات التي تفيد في تحديد طبيعة المشروع الإستثماري والتي يجهلها المتعاملون في السوق . انظر في ذلك : (Barnea et al, 1985 : 38) .

المصادر

Arditti, F.D. and Levy. H.
1977 "The Weighted Average Cost of Capital as a Cutoff Rate: A Critical Examination of the Classical Weighted Average." Financial Management (Fall): 24-34

Arnold, J., Carsberg, B. and Scapens, R.
1980 Topics in Management Accounting. Oxford: Philip Allan.

Barnea, S., Haugen, R. and Senbet, L.
1985 Agency Problems and Financial Contracting. Englewood Cliffs, N.J.: Prentice-Hall.

Belkaoui, A.
1980 Conceptual Foundations of Management Accounting. Reading, Massachusetts: Addison-Wesley.

Beranek, W.
1978 "Some New Capital Budgeting Theorems."Journal of Financial and Quantitative Analysis (December): 809-823.

Boudreaux, K. and Long, R.
1979 "The Weighted Average Cost of Capital as a Cutoff Rate: A Further Analysis." Financial Management (Summer): 7-14.

Brealy, R. and Myers. S.
1984 Principles of Corporate Finance.(2nd ed.), New York: McGraw-Hill.

Brick, I. and Weaver, D.
1984 "A Comparison of Capital Budgeting Techniques in Identifying Profitable Investments." Financial Management (Winter): 29-39

Brigham, E. and Tapley, T.
1985 "Financial Leverage and the Use of the Net Present Value Investment Criterion: A Reexamination." Financial Management (Summer): 48-52.

Chambers, D., Harris, R. and Pringle, J.
1982 "Treatment of Financing Mix in Analyzing Investment Opportunities." Financial Management (Summer): 24-41.

Deakin, E. and Maher M.
1984 Cost Accounting. Homewood, IU. : R. Irwin.

Demski, J.
1980 Information Analysis. (2nd ed.), Reading, Massachusetts: Addison-Wesley.

Dhaliwal, D.
1980 "The Effect of the Firm's Capital Structure on the Choice of Accounting Methods." Accounting Review (January): 78-84

Dopuch, N., Birnberg, J. and Demski, J.
1982 Cost Accounting - Accounting Data for Management Decisions. (3rd ed.), New York: Harcourt Brace Jovanovich.

Fama, E. and Miller, M.
1972 The Theory of Finance. New York: Holt, Rinehart, and Winston.

Gitman, J. and Mercuiro, V.
1982 "Cost of Capital Techniques Used by Major U.S. Firms: Survey and Analysis." Financial Management (Winter): 21-29.

Golbe, D. and Schachter, B.
1985 "The Net Present Value Rule and Algorithm for Maintaining a Constant Debt-Equity Ratio." Financial Management (Summer): 53-58.

Greenfield, R., Randall, M. and Woods, J.
1983 "Financial Leverage and the Use of Net Present Value Investment Criterion." Financial Management Analysis (December): 847-868.

Haley, C. & Schall, L.
1978 "Problems with the Concept of the Cost of Capital" Journal of Financial and Qualitative Analysis (December): 847-868.

Harris, R. and Pringle, J.
1983 "A Note on the Implications of Miller's Argument for Capital Budgeting." Journal of Financial Research (Spring): 13-24.

Hong, H. and Rappaport, A.
1978 "Debt Capacity, Optimal Capital Structure, and Capital Budgeting Analysis." Financial Management (Autumn): 7-11.

Jensen, M. and Meckling, W.
1976 "The Theory of the Firm: Managerial Behaviour, Agency Cost, and

Ownership Structure," Journal of Financial Economics (October): 306-359.

Kaplan, R.
1982 Advanced Management Accounting. Englewood Cliffs, N.J.: Prentice-Hall.

Leftwich, R.
1983 "Accounting Information in Private Market: Evidence from Private Lending Agreements." Accounting Review (January): 23-42.

Logue, D. and Tapley, T
1985 "Performance Monitoring and the Timing of Cash Flows." Financial Management (Autumn): 34-39.

Miles, J. and Ezzell, J.
1980 "The Weighted Average Cost of Capital, Perfect Capital Markets and Project Life: A Clarification." Journal of Financial and Quantitative Analysis (September): 719-730.

Miller, M.
1977 "Debt and Taxes." Journal of Finance (May) 261-275.

Modigliani, F. and Miller, M.
1958 "The Cost of Capital, Corporation Finance and the Theory of Investment." American Economic Review (June): 261-297.

1963 "Corporate Taxes and the Cost of Capital: A Correction." American Economic Review (June): 433-443.

Myers, S.
1974 "Interaction of Corporate Financing and Investment Decisions – Implications for Capital Budgeting." Journal of Finance (March): 1-25

1977 "Determinants of Corporate Borrowings." Journal of Financial Economics (November): 147-175.

Myers, S, and Majluf, N.
1984 "Corporate Financing and Investment Decisions When Firms Have Informations That Investors Do Not Have." Journal of Financial Economics (June): 187-222.

Myers, S.
1984 "The Capital Structure Puzzle." Journal of Finance (July): 474-499

Rhee, S. and McCarthy, F.
1982 "Corporate Debt Capacity and Capital Budgeting Analysis." Financial Management (Summer): 42-50.

Scapens, R. and Sale, J.T.
1981 "Performance Measurement and Formal Capital Expenditure Controls in Divisionalized Companies." Journal of Business Finance and Accounting (Autumn): 389-420.

Schall, L., Sundum, G. and Geijsbeek, Jr.. W.
1978 "Survey and Analysis of Capital Budgeting Methods." Journal of Finance (March): 281-287.

Smith, C. and Warner, J.
1979 "On Financial Contracting: An Analysis of Bond Covenants." Journal of Financial Economics (June): 117-161.

Taggart, R.
1977 "Capital Budgeting and the Financing Decision: An Exposition." Financial Management (Summer): 59-64

Watts, R. and Zimmerman, J.
1986 Positive Accounting Theory. Englewood Cliffs, N.J.: Prentice-Hall.

Zmijewski, M. and Hagerman, R.
1981 "An Income Strategy Approach to the Positive Theory of Accounting Standard Setting/Choice." Journal of Accounting and Economics (August): 129-149.

حالة القلق وسمة القلق لدى عينات من المملكة العربية السعودية

احمد محمد عبدالخالق
كلية الآداب - جامعة الاسكندرية

احمد خيري حافظ
كلية الآداب - جامعة عين شمس

مقدمـــة

يطلق على القرن العشرين تسميات متنوعة وصفات عديدة، ومن أبرزها انه عصر القلق. وقد شاعت هذه التسمية بعد أو وضع Auden وهو شاعر امريكي من اصل بريطاني، قصيدة شعرية تحمل عنوان «عصر القلق». وليس من اليسير في الحقيقة ان نتثبت من ان درجة القلق قد ارتفعت في هذا القرن بالمقارنة الى القرون السابقة، ذلك أن مقاييس القلق - بالمعنى الاصطلاحي الذي تعرف به الآن - لم تكن متاحة ولا معروفة فيما سبق من قرون، ومن ثم فالمقارنة - على اساس منهجي دقيق - مستحيلة تقريبا. وفضلا عن ذلك فقد كانت مصادر القلق ومسبباته في القرون الماضية عديدة ومتباينة وعنيفة، فلقد مضى على الانسان حين من الدهر داهمته فيه كوارث شتى كالأوبئة والمجاعات والزلازل والبراكين والحروب. وعلى الرغم من أن هذه الكوارث وبخاصة الحروب لم تنته في هذا القرن، فقد أمكن التحكم في بعضها والتقليل من معدله كالأوبئة مثلا.

ومن هنا يفترض بعض علماء النفس (Cattell, 1966 a: 44) أن معدل القلق لم يزدد في هذا القرن بالمقارنة إلى ما سبقه، ولكن درجة الانعصاب Stressأو الضغط هي التي ازداد معدلها الأن زيادة كبيرة، ذلك أن الحياة المعاصرة غاصة بالمواقف العصيبة والقوى أو الضغوط التي تفرض على الافراد : تدفعهم او تجذبهم. وقد يكون المزيد من الانعصاب او الضغط. . . بمثابة حمل باهظ على الميكانيزمات التوافقية للإنسان. ولاشك ان الانعصاب مرتبط بالقلق، ولكنه يختلف عنه في بعض الجوانب.

ومن الضروري الاشارة الى أن عددا من المؤلفين وعلماء النفس والأطباء النفسيين يصفون

العقدين الأخيرين من هذا القرن بأنه عصر الاكتئاب (Costello, 1976: 1) وقد أطلق هذا الوصف إشارة إلى ما يواجه الانسان المعاصر من عزلة قاسية وفردية مسرفة وحواجز حادة وتباعد شديد «ومسافات» اجتماعية واسعة بين الأفراد. ولاشك أن هناك تداخلا كبيرا بين القلق والاكتئاب، فاذا كان القلق ضيقا أو توجسا او خوفا متصلا بالمستقبل، فإن الاكتئاب «العصابي أو الاستجابي» ضيق وانقباض متصل بالماضي ومتأثر به أو استجابة له. ويذكر Costello (1976: 1) أنه حيث لم يعلن احد نهاية عصر القلق، فمن المفترض إذن اننا نعيش الآن في عصر كل من القلق والاكتئاب. وأيا كانت تسميات هذا العصر الذي نعيشه الآن فلاشك انه عصر الانفعالات الحادة ومن بينها القلق. ولقد احتل القلق مكانا بارزا في التراث الانساني الماضي والحاضر. ومن أهم الدلائل على هذا الاهتمام بحثه على ضوء علوم وتخصصات عدة اهمها: علم النفس والطب النفسي وما يتصل بهما من تخصصات دقيقة تتناول جوانب محددة في القلق كالكيمياء الحيوية وعلم الدم وعلم الغدد الصماء والطب السيكوسوماتي (النفسجسمي) وتخصص الأمراض الباطنة على اختلاف فروعه. كما اهتم ببحث مشكلة القلق كل من الفلسفة والأدب والفن والموسيقى والدين وغير ذلك من تخصصات وانساق علمية.

وقد ميز علماء النفس ـ على اختلاف وجهات نظرهم ـ بين أنواع فرعية أو مجالات خاصة أو طائفة من المواقف التي يبرز فيها القلق بصورة واضحة، منها قلق الموت وقلق الامتحان وقلق الجنس وقلق التحدث امام جمهور (عبدالخالق، ١٩٨٧ أ: ٣١ ـ ٣٢). ومن ناحية اخرى لقي تقسيم القلق بوجه عام الى حالة State والى سمة Trait اهتماما كبيرا من علماء النفس، وكان Cattell (1966 b: 356) في أوائل الستينات هو أول من قدم هذين المصطلحين. اما Spielberger et al (1983: 1) فكان اهم من طور هذين المفهومين.

ويمكن ان ننظر الى حالات الشخصية بوجه عام على أنها قطاعات مستعرضة مؤقتة او عابرة في تيار حياة الفرد، واوجاع انفعالية تعبر عن حالات الشخصية. وتوجد الحالة الانفعالية في لحظة محددة من الزمن، وعند مستوى معين من الشدة. وتتميز حالات القلق بمشاعر ذاتية تتضمن التوتر والخشية والعصبية والانزعاج، كما تتصف بتنشيط الجهاز العصبي الذاتي (الأتونومي) وزيادة تنبهه. وعلى الرغم من ان حالات الشخصية مؤقتة وسريعة الزوال غالبا فإنها يمكن أن تعاود وتتكرر عندما تثيرها منبهات ملائمة، ومن الممكن ايضا ان تبقى زمنا إضافيا عندما تستمر الظروف المثيرة لها. وعلى العكس من الطبيعة المؤقتة او العابرة للحالات الانفعالية فمن الممكن ان نتصور سمات الشخصية على انها خصائص مستقرة وثابتة نسبيا لدى الفرد، وتظهر فيها فروق ثابتة نسبيا بين الناس في التهيؤ لإدراك العالم بطريقة معينة وفي الميل الى الاستجابة او السلوك بأسلوب خاص له انتظام يمكن التنبؤ به (Spielberger et al, 1983: 1).

وتشير سمة القلق الى فروق فردية ثابتة نسبيا في الاستهداف للقلق، اي فروق بين الناس في الميل الى ادراك المواقف العصبية على انها خطرة أو مهددة، والاستجابة لمثل هذه المواقف بزيادة في شدة ارجاع حالة القلق لديهم. وقد تعكس سمة القلق كذلك الفروق الفردية في التكرار والشدة، عن طريقها يمكن الكشف عن حالات القلق في الماضي، كما تعكس احتمال ان يَخْبُر الفرد أو يعاني من سمة القلق في المستقبل. وكلما كانت سمة القلق اقوى زاد احتمال ان يَخْبَر الفرد أو يعاني من ارتفاعات اشد في حالة القلق في المواقف التي تتضمن تهديدا (Spielberger et al, 1983: 1). وتشير حالة القلق اذن الى تلك الحالة الانعفالية التي يعاني منها الفرد في اللحظة الراهنة او في موقف خاص ومحدد، بينما تدل سمة القلق على خصلة او صفة ثابتة نسبيا في الشخصية.

ولقد وضع Spielberger et al (1983: 1) قائمة تشتمل على مقياسين فرعيين يقيس أحدهما حالة القلق، بينما يقيس الآخر سمة القلق لدى الراشدين، ولهذين المقياسين ثبات وصدق مرتفع. وقد ترجمت هذه القائمة الى اكثر من ثلاثين لغة، وقام عبدالخالق (١٩٨٤) بترجمة الطبعة الأخيرة المنقحة الصادرة عام ١٩٨٣ الى اللغة العربية، واختبر بها عينات مصرية، واستخرج معاملات ثباتها وصدقها. وتشير كل من المعالم السيكومترية والنتائج المستخرجة من عينات من بلاد كثيرة الى ان قائمة القلق: الحالة والسمة تعد اداة واعدة ومأمولة، وهو الأمر الذي شجعنا على استخدامها في دراسة جديدة على عينات عربية اخرى، ونقصد عينات من المملكة العربية السعودية.

هدف الدراسة

تهدف الدراسة الى تحقيق عدة أهداف من بينها بيان مدى كفاءة قائمة القلق: الحالة والسمة لدى تطبيقها على عينات سعودية يفترض انها سوية، وكذلك اتاحة بعض البيانات السيكومترية الأساسية لهذا المقياس، كمعاملات الثبات والصدق والمتوسطات والانحرافات المعيارية. ويمكن ان تعد نتائج هذا البحث تمهيدا لاستخراج معايير للمقياس ذاته على عينات سعودية متنوعة، ولا يخفى ما لذلك من أهمية نظرية وتطبيقية، في مجالى البحوث الإمبيريقية والاستخدام الاكلينيكي للمقياس بوصفه اداة جيدة يمكن ان تسهم في عملية التشخيص.

طريقة البحث

العينة: اجريت هذه الدراسة على مجموعات من الطلاب والمدرسين، وجميعهم ممن يحملون الجنسية السعودية، تم اختيارهم من كليات ومدارس مدينة الرياض. وان الزعم بان اختيار هذه العينات قد تم على اساس عشوائي ليس له ما يسوغه، فقد وقع الاختيار عليها تبعا لما هو متاح لنا منها، بوصفنا باحثين اجنبيين في هذا القطر الشقيق. وتشتمل عينة البحث على العينات الفرعية الأربع الآتية:

أولا ـ طلبة الجامعة: تم اختيارهم من جامعتي الملك سعود والإمام محمد بن سعود الاسلامية، وهما الجامعتان الوحيدتان بمدينة الرياض، وضمت هذه العينة طلبة ذكورا من كليات التربية والعلوم الاجتماعية والدعوة والإعلام، ومن أقسام علم النفس والتاريخ والجغرافيا والإعلام. ووصل المجموع الكلي لعينة طلاب الجامعة ١٩٦ طالبا، وكان متوسط اعمارهم ٢١,٨ بانحراف معياري قدره ٢,١ عاما.

ثانيا ـ طلبة المرحلة الثانوية: وقد وقع الاختيار على ثلاث مدارس ثانوية بمدينة الرياض، وهي مدرسة الملك عبدالعزيز الثانوية ومدرسة العارض الثانوية ومدرسة بدر الثانوية، وشملت الدراسة طلبة من السنتين الثانية والثالثة بقسميها العلمي والأدبي، ووصل المجموع الكلي لهذه العينة ١٢٢ طالبا، وكان متوسط اعمارهم ١٨,٥، بانحراف معياري قدره ٢,٥ عاما.

ثالثا ـ طالبات المرحلة الثانوية: اختيرت مدرسة البنات الثانوية السادسة بمدينة الرياض، وضمت العينة طالبات من السنتين الثانية والثالثة بقسميها الأدبي والعلمي، ووصل المجموع الكلي للطالبات الى ١١٦ طالبة، وكان متوسط اعمارهن ١٨,٢، بانحراف معياري قدره ١,٣ عاما.

رابعا: المدرسون ومديرو المدارس: تمثل هذه العينة جميع المدرسين الملتحقين بدبلوم التوجيه والإرشاد الطلابي بجامعة الإمام محمد بن سعود الاسلامية، وجميع مديرو المدارس الابتدائية والمتوسطة الملتحقين بدورة تدريبية بكلية التربية جامعة الملك سعود، فضلا عن مجموعة اخرى من المدرسين العاملين بمدينة الرياض، ويلاحظ أن هذه العينة تضم مدرسين ومديرين من معظم المناطق التعليمية بالمملكة. ووصل المجموع الكلي لهذه العينة الى ٨٢ مفحوصا، وكان متوسط اعمارهم ٣٣,٥ بانحراف معياري قدره ٦,٧ عاما.

ويبين الجدول التالي بعض خصائص العينات المستخدمة.

جدول رقم (١)

حجم عينات الدراسة (ن) والمتوسط (م) والانحراف المعياري (ع) لأعمارها

العينة	ن	العمر م	ع
١ ـ طلبة الجامعة	١٩٦	٢١,٨	٢,١
٢ ـ طلبة الثانوي	١٢٢	١٨,٥	٢,٥
٣ ـ طالبات الثانوي	١١٦	١٨,٢	١,٣
٤ ـ المدرسون والمديرون	٨٢	٣٣,٥	٦,٧
المجموع الكلي	٥١٦		

الاداة: استخدمت قائمة القلق (الحالة والسمة) من وضع «سبيلبيرجر» وزملائه، وهي الطبعة المنقحة الصادرة عام ١٩٨٣ (الصورة ى)، وقد طبقت النسخة التي ترجم بنودها وأعدها عبدالخالق (١٩٨٤). وتشتمل هذه القائمة على مقياسين فرعيين وهما: حالة القلق وسمة القلق، ويضم كل مقياس فرعي عشرين بندا، يجاب عن كل منها بالاختيار من بين اربعة بدائل Alternatives وهي في مقياس حالة القلق كما يلي: «لا مطلقا، الى حد ما، بدرجة متوسطة، كثيرا جدا». أما مقياس سمة القلق فيتضمن البدائل الآتية: «أبدا تقريبا، احيانا، كثيرا، دائما تقريبا». وقد ظهر ان لهذه القائمة ثباتا وصدقا مرتفعين على عينات مصرية، كما كشف المقياسان الفرعيان (الحالة والسمة) عن ارتباط متبادل مرتفع (عبدالخالق، ١٩٨٤: ٣٢).

التطبيق: طبقت قائمة القلق في مواقف قياس جمعية على مجموعات تراوح عدد افرادها بين ٢٠، ٤٠ مفحوصا. وكانت جلسات التطبيق تبدأ بتقديم موجز لموقف القياس، وقدم مقياس حالة القلق أولا يليه مقياس سمة القلق. وكان المفحوصون ينبهون الى ضرورة التفرقة عند الإجابة بين مقياس الحالة والسمة كما هو وارد في تعليمات كل منهما. واستغرقت الاجابة عن الصورتين حوالي ربع ساعة، ومع ذلك فتجدر الإشارة الى أن القائمة بصورتيها كانت تطبق دون حدود زمنية.

ويهمنا ان نشير إلى القائمين بالقياس او الفاحصين في جلسات التطبيق، وفيما يختص بعينات الذكور قام بتطبيق المقياس على طلبة الجامعة وبعض أفراد عينة المدرسين، الباحثين القائمين على هذه الدراسة (اثنان)، اما طلبة المدارس الثانوية الذكور فقد طبق المقياس عليهم بوساطة اربعة من طلاب الدارسات العليا الملتحقين بالدبلوم الخاص للتوجيه والارشاد الطلابي بجامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية. وفيما يختص بطالبات المدارس الثانوية فقد طبق المقياس عليهن من قبل احدى طالبات الدراسات العليا المسجلة لدرجة الدكتوراه في علم النفس، وغني عن البيان ان طالبة الدكتوراه هذه والطلاب الأربعة بدبلوم التوجيه والارشاد، وهم من ساهموا في تطبيق المقياس، قد تلقوا تدريبا كافيا بهذا الخصوص.

التحليل الإحصائي: استخرجت المتوسطات والانحرافات المعيارية للدرجات الخام، كما استخدم اختبار «ت» لبيان دلالة الفروق بين متوسطات مختلف المجموعات، وحسب معامل ارتباط «بيرسون» بين الدرجات الخام.

النتائج

من الأهمية بمكان ـ بادىء ذي بدء ـ ان نعرض لمعاملات ثبات قائمة القلق على عينة سعودية، فقد طبقت القائمة على عينة من طلبة الجامعة السعوديين (ن = ١٧)، ثم أعيد تطبيقها بعد اسبوع واحد، وحسبت معاملات الارتباط (معاملات الاستقرار) بين التطبيقين، وفيما يلي نتيجة هذه الخطوة:

معامل استقرار حالة القلق ٠,٥٥
معامل استقرار سمة القلق ٠,٥٩

ومن الملاحظ ان معامل استقرار مقياس حالة القلق يقع في الحدود المتوقعة والتي كشفت عنها الدراسات السابقة، فقد تراوحت معاملات الاستقرار لمقياس حالة القلق كما طبق في صورته الأصلية على عينات أمريكية، بين ٠,٣٤، ٠,٦٢ (Spielberger et al 1983: 13) بينما وصل معامل استقرار المقياس الفرعي ذاته كما طبق على عينات مصرية الى ٠,٥٧ لدى الذكور، ٠,٤٧ عند الاناث (عبدالخالق، ١٩٨٤ : ٣١). ويلاحظ ان كل هذه المعاملات على العينات الأمريكية والمصرية والسعودية منخفضة، ولكن هذا الانخفاض امر متوقع، لأن المقياس الصادق لحالة القلق يجب أن يعكس تأثير العوامل الموقفية الفريدة التي تحدث ابان موقف القياس (Spielberger et al,1983: 13). أما معامل استقرار مقياس سمة القلق على العينة السعودية (٠,٥٩) فيعد اقل قليلا من نظيره في الدراسات السابقة، فقد تراوح بين ٠,٦٥، ٠,٧٥ على عينات امريكية (Spielberger et al 1983: 13). ووصل على عينات مصرية الى ٠,٧٨ لدى الذكور، ٠,٨٢ عند الإناث (عبدالخالق، ١٩٨٤ : ٣١) ويحتمل ان يرجع انخفاض الثبات على العينة السعودية الى صغر حجمها (ن = ١٧)، وعلى الرغم من ذلك فإن استقرار مقياس سمة القلق كما ظهر من تطبيقه على عينات سعودية (حوالي ٠,٦) يعد مقبولا في هذه المرحلة المبكرة من مراحل اعداد المقياس على عينات سعودية.

ومن ناحية أخرى قمنا بتقدير صدق قائمة القلق بطريقتين أولهما: الارتباط بين مقياس القائمة، وثانيهما: الارتباط بين المقياسين ومحك خارجي هو قياس الفعاليه الاجتماعية. وفيما تختص بالارتباط بين المقياسين الفرعيين: الحالة والسمة، فإن الافتراض الأساسي هنا هو أنه على الرغم من ان النظرية التي يعتمد عليها المقياس تميز بين الحالة والسمة في القلق، فانه لا يمكن اغفال حقيقة ان المقياسين يقيسان جانبين لمفهوم واحد هو القلق، ويتوقع ان من يحصل على درجة مرتفعة في أحدهما يميل الى الحصول على درجة مرتفعة في الآخر والعكس صحيح. ويبين جدول (٢) الارتباط بين المقياسين.

جدول رقم (٢)

معاملات الارتباط بين مقياس القلق: الحالة والسمة
لدى اربع عينات سعودية

العينات	ن	معاملات الارتباط
طلبة جامعة	١٩٦	٠,٥٧٩ **
طلبة ثانوي	١٢٢	٠,٦٨٥ **
طالبات ثانوي	١٦٦	٠,٥١٣ **
مدرسون	٨٢	٠,٥٧٢ **
وسيط الارتباطات		٠,٥٧٥ **

** جوهري عند مستوى ٠,٠١

ويلاحظ من جدول (٢) ان جميع الارتباطات موجبة جوهرية (عند مستوى ٠,٠١) بين المقياسين الفرعيين: الحالة والسمة لدى اربع عينات سعودية، ويعد ذلك دليلا قويا على صدق المقياسين. وتتسق هذه النتيجة مع الدراسات السابقة على عينات امريكية فقد ظهر ان وسيط الارتباطات بين المقياسين هو ٠,٦٥ (Spielberger et al, 1983: 15)، كما اتضح ان وسيط الارتباط بين المقياسين على عينات مصرية بلغت ثلاث عشرة عينة هو ٠,٦٥٥ (عبدالخالق، ١٩٨٤: ٣٢). وتكشف كل هذه المعاملات عن صدق مرتفع للمقياسين الفرعيين: حالة القلق وسمة القلق. اما الطريقة الثانية التي اتبعت لتقدير صدق مقياسي القائمة، فهو تقدير ارتباطهما بمقياس الفعالية الاجتماعية، وهذا المقياس من اعداد حافظ (١٩٨٥)، ويتمضن ثلاثة مقاييس فرعية هي:

١) فقدان المعنى Meaninglessness
٢) الانعزال الاجتماعي Social isolation
٣) القلق Anxiety

ويشتمل كل مقياس فرعي على سبعة بنود، يجاب عن كل منها على اساس خمسة بدائل كما يلي: . . لا مطلقا، نادرا، احيانا، كثيرا، دائما، وقد اوضحت الدراسات التي أجريت على هذا المقياس، على عينات سوية ومرضية من البيئة السعودية، ان لهذا المقياس ثباتا وصدقا مقبولين، وقد طبق مقياس حالة القلق ومقياس سمة القلق مع المقياس الفرعي للقلق المشتق من مقياس الفعالية الاجتماعية في جلسة قياس جمعية واحدة على ٣٣ طالبا جامعيا. ويبين جدول (٣) الارتباط بين المقياسين.

جدول رقم (٣)
معاملات الارتباط (ر) بين مقياس القلق: الحالة والسمة والمقياس الفرعي للقلق المشتق من مقياس الفعالية الاجتماعية

المقياسان	ر
حالة القلق / مقياس القلق المشتق من الفعالية الاجتماعية	٠,٥٣٤ **
سمة القلق / مقياس القلق المشتق من الفعالية الاجتماعية	٠,٤٨١ **

** جوهري عند مستوى ٠,٠١

وتشير معاملات الارتباط الجوهرية الواردة في جدول (٣) الى صدق مقبول لقائمة القلق: الحالة والسمة. ومن هنا يمكن القول بان الادلة على صدق قائمة القلق على عينات سعودية تتوافر عن طريقين، اولهما: الارتباط بين مقياس القلق: الحالة والسمة، وثانيهما: الارتباط بين هذين المقياسين ومقياس القلق المشتق من مقياس الفعالية الاجتماعية، مما يشير الى ان استخدام قائمة القلق في البيئة السعودية يمكن ان يكون أمراً واعداً ومأمولاً. ومع ذلك فان الاثبات الحق لصدق هذا المقياس في البيئة السعودية لابد ان يتوافر عن طريقين هما:

أ ـ التحليل العاملي لبنود المقياس.
ب ـ استخراج الفروق بين مجموعات محكية Criterion groups معروفة الخصائص سلفا، مثل العينات السوية والمرضية.

ويخرج هذا التخطيط عن هدف هذه الدراسة، ويتعين ان نوصي الباحثين النفسيين السعوديين بضرورة اجراء مثل هذه الدراسات مستقبلا. ويبين جدول (٤) بعض المعالم السيكومترية الأساسية لمقياسي القائمة كما طبقت على اربع عينات من المملكة العربية السعودية.

جدول رقم (٤)
المتوسطات (م) والانحرافات المعيارية (ع) لمقياسي القلق: الحالة والسمة كما طبقت على عينات سعودية

العينات	حالة القلق		سمة القلق	
	م	ع	م	ع
طلبة جامعة	٣٥,٧٥	٨,١٠	٤٠,٠٥	٧,٤٠
طلبة ثانوي	٣٦,٠٩	٨,٧٥	٤١,١٤	٨,٠٦
طالبات ثانوي	٣٨,٣٨	٩,٩٨	٤٤,٩٣	٨,٤٨
مدرسون	٣٢,٢١	٩,٧٣	٣٦,٣٩	٧,٨٥

ويوضح فحص جدول (٤) ان اقل درجة في مقياسى حالة القلق وسمة القلق حصلت عليها عينة المدرسين، وهذا أمر متوقع ويتسق مع نتائج دراسة مصرية على المدرسين (عبدالخالق، ١٩٨٤ : ٣٧) ويمكن تفسير ذلك بان المدرسين ـ بالمقارنة الى بقية المجموعات ـ يمكن ان يعدوا اكثر استقراراً، نظرا لكونهم يعملون، كما أنهم انتهوا من مرحلة الدراسة بما يصاحبها من قلق، ويلاحظ كذلك أن عينة المدرسين اكبر المجموعات السعودية في هذه الدراسة عمراً (انظر جدول ١)، ويقع متوسط أعمارهم (م = ٣٣,٥) حول اكبر مرحلة خالية من القلق (Cattell, 1966 a : 44).

ومن ناحية اخرى فإن أعلى المتوسطات في مقياس القلق: الحالة والسمة حصلت عليها عينة طالبات الثانوي. وتتفق هذه النتيجة مع النتائج التي أسفرت عنها الدراسات السابقة لا في قائمة القلق فحسب Simon & Thomas, 1983: 200; Spielberger et al, 1983: 5؛ (عبد الخالق، ١٩٨٤ : ٣٨) بل كذلك في مقاييس القلق الأخرى والعصابية وسوء التوافق، اذ اتضح أن للإناث درجات اعلى في مقاييس هذه الابعاد (عبدالخالق، ١٩٨٧ ب: ٣٧٦ ـ ٣٧٧؛ al - Issa, 1982: 83).

ثم طبق اختبار «ت» بوصفه مقياسا للفروق بين متوسطات العينات السعودية الأربع، وكشفت معظم المقارنات عن فروق جوهرية احصائيا، ويبين جدول (٥) نتائج هذا التحليل.

جدول رقم (٥)

الفروق بين متوسطات العينات السعودية على اساس اختبار «ت»

المقارنة بين عينتين	قيم «ت»	
	حالة القلق	سمة القلق
طلبة الجامعة / طلبة الثانوي	٠,٤١	٠,٨٤
طلبة الجامعة / طالبات الثانوي	٣,٣٧ **	٥,٦٧ **
طلبة الجامعة / المدرسون	٤,١٢ **	٥,٣٨ **
طلبة الثانوي / طالبات الثانوي	٢,٤٣ *	٤,٥٦ **
طلبة الثانوي / المدرسون	٢,٩٨ **	٤,٢٠ **
طالبات الثانوي / المدرسون	٦,٩٤ **	٧,٣٦ **

* جوهري عند مستوى ٠,٠٥

** جوهري عند مستوى ٠,٠١

ويتضح من جدول (٥) ان الفروق بين طلبة الجامعة وطلبة الثانوى غير جوهرية في مقياس القلق: الحالة والسمة، ويمكن ان تفسر هذه النتيجة على ضوء امرين هما: كلتا المجموعتين ذكور، والفروق العمرية بينهما غير كبيرة، ذلك أن متوسط اعمار طلبة الجامعة هو ٢١,٨ ± ٢,١ عاما، على حين ان متوسط اعمار عينة طلبة الثانوي هو ١٨,٥ ± ٢,٥ عاما، (انظر جدول ١). ومن ناحية اخرى فان الفروق جوهرية بين طالبات الثانوي (وهي عينة الإناث الوحيدة في هذه الدراسة) وبقية المجموعات الثلاث وكلهم من الذكور (طلبة الجامعة، طلبة الثانوي، المدرسون)، ويفسر ارتفاع درجات الإناث في مقياس القلق: الحالة والسمة بالمقارنة الى الذكور على ضوء الفروق الجنسية في الاستعداد للعصاب والقلق وسوء التوافق، والتي اثبتتها كثير من الدراسات السابقة (عبدالخالق، ١٩٨٧ ب: ٣٧٦ ـ ٣٧٧؛ al - Issa, 1982: 83) من ناحية، وفي نتائج قائمة القلق التي نحن بصددها من ناحية اخرى (عبدالخالق، ١٩٨٤: ٣٨؛ Simon & Thomas, 1983: 200; Spielberger et al, 1983: 5) ولقد واجه تفسير الفروق الجنسية في القلق خلافا غير قليل، ويمكن ان نعدد ـ على الأقل اربع وجهات للنظر كما يلي:

١ ـ ترجع بعض البحوث الفروق الجنسية في القلق الى عوامل وراثية.
٢ ـ تعزوها بحوث اخرى الى العوامل الاجتماعية المتصلة بعملية التنشئة الاجتماعية.
٣ ـ التفاعل بين عوامل الوراثة والبيئة.
٤ ـ استعداد الاناث ـ بدرجة اكبر من الذكور ـ للاعتراف بالقلق على ضوء الدور الاجتماعي المتوقع منهن.

ومن غير المقبول ان تفسر الفروق بين طالبات الثانوي وبقية المجموعات الثلاث في هذه الدراسة وكلهم من الذكور، على ضوء متغير العمر، ذلك أن الفروق بين متوسط اعمارهن ومتوسط اعمار طلبة الثانوي غير جوهرية، وكذلك الفرق بين متوسط اعمارهن ومتوسط اعمار عينة طلبة الجامعة غير كبيرة (انظر جدول ١)، ولكن الفرق بين متوسط اعمارهن وأعمار عينة المدرسين هو الفرق الجوهري الوحيد، ومع ذلك فإن تفسير ارتفاع درجتي القلق لدى الإناث بالمقارنة الى الذكور على ضوء الفروق الجنسية افضل كثيرا ـ في هذه الدراسة ـ من تفسيره على اساس الفروق العمرية. كما اسفرت نتائج هذه الدراسة عن ان لعينة المدرسين اقل متوسط للدرجات بين العينات الأربع في مقياس القلق: الحالة والسمة (انظر جدول ٤)، وقد ظهر كذلك ان جميع الفروق جوهرية (عند مستوى ٠,٠١) بين متوسط درجتي عينة المدرسين ودرجتي جميع العينات الثلاثة الأخرى: طلبة الجامعة، طلبة الثانوي، طالبات الثانوي (انظر جدول ٥)، ويتسق حصول المدرسين السعوديين على اقل متوسط في مقياسى القلق: الحالة والسمة مع دراسة سابقة على المدرسين المصريين (عبدالخالق، ١٩٨٤: ٣٧ ـ ٣٨). وكما سبق ان ذكرنا، فان هذه النتيجة يمكن تفسيرها على ضوء الفروق العمرية بين المدرسين وبقية المجموعات، اذ يقع المدرسون في المرحلة

العمرية الخالية نسبيا من القلق (Cattell, 1966 a: 44) بالنسبة الى بقية المجموعات. ومن ناحية اخرى يمكن القول بان الظروف الاجتماعية التي تهيىء الفرد للمعاناة من القلق لدى المدرسين تعد اقل من نظيرتها عند بقية المجموعات الثلاث وهم عينات طلاب في مرحلة الدراسة الثانوية او الجامعية، بما يصاحب الأخيرة من قلق وتوتر.

ومن الأهمية بمكان أن تقدر الفروق الحضارية في قائمة القلق بين العينات السعودية الواردة في هذه الدراسة وعينات من جنسيات أخرى، وقد وقع الاختيار على الجنسيتين الامريكية والمصرية. والسبب في هذا الاختيار هو أن القومية الأمريكية هي التي وضع المقياس اصلا لتقدير القلق لدى عينات مسحوبة منها، وقد رجعنا الى المعايير الأمريكية الواردة في دليل تعليمات المقياس (Spielberger et al , 1983: 5) وبدهي ان المقياس طبق على العينات الأمريكية من قبل واضعيه - في صورته الانجليزية. اما اختيار العينات المصرية لمقارنتها بنتائج تطبيق المقياس على العينات السعودية فقد تم لهذه الأسباب:

١ - هناك قدر غير قليل من التشابه الحضاري بين الجنسيتين المصرية والسعودية.
٢ - صورة القائمة المطبقة على المصريين والسعوديين واحدة، وهي طبعة عام ١٩٨٣، وقد استخدمت ترجمة البنود ذاتها في الدراستين.
٣ - لم يصل الى علمنا دراسة أخرى منشورة أجريت على عينات عربية غير مصرية باستثناء دراسة (Saigh (1984: 185 على عينات لبنانية، ولكن هذه الدراسة الاخيرة تتصف بما يلي:

أ - استخدمت صورة مبكرة من قائمة القلق: الحالة والسمة (طبعة عام ١٩٦٨)، بينما استخدمنا - مع العينة السعودية - الطبعة الحديثة المنشورة عام ١٩٨٣. وهناك اختلافات جوهرية بين الصورتين في كل من بنية المقياس وبنوده، ومن ثم فالمقارنة غير سليمة.

ب - لدراسة «فيليب صايغ» هدف خاص يتلخص في المقارنة بين درجة القلق لدى اللبنانيين قبل الاجتياح الإسرائيلي لبيروت الغربية مباشرة، وبعد انسحاب القوات الإسرائيلية وغيرها منها، ولم يهدف الى استخراج معايير للمقياس على عينات كبيرة الحجم.

ج - العينات في هذه الدراسة غير كبيرة الحجم نظراً لهدفها المحدود.

وعلى الرغم مما تقدمه مثل هذه المقارنات الحضارية الكمية من إغراءات شديدة، فانه يجب التحوط والحذر الشديدين في هذا المجال، ذلك ان مثل هذه المقارنات تواجه مشكلات جمة من نواح عدة، وامثلتها الصعوبات المتصلة بترجمة بنود المقياس، واختلاف دلالة البنود من حضارة الى اخرى، وغير ذلك من المشكلات المنهجية التي تواجه البحوث الحضارية المقارنة بوجه عام، مما يعوق امكان التعميم على اساس من هذه المقارنات.

ولكن تجدر الاشارة الى أن ترجمة بنود مقياس القلق: الحالة والسمة من الانجليزية الى العربية الفصحى السهلة قد خضع لمراحل وإجراءات عدة أهمها: الترجمة العكسية للبنود المترجمة، ومقارنة استجابات عينة مصرية تتقن اللغتين العربية والإنجليزية. وتعد النتائج في هذا الصدد مشجعة تماما ومقبولة (عبدالخالق، ١٩٨٤: ٢٧ ـ ٣٠) ويبين جدول (٦) الفروق بين العينات السعودية وكل من العينات الأمريكية والمصرية المناظرة لها.

جدول رقم (٦)
الفروق بين متوسطات العينات السعودية وكل من العينات الأمريكية والمصرية على اساس اختبار «ت»

العينات	قيم «ت»	
	حالة القلق	سمة القلق
طلبة جامعة: سعوديين / امريكيين	١,٢٧	٣,٨٠ **
طلبة جامعة: سعوديين / مصريين	١٢,٣١ **	٨,٣٨ **
طلبة ثانوي: سعوديين / امريكيين	٥,٦١ **	١,٦٧
طلبة ثانوي: سعوديين / مصريين	٦,٠٣ **	٥,٢١ **
طلبات ثانوي: سعوديات / أمريكيات	٢,٨٦ **	٦,٣٩ **
طالبات ثانوي: سعوديات / مصريات	١,٨٦	١,٦٧
مدرسون: سعوديون / عاملون امريكيون	١٠,٩ **	١,٦٧ **
مدرسون: سعوديون / مصريون	٣,١٠ **	٣,٥٨ **

** جوهري عند ٠,٠١

ومن النظر الى جدول (٦) نلاحظ ان جميع الفروق بين متوسطات العينات جوهرية (عند مستوى ٠,٠١) باستثناء المقارنات الاربع التالية:

١ ـ طلبة الجامعة السعوديين والامريكيين (حالة القلق).
٢ ـ طالبات الثانوي السعوديات والمصريات (حالة القلق).
٣ ـ طلبة الثانوي السعوديين الأمريكيين (سمة القلق).
٤ ـ طالبات الثانوي السعوديات والمصريات (سمة القلق).

ونظراً لأن المقارنات الأربع السابقة، غير جوهرية، فيمكن ان نعد متوسطات العينات الواردة في هذه المقارنات لا تختلف اختلافا جوهريا بعضها عن بعض. وليس من السهل ان نقدم تفسيرا لعدم جوهرية الفروق بين المجموعات في المقارنات الاربع

السابقة، اذ تضم طلبة الجامعة وطلبة الثانوي وطالبات الثانوي، السعوديين والأمريكيين والمصريين في كل من مقياسى حالة القلق وسمة القلق. ومن ناحية اخرى فإن عدد قيم «ت» الجوهرية يفوق غير الجوهرية فقد بلغت الفروق الجوهرية بين المتوسطات اثنتا عشرة مقارنة كما يلي:

أولا: الفروق الجوهرية في مقياس حالة القلق وتشير الى ما يلي:

١ ـ طلبة الجامعة المصريين أعلى من السعوديين.
٢ ـ طلبة الثانوي الأمريكين أعلى من السعوديين.
٣ ـ طلبة الثانوي المصريين أعلى من السعوديين .
٤ ـ طالبات الثانوي الأمريكيات أعلى من السعوديات.
٥ ـ العاملون الراشدون الأمريكيون أعلى من المدرسين السعوديين.
٦ ـ المدرسون المصريون أعلى من المدرسين السعوديين.

وتشير جميع الفروق الجوهرية بين متوسطات العينات في مقياس حالة القلق الى النتيجة الآتية: للعينات السعودية متوسطات أقل في حالة القلق بالمقارنة الى العينات الأمريكية والمصرية المناظرة. وحيث ان مقياس حالة القلق يشير الى قلق موقفي لحظي متصل بموقف القياس، فيبدو ان القياس عند التطبيق على العينات السعودية ـ كما كشفت درجاتهم على المقياس ـ لم تكن ضاغطة ولا مسببة لقلق مرتفع لدى المفحوصين، على حين كانت هذه المواقف ذاتها مسببة لقلق اعلى لدى المفحوصين الأمريكيين والمصريين بالمقارنة الى المفحوصين السعوديين. ونظراً لعمومية هذه النتيجة وجوهريتها في ست مقارنات، فمن الممكن ان نفترض ان ذلك يتصل غالبا بخواص في شخصية المفحوصين السعوديين انفسهم واتجاهاتهم نحو الاختبارات والمقاييس، اكثر من تعلقه بمتغيرات عرضية وقتية في موقف القياس، ويمكن ان نفترض كذلك تأثير متغير الجاذبية الاجتماعية وهي الاستجابة لبنود الاستخبارات تبعا لدرجة قبولها الاجتماعي او جاذبيتها، والافتراض الأساسي هنا هو ان الشخص يميل الى ان يقدم لنا نفسه في صورة مفضلة ومقبولة وجذابة اجتماعيا، مما يؤثر في درجته على المقياس (لمزيد من التفصيل انظر: عبدالخالق، ١٩٨٦ : ١٩٢). ومن الممكن ايضا ان نفترض تأثير متغيرات حضارية معينة، ومن ثم نقترح ان تجرى دراسة على الفروق الحضارية في الاتجاه نحو المقاييس. وعلى كل حال فان هذه النتيجة التي أسفرت عنها هذه الدراسة في حاجة الى فحص تفصيلي مستقل.

ثانيا ـ الفروق الجوهرية في مقياس سمة القلق: وتشير الى ما يلي:

١ ـ طلبة الجامعة السعوديين أعلى من الأمريكيين.
٢ ـ طلبة الجامعة المصريين أعلى من السعوديين.
٣ ـ طلبة الثانوي المصريين أعلى من السعوديين.

٤ ـ طالبات الثانوي الأمريكيات أعلى من السعوديات.
٥ ـ المدرسون السعوديون أعلى من العاملين الأمريكيين.
٦ ـ المدرسون المصريون اعلى من السعوديين.

ونلاحظ من هذه المقارنات الست ان متوسط درجات المفحوصين السعوديين في مقياس سمة القلق اقل جوهريا من متوسط العينات الأمريكية والمصرية المناظرة لها فى اربع مقارنات، ثلاث منها يقل فيها متوسط درجات السعودين عن المصريين (عينات طلبة الجامعة وطلبة الثانوي والمدرسين)، اما المقارنة الرابعة فيقول فيها متوسط درجات السعوديين جوهريا عن الأمريكيين (عينة طالبات الثانوي)، اما باقي المقارنات الست (وهما اثنتان) ففيهما يعلو متوسط درجات المفحوصين السعوديين ـ جوهريا ـ بالمقارنة الى عينيتين امريكيتين هما: طلبة الجامعة والعاملين الراشدين.

ويمكن القول بوجه عام ان متوسط درجات أغلب العينات السعودية اقل بفروق جوهرية من العينات المصرية المناظرة لها في سمة القلق. ومن ناحية اخرى فان متوسط العينات السعودية أعلى جوهريا من متوسط العينات الأمريكية في حالتين من ثلاث، في مقياس سمة القلق، ويمكن القول بوجه عام، على الرغم من بعض الاستثناءات التي تدعو الى ضرورة التحوط، ان الاتجاه العام لترتيب العينات المسحوبة من هذه الجنسيات الثلاث ابتداء من الدرجة المنخفضة في سمة القلق وانتهاء بالدرجة المرتفعة فيها هو كما يلي:

«الأمريكيون، السعوديون، المصريون»

وقد يكون من الممكن تفسير ارتفاع متوسط درجات السعوديين عن الأمريكيين في سمة القلق على ضوء اختلاف موقع كل منهما على المتصل الحضاري، اذ يمكن ان نفترض ان القلق ينخفض لدى المجتمع الأكثر تقدما (من الناحية الاقتصادية) بالنسبة لمجتمع آخر اقل تقدما ومع ذلك فيجب التنبيه الى درجة الانعصاب المرتفعة (وليس القلق) والتي ترتبط بالتقدم الحضاري (Cattell, 1966 a : 44) ويتفق هذا الافتراض الذي ذكرناه منذ قليل مع نظرية (Lynn, (1971 عن الشخصية والطابع القومي، والتي وضعها عام ١٩٧١. وفي محاولة للتحقق من نظريته، درس «لين» القلق لدى طلاب الجامعة وكشفت دراسته عن ترتيب معين للبلاد التي درسها على اساس درجات استخبارات القلق ويبدأ هذا الترتيب من الدول الأعلى قلقا وينتهي بالأقل كما يلي:

١ ـ فرنسا ٢ـ اليابان. ٣ ـ المانيا الغربية. ٤ ـ ايطاليا. ٥ ـ استراليا. ٦ ـ ايرلندا.
٧ـ نيوزيلندا. ٨ ـ النرويج. ٩ ـ كندا. ١٠ ـ الولايات المتحدة. ١١ ـ انجلترا.

ومن ثم فان الولايات المتحدة من البلاد منخفضة القلق. ومن ناحية اخرى اجريت دراسات حضارية مقارنة بين دول متعددة متقدمة ومتخلفة (أو نامية) من أبرزها دراسة

مبكرة اجراها (Cattell (1966 a : 44 وظهر منها ان القلق يرتفع فى الدول ذات المستوى الاقتصادى المنخفض « ويمكن ان يفسر ذلك ارتفاع سمة القلق لدى المصريين بالمقارنة الى السعوديين). ويضيف «كاتل» ان هذه النتائج تبين سوء الفهم الذي حدث بالنسبة لما يتصور انه مصاحب للحضارة نتيجة للخلط بين عامل القلق وعامل الانعصاب Stress، فان الحياة الحديثة ـ كما في أمريكا مثلا ـ يمكن ان تثير الانعصاب، ولكنها لا تنتج بالضرورة ما يشاع انه «عصر القلق». وتطبيقاً لذلك فقد ظهرت فروق حضارية في القلق، اذ يرتفع مستوى القلق بالتدريج (مبتدئا باعلاها قلقا ومنتهيا بأقلها قلقا) كما يلي:

١ ـ الهند. ٢ ـ فرنسا. ٣ ـ ايطاليا. ٤ ـ اليابان. ٥ ـ انجلترا. ٦ـ الولايات المتحدة. (Cattell, 1967: 122).

اما ارتفاع مستوى القلق لدى المصريين بالمقارنة الى السعوديين فيمكن ان يفسر على ضوء ارتفاع مستوى الدخل لدى الاخيرين، فمن الممكن ان نفترض ـ ونحن نقف على ارض صلبة ـ ان هناك علاقة بين انخفاض المستوى الاقتصادي وارتفاع القلق بوجه عام. وتتسق نتيجة هذا البحث مع ما توصل اليه (Cattell (1967: 122 في بحثه على مستوى القلق لدى ستة مجتمعات مختلفة المستوى الاقتصادي كما سبق أن ذكرنا منذ قليل. ومن الملاحظات الشخصية للباحثين على الشعبين المصري والسعودي ان الاخيرين يتميزان بدرجة أعلى من الاستقرار والهدوء وانخفاض العصابية. ومع ذلك تعد مثل هذه الملاحظات تأملية ومجرد فرض يحسن التحقق منه في دراسة مستقلة. وتشير نتائج هذه الدراسة بوجه عام إلى أن قائمة القلق: الحالة والسمة من وضع S.peilberger et al (1983)وترجمة عبدالخالق (١٩٨٤) أداة واعدة ومأمولة ويوصى بمواصلة استخدامها في مجال بحوث القلق في المجتمع السعودي.

المصادر العربية

حافظ، أ. خ.

١٩٨٥ الفعالية الاجتماعية لدى عينات من الشباب السعودي دراسة ارتباطية (غير منشورة).

عبدالخالق، أ. م.

١٩٨٤ كراسة تعليمات قائمة القلق: الحالة والسمة، سبيلبيجر وزملائه (تعريب واعداد) الاسكندرية: دار المعارف الجامعية.

١٩٨٦ استخبارات الشخصية، الاسكندرية: دار المعارف الجامعية، ط ٣.

———
١٩٨٧ أ قلق الموت، الكويت: عالم المعرفة.

———
١٩٨٧ ب الابعاد الاساسية للشخصية، الاسكندرية دار المعارف الجامعية، ط ٤.

المصادر الاجنبية

Al-Issa, I.
1982 "Gender and Adult Psychopathology" pp.83-101 in I. Al-Issa (Ed.) Gender and Psychopathology, N.Y. : Academic Press.

Cattell, R.B.
1966a "Anxiety and Motivation : Theory and Crucial Experiments," pp. 23-62 in C.D. Spielberger (Ed.) Anxiety and Behavior, N.Y.: Academic Press.

1966b "Patterns of change : Measurement in relation to state dimension, trait change, stability, and process concepts," pp. 355-402 in R.B. Cattell (Ed.), Handbook of Multivariate Experimental Psychology. Chicago: Rand McNally & Co.

1967 The Scientific Analysis of Personality. Middlesex : Penguin Books.

Costello, C.G.
1976 Anxiety and Depression. Montreal : McGill - Queen's University Press.

Lynn, R.
1971 Personality and National Character. Oxford: Pergamon.

Saigh, P.A.
1984 "Pre-and post invasion anxiety in Lebanon." Behavior Therapy, 15: 185 - 190.

Simon, A. and Thomas, A.
1983 Test Data for the State - Trait Anxiety Inventory for British Further Education, and B. Ed. Students," Personality and Individual Differences, 4: 199 - 200.

Spielberger, C.D., Gorsuch, R.L., Lushene, R., Vagg, P.R. and Jacobs, G.A.
1983 Manual for the State-Trait Anxiety Inventory (Form Y.), Palo Alto: Consulting Pychologist Press.

واقع العلاقات العامه في مؤسسات الجهاز المصرفي الأردني كما تراها وتمارسها ادارات تلك المؤسسات

زياد رمضان
كلية الاقتصاد والعلوم الادارية ـ الجامعة الاردنية

مقدمـــة

ان علاقات مؤسسات الأعمال بالناس أصبحت تعاني من الكثير من الاهمال بسبب النمو المضطرد في حجم المؤسسة وفي عدد المتعاملين معها وفي عدد المتعاملين معها وفي عدد حملة أسهمها وفي عدد الموردين لها. . . . الخ. هذا النمو قضى على العلاقات الشخصية التي كانت تربط ما بين المؤسسة الصغيرة وهذه المجموعات وحلت محلها علاقات يشوبها نوع من عدم المبالاة ومن الشك ومن عدم التفهم. وللتغلب على المصاعب الناجمة عن هذه المشاعر وعن العلاقات غير الشخصية وغير المتفهمة نشأ نشاط متخصص جديد عرف باسم العلاقات العامة. وينسب الكثيرون من الكتاب نشوء العلاقات العامة في مجال الأعمال الى شخص يسمى Evy Lee في الولايات المتحدة في النصف الأول من القرن العشرين (التهامي، والداقوقي، ١٩٨٠ : ١١).

ومن الطبيعي أن تكون نقطة البداية في المؤسسات الصناعية هي تحسين العلاقة بين الرؤساء والمرؤوسين. وقد تم احراز مقدار كبير من النجاح في هذا المضمار لاسيما في نطاق حل المشاكل اليومية الناتجة عن علاقات العمل. وعلى كل الأحوال فان هذه العلاقات يمكن نعتها بكل سهولة بأنها علاقات داخلية بين الناس الذين يعملون في مؤسسة واحدة. الا أن هنالك مجموعة أخرى مهمة من العلاقات هي علاقة المؤسسة بالعالم الخارجي وعناصره التي تحتك بالمؤسسة وتتعامل معها. لقد تنبهت مؤسسات الأعمال في الأربعينات من هذا القرن الى أن العلاقات الخارجية أيضا يجب أن تستحوذ على كل اهتمامها فهنالك كثير من الأشخاص الذين لا يعملون في داخل المؤسسة

ولكنهم يؤثرون عليها ويلعبون في كثير من الأحيان أدوارا حيوية بالنسبة لاستمرارها وبقائها وبناء عليه فانه يتوجب على المؤسسة أن لا تهملهم. ولكن من هم هؤلاء الناس؟ انهم متعددون فمنهم المتعاملون مع المؤسسة الذين تجني منهم المؤسسة الأرباح وحملة أسهمها الذين لولا أموالهم لما استطاعت المؤسسة تكوين رأسمالها وشراء موجوداتها، والموزعون الذين لولاهم لما استطاعت المؤسسة توزيع منتجاتها ولما استطاعت الاستمرار في دورتها التشغيلية، والموردون الذين يزودونها بالمواد الخام والآلات والأدوات واللوازم وما شابه، وأخيرا المجتمع والمؤسسات الحكومية الذين لولاهم لما استطاعت المؤسسة العيش ولا الشعور بالطمأنينة ولما حصلت على الخدمات والتسهيلات الضرورية اللازمة لبقائها واستمرارها ونموها وازدهارها. اذن فهذه المجموعات أو الجماهير تقوم بأدوار ضرورية جدا لحياة المؤسسة ونجاحها

ان الكثيرين من المهتمين بمصلحة مؤسسة الأعمال، والعارفين بالعوامل الأساسية اللازمة لبقاء المؤسسة ونموها وازدهارها، والمؤمنين بأنها كائن حي ينشأ ويتطور وينمو ويستمد عناصر بقائه من المجتمع عن طريق التفاعل معه بالأخذ والعطاء أدركوا أهمية حل مشكلة التغلب على صعوبات العلاقات بين المؤسسة والناس سواء العاملون منهم فيها أم المتفاعلون معها من خارجها. فكثرت المحاولات وتعددت الوسائل وأبرزها وسائل الاعلام المختلفة ومنها المجلات والدوريات الهادفة التي أخذت على عاتقها هذه المهمة ففي الأردن مثلا كتب رئيس تحرير مجلة البنوك في الأردن في افتتاحية العدد الثالث منها :

> « نعترف بدون تردد بأن الهدف الأول لهذه المجلة ليس ملء فراغ إعلامي على الصعيد الكلي بل التأليف بين قلوب العاملين في الجهاز المصرفي سعيا الى استنهاض روح الزمالة والأسرة الواحدة » (المالكي، ١٩٨٢ : ٥).

ولما تفهمت مؤسسات الأعمال هذه الأدوار أخذت تهتم أكثر بموضوع تحسين العلاقات الشخصية الودية والحميمة ما بين المؤسسة من جهة وهذه الجماهير المختلفة من رجال تجارة وصناعة ومتعاملين وغيرها بالاضافة الى تحسين العلاقات الداخلية أى بين المؤسسة وبين العاملين فيها وأصبحت المؤسسة تعتبر جميع هذه المجموعات شركاء مهمين لها واعترفت بأن روح خدمة كل فئة من فئات جماهيرها يجب أن تسيطر على المؤسسة وادارتها. وبدأت محاولات عديدة لنشر هذه الروح في التعامل. والى جانب تعدد المحاولات وتعدد الوسائل تعددت التسميات لهذه المحاولات ولكنها كانت كلها تستهدف المزيد من التفاهم والمزيد من الثقة والتقارب بين المنشأة والناس. . كل الناس. ومن هذه المحاولات ما اطلق عليه اسم العلاقات العمالية أو اسم الادارة

الصناعية أو اسم ادارة الأفراد أو اسم العلاقات الصناعية أو اسم العلاقات الانسانية الحسنة. وظلت جميع هذه الاصطلاحات تقصر عن وصف المقصود، ولا تؤدى المطلوب، الى أن تم استعمال اصطلاح العلاقات العامة فجاء معبرا عن الموضوع بدقه وجامعا لاطرافه بشمول.

والعلاقات العامة في أوسع معانيها تتضمن تطور ونشوء نوع من المواقف والمفاهيم لدى الناس يجعلهم يتوافقون في آرائهم مع أولئك الذين يحتكون بهم. ومنطلق العلاقات العامة كما سيتم بحثها في هذا البحث يتلخص في عملية تأمين تفهم وقبول جمهور المؤسسة لها. وعملية بناء علاقات انسانية جيدة بين مؤسسة الاعمال وجماهيرها المختلفة مشكلة تتضمن الخوض في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للحياة كما أنها تتضمن علاقة ادارة المؤسسة وكل من له صلة بالمؤسسة ـ علاقة هؤلاء بالجمهور والجيران وحملة أسهم المؤسسة والموظفين فيها والفعاليات الاخرى فى المجتمع ككل كما تتضمن سعى المؤسسة لخلق الانطباع الجيد عنها لدى جماهيرها عن طريق شرح سياساتها لترويج لسلعها وخدماتها ولتبني مصادر تمويلها ووسائل دعمها لاكمال رسالتها (Encyclopedia Americana, 1982: 760).

ان جوهر مفاهيم العلاقات العامة وأساسياتها لم تتغير منذ زمن طويل الا أن مجالات تطبيقها اتسعت وتعددت بسبب نشوء حقول جديدة وحركات جديدة مثل حركة حماية البيئة من التلوث وحركة حماية المستهلكيهن وحركات مناصرة المرأة والحركات التي تهتم بمحاربة العنصرية (في الدول التي توجد فيها هذه العنصرية) وغيرها العديد من الحركات والعلاقات. . كل ذلك أدى الى تغير توقعات الجماهير ومواقفها من مؤسسات الأعمال وبالتالي فتح آفاقا واسعة أمام العلاقات العامة في تلك المؤسسات وألقى على عاتقها أعباء جديدة وواجهها بمشاكل وصعوبات أكثر تنوعا واختلافا.

طبيعة العلاقات العامة وروادها الأوائل

يجد المهتم بالعلاقات العامة نفسه مضطرا لأن يفهم الروابط والصلات بين العلاقات العامة والسياسات الأساسية في المؤسسة والاجراءات لانجاز الأعمال فيها. وفي جوهر هذه الروابط والصلات يكمن أمران مهمان هما المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة ومصلحة الجمهور. ولقد تمت الكتابة عن هذين المفهومين كثيرا ومن أوائل من كتب في الموضوع Childs (1940), Bernays (1927) فقد كتب كل منهما عن أهمية هذين المفهومين في العشرينات وفي الثلاثينات من هذا القرن وقد طور كل من الكاتبين أفكاراً اعتبرت في حينه أفكارا جديدة وغير عملية ولكن مرور الزمن أثبت أنها أفكار أساسية وعملية وبمرور سنوات أكثر تأكد المهتمون بالموضوع أن أفكارهما كانت سابقة لعصرهما بسنوات.

أفكار بارنيز : ألف بارنيز العديد من الكتب عن طبيعة العلاقات العامة وعمل بها أكثر من أربعين عاما، فبدأ حياته المهنية كوكيل صحافي وكان أول من وصف نفسه باستمرار بأنه « مستشار للعلاقات العامة »، وكان أول من اكتشف أن جوهر عملية العلاقات العامة يتألف من انشاء خلفيات مشتركة بين المؤسسة والمجتمع ودعا لأن يكون رجل العلاقات العامة على استعداد تام لمواجهة التغيرات التي تحدث في المجتمع ولأن يكون قادرا ومستعداً لاقتراح تعديلات في السياسات المتبعة في المؤسسة لتصبح هذه السياسات ملائمة للتغيرات في وجهات الرأى العام (Simon,1980 : 53-54).

أفكار شايلدز : نمّى Childs(1940) العالم السياسي في جامعة برنستون في سلسلة من محاضراته في الثلاثينات من هذا القرن الأفكار المتعلقة بالعلاقة بين العلاقات العامة والمجتمع والتي جاء بها سلفه بارنيز ووسع تعليقاته على هذه العلاقة ووضحها في كتابه مقدمة في الرأى العام، فقد أدان بشدة جميع الحيل والأساليب والوسائل التي يلجأ اليها الأفراد والمنشآت لاكتساب الشهرة بدون أن يقوموا بأى مجهود لازالة أسباب الشكوى وتنبأ بأن الاهتمام بالعلاقات العامة سيستمر ويزداد لأن العلاقات العامة كما يقول تعكس مشكلة أساسية في كل عصر فمن وجهة نظره العلاقات العامة هي « جميع النواحي المتعلقة بالسلوك الشخصي أو سلوك المؤسسة والتي لها أهمية اجتماعية لا أهمية فردية » (Simon,1980 : 54). وهكذا فالعلاقات العامة اسم لمجموعة من النشاطات التي لها أهمية اجتماعية وتتلخص مشكلة أى مؤسسة في نظر شايلدز في ايجاد ما هي هذه النشاطات وما هي تأثيراتها الاجتماعية. اما اذا كانت هذه النشاطات معاكسة لمصلحة الجمهور فان مهمة المؤسسة تصبح ايجاد الوسائل الكفيلة بتعديل هذه النشاطات لتصبح قادرة على خدمة مصلحة الجمهور.

تعريف العلاقات العامة : لقد عانت علاقات المؤسسات بجماهيرها كثيرا بسبب كبر الحجم وتباعد المسافة بين ملكية المنشأة وادارتها. فبعد أن كان حجم المؤسسات صغيرا وتدار من قبل مالكيها كبر هذا الحجم وتعدد المالكون وأصبحت تدار من قبل موظفين وظهر ما يسمى بالملكية الغائبة وتعددت المجموعات التي تؤثر وتتأثر بهذه المؤسسة فأدى ذلك الى تدهور العلاقات الطيبة التي كانت تربط جمهور المتعاملين بأصحاب المؤسسة الذين كانوا يديرونها وبرزت لذلك ضرورة تحسين هذه العلاقات وبرز نشاط جديد هدفه تحسين هذه العلاقات أطلق عليه اسم العلاقات العامة وجوهره كما قال شايلدز يتلخص في كيفية التعامل مع الجمهور وخدمة مصلحته. ومن هذا المنطلق اختلفت تعريفات العلاقات العامة التي يقدمها علماء العلوم الاجتماعية باختلاف تخصص كل منهم وخلفيته فلا يوجد تعريف جامع مانع للعلاقات العامة الأمر الذى يفسر وجود تعريفات كثيرة لها (رمضان، ١٩٨٦ : ٢٣ - ٢٧) وفيما يلي أهم هذه التعريفات :

عرفها المعهد البريطاني للعلاقات العامة بأنها : جهود مخططة ومرسومة يقصد منها أقامة التفاهم المستمر بين المنظمة وجماهيرها(Bowman&Nigil,1969 : 3).

أما جمعية العلاقات العامة الدولية فتعرفها كما يلي :

« العلاقات العامة هي وظيفة ادارية مستمرة ومخطط لها، تسعى المؤسسات العامة والخاصة بممارستها لها الى كسب تفاهم وتعاطف وتأييد الجماهير التي تهمها والحفاظ على استمرار هذا التفاهم والتعاطف والتأييد وذلك من خلال قياس اتجاه الرأى العام لضمان توافقه قدر الامكان مع سياساتها وأنشطتها وتحقيق المزيد من التعاون الخلاق والأداء الفعال للمصالح المشتركة باستخدام الاعلام الشامل المخطط له (عجوة، ١٩٧٧ : ١٧).

ويخلص مارستون الى تعريف آخر يعتبره أكثر دقة للعلاقات العامة وهو : «العلاقات العامة نشاط اداري يقوم على تقييم مواقف الجمهور وتحليل سلوكه وربط سياسات المنشأة واجراءاتها بمصلحة الجمهور (الصالح العام) وتنفيذ برنامج عمل (واتصال) لكسب فهم الجمهور للمنشأة وقبوله لها» .(Marston, 1979: 6)

ويتضح من هذا التعريف أن للعلاقات العامة دورة خاصة بها تبدأ من نقطة سعي الادارة في مؤسسة الأعمال الى كسب ثقة الجمهور بأن تتبنى مصلحته وتضع السياسات الملائمة التي تساعدها في كسب تلك الثقة وتعمل جاهدة على ايصال المعلومات الدقيقة والصحيحة عن أعمال المؤسسة وسياساتها تلك الى الجمهور بما يؤدى الى نشوء فهم أفضل بين الجمهور للمؤسسة وأعمالها وأهدافها وبالتالي الى شهرتها ونمو ثقة الجمهور بها ونشوء مواقف محددة تجاهها وهنا يبرز جزء مهم من الدور الذى يفترض برجل العلاقات العامة لدى المؤسسة أن يقوم به وهو تقييم مواقف الجمهور وآوائه بخصوص المؤسسة وابلاغ ذلك الى ادارة المؤسسة على شكل عملية تغذية عكسية (راجعة) لتقوم هذه الادارة بدورها بتعديل سلوكها وسياساتها بما يتلائم وهذه الآراء في سبيل بناء مزيد من الثقة والتفهم.

أما الهيئة العالمية الأولى لجمعيات العلاقات العامة المؤلفة من ممثلين عن مختلف جماعات وجمعيات العلاقات العامة في العالم الغربي بما فيه الولايات المتحدة الأمريكية فقد اجتمعت في آب (اغسطس) عام ١٩٧٨ في مدينة مكسيكو سيتي وتبنت ما أصبح يعرف باسم مذكرة مكسيكو التى تصلح محتوياتها تعريفا للعلاقات العامة فقد نصت هذه المذكرة على ما يلي :

«ان ممارسة العلاقات العامة هي الفن والعلم الاجتماعي المتعلق بتحليل اتجاهات الرأى العام والتنبوء بنتائج هذه الاتجاهات والتشاور مع قادة

المنشأة ووضع برامج العمل المخطط لها والتي تخدم مصلحة كل من المنشأة والجمهور (Simon,1980 : 9).

العناصر الاساسية فى تعريف العلاقات العامة: وخلاصة الكلام هي أنه ليس هناك تعريف جامع مانع للعلاقات العامة ولكن العناصر الأساسية التي وردت في كل التعاريف السابقة وغيرها مما لم يرد ذكره تلك العناصر التي تؤلف بتفاعلها المركب الذى هو العلاقات العامة وهي : جماهير المؤسسة، القيم التي توجه العمل في المؤسسة، عمل المؤسسة، تأثير آراء الجماهير على عمل المؤسسة، تحليل توقعات فئات الجمهور، استجابة المؤسسة لاحتياجات الجمهور، وأعلام الجمهور بهذه الاستجابة.

هدف البحث

الهدف من هذا البحث هو محاولة معرفة حقيقة ما يجرى من ممارسات ذات صلة بالعلاقات العامة في مؤسسات الجهاز المصرفي الأردني ومعرفة نوعية القناعات التي تنبني عليها وتنطلق منها تلك الممارسات. وبشكل محدد يحاول هذا البحث الاجابة عن السؤال التالي : ماهو واقع العلاقات العامة السائد في مؤسسات الجهاز المصرفي الاردني كما تراها وتمارسها ادارات تلك المؤسسات؟ ويتم ذلك من خلال ما يلي :

أ) التعرف على القناعات ذات الصلة بالعلاقات العامة والتي تؤمن بها ادارات تلك المؤسسات؛ لأن هذه القناعات تشير الى كيفية رؤية ادارات تلك المؤسسات للعلاقات العامة.

ب) التعرف على الممارسات ذات الصلة بالعلاقات العامة السائدة في تلك المؤسسات.

أهمية البحث : للعلاقات العامة دور كبير تلعبه في حياة المؤسسات بشكل عام والبنوك بشكل خاص فالعمل المصرفي عمل يسعى للبقاء والاستمرار والازدهار عن طريق تقديم خدمة نافعة للمجتمع، ينتج عن تقديمها رضا الجمهور واقباله على التعامل مع تلك البنوك وبالتالي تستطيع البنوك أن تحقق الأرباح فتحصل على عناصر بقائها عن طريق تعاملها أخذا وعطاءا مع المجتمع الذى تعيش فيه (Katz&Kahn,1966 : 19-22).ومعظم البنوك يشبه بعضها بعضا في كثير من النواحي فهي تقدم خدمات متشابهة. وبنفس الأسلوب، وتقرض النقود، وتجتذب الودائع بنفس الأساليب، وتدفع نفس الفوائد للمودعين، وبما أن هذا هو الوضع العام للبنوك فلماذا اذن يفضل الجمهور التعامل مع بنك دون غيره؟ إن السر يكمن في نجاح العلاقات العامة لذلك البنك ومن هنا أتت أهمية هذا البحث فهو يحاول معرفة حقيقة ما يجرى في مؤسسات الجهاز المصرفي الأردني والى أى مدى تدرك هذه المؤسسات أهمية الدور الذى يمكن أن تلعبه العلاقات العامة في حياتها.

فان كانت تعي ذلك وتستغله فهو المطلوب وان كانت لا تعيه فقد يكون هذا البحث علامة على الطريق تدل على واقع وأوضاع العلاقات العامة وتشكل نقطة انطلاق نحو الأفضل.

فمن الاجابات عن الاسئلة الواردة في الاستبيان الذى أعد خصيصا للكشف عن القناعات والممارسات السائدة في تلك المؤسسات يمكن رسم صورة دقيقة لما يجرى هناك من ممارسات ويمكن التعرف بدقة على القناعات التي تنطلق منها تلك الممارسات فإن كانت هنالك ممارسات أو قناعات مغلوطة فسوف تتم الاشارة اليها كما سوف تتم الاشارة الى الممارسات والقناعات السليمة البديلة لها سعيا وراء الأفضل. ومما يضيف الى أهمية هذا البحث أنه (وفي حدود علم الباحث) لم يسبق أن تمت أية محاولة من قبل للتعرف على واقع العلاقات العامة في الجهاز المصرفي الأردني فهذا البحث لا يشكل تكرارا ولا تقليدا لأى بحث آخر في الموضوع مما يعزز أهميته.

نقاط الانطلاق : فى كل بحث لا بد من وجود بدهيات مسلم بها ينطلق منها الباحث في سعيه وراء استجلاء الحقائق التي يهدف الى التوصل اليها من قيامه ببحثه فهي تشكل الدعامات الأساسية التي يبني عليها بحثه والنقاط الرئيسية التي ينطلق منها في جمع المعلومات ومعالجتها بغية استخلاص ما يمكن استخلاصه منها من نتائج ذات علاقه وفيما يلي البدهيات التي استند اليها هذا البحث فشكلت نقاط انطلاقة الأساسية لفحص قناعات وممارسات ادارات مؤسسات الجهاز المصرفي الأردني فيما يتعلق بوظيفة العلاقات العامة :

١ـ معبىء الاستبيان على درجة من الاطلاع تمكنه من الاجابة عن الأسئلة بدقة.
٢ـ هنالك قناعات متنوعة تؤمن بها ادارات المؤسسات التي يتألف منها الجهاز المصرفي الأردني وتتعلق بالنواحي المختلفة للعلاقات العامة.
٣ـ قد تتطابق المؤسسات أو قد تختلف في قناعاتها عن النواحي المختلفة للعلاقات العامة.
٤ـ القناعات التي تحملها ادارة مؤسسة ما من مؤسسات الجهاز المصرفي في مجال العلاقات العامة تشكل الاطار العام ونقاط الانطلاق للممارسات التي تقوم بها تلك الأدارة في حقل العلاقات العامة.
٥ـ أنماط الممارسات وأنماط القناعات الواردة في الاستبيان تغطي الى درجة كبيرة النواحي التي يتألف منها موضوع العلاقات العامة.
٦ـ ان معبىء الاستبيان قد استجاب للرجاء الذى كرره الباحث له مرارا وبكل وضوح بأن تكون اجاباته على الاستبيان مستمدة من الواقع الفعلي السائد فى مؤسسته لا كما يتمنى لذلك الواقع أن يكون.

مؤسسات الجهاز المصرفي الأردني : يتألف الجهاز المصرفي في بلد ما «من المؤسسات والقوانين والأنظمة التي تتألف منها وتعمل في ظلها المصارف في ذلك البلد»

(رمضان، ١٩٨٢ : ٩) وقد تم الحصول على أسماء وعناوين مؤسسات الجهاز المصرفي الأردني من البنك المركزى الأردني، وتبين أنها تضم :
١ـ واحدا وعشرين بنكا تجاريا من ضمنها ثلاث مؤسسات اقراض متخصصة بنكية.
٢ـ ثلاث مؤسسات اقراض متخصصة أخرى.
٣ـ سبع شركات مالية متخصصة.
٤ـ شركتين ماليتين عقاريتين.
٥ـ تسعة مكاتب تمثيل أجنبية.
٦ـ بالاضافة الى البنك المركزي الأردني.

وبدلك يكون عدد مؤسسات الجهاز المصرفي الأردني ثلاثا واربعين مؤسسة. يمتلك القطاع الخاص منها جميع البنوك التجارية بالاضافة الى الشركات المالية المتخصصة والشركات المالية العقارية ومكاتب التمثيل الأجنبية. اما القطاع العام فيمتلك البنك المركزى الأردني وثلاثا من مؤسسات الاقراض المتخصصة. أما باقي مؤسسات الاقراض المتخصصة فملكيتها مختلطة.

المعايير التي تم بموجبها اختيار المؤسسات التي تم سؤالها : لقد تم تطبيق المعايير التالية لاختيار المؤسسات التي تم سؤالها من بين مؤسسات الجهاز المصرفي الأردني :
١ـ أن تتعاطى المؤسسة عملا مصرفيا أو عمل وساطه ماليه بشكل من الاشكال.
٢ـ أن تتعامل مع الجمهور وبشكل مباشر.
٣ـ أن تكون مركزا رئيسا (ليست فرعا) ان كانت أردنية الجنسية.
٤ـ إن كانت غير أردنية أن تكون فرعا رئيسيا ورد اسمه في قائمة البنك المركزي الأردني.

ولدى تطبيق هذه المعايير تم استثناء المؤسسات التالية لعدم توفر واحدة أو أكثر من المعايير :
١ـ البنك المركزي الأردني لأنه لا يتعامل مع الجمهور بشكل مباشر ولان طبيعة عمله تفرض عليه أسلوبا خاصاً في العلاقات العامة لا يشاركه فيه أحد من المؤسسات المصرفية الأخرى العاملة في الأردن فلا تنطبق عليه معظم الأسئلة الواردة في الاستبيان.
٢ـ مكاتب التمثيل وعددها تسعة وقد تم استثناؤها لأنها تمثل بنوكا أجنبية في الأردن وطبيعة عملها لا تتطلب منها القيام بنشاطات العلاقات العامة في الأردن إلا على أضيق نطاق وبعضها يقتصر عدد العاملين فيه على شخص واحد.
٣ـ مؤسسة الاسكان : لقد بين المدير العام لمؤسسة الاسكان بكل وضوح وبرسالة بعث بها الى الباحث[1] أن « مؤسسة الإسكان ليست من مؤسسات الاقراض المتخصصة ». وهذا صحيح فهي ليست مصرفا ولا شركة وساطة مالية بالمعنى المفهوم ولذا فان الأسئلة الواردة في الاستبيان لا تنطبق عليها فتم استثناؤها بناء على ذلك.

وبعد هذه الاستثناءات أصبح عدد المؤسسات التي غطتها الدراسة اثنتين وثلاثين مؤسسة. وقد رفضت احدى المؤسسات التعاون حيث فضل مديرها العام عدم الاستجابة على الرغم من الالحاح بالرجاء وهكذا فان احدى وثلاثين مؤسسة استجابت من أصل اثنتين وثلاثين تم سؤالها فأصبحت نسبة الاستجابة ٨٨و٩٦٪ من مجموع المؤسسات التي تم سؤالها.

طريقة الحصول على المعلومات :

١ ـ تم اعداد استبيان خاص يتضمن مجموعة من المفاهيم والنظريات والقناعات عن العلاقات العامة الاضافة الى مجموعة من أنماط الممارسات التي تتعلق بمختلف النواحي التطبيقية في مجال العلاقات العامة وقد اختار الباحث أن تكون هذه الممارسات والمفاهيم والقناعات على مستوى عام وشامل وبحيث تنطبق على جميع مؤسسات الجهاز المصرفي.

٢ ـ لقد تم توجيه الاستبيان الى المديرين العامين في مؤسسات الجهاز المصرفي ومن يوازيهم على افتراض أن مراكز هؤلاء تسمح لهم بالاطلاع على ممارسات وقناعات ادارات مصارفهم فيما يتعلق بالعلاقات العامة بشكل جيد وبالتالي يكونون أقدر على الإجابة الصحيحة عن أسئلة الاستبيان. الا أن بعض المؤسسات اختارت ان يجيب على الاستبيان أناس من ذوي المناصب العالية فيها (غير المديرين العامين أو من يوازيهم) وفي رأى الباحث أن هذا لا يضير طالما أن المستجيب مطلع على بواطن الأمور في المؤسسة.

٣ ـ اتبعت طريقة المسح الميداني الشامل لجميع المؤسسات الاثنتين والثلاثين التي انطبقت عليها المعايير التي تم اختيار المؤسسات بموجبها.

٤ ـ بعد تجميع الاستمارات تمت مراجعتها وتدقيقها وملاحقتها الا أنه ظلت بعض المؤسسات تعتذر عن عدم الاجابة عن بعض الاسئلة كما سيأتي بيانه عند بحث صعوبات الدراسة.

استمارة البحث : احتوت استمارة البحث على نوعين من الأسئلة الموجهة الى المدير العام. وقد رجا الباحث معبىء الاستبيان أن يجيب حسب الواقع السائد فعلا في المؤسسة وليس كما يتمناه ويرغب فى ان يكون. وقد صنفت الأسئلة في قسمين رئيسيين اهتم القسم الأول منها بطرح أنواع شتى من الممارسات التي قد تقوم بها ادارات المؤسسات التي يتألف منها الجهاز المصرفي في الأردن على شكل بدائل لأسئلة تطرق مواضيع محددة في العلاقات العامة. فقد صيغت أسئلة هذا القسم بأسلوب الاختيار من متعدد لتغطي أنماطا مختلفة ومتعددة ومتباينة (لكنها ليست متمانعة بالضرورة) من الممارسات ضمن المواضيع المذكورة لاحقا والتي تغطي جميع نواحي العلاقات العامة من مفاهيم وممارسات وقناعات وأساليب

ووسائل. ويدل اختيار بديل أو أكثر من البدائل الواردة في السؤال كأجابة على ذلك السؤال على نوع الممارسات التي تقوم بها الادارة في المجال الذى يبحث فيه ذلك السؤال.

أما القسم الثاني فقد احتوى على أسئلة صيغت بأسلوب السؤال ذي الإجابة المحددة باتجاهين، وهو الذى تكون اجابته إما بصيغة (صحيح) أو (خطأ) وتغطي أسئلة هذا القسم أنواعا مختلفة ومتباينه (ولكنها ليست بالضرورة كلها متمانعة) من القناعات. وتأتي أهمية أسئلة هذا القسم من الافتراض القائل بأن القناعات هي أساس الممارسات وبأنها تشكل الصورة التي ترى الادارة عليها العلاقات العامة. فتدل الإجابة عن السؤال بصيغة (صحيح) أو (خطأ) على حمل (أو عدم حمل) ادارة المؤسسة المستجيبة للقناعة المتعلقة بالناحية التي يبحث فيها ذلك السؤال.

وقد ركزت أسئلة الأستبيان بقسميها على جميع جوانب حقل العلاقات العامة في المصرف بحيث غطت الأسئلة جانب الممارسات وجانب القناعات في جميع المواضيع التي يتألف منها حقل العلاقات العامة على المستوى الشامل وبحيث تنطبق على جميع المؤسسات المصرفية التي تم أختيارها.

المواضيع التي غطتها الأسئلة : أما المواضيع التي غطتها الأسئلة والتي يتألف منها حقل العلاقات العامة في المؤسسات المصرفية بشكل عام فتتألف مما يلي :

١ـ تنظيم العلاقات العامة.

٢ـ مدى الاهتمام بالعلاقات العامة.

٣ـ طبيعة العلاقات العامة[٢]:

أ) مدى فهم المؤسسة المستجيبة للعلاقات العامة.

ب) ممارسة وقناعات من الواقع الفعلي للمؤسسة قد تعتقد إدارة المؤسسة أنها من العلاقات العامة لكنها في الحقيقة ليست كذلك.

جـ) مدى ربط المؤسسة للعلاقات العامة بقواعد الأخلاق أو عدم ربطها لها بها.

د) العلاقات العامة : عنصر من عناصر العملية الادارية.

هـ) العلاقات العامة : فلسفة ادارة.

و) العلاقات العامة : أسلوب اتصال :

استخدامها كأسلوب اتصال بشكل صحيح.

استخدامها كأسلوب اتصال بشكل غير صحيح.

٤ـ جماهير المصرف:

أ) حملة أسهم المصرف.

ب) الموظفون في المصرف:

المصرف رب عمل جيد.

المصرف رب عمل غير جيد.

جـ) المتعاملون مع المصرف من مودعين وغيرهم.
د) الرأى العام والمجتمع المحلي والمسؤولية الاجتماعية.
٥ـ وسائل وأساليب وأدوات العلاقات العامة.

الصعوبات التي عانت منها الدراسة : عانت هذه الدراسة من بعض الصعوبات التي وان لم ترق الى منزلة التأثير على مصداقية النتائج الا أنها تظل نقاطا تستوجب الذكر لاستكمال عناصر الموضوعية في البحث وفيها يلي استعراض لهذه الصعوبات.

١ ـ على الرغم من رجاء الباحث أن يكون معبىء الاستبيان مديرا عاما الا أنه عندما استلم الردود تبين له أن بعض الاستمارات لم يعبئها مديرون عامون وانما أوكلوا أمر تعبئتها الى أشخاص آخرين قد يكونون أقل اطلاعا على مجريات الأمور فقد كان ١٦٪ من معبئي الاستبيان من مستوى مساعد مدير دائرة و٥ , ٦٪ منهم من مستوى رئيس قسم و٥ , ٦٪ من مستوى موظف عادى. وهنا تكمن الخطورة على دقة الاجابات ومصداقيتها ولكنها وان كانت موجودة الا أنها في رأى الباحث ليست على درجة كبيرة بحيث تؤثر على مصداقية النتائج وذلك لأن ٧١٪ من معبئي الاستبيان كانوا ممن يشغلون مناصب تقع في مستويات ادارية عليا : مدير دائرة فما فوق أى ان الغالبية العظمى ممن عبأ الاستبيان يشغلون مناصب يفترض أنها تسمح لهم بالاطلاع على قناعات وممارسات المؤسسة التي يعملون بها بدرجة كافية تمكنهم من الاجابة بدقة عن الاسئلة.

٢ ـ ومن الصعوبات الأخرى اعتذار بعض المؤسسات عن الاجابة عن بعض الأسئلة. فقد تبين ان خمس مؤسسات اعتذرت عن الاجابة عن سؤال واحد، ومؤسستان اعتذرت كل منها عن الاجابة عن سؤالين، وأربع مؤسسات اعتذرت كل منها عن الاجابة عن ثلاثة أسئلة، ومؤسسة واحدة اعتذرت عن الاجابة عن أربعة أسئلة.

ولكن هذه الصعوبة أيضا لا تؤثر على مصداقية النتائج بدليل أن السؤال الذى رفض الاجابه عنه أكبر عدد من المؤسسات هو السؤال الثاني عشر (حيث رفضت الاجابة عنه ثلاث مؤسسات) ويتعلق بالموظفين الذين يتعامل معهم الجمهور مباشرة في المصرف وقد تبين أن السؤال لا ينطبق عليها حيث لا موظفين من هذا النوع لديها، يليه السؤال الحادى عشر ويتعلق بدعوة المساهمين والموظفين والجمهور الى لقاءات وندوات واجتماعات لبحث شؤون المصرف والسؤال السابع الفرع (و) الذى يسأل عن استعمال الكذب في العلاقات العامة حيث رفضت الاجابه عن كل منها مؤسستان. ولوحظ أن ثلثي الأسئلة التي رفضت الاجابة عنها اسئلة تبحث في قناعات سلبية عن العلاقات العامة كأعتبارها «كذب» «مصلحة» أو «خداع» أو «اجراء مؤقت» مما قد يوحي بأن معبئي الاستبيان يتحرجون من الاجابة بصدق وأمانة عن مثل هذه الأسئلة.

أما الثلث الاخر فقد تم رفض الاجابة عنه اما لأنه لا ينطبق على المؤسسات الرافضة

مثل السؤال الثاني عشر وأما لأن معبىء الاستبيان لا يستطيع اعطاء المعلومات أو ابداء الرأى (في حالة السؤال عن قناعة معينة) لعدم اطلاعه بشكل كاف بسبب كونه من مستوى ادارى متدن نسبيا لا يستطيع معه الحكم على قناعة الادارة في موضوع السؤال المرفوض. فمثلا المؤسسة التي تم اعطاؤها الرمز (٦) عبأ الاستبيان عنها مسؤول في دائرة التسهيلات من مستوى موظف عادى على الرغم من أن الاستبيان موجه للمدير العام، الا أن مدير تلك المؤسسة فوض ذلك الموظف بالقيام بمهمة تعبئة الاستبيان وقد رفض الموظف الاجابة عن ثلاثة أسئلة هي رقم (١١)ورقم (١٧أ) ورقم (١٨هـ). ولربما كان مستواه الادارى أو خبرته أو كلاهما لم تؤهلاه للاجابه بأمانة عن هذه الأسئلة.

٣ـ طلب الباحث من معبىء الاستبيان أن ينطلق في اجاباته من واقع القناعات التي تؤمن بها المؤسسة والممارسات التي تقوم بها وليس كما يتمنى أن تكون عليه الأمور ونقطة الضعف هنا تكمن في احتمال عدم تقيد معبىء الاستبيان بهذا الطلب ولكن لا توجد وسيلة للتأكد من حصول ذلك أو عدمه.

النتائج : يمكن تلخيص النتائج التي توصل اليها الباحث والتي ترسم معالم صورة واقع العلاقات العامة في مؤسسات الجهاز المصرفي الأردني كما تمارسها وتراها مؤسسات ذلك الجهاز بما يلي :

تنظيم العلاقات العامة : تبين من الدراسة أنه لا يوجد نمط معين لتنظيم العلاقات العامة في مؤسسات الجهاز المصرفي الأردني. وانه لا يزال عدد من مؤسسات الجهاز المصرفي الأردني لا يحتوي هيكله التنظيمي على من يقوم بوظيفة العلاقات العامة. وقد ظهرت هذه النتائج من الاجابات عن أسئلة الاستبيان المتعلقة بتنظيم العلاقات العامة (ممارسات وقناعات) كما يوضح جدول رقم (١)

جدول رقم (١)
تنظيم العلاقات العامة
النسبة المئوية للمؤسسات التي اختارت كل بديل ومدلولات البدائل

رقم السؤال	البديـل	عددالمؤسسات التي اختارته	نسبتها المئوية	مدلول البديل
٢	أ	٦	١٩	دائرة خاصة بها
	ب	٧	٢٣	قسم خاص بها
	جـ	٣	١٠	شعبة في قسم
	د	٧	٢٣	موظف مسؤول عنها وهو تابع للديوان
	هـ	٢	٦	يقوم بها موظف الاستعلامات
	و	٤	١٣	لايوجد لها دائرة ولا شعبة ولا قسم
	ز	١	٣	ولا موظف مسؤول عنها.
	رفضت الاجابة	١	٣	يقوم بها رئيس كل قسم بما يتعلق منها بقسمه

مدى الاهتمام بالعلاقات العامة بشكل عام : دلت الاجابات عن أسئلة الاستبيان المتعلقة بهذا الموضوع أن :

١- مؤسسات الجهاز المصرفي الأردني مقتنعة بأن العلاقات العامة ضرورية لعملها ولذا فهي هامة في نظرها.
٢- تتفاوت المؤسسات في مقدار الأهمية التي تضفيها على العلاقات العامة من خلال واقع تنظيمها لها على فرض أن موقع الوظيفة في الهرم التنظيمي مؤشر على مدى أهميتها في نظر الادارة فكلما أرتفع الموقع كلما دل ذلك على أهمية أكبر.
٣- يلاحظ من جدول رقم (٢) عدم تطابق الممارسات التي تقوم بها بعض المؤسسات مع القناعات التي تحملها فيما يتعلق بموضوع أهمية العلاقات العامة. فالسؤال رقم (١٧د) يتعلق بالقناعة التي تحملها الادارة عن أهمية العلاقات العامة بينما يعالج سؤال رقم (٢) موقع وظيفة العلاقات العامة في الهرم التنظينمي.

جدول رقم (٢)
مدى الاهتمام بالعلاقات العامة
النسبة المئوية للمؤسسات التي اختارت كل بديل أو أجابت بكلمة صحيح على كل فرع

رقم السؤال	البديل او الفرع	عدد المؤسسات التي اختارته او أجابت بكلمة صحيح	نسبتها المئوية	مدلول البديل او الفرع
٢	أ	٦	١٩	العلاقات العامة في غاية الأهمية
	ب	٧	٢٣	العلاقات العامة مهمة جدا
	جـ	٣	١٠	العلاقات العامة مهمة
	د	٧	٢٣	العلاقات العامة أهميتها محدودة
	هـ	٢	٦	العلاقات العامة أهميتها محدودة جدا
	و	٤	١٣	العلاقات العامة غير مهمة
	ز	٣	٢٢	العلاقات العامة مهمة
	رفضت الاجابة	١	٣	
١٧	د	٣١	١٠٠	ترى أن العلاقات العامة مهمة.

طبيعة العلاقات العامة :تم بحث طبيعة العلاقات العامة من الزوايا التالية :
مدى فهم ادارة المؤسسة لطبيعة العلاقات العامة بشكل عام :تم التوصل من الإجابات على أسئلة

الاستبيان المتعلقة بهذا الموضوع الى أن الغالبية العظمى لمؤسسات الجهاز المصرفي الأردني تحمل قناعات صحيحة عن طبيعة العلاقات العامة بشكل عام وتقوم بممارسات تعكس فهما صحيحا لطبيعة هذه العلاقات بشكل عام كما يدل جدول رقم (٣).

جدول رقم (٣)

مدى فهم ادارة المؤسسة لطبيعة العلاقات العامة بشكل عام/النسبة المئوية للمؤسسات التي اختارت كل بديل أو أجابت بكلمة (صحيح) على كل فرع ومدلولات البدائل والفروع

رقم السؤال	البديل أو الفرع	عدد المؤسسات	النسبة المئوية	مدلول البديل او الفرع
٤	د	٧	٢٣	فهم غير صحيح لطبيعة العلاقات العامة بشكل عام
٩	أ	٢	٦	فهم غير صحيح لطبيعة العلاقات العامة بشكل عام
	ب	٦	١٩	فهم غير صحيح لطبيعة العلاقات العامة بشكل عام
	جـ	٩	٢٩	فهم غير صحيح لطبيعة العلاقات العامة بشكل عام
١٣	ب	صفر	صفر	فهم غير صحيح لطبيعة العلاقات العامة بشكل عام
١٦	هـ	٢	٦	قناعة غير صحيحة عن طبيعة العلاقات العامة بشكل عام
	و	٢٥	٨١	قناعة غير صحيحة عن طبيعة العلاقات العامة بشكل عام
	ز	٢	٦	قناعة غير صحيحة عن طبيعة العلاقات العامة بشكل عام
	ح	٢٧	٨٧	قناعة غير صحيحة عن طبيعة العلاقات العامة بشكل عام
١٧	ز	١	٣	قناعة غير صحيحة عن طبيعة العلاقات العامة بشكل عام
١٨	ب	٢٠	٦٥	قناعة غير صحيحة عن طبيعة العلاقات العامة بشكل عام
	ظـ	٣١	١٠٠	قناعة غير صحيحة عن طبيعة العلاقات العامة بشكل عام

الممارسات التي تقوم بها والقناعات التي تعتنقها ادارة المؤسسة اعتقادا منها أنها من العلاقات العامة ولكنها ليست في الحقيقة كذلك. توصل الباحث الى أن :

١ـ جميع المؤسسات لا تقوم بممارسات مغلوطة (مما ورد ذكره في الاستبيان) ظنا منها أنها من العلاقات العامة.

٢ـ غالبية المؤسسات (غالبية كبيرة) لا تحمل قناعات مغلوطة (مما ورد ذكره في الاستبيان) ظنا منها أنها من العلاقات العامة.

٣ـ بعض المؤسسات (أقلية بسيطة) تحمل بعض القناعات المغلوطة (مما ورد ذكره في الاستبيان) ظنا منها أنها من العلاقات العامة. أنظر جدول (٤):

جدول رقم (٤)

المارسات التي تقوم بها والقناعات التي تعتنقها ادارة المؤسسة اعتقادا منها أنها من العلاقات العامة ولكنها ليست كذلك / النسبة المئوية للمؤسسات التي اختارت كل بديل أو أجابت بكلمة (صحيح) على كل فرع ومدلولات البدائل والفروع

رقم السؤال	البديل أو الفرع	عدد المؤسسات	نسبتها المئوية	مدلول البديل أو الفرع
٥	و	صفر	صفر	ممارسة ليست من العلاقات العامة في حقيقة الأمر
٦	د	صفر	صفر	ممارسة ليست من العلاقات العامة في حقيقة الأمر
٧	هـ	صفر	صفر	ممارسة ليست من العلاقات العامة في حقيقة الأمر
١٦	جـ	صفر	صفر	قناعة مغلوطة : فهي ليست من العلاقات العامة
	د	٢	٦	قناعة مغلوطة : فهي ليست من العلاقات العامة
١٨	أ	٢	٦	قناعة مغلوطة : فهي ليست من العلاقات العامة
	جـ	٤	١٣	قناعة مغلوطة : فهي ليست من العلاقات العامة
	م	صفر	صفر	قناعة مغلوطة : فهي ليست من العلاقات العامة
	ت	٩	١٩	قناعة مغلوطة : فهي ليست من العلاقات العامة

جدول رقم (٥)

العلاقات العامة وقواعد الأخلاق، / النسبة المئوية للمؤسسات التي اختارت كل بديل أو أجابت بكلمة (صحيح) على كل فرع ومدلولات الفروع والبدائل

رقم السؤال	البديل الفرع	عدد المؤسسات	نسبتها	مدلوله
١٦	ب	٢٥	٨١	تربطها بقواعد الأخلاق
	جـ	صفر	صفر	لا تربطها بقواعد الأخلاق
	د	صفر	صفر	لا تربطها بقواعد الأخلاق
١٧	ب	صفر	صفر	لاتربطها بقواعد الأخلاق
	جـ	١	٣	لا تربطها بقواعد الأخلاق
	هـ	١٠	٩٧	تربطها بقواعد الأخلاق
	و	٣	١٠	لا تربطها بقواعد الأخلاق
١٨	أ	٢	٦	لا تربطها بقواعد الأخلاق

مدى ربط الإدارة للعلاقات العامة بقواعد الأخلاق أو عدم ربطها بها :

١ - تبين أن الغالبية العظمى للمؤسسات الواقعة ضمن نطاق الجهاز المصرفي الأردني تربط (ولو نظريا على الأقل) العلاقات العامة بقواعد الأخلاق فترى أن الدقة والصدق ضروريان في العلاقات العامة كما أن جميع المؤسسات تعتقد بوجوب الابتعاد عن الكذب أو الخداع حتى ولو كان من النوع الأبيض في العلاقات العامة.

٢ - هنالك أقلية بسيطة جدا لا تتجاوز ٦٪ من المؤسسات ترى أنه من الجائز ممارسة نوع من التموية على الجمهور في العلاقات العامة. وجدول رقم (٥) يبرز هذه النتائج بوضوح.

العلاقات العامة كعنصر من عناصر العملية الادارية، تبين أن :

١ - ادارات المؤسسات تميز بين الممارسات التي لها علاقة بالموظفين العاملين لديها وبين التي لها علاقة بالجمهور فتقوم بالأولى وتهمل الثانية على الرغم من أنها تحمل قناعات صحيحة عن الثانية.

٢ - غالبية مؤسسات الجهاز المصرفي الأردني تحمل قناعات تشير الى رؤيتها للعلاقات العامة كعنصر من عناصر العملية الأدارية ولكن بعضها (وممن يرى ذلك) لا يقوم بالممارسات التي ورد ذكرها في الاستبيان وتمثل هذه القناعة خاصة فيما يتعلق بالجمهور. ويشير جدول رقم (٦) الى هذه النتائج بوضوح.

جدول رقم (٦)

العلاقات العامة : عنصر من عناصر العملية الادارية، النسبة المئوية للمؤسسات التي اختارت البديل أو أجابت بكلمة (صحيح) على الفرع ومدلولات البدائل والفروع

رقم السؤال	البديل أو الفرع	عدد المؤسسات	نسبتها المئوية	مدلول البديل أو الفرع
٣	أ	٢٠	٦٥	العلاقات العامة عنصر من عناصر العملية الادارية/موظفون
	د	١٤	٤٥	العلاقات العامة عنصر من عناصر العملية الادارية/موظفون
٤	ب	٨	٢٦	العلاقات العامة عنصر من عناصر العملية الادارية/جمهور
١٦	ح	٢٧	٨٧	قناعة الادارة بأن العلاقات العامة عنصر من العملية الادارية / جمهور
١٨	ز	٢٢	٧١	قناعة الادارة بأن العلاقات العامة عنصر من عناصر العملية الادارية / موظفون
	ح	٢١	٦٨	قناعة الادارة بأن العلاقات العامة عنصر من عناصر العملية الادارية / موظفون
	ش	٢٤	٧٧	قناعة الادارة بأن العلاقات العامة عنصر من عناصر العملية الادارية / موظفون

العلاقات العامة كفلسفة ادارة، يستدل من الاجابات أن :

١ - غالبية مؤسسات الجهاز المصرفي الأردني تقوم بممارسات توحي بأنها تعتبر العلاقات العامة فلسفة ادارة ولكنها تطبق هذه الممارسات من خلال الموظفين (أي بشكل غير مباشر) الا أن أقلية كبيرة نسبيا (٤٢٪) تتصل مباشرة بالجمهور في ممارساتها تلك.

٢ - أقلية ضئيلة من المؤسسات تهتم بشكاوى وأقتراحات المتعاملين عن طريق ايجاد صندوق خاص بذلك.

٣ - أقلية كبيرة نسبيا (٣٥٪من المؤسسات) لا ترى أنه من حق المتعاملين أن يتوقعوا من البنك أن يكون مصدر عون ثابت لهم. ويبين جدول رقم (٧) هذه النتائج.

جدول رقم (٧)

العلاقات العامة : فلسفة ادارة، النسبة المئوية للمؤسسات التي اختارت البديل أو أجابت بكلمة (صحيح) على الفرع ومدلولات البدائل والفروع

رقم السؤال	البديل أو الفرع	عدد المؤسسات	نسبتها المئوية	مدلول البديل أو الفرع
٤	أ	٢٢	٧١	العلاقات العامة فلسفة ادارة
	جـ	١٣	٤٢	العلاقات العامة فلسفة ادارة
٦	ب	٧	٢٣	العلاقات العامة فلسفة ادارة/يوجد صندوق اقتراحات
	جـ	٧	٢٣	العلاقات العامة فلسفة ادارة/دراسة محتويات صندوق الاقتراحات
١٢	د	١٩	٦١	العلاقات العامة فلسفة ادارة
١٨	د	٣١	١٠٠	قناعة تدل على أن العلاقات العامة فلسفة ادارة
	هـ	٢٩	٩٣	قناعة تدل على أن العلاقات العامة فلسفة ادارة
	ط	٢٠	٦٥	قناعة تدل على أن العلاقات العامة فلسفة ادارة
	غ	٣١	١٠٠	قناعة تدل على أن العلاقات العامة فلسفة ادارة
	ر	٢٣	٧٤	قناعة تدل على أن العلاقات العامة فلسفة ادارة

العلاقات العامة كأسلوب اتصال ولقد توصل الباحث في هذا المجال الى أن :

١ - غالبية المؤسسات تحمل قناعات صحيحة عن وجوب استخدام العلاقات العامة كأسلوب اتصال بشكل صحيح مع الجمهور على الرغم من عدم قيامها بممارسات تعزز هذه القناعات (مما ورد ذكره في الاستبيان).

٢ - غالبية المؤسسات مقتنعة بجدوى استعمال العلاقات العامة كأسلوب جيد للاتصال خاصة فيما يتعلق بالموظفين وتقوم بممارسات تتوافق مع هذه القناعة.

٣ - غالبية المؤسسات تهمل استعمال صندوق الاقتراحات والشكاوى كأسلوب اتصال أو كوسيلة للعلاقات العامة سواء أكان ذلك على مستوى الموظفين أم الجمهور. وهذه الاستنتاجات يبينها بوضوح جدول رقم (٨).

جدول رقم (٨)

العلاقات العامة : أسلوب اتصال، النسبة المئوية للمؤسسات التي اختارت البديل أو أجابت بكلمة (صحيح) على الفرع ومدلولات البدائل والفروع

رقم السؤال	البديل أو الفرع	عدد المؤسسات	نسبتها المئوية	مدلول البديل أو الفروع
٣	ب	١١	٣٥	لا تستعملها كأسلوب اتصال بشكل صحيح / موظفون
٦	أ	٢٠	٦٥	لا تستعملها كأسلوب اتصال بشكل صحيح / جمهور
	ب	٧	٢٣	تستعملها كأسلوب اتصال بشكل صحيح / جمهور
	د	صفر	صفر	لا تستعملها كأسلوب اتصال بشكل صحيح / جمهور
٧	أ	٢٧	٨٧	تستعملها كأسلوب اتصال بشكل صحيح / موظفون
	جـ	صفر	صفر	لا تستعملها كأسلوب اتصال بشكل صحيح / موظفون
٨	أ	١١	٣٥	لا تستعملها كأسلوب اتصال بشكل صحيح / جمهور
	ب	١٧	٥٥	تستعملها كأسلوب اتصال بشكل صحيح / جمهور
٩	جـ	٩	٢٩	لا تستعملها كأسلوب اتصال بشكل صحيح / موظفون
	د	١٨	٥٨	تستعملها كأسلوب اتصال بشكل صحيح / جمهور
١١	أ	٢	٦	تستعملها كأسلوب اتصال بشكل صحيح / جمهور
	ب	٢	٦	تستعملها كأسلوب اتصال بشكل صحيح / جمهور
	جـ	٢٧	٨٧	تستعملها كأسلوب اتصال بشكل صحيح / موظفون
١٣	أ	٢٠	٦٥	تستعملها كأسلوب اتصال بشكل صحيح / موظفون
١٨	ل	١٢	٣٩	لا تحمل قناعة بوجوب استعمال كأسلوب اتصال / جمهور
١٨	ن	٣٠	٩٧	تحمل قناعة بوجوب استعمالها كأسلوب اتصال / موظفون

مدى اهتمام المؤسسة بجماهيرها المختلفة ـ حملة أسهم المؤسسة: لقد توصل الباحث الى أن: أغلبية بسيطة من المؤسسات تحمل قناعة تعترف بأهمية إيصال معلومات زيادة على ما يطلبه القانون الى حملة أسهمها كنوع من العلاقات العامة. الا أن الاهتمام بحملة الأسهم في مجال الممارسات المذكورة في الاستبيان والدالة على ذلك يكاد ينحصر في مجال الدعوة الى اجتماعات ولقاءات وندوات ولكنه اهتمام ضعيف حيث لا يقوم بذلك الا حوالي ٥٥٪ من المؤسسات. انظر جدول رقم (٩):

جدول رقم (٩)

مدى اهتمام المؤسسة بحملة أسهمها، النسبة المئوية للمؤسسات التي اختارات البديل أو أجابت بكلمة (صحيح) على الفرع ومدلولات البدائل والفروع

رقم السؤال	البديل أو الفرع	عدد المؤسسات	نسبتها المئوية	مدلول البديل أو الفروع
٨	ب	١٧	٥٥	اهتمام بحملة الأسهم زيادة على ما يطلبه القانون
٩	هـ	٣	١٠	اهتمام بحملة الأسهم زيادة على ما يطلبه القانون
١١	أ	٢	ـ٦	اهتمام بحملة الأسهم زيادة على ما يطلبه القانون
١٨	ل	١٢	٣٩	اهتمام بحملة الأسهم زيادة على ما يطلبه القانون

الموظفون، تبين للباحث أن:

١ ـ الغالبية العظمى من المؤسسات تحمل قناعات يمكن اعتباراها معها « رب عمل جيد » كما أنها تقوم بممارسات توحي بذلك سواء أكان ذلك من الناحية المادية (الرواتب والقروض السهلة. . . الخ) أم من الناحية المعنوية مثل محاولات استبقاء الموظف الراغب في الاستقالة واشعار الموظف بأهميته.

٢ ـ أقلية بسيطة فقط تهتم بسماع شكاوى واقتراحات الموظفين عن غير طريق التسلسل الرسمي أى من خلال صناديق الاقتراحات والشكاوى. انظر جدول رقم (١٠).

جدول رقم (١٠)

مدى اهتمام المؤسسة بالموظفين/النسبة المئوية للمؤسسات التي اختارت البديل أو أجابت بكلمة (صحيح) على الفرع ومدلولات البدائل والفروع

رقم السؤال	البديل أو الفرع	عدد المؤسسات	نسبتها المئوية	مدلول البديل أو الفرع
٧	أ	٢٧	٨٧	رب عمل جيد /نواح معنوية
	ب	٣	١٠	رب عمل جيد /نواح معنوية
١٣	جـ	٢٥	٨١	رب عمل جيد /نواح معنوية
	هـ	١٦	٥٢	رب عمل جيد /نواح معنوية
١٤	جـ	٤	١٣	رب عمل جيد /نواح مادية
١٥	أ	٢٢	٧١	رب عمل جيد /نواح مادية
	ب	٢٠	٦٥	رب عمل جيد /نواح مادية
	د	٢٥	٨١	رب عمل جيد /نواح مادية
	و	٢٥	٨١	رب عمل جيد /نواح مادية
	ح	٢٩	٩٤	رب عمل جيد /نواح مادية
١٨	و	٣١	١٠٠	رب عمل جيد /نواح مادية
	ز	٢٢	٧١	رب عمل جيد /نواح معنوية
	ح	٢١	٦٨	رب عمل جيد /نواح معنوية
	ن	٣٠	٩٧	رب عمل جيد /نواح معنوية
	ض	٣٠	٩٧	رب عمل جيد /نواح معنوية
١٨	م	صفر	صفر	رب عمل غير جيد /نواح معنوية
٣	جـ	٦	١٩	رب عمل غير جيد /نواح معنوية
١٣	د	٣	١٠	رب عمل غير جيد /نواح معنوية
١٤	أ	صفر	صفر	رب عمل غير جيد /نواح معنوية
	ب	١٧	٥٥	رب عمل غير جيد /نواح معنوية
١٥	جـ	٣	١٠	رب عمل غير جيد /نواح مادية
	هـ	٤	١٣	رب عمل غير جيد /نواح مادية
	ز	٤	١٣	رب عمل غير جيد /نواح مادية

المتعاملون، تبين من البحث أن :

١- غالبية المؤسسات لا تهتم بسماع جمهور المتعاملين معها على الرغم من أن غالبية المؤسسات تحمل قناعات صحيحة عن نوع العلاقة التي يجب أن تربط البنك بالمتعاملين معه.

٢- أن الأقلية التي تحمل بعض القناعات المغلوطة عن هذه العلاقة أقلية لا بأس بها حيث تبلغ ٣٥٪. أنظر جدول رقم (١١).

جدول رقم (١١)

مدى اهتمام المؤسسة بالمتعاملين معها، النسبة المئوية للمؤسسات التي اختارت البديل أو اجابت بكلمة (صحيح) على الفرع ومدلولات البدائل والفروع

رقم السؤال	البديل أو الفرع	عدد المؤسسات	نسبتها المئوية	مدلول البديل أو الفرع
٤	حـ	١٣	٤٢	تهتم كثيرا بسماع اقتراحات المتعاملين وآرائهم
٦	أ	٢٠	٦٥	لا تهتم كثيرا بسماع شكاوى واقتراحات المتعاملين
	ب	٧	٢٣	تهتم كثيرا بسماع شكاوى واقتراحات المتعاملين
	حـ	٧	٢٣	تهتم كثيرا بسماع شكاوى واقتراحات المتعاملين
١٢	أ	٦	١٩	لا تهتم كثيرا بسماع شكاوى واقتراحات المتعاملين
	ب	١١	٣٥	لا تهتم كثيرا بسماع شكاوى واقتراحات المتعاملين
	حـ	١٨	٥٨	تهتم كثيرا بحسن معاملة المتعاملين
	د	١٩	٦١	تهتم كثيرا بحسن معاملة المتعاملين
	هـ	٨	٢٦	لا تهتم كثيرا كيف يعامل موظفوها المتعاملين
١٨	د	٣١	١٠٠	تؤمن بحقوق المتعاملين
	هـ	٢٩	٩٤	تؤمن بحقوق المتعاملين وتطلعاتهم
	ط	٢٠	٦٥	تؤمن بعدالة تطلعات المتعاملين
	ر	٢٣	٧٤	تؤمن بسرعة انجاز المعاملات كنوع من حسن التعامل مع المتعاملين

الرأى العام والمجتمع المحلي والمسؤولية الاجتماعية: تبين من البحث أن غالبية المؤسسات تحمل قناعات صحيحة عن أهمية الرأى العام والمجتمع ولكنها لا تقوم بممارسات من التي ورد ذكرها في الاستبيان والتي تعكس هذه القناعات. انظر الجدول رقم (١٢).

جدول رقم (١٢)

مدى اهتمام المؤسسة بالرأى العام وبالمجتمع المحلي أو المسؤولية الاجتماعية النسبة المئوية للمؤسسات التي اختارت البديل أو أجابت بكلمة (صحيح) على الفرع ومدلولات البدائل والفروع

رقم السؤال	البديل أو الفرع	عدد المؤسسات	نسبتها المئوية	مدلول البديل أو الفرع
٩	ب	٦	١٩	لا تهتم بالرأى العام ولا تحاول اجتذابه
١٠	أ	٣	١٠	تهتم كثيرا بالمناسبات الاجتماعية والوطنية لاجتذاب الرأى العام
	ب	٥	١٦	تهتم بالمناسبات الاجتماعية والوطنية لمحاولة اجتذاب الرأى العام.
	جـ	صفر	صفر	لا تهتم كثيرا بالمناسبات الاجتماعية والوطنية لمحاولة اجتذاب الرأى العام.
١٦	ب	٢٥	٨١	تعكس مدى قناعة الادارة بأهمية الرأى العام ومحاولة اجتذابه الى جانب المؤسسة.
١٧	أ	٢	٦	لا تهتم بالرأى العام وفهم مغلوط لدوره
١٨	ب	٢٠	٦٥	تهتم بالرأى العام
	ى	٢٥	٨١	تهتم بالرأى العام وبالمجتمع المحلي وبالمسؤولية الاجتماعية

وسائل وأدوات العلاقات العامة، تبين أن :

١ـ غالبية المؤسسات لا ترى ضيرا في اللجوء الى اعلان في الراديو والتلفزيون والصحف والمجلات وترى أن مجرد نشر القوائم المالية أمور لا تكفي على الرغم من أن اقلية كبيرة نسبياً (٣٩ ٪ منها) ترى أنها كافية ولكنها جميعها لا تلجأ الى الصور المغرية في الاعلان.

٢ـ غالبية المؤسسات تهمل اسلوب الاجتماعات العامة والندوات العامة بالنسبة للجمهور او المساهمين ولكنها تلجأ اليه في حالة الموظفين العاملين فيها.

٣ـ غالبية المؤسسات تلجأ الى أسلوب الزيارات التي يقوم بها موظفوها في مجال العلاقات العامة وهذه الاستنتاجات واضحة في جدول رقم(١٣).

جدول رقم (١٣)
وسائل وأدوات العلاقات العامة، النسبة المئوية للمؤسسات التي اختارت البديل والتي أجابت بكلمة (صحيح) على الفرع ومدلولات البدائل والفروع

رقم السؤال	البديل أو الفرع	عدد المؤسسات	نسبتها المئوية	مدلول البديل أو الفرع
٥	أ	٥	١٦	استعمال الصور والرسوم المعبرة والأشكال البيانية لتقديم المعلومات الى الجمهور.
	ب	٦	١٩	استعمال الصور والرسوم المعبرة والأشكال البيانية لتقديم المعلومات الى الموظفين.
	جـ	٧	٢٣	استعمال التلفزيون لتقديم المعلومات الى الجمهور.
	د	١٩	٦١	استعمال الصحف والمجلات لتقديم المعلومات الى الجمهور.
	هـ	٢٤	٧٧	استعمال الزيارات.
	و	صفر	صفر	استعمال الصور المغرية لا جتذاب انتباه الجمهور.
١١	أ	٢	٦	استعمال الاجتماعات والندوات لتقديم المعلومات الى المساهمين فوق ما يطلبه القانون.
	ب	٢	٦	استعمال الاجتماعات والندوات بأسلوب الدعوة العامة لبحث أمور تهم المجتمع.
	جـ	٢٧	٨٧	استعمال الاجتماعات الدورية للموظفين.
١٨	ك	٦	١٩	وسائل الاعلام ونظرة الجمهور الى المؤسسات التي تستعملها.
	ل	١٢	٣٩	نشر القوائم المالية هل يكفي في مجال الدعاية للمؤسسة؟

التوصيات: توصي مؤسسات الجهاز المصرفي الأردني بشكل عام والمؤسسات التي أظهرت فهما غير دقيق للعلاقات العامة أو التي لا تقوم بالممارسات الصحيحة أو تحمل قناعات مغلوطة عنها فيما يتعلق بالأمور التي تم بحثها بما يلي :

١ـ انشاء وظيفة للعلاقات العامة في المؤسسات التي لا توجد بها هذه الوظيفة.

٢ـ عقد دورات وندوات لموظفي المؤسسة بعض النظر عن مستوياتهم الادارية تهدف الى :

أ) فهم طبيعة العلاقات العامة بشكل أعمق ومن جميع النواحي التي تشكل الإطار العام لهذا الفهم كما وردت في الدراسة.

ب)إبراز أهمية العلاقات العامة لنجاح عمل المؤسسة في المدى الطويل والتركيز عليها.

٣ـ الاهتمام بشكل أكبر بجماهير المؤسسة من حملة أسهم ومتعاملين لتحقيق هدف البقاء والنمو والازدهار.

٤ـ استخدام العلاقات العامة كوسيلة جيدة للاتصال بحيث تكون قنوات الاتصال ذات اتجاهين ويساعد على ذلك إنشاء صناديق الشكاوى والاقتراحات والاهتمام بمحتوياتها.

٥ـ إبداء المزيد من التفهم لأهمية الرأى العام والمجتمع المحلي والقيام بممارسات تعكس هذا التفهم.

٦ـ التركيز على استعمال وسائل العلاقات العامة الأخرى مثل الاجتماعات والندوات واستغلال المناسبات الوطنية والاجتماعية والخاصة ووسائل الاعلام المتنوعة بالاضافة الى الزيارات التي تستعملها معظم المؤسسات.

٧ـ وبشكل عام العمل على تضييق الفجوة بين القناعات والممارسات حيث ظهرت هذه الفجوة في عدد من النواحي في العديد من المؤسسات حيث تبين أن بعض المؤسسات يحمل قناعات صحيحة عن موضوع ما ولكنه لا يقوم بالممارسات التي تعزز هذه القناعات.

ويقترح الباحث القيام بالدراسات التالية، اضافة الى هذا البحث استكمالا له بشكل أو بأخر واستيفاء لجوانب موضوع العلاقات العامة بشكل عام :

١ ـ الاجابة عن السؤال التالي :

هل تتأثر نظرّة المؤسسة الى العلاقات العامة وممارساتها المتعلقة بها بالشكل القانوني للمشروع (قطاع عام أو قطاع خاص)؟

٢ ـ التأكدُ من صحة الفرضية القائلة :

« في المؤسسات الناجحة كلما كبر حجم المؤسسة وكلما كانت طبيعة عملها تنافسية وتدعو الى التعامل مع الجمهور كلما انعكس ذلك ايجابيا على تنظيم العلاقات العامة فيها ».

الهوامش

١- رقمها ع‌ع/٥/١٧٥٤ تاريخ ١٩٨٣/٨/٨.

٢- للتوسع في بحث طبيعة العلاقات العامة وتعريفاتها انظر : Encyclopedia Americana,vol.22 : 760

وانظر أيضا :

زياد رمضان، العلاقات العامة في منشأت القطاع الخاص، مفاهيم وواقع الفصل الثاني.

وانظر أيضا :

جان شوميلي ودني هويسمان، العلاقات العامة، ترجمة فريد انطونيوس، بيروت، ١٩٧٠ : ١٧.
وانظر أيضا :

Simon, R.
1980 Public Relations : Concepts & Practices,(2ed). Columbus, Ohio : Grid Publication Co : 53-54.

وأخيراً أنظر صفحة ٥ ومابعدها من كتاب:

Canfield, B.R. Public Relations (Revised ed.) Homewood, Ill: Richard D. Irwin,Inc.

المصادر العربية

التهامي، م، الداقوقي، أ.
١٩٨٠ مبادىء العلاقات العامة في البلدان النامية، الطبعة الأولى، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. بغداد. الجمهورية العراقية.

المالكي، ع.
١٩٨٢ « مرة أخرى هذه المجلة »، البنوك في الأردن، العدد الثالث، المجلد الأول، تشرين ثاني.

رمضان، ز.
١٩٨٦ العلاقات العامة في منشآت القطاع الخاص: مفاهيم وواقع. الأردن : دار الشعب.

———
١٩٨٢ ادارة الأعمال المصرفية، دراسة تطبيقية عن الأردن. الطبعة الثالثة. الأردن : دار الشعب.

عجوه، ع.
١٩٧٧ الأسس العلمية للعلاقات العامة، الطبعة الأولى. القاهرة : عالم الكتب.

المصادر الاجنبية

Bernays, E. L.
1927 Crystalizing Public Opinion. New York: Boni and Liveright.

Bowman, P. & Nigil, E.
1969 Manual of Public Relations. London.

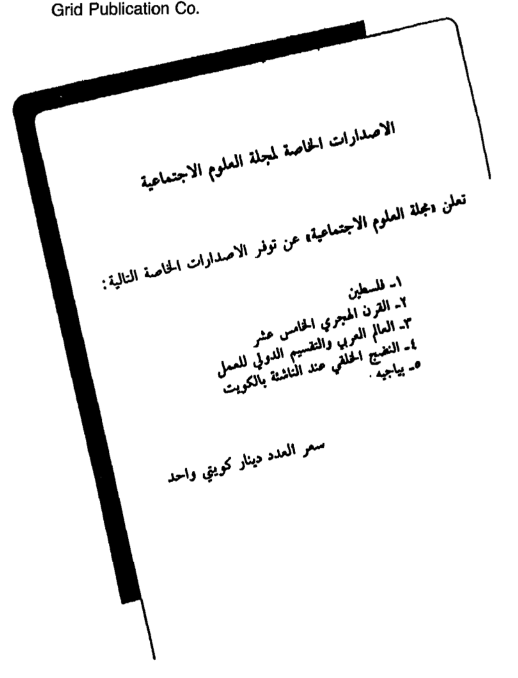
Childs, H.
1940 An Introduction to Public Opinion. New York: John Wiley & Sons,

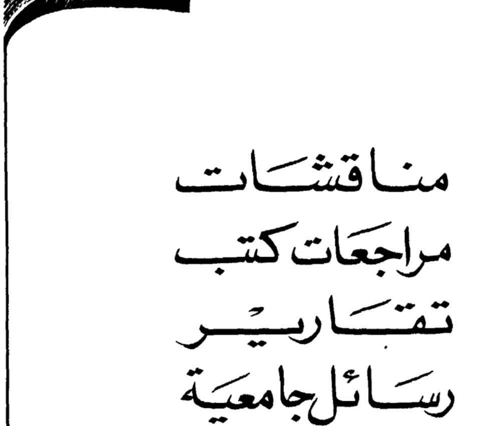
Encyclopedia Americana.
1982 Vol. 22

Katz, D. & Kahn, R.
1966 The Social Psychology of Organization. New York: John Wiley & Sons

Marston, J. E.
1979 Modern Public Relations. New York: McGraw-Hill Book Co.

Simon, R.
1980 Public Relations: Concepts & Practices, (2nd ed), Columbus, Ohio: Grid Publication Co.




مناقشات
مراجعات كتب
تقارير
رسائل جامعية

أزمة التعليم وإعادة انتاج الاجتماعي في المغرب
حوار حول النظرية والمنهج

مصطفى محسن
مركز التوجيه والتخطيط التربوي ـ الرباط

يعاني المغرب كبلد تابع متخلف عدداً هائلا من المشاكل على مختلف الأصعدة الاجتماعية. ولعل «مشكل التعليم» من أكثر هذه المشاكل حدة وإلحاحاً «ليس فقط لأنه يمس الشعب كله، أو لأنه يقدم أحسن مطية تطرح من على متنها قضايا سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية بل لأنه يعكس بالفعل اختيارات تخص هذه الميادين نفسها»[1] ومن هنا نفهم لماذا كرست لدراسة وتحليل النظام التعليمي بالمغرب عدة دراسات، سواء كانت ذات طابع أكاديمي جامعي، أو كانت متسمة بالطابع التأملي أو الجدالي، أو حتى الإيديولوجي ـ السياسي.[2] وفي مساق هذا الاهتمام العام كثر الحديث عن التعليم، وتوالت مناقشة مشاكله وقضاياه، إن على المستوى الرسمي البيروقراطي، أو غير الرسمي، وذلك في محاولة لتقييم التجارب، وفحص الاختيارات المتبناة، وطرح بعض البدائل والحلول الممكنة. وكان الاجماع، أخيراً، عَلَى أن هنالك بالفعل، مشكلا حقيقيا يعاني منه المغرب راهنا، وتتجاوز حدته نطاق الحساسية الظرفية، ألا وهو «مشكل التعليم». وقد تجلت مظاهر هذا المشكل في عدة ظواهر تتمثل، بالأساس، في عدم تكافؤ الفرص والحظوظ التعليمية بين الذكور والإناث، والمدن والقرى، والأجباء، والمناطق الجغرافية المختلفة.. وفي تعاظم مشاكل التسرب، والطرد، والهدر المدرسي، وفي تنامي أعداد العاطلين من خريجي المدارس والجامعات، وفي تناقض مضمون التعليم والتكوين مع قطاعات المجتمع بشكل عام.. الخ.

وقد اختلفت تشخيصات وتحديدات أسباب وعوامل ماسمي بـ: «الأزمة التعليمية» ما بين تشخيصات تقنية Technicistes تحصر أسباب المشكل في ضغط التنامي الديموغرافي، أو مشكل التمويل، والتجهيز، والاعتمادات المادية.. الخ، وبين تشخيصات أخرى تحلل المشكل بإحالة عوامله إلى الاختيارات العامة والسياسة المتبعة في مجمل القطاعات الاجتماعية وذلك باعتبار النظام التربوي في المجتمع يَسير متمفصلا articute مع جميع هذه القطاعات. وبالتالي فلا يمكن إختزاله إلى مجرد مشكل لا يعني، بالأساس، سوى طاقم تقني أو بيروقراطي مسؤول ومختص. وفي

سياق الاهتمام العلمي، أيضا، بدراسة المسألة التعليمية بالمغرب، تندرج مساهمة الأستاذ جميل السالمي حول: «أزمة التعليم وإعادة الإنتاج الاجتماعي بالمغرب»[٣] التي سنحاول في هذا العرض ان نتناولها ببعض التحليل الدال.

ونذكر، ابتداءً، بأن غرضنا ليس هو عرض أو تلخيص الكتاب،[٤] ولا مناقشة أفكاره بكل تفصيل بل نهدف، بالدرجة الأولى، إلى التركيز على الجانب النظري والمنهجي لفتح حوار علمي - اجتماعي حول بعض الأسس النظرية والمنهجية التي تطرح نفسها على الباحث والمهتم عند تناول مسائل التربية والتعليم بالمغرب الحديث والمعاصر، والتي تثير منها محاولة الأستاذ السالمي جزءاً لا يستهان به. ونرى، في خطوة أولى، وتعميماً للفائدة، وقبل الدخول في حوار مباشر مع الأطروحات المركزية للكتاب، أن نقدم موجزاً إلمامة مبسطة المجال لأهم مضامينه، نجملها في الخلاصات والاجتزاءات التالية:

في الفصل الأول من الكتاب يتناول الباحث بالتحليل «الإرث الاستعماري» في المجال التربوي بالمغرب[٥] مبيناً حوافز واهداف المستعمر، والتي على أساسها صاغ سياسته التعليمية بالمغرب المحتل خدمةً لأغراضه ومصالحه الآنية منها والبعيدة، والظاهرة والمقنعة، دون أن يكون الهدف تحديثيا أو تحضيريا، كما كان يروج الخطاب الكولونيالي وسدنته وإيديولوجيوه. وقد أدت مستتبعات هذه الممارسة إلى الكثير من العواقب السيئة المعروفة التي مايزال يعاني منها نظامنا التعليمي الحالي[٦]

وفي الفصل الثاني: «من الحماس إلى خيبة الأمل»[٧]، يحاول المؤلف تفسير عوامل الإحباط: La frustration الذي مني به المغاربة بعد حماسهم للإقبال على التعليم غداة الاستقلال. هذا الإحباط الذي تجلت مظاهره، بل وعوامله في هزالة النتائج المعطاة، وعجز النظام التعليمي عن مواجهة مشاكل التمدرس والطرد والرسوب والمردودية الضعيفة، وأيضا في عدم التطابق الذي يفرزه تطور لامتكافيء لكل من التعليم والتكوين من جهة، وسوق الشغل من جهة ثانية. وهكذا أصبحت مباديء مذهبية التعليم: التعميم، التعريب، التوحيد، والمغربة، التي كانت موضوع إجماع قبل وبعد الاستقلال، فاقدة لأية دلالة واقعية، بل مجرد شعارات مناسباتية.

وفي الفصل الثالث المخصص «للالتحاق بالمدرسة»[٨] فبعد تحليل الباحث لجوانب الظاهرة، يخلص إلى الإقرار بواقع عدم تكافؤ الحظوظ والفرص التعليمية، عموديا بين الفئات والطبقات الاجتماعية، وأفقيا بين المناطق والجهات، الأمر الذي ينم عن غياب دمقرطة حقيقية للقطاع التعليمي، وجعل خدماته في متناول الجميع.

أما الفصل الرابع فيتناول فيه الأستاذ السالمي «محتوى التكوين» الذي يقدمه النظام التعليمي[٩]. وهنا يطرح عدة مسائل تربوية ترتبط أساساً: بالممارسات والعلاقات البيداغوجية، وبلغة التعليم، وبالتقييم المدرسي، كجوانب يتيح تحليلها إمكانية التعرف على الكيفية التي تحكم وتنظم الاشتغال الداخلي للنظام. وهكذا يبرز - عبر التحليل - عقم المناهج والبرامج المتبعة، ومشاكل الازدواجية اللغوية كعائق تربوي هام، ولا عقلانية التقييم التي تتجلى، بشكل أساسي،

في التوجيه المدرسي بأطواره المختلفة. وكخلاصة عامة، ينتهي الباحث إلى التأكيد على واقع انفصال التعليم في المغرب، مضموناً وممارسةً، عن بنيات وهياكل وثقافة المجتمع العام.

ولتأكيد هذا الانفصال أو القطيعة بين نظام التعليم وقطاعات المجتمع، يلجأ المؤلف إلى تحليل مسألة «التأهيل والشغل والمداخيل» في الفصل الخامس من الدراسة،(١٠) مركزاً على الآليات الذاتية والموضوعية التي تشتغل بها وتتطور وتنمو سوق الشغل بالمغرب، سواء تعلق الأمر بالقطاع الخاص، أو بالقطاع العام، واللذين يخضع كل منهما لإكراهات وضغوط مؤسسية واجتماعية، وبالخصوص حينما يتعلق الأمر بطرق وبقنوات التوظيف والاستخدام. وعلى العموم، فليس هناك، في رأي المؤلف، تطابق عقلاني ومنظم مابين التأهيل أو التكوين الذي يمنحه النظام التعليمي، وبين المراكز والأدوار والوظائف التي يعرضها قطاع العمل.

وأما في الفصل السادس فيحاول الباحث أن يجيب على تساؤله المركزي في بحثه وهو: «أزمة أم إعادة إنتاج اجتماعي؟»(١١) وهكذا يحاول أن يمارس قراءة نقدية لنظرية الرأسمالي البشري في مفهومها الواسع: La Theorie,´elargie du capital humain موضحا أنها تتجاهل الظروف الاجتماعية والتاريخية، الذاتية والموضوعية لبلد ثالثي كالمغرب، فضلا عن كونها تقدم منظوراً اختزاليا للتعليم إذ تركز، بالدرجة الأولى، على بعده الأداتي التقني وجانبه المادي، مقللة من أهمية تشابكه البنيوي العلائقي النوعي، إضافةً إلى كونها تنتمي إلى سياق سوسيو تاريخي مختلف. ومن ثم فإن الظروف الاجتماعية والاقتصادية الخاصة بالمغرب لم تمكن النظام التربوي من أداء الوظائف التنموية المفترضة من قبل نظرية الرأسمال البشري، بل إن النظام ـ أكثر من هذا ـ قد آل إلى واقع الإخفاق على مستوى الإسهام الفعلي في التنمية، وفي تعميم توزيع المعارف، والاستفادة، والشغل بشكل ديمقراطي داخل المجتمع المغربي.

من هنا ينطلق الأستاذ السالمي إلى تبيان الوظائف الحقيقية للتعليم في المغرب. وهي، في رأيه، تتلخص في وظيفتين أساسيتين:

● موضوعية: وتتمثل في الاسهام في إنتاج وموالاة إنتاج قوة العمل داخل إطار البناء الاجتماعي المهني القائم، وتوزيعها حسب قنوات واشتغال هذا البناء.

● وأيديولوجية: يُراد بها الإيهام بدور المدرسة وأهمية المستوى التعليمي في توزيع الشغل والدخل وتحقيق الحراك الاجتماعي. وإذا كانت بعض الحالات الفردية الخاصة قد حققت نوعاً من الصعود والارتقاء الاجتماعي، ووصلت إلى مراتب اجتماعية عليا، فإن هذا، بالرغم من حدوثه فعلاً، ليس دليلا كافيا على إسهام فعلي للنظام التعليمي في تحقيق الحراك الاجتماعي. هذا الحراك الذي يبقى في العمق، مشروطا بنوعية التركيب الاجتماعي والاقتصادي في المجتمع، وبكيفية تطوره واشتغاله(١٢)

أما بخصوص دلالة تعبير «الأزمة» «La, Crise» في نظام التعليم بالمغرب، فيرى الباحث أن هذا التعبير أو المفهوم لا يكشف عن حقيقة هذا النظام الذي تتمحور وظيفته الأساسية حول إعادة الإنتاج الاجتماعي La reproduction Sociale. وذلك في إطار مجتمع ثالثي يشهد اقتصاده عديداً

من مظاهر وأعراض النمو اللامتكافيء. إن تفضيل توظيف الحديث عن أزمة النظام التربوي في المغرب يعود، في نظر المؤلف، الى مايلي:

● اختزال مشاكل النظام التربوي إلى مجرد أعراض وظيفية لأزمة عابرة، دون طرح للمشاكل الحقيقية التي يعاني منها[١٣]

● تحويل الاهتمام والرأي العام عن مظاهر أخرى حساسة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية. فتصبح المدرسة هي كبش الفداء: Le Bouc emissaire، يُفسَّر بفشلها عديدٌ من مشاكل البطالة، وسوء توزيع الشغل والمداخيل . . الخ[١٤]

● وهكذا يتم أخيراً، وعلى مستوى هذا الخطاب «الأزموي»، التبرير الإيديولوجي للإصلاحات التربويه، وتحميل النظام التربوي عبء وعواقب توعكات تتجاوزه إلى المستوى الاقتصادي والاجتماعي العام. علما بأن الإصلاحات المعتمدة في المجال التعليمي لا تسهم ـ في نظر المؤلف ـ إلا في دعم إعادة الإنتاج الاجتماعي بشكل عام[١٥] وهكذا، إذن، يبقى الحديث عن «الأزمة»، في شتى مظاهرها وتجلياتها، حديثا إيديولوجيا بالدرجة الأولى، كما يبدو من الاعتبارات الآنفة.

ومما يعاني منه النظام التربوي المغربي، يذكر المؤلف عدم وجود تخطيط تربوي فعال لا ينظر إلى المسألة التعليمية في بعدها الكمي الرقمي فحسب، بل يتجاوز ذلك إلى الاهتمام بالجانب النوعي والكيفي لاشتغال البنية التربوية. إن فشل هذا التخطيط التربوي يعود، في هذا الوضع المنحرف، إلى كونه لا يتقاطع ولا يتمفصل مع التخطيط لكل قطاعات المجتمع، ووفق مشروع مجتمعي متكامل ومنسجم[١٦]

بعد هذه الإطلالة السريعة على أهم مضامين مُؤَلَّفْ الأُستاذ السالمي، التي لم يكن المقصود منها، بالطبع، تقديم تلخيص جامع للكتاب. بل كنا نرمي من وراء ذلك إلى التعريف بأهم محاوره تمهيداً لمحاولة فتح حوار نظري ومنهجي حول بعض القضايا التي يطرحها. ومن هذه الزاوية يمكننا أن نجمل أهم وأعم الملاحظات التي نسجلها على الكتاب ـ لا كعيوب ومثالب بل فقط كنقط للحوار ليس إلا ـ فيما يلي:

١ ـ باعتبار الكتاب، في الأصل، أطروحة جامعية،[١٧] فإن ضرورة أن يتوفر فيه إطار مرجعي نظري مفاهيمي ومنهجي تصبح أمراً ملحاً. فعمل من هذا النوع يحتاج إلى تناول مقنع لمختلف المفاهيم الموظفه وما يؤسسها من خلفيه نظرية والى عرض لمختلف التقنيات والمناهج المعتمده في مقاربة الظاهرة المدروسة. إن هذه المسألة ليست، في نظرنا، ترفاً نظريا زائداً، بل هي تقليد أكاديمي متداول ومستأنس في مثل هذه الدراسات. بيد أن كتاب الأستاذ السالمي يعاني من غياب واضح لأي إطار نظري محدد يوجه الدراسة، ويبرر إجراءات المقاربة المعتمدة لموضعتها ضمن أنماط المقاربات التي تناولت الموضوع المعني: (اقتصادية، سوسيولوجية . . الخ) بل إن مايفجأ قاريء الكتاب، لأول وهلة، هو عدم وضوح أي إشكالية مضبوطة ومحددة بشكل إجرائي ومنذ بداية الدراسة، وهذا، بالضبط، هو مايجعل هذه الدراسة تبدو وكأنها لا تتوفر على أي هوية نظرية بارزة المعالم والسمات. وكل ماهنالك هو تناول تعميمي لمشكل التعليم بدون تعيين للجانب المقترح لتحديد التركيز. إن هذا الطابع التعميمي الذي هيمن على توجه الباحث قد دفعه إلى

الانصياع وراء تداعي الأفكار والملاحظات لاحول النظام التعليمي فحسب، بل حول المجتمع المغربي بشكل عام. وإذا كنا لا ننفي ترابط وتكامل تلك الأفكار والملاحظات، خصوصا في مقام معالجة مشكل بنيوي معقد كالمشكل التعليمي، فإن الإكراه المنهجي يدعو إلى التركيز والاختزال المبرر للسيطرة على الموضوع المبحوث.

وإذا كان المؤلف يطرح بعض الإشكالات النظرية بشكل مبطن، وعبر كل فصول الكتاب، ويحاول إبراز أهمية دور المدرسة في إعادة الإنتاج الاجتماعي كإشكال محوري في الدراسة، فإن ذلك لم يكن من التقعيد المنهجي بحيث يخضع لقواعد وأعراف البحث بمفهومه الأكاديمي العام. فضلا عن كون الباحث لم يعالج الإشكال المحوري ذاك إلا في الفصل الأخير من الدراسة، مُجيباً على تساؤله الأساسي: «أزمة، أم إعادة إنتاج أجتماعي»[١٨] وقد كان عليه ـ حسب تصورنا، واحتراما للصياغة المنهجة للدراسة ـ أن يُثير ذلك الإشكال منذ البداية معلنا عن التوجه النظري والمنهجي الذي سيصدر عنه، والذي على أساسه سيختار مختلف التقنيات والإجراءات المنهجية لمعالجته.

وجدير بالذكر أن نشير إلى أن الأمر لا يتعلق، هنا، بغياب مطلق لأي إطار نظري للبحث. فتلك مسألة لا يمكن تصورها بتاتاً في مضمار العلوم الإنسانية والاجتماعية. إذ لابد أن يصدر الباحث ـ سواء بوعي منه أو بلا وعي، وبشكل علني أو ضمني ـ عن توجه نظري مايشرط اختياره لمفاهيم، ومناهج، ونماذج تحليلية معينة. إن الأمر يتعلق، في محاولة الأستاذ السالمي، بغياب تنظيم محكم لهذا البعد النظري، وتحديد إجرائي للأشكال المطروح، ولوسائل مقاربته.

٢ ـ وإذا انتقلنا إلى الجانب التطبيقي من الدراسة، فإننا نلاحظ أنه بالرغم من المعطيات المعلوماتية والإحصائية الهامة التى أظهر الباحث قدرة كبيرة في جمعها وتصنيفها ـ وتلك مسألة ليست بالأمر السهل بالنسبة لأي باحث ـ فإن هذا الجانب ـ وتلك مسألة أخرى مترتبة في نظرنا على الملاحظة الأولى ـ قد اتسم بخلوه من أي تحديد أو تبرير للتقنيات والأدوات التي اعتمدها الباحث في جمع وتبويب تلك المعطيات. وعلى سبيل المثال فإن التصنيف السوسيومهني الذي وضعه الباحث لعينة الشرائح التلاميذية المبحوثة لم يوضح كفاية أسسه النظرية والإجرائية. ومعلوم أنه، في غياب وجود تصنيفات مهنية Nomenclatures محددة ومضبوطة في مجتمع ثالثي كالمغرب، يصعب على الباحث اعتماد متغير واحد في وضع تصنيف سوسيومهني دقيق، وتحديد الأصول الاجتماعية للمبحوثين، كأن يعتمد الدخل الفردي مثلا كمتغير شارطي. إن لمثل هذا الاختزال للأصل الاجتماعي في بعد واحد من أبعاده المتعددة غالباً ماتترتب عليه نتائج محرفة وواهمة. ولقد كان على الباحث ـ على الأقل ـ أن يطرح أبعاد المشكل، وأن يضع مايمكن توقعه من تحذيرات نظرية ومنهجية للتحسيس بعمقه، وبضرورة الابتعاد عن أي تصور متعصب Dogmatique واختزالي لابعاد هذا المشكل، وخاصة في مجتمع ثالثي كالمغرب مازال لم يستكمل بعد شروط بنائه الطبقي المتنفذ[١٩].

٣ ـ وما دمنا بصدد المسألة المنهجية في الكتاب، فإن أول مايعثر عليه القاريء المهتم، والملم بتقاليد وأعراف الكتابة الأكاديمية، هو الفقر الذي تعاني منه الدراسة في مضمار التوثيق الدقيق

للاستشهادات والنصوص المقتبسةLes citations فعوض أن يحيل المؤلف بشأن مراجعه إلى هوامش مضبوطة، فضل - في كثير من الأحيان - نقل الاقتباس معزولا حتى عن السياق العام لمسار الكلام، وتذييله باسم المؤلف، وتاريخ نشر الكتاب أو النص، وأحيانا بدون الإشارة إلى هذا التاريخ. وواضح أن هذه الطريقة في الاقتباس أقرب إلى أسلوب الكتابة الأدبية منها إلى التصنيف العلمي الدقيق، ولا يمكن الاستئناس بها إلا في مقامات تعبيرية نادرة. ومن هنا نلاحظ، في الكتاب، قلة الهوامش الموثقة أسفل صفحات كل فصل، ولم تبلغ في مجموعها إلا حوالي ٣٣ هامشاً[٢٠] ولا داعي الى التساؤل، بعد هذا، عن الانطباع الذي يقدمه هذا التوثيق عن أطروحة جامعية[٢١].

وإذا انتقلنا إلى قائمة المصادر المثبتة في الجرد البيبليوغرافي الذي ذُيلت به الدراسة، فإننا نجدها تنم أيضا عن نقص آخر ألا وهو قلة الاعتماد على أمهات المصادر المغربية التي تناولت قضايا التربية والتعليم، وخاصة منها المصادر التي أنجزت باللغة العربية، أو الأبحاث الجامعية المختصة[٢٢]. إن أغلب مارجع إليه الباحث - حسب قائمة المصادر يتشكل في معظمه مأخوذاً من تقارير البحوث التي أنجزها طلبة مركز تكوين المفتشين (C.F.I)، أو المعهد الوطني للإحصاء والاقتصاد التطبيقي (I.N.S.E.A.) أو المدرسة الوطنية للإدارة العمومية (E.N.A.P.)، أو المعهد العالي للتجارة وإدارة المقاولات (E.S.C.A.E)، أو بعض المصادر الرسمية «كالخطط الإنمائية» أو ماتروجه بعض الوزارات، أو المؤسسات ذات الطابع الرسمي، وأحيانا بعض الأطروحات التي قدمت بكليات الحقوق حول النظام التربوي بالمغرب، وإذا كنا لا نقلل من أهمية وقيمة المصادر، السالفة فإنها على أي حال لا يمكن مقارنتها - من حيث العمق النظري والمنهجي بأبحاث أكاديمية متخصصة تعتبر - في حدود معينة - مصدر إحالة موثوقا به. وهكذا فمن بين حوالي ١٤٠ مرجعا للدراسة، استعان الباحث ب ٦٣ مرجعاً متنوعا حول المغرب.[٢٢] غير أن مايقلل أحيانا من مصداقية الجرد البيبليوغرافي للبحث هو سَوقُه لمعطيات غير مضبوطة حول بعض الأطروحات المغربية التي تناولت المسألة التعليمية بالمغرب، والتي يفترض أن يكون الباحث على اطلاع كاف عليها، وإلمام دقيق بمعطياتها التوثيقية على الأقل.[٢٣]

وفي سياق الحديث عن مصادر الباحث وإحالاته المعتمدة تجدر الإشارة إلى مايمكن اعتباره مفارقة غير مبررة مفادها أن المؤلف في الوقت الذي يصدر فيه عن موقف انتقادي لواقع النظام التربوي بالمغرب، يعتمد في الوقت ذاته على مصادر كثيراً ماتغيب فيها الروح النقدية، ويطبعها، على العموم، إما التوجه الإنساني والشمولي ذو النزعة الكونية كما في تقارير ودراسات اليونيسكو، وحتى بعض المصادر الرسمية بالمغرب، وإما أنها تحيل إلى تصور تقليدي أو كمي وتقني كبعض الدراسات الأنجلو سكسونية: (كومبز ومن حوله). وكأن من المفيد - منهجيا - أن يوظف الباحث دراسات تنسجم وتتكامل وتدعم تلك الروح النقدية التي تسود الكتاب، والتي تعد من أهم ميزاته أيضا.

وإذا كان من الممكن - حسب ما تمدنا به سوسيوبسيكولوجيا البحث العلمي - إرجاع هذه التعثرات والثغرات إلى الظروف الاجتماعية والنفسية . . الخاصة للباحث، أي باحث، قد لا تسلم منها أي دراسة. فإن محاولة تفاديها أمر تمليه صَرَامةُ وجدية البحث العلمي الأكاديمي.

٤ ـ نقترح، بعد أن عالجنا آنفا، وبشكل مختصر، بعض المسائل ذات الطابع المنهجي أو التقني، أن نفتح حواراً مع الكتاب حول بعض القضايا التي يطرحها. ونعتقد أن من أهم مايطرحه يتمحور حول مسألتين أساسيتين تستحقان المناقشة، وبعض معاودة النظر، ألا وهما: المسألة المتعلقة بنظرية الرأسمال البشري وكيفية توظيفها في هيكلة النظام التربوي بالمغرب، ثم المسألة المتعلقة بمفهوم إعادة الإنتاج الذي توليه الدراسة أهمية نظرية مركزية:

أ ـ بالنسبة لنظرية الرأسمال البشري بمعناها الموسع، كما يدعوها الكاتب: (La théorie Elargie du capital Humain)، فإنه يرى أنها كان تشكل منطلق التوجهات النظرية التي هيمنت على التخطيطات الاجتماعية والاقتصادية لمغرب مابعد الاستقلال. ففي المناخ الاجتماعي الذي ساد فيه حماس وطني عارم، وإقبال كبير على التعليم من طرف أغلب المغاربة بعد الجلاء، واندفاع الدولة نحو تلبية الحاجيات التعليمية الملحة . . في إطار هذا المناخ صيغت سياسة المغرب في المجال التربوي مستلهمة روح نظرية الرأسمال البشري. وذلك باعتبار التعليم ميدان استثمار لهذا الرأسمال، وتوظيفه لصالح تحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية وثقافية شاملة.[٢٤]

إن هذا المنطلق الذي تبناه الباحث لتشخيص أهداف ومحددات السياسة التربوية بالمغرب المستقل وتبيان خلفيتها النظرية، يطرح، في نظرنا، أكثر من تساؤل. ذلك أنه، لكي نتمكن من الإقرار بواقع ارتكاز المسؤولين بالمغرب في تخطيطاتهم المتوالية على نظرية الرأسمال البشري بمعناها الموسع، يجب أن نتيقن مما إذا كانوا واعين تمام الوعي بخلفياتها النظرية ومستتبعاتها في مجال التطبيق العملي العقلاني. والحال أن هؤلاء، وفي الظرفية السوسيوتاريخية التي تحدث عنها الباحث، لم يكونوا يتوفرون على مشروع معقلن، واضح الأهداف والاستراتيجية، ومتسم في مكوناته بالتكامل والانسجام. وإذا كانت ديباجات بعض الخطط الإنمائية التي توالت على المغرب منذ الاستقلال تشير ـ صراحة أو ضمناً ـ إلى إحالات تنم عن بعض الاتجاهات التقنو وظيفية (Techno - Functionnalistes) المرتبطة بنظرية الرأسمال البشري، كما تبلورت في التوجهات الأنجلوسكسونية، أساسا، في ميادين الاجتماع والاقتصاد[٢٥] فإن ذلك لا يعني أن المسؤولين عن التربية في المغرب كانوا يتوفرون على فلسفة مكتملة وواضحة بإمكانها أن تنتج سياسة تعليمية معقلنة وناضجة كما أن أغلب تلك المخططات كثيرا ماكانت تقع بينها وبين الممارسة والتطبيق هوة سحيقة قد تصل إلى مستوى القطيعة التامة. هذا على المستوى الرسمي المسؤول، أما على مستوى المجتمع، فإن الأفراد (المغاربة) لم يكونوا واعين كفاية ـ وخاصة غداة الاستقلال ـ بالبعد الاقتصادي للتعليم في مفهومه الشمولي وكإسهام عام في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية . . بقدر ماكانوا واعين، فقط، بدوره المحدود في الاستجابة لمطمح الشغل، وتحقيق الترقي، والحراك الاجتماعي الفردي.

وهكذا، وفي مثل هذا الوضع، يصعب ـ سواء على مستوى السياسة التربوية الرسمية، أو على مستوى الوعي الاجتماعي للأفراد ـ قبول القول بتبني نظرية الرأسمال البشري في مضمار التربية والتعليم ـ نظرية وممارسة ـ بمغرب مابعد الاستقلال، بل وحتى اللحظة الراهنة .وإذا كان الباحث قد حاول، في الفصل الأخير من الدراسة خاصة، انتقاد نظرية الرأسمال البشري، وتوضيح عدم مطابقتها للواقع الاجتماعي والاقتصادي بالمغرب نظراً لخلفيتها وحواملها

الاجتماعية والتاريخيه المغايرة، فإنه كان، من المفيد، أن يدعم انتقاده ذاك بالتحذير النظري الآنف اعتبارا للحيثيات التي حاولنا توضيحها.[٢٦]

ب ـ أما بصدد مفهوم إعادة الإنتاج الاجتماعي (Le Reproduction sociale) فهو، كما المعلوم، مفهوم ذو أصول ماركسية بالأساس. وقد كان للتطورات الاجتماعية والتاريخية التي عرفتها بنية المجتمع والنظام الدولي في المجتمعات الغربية، بالذات، دور أساسي في إيلاء هذا المفهوم أهمية تحليلية كبيرة. ذلك أن الدولة/ السلطة، بالمفهوم السوسيولوجي الشمولي للسلطة، قد استطاعت، في هذه المجتمعات، أن تتغلغل في كل بنيات ومجالات المجتمع الأساسية منها والفرعية، وأن تثبت ـ حسب تعبير غرامشي ـ شرعية نوع من الهيمنة (Heģemonie) الثقافية والإيديولوجية عبر أنظمة الإعلام والاتصال، والتعليم، وأنماط التصورات والقيم الرائجة . . الخ، أي عبر كل مايعرف بأجهزة المجتمع المدني ومؤسساته.[٢٧] ومن هنا أصبح تحليل كيفية اشتغال المجالات الرمزية ـ كالتعليم ـ شرطا أساسيا وضروريا لمعرفة خصائص اشتغال النظام المجتمعي بشكل عام. وفي هذا السياق، أيضا، احتلت تنظيرات ميشيل فوكو في: (تاريخ الجنون)، و (الكلمات والأشياء)، و (أركيولوجيا المعرفة) . . الخ، وكذلك تحاليل بيير بورديو في: (الورثة)، و (إعادة الإنتاج) . . الخ، ومقاربات بودلو واسطابلي، وسنايدرز . . الخ صدارة متميزة، واكتسبت إشعاعا ثقافيا مؤثرا.

وإذا كان لاستغمال مفهوم إعادة الانتاج، في هذا المساق المجتمعي الغربي الذي أنتج هذا المفهوم ذاته، مايبرره واقعيا، ويمنحه مصداقية الاعتماد، فإن توظيفه في مساقات اجتماعية وتاريخية مغايرة يطرح العديد من الصعوبات ذات الطابع النظري والمنهاجي التطبيقي. ذلك أنه، وفي غياب وجود تنفيدات Stratifications اجتماعية محددة، وصراع اجتماعي واضح المعالم والأطراف، وفي غياب وجود هيمنة ثقافية وإيديولوجية ـ نسبية بالطبع ـ وتبلور مشروع مجتمعي يؤطر ويدعم نوعا من التكامل مابين الدولة Etat، والمجتمع، والأمة، في مثل هذه الوضعية يصبح توظيف مفهوم إعادة الإنتاج الاجتماعي والثقافي مغامرة نظرية كبيرة غير محسوبة العواقب.

وإذا كنا لا نلغي كليةً إمكانية إسهام النظام التعليمي بالمغرب في موالاة إنتاج الثقافة والمجتمع، فإن موالاة الإنتاج هذه لاتتم بشكل آلي، ولا بالكيفية التي تتم بها في المجتمعات الغربية المتسمة بقدر لا يستهان به من التنظيم العقلاني. هذا بالاضافة الى تميز البناء الاجتماعي في العالم الثالث، كما هو واقع المجتمع المغربي، بتشابك علائقي معقد وغامض في كثير من المجالات، تطغي على اشتغاله المضمرات والمقنعات Les Occultations، وتسود فيه، بدل التعامل العقلاني الواضح الشروط والأهداف، أنماط معقدة وملتوية من العلاقات الولائية والزبونية والدموية . . تتمتع بمكانة هامة، وتقوم بدور نشط في شرط وتوزيع المراتب، والوظائف، والادوار الاجتماعية بقدر يفوق أحيانا دور المدرسة في إعادة إنتاج هذا التوزيع في المجتمع. إن هذه المسألة النظرية هي ماكان يجب على الباحث أن ينبه إليه حين حديثه عن علاقة مجال التعليم والتكوين بمجال أسواق العمل، وبالدخل، وبالمراتب الاجتماعية، عوض اكتفائه بتفسير تبسيطي لهذه العلاقة بعدم التطابق Inadequation بين ذينك المجالين، والذي يشكل، في

منظوره، جانبا من دور النظام التعليمي في المغرب في إعادة إنتاج قوة العمل المهمشة، وتوزيع الامتيازات والمراتبيات الاجتماعية.[٢٨]

إن النظام التربوي في أي بلد، وانطلاقاً من وظيفته الاجتماعية المعلنة والمقصودة كمجال للتنشئة والإعداد الاجتماعيين، بالمعنى الواسع لمضمون التنشئة والإعداد، لابد وأن يراد له - بوعي أو بدونه، علناً أو ضمناً - أن يقوم بدور الإسهام في إدامة وتأييد التشكيلة الاجتماعية والاقتصادية القائمة، ونمط الثقافة والإيديولوجيا السائدتين، والنسق القيمي المهيمن بِرُمته. إلا أن هذه الوظيفة لا تتم في كل المجتمعات بكيفيات متماثلة، بل يشرطها نمط السلطة القائمة، والثقافة السائدة، وخصوصية البناء الاجتماعي المحدد بما يتضمنه من علاقات وتفاعلات معينة. وقد كان على الباحث، على الأقل، حين استئناسه بمفهوم إعادة الإنتاج الاجتماعي في دراسته، أن ينبه إلى خطورة التعامل الوثوقي مع مثل هذه المفاهيم.

إن مفهوم إعادة الإنتاج، كمفهوم نظري له حوامله الإيديولوجية وخلفيته المنهجية، تكمن إجرائية توظيفه في النظر إليه، فقط، كموجه وأداة عمل؛ يستخدم للاهتداء به إلى الكيفية المعقدة التي تحدث بها موالاة إنتاج نفس البنى والعلاقات الاجتماعية للحفاظ على أوضاع، وشروط، ومصالح معينة في فضاء زماني ومكاني محدد. ومن ثم فإن هذا التوظيف يستلزم اتخاذ حذر كبير، والتمتع بوعي نظري ومنهجي مضاعف. ولكن عدم وضوح الإطار النظري والمنهجي للدراسة، كما سبق أن أسلفنا، قد أفرز عديدا من المستتبعات، ومن مظاهر اللاإجرائية، من بينها هذا الإشكال المفهومي الشائك.

خاتمة تنويهية عامة

لم نكن نقصد من الإطلالة السريعة الآنفة على كتاب الأُستاذ جميل السالمي سوى إلى فتح حوار علمي هاديء وهادف حول بعض القضايا الهامة التي يطرحها. علما بأن قراءة مغايرة ممكنة للكتاب قد تعطي أولوية لقضايا وإشكالات تختلف عما ركزنا عليه في مناقشة الدراسة. فلكلٍ قراءة خلفياتها وتوجهها، وتلك مسألة مبررة تمام التبرير. وقد كان هدف قراءتنا للدراسة - اعتباراً لمناسبة هذه القراءة - هدفا منهجيا بالأساس يرمي إلى تحليل ورصد الإطار النظري، والتركيبة المنهجية بكل مكوناتها التي وظفها الباحث في مقاربة إشكاليته، وبالخصوص حينما يتعلق الأمر بأطروحة جامعية ينتظم إعدادها مناخ مؤسسي أكاديمي، وتفترض الإلتزام باحترام عدد من الأعراف والقواعد والأصول العلمية الجامعية.[٢٩]

ولربما كانت أهمية مؤلف الأُستاذ السالمي، في تقديرنا، تكمن - بالإضافة إلى غناه المعلوماتي المتمثل في المعطيات التي أوردها الباحث - فيما يطرحه من قضايا تصلح لأن تكون موضوع حوار علمي مفيد. وليس في مستطاع أي كتاب كان أن يحقق ذلك[٣٠] ويرجع ذلك، في نظرنا، إلى نوع من الحس النقدي الهادف، والفطنة السياسية الذكية اللذين يتمتع بهما المؤلف الشيء الذي مكنه من النفاذ، بعمق، إلى الكثير من المشاكل والإعاقات التي يعاني منها النظام التربوي بالمغرب، وإلى الكيفية التي تشتغل بها البنية التربوية، شكلا ومحتوى، في إطار البناء الاجتماعي الشمولي. وتلك مسألة تستحق التثمين والتنويه. وغير خاف أن بحثاً من هذا القبيل يتناول المشكل التعليمي

بحوامله الاجتماعية والثقافية والاقتصادية المعقدة، وبما يتسم به في اللحظة الراهنة في المغرب من حساسية وخطورة، لهو بحث من الطبيعي الا يسلم من بعض الهفوات والمزالق والنظرية والمنهجية. واذا أدخلنا في الاعتبار الطابع التعميمي لتناول المشكل، ورغبة المؤلف في أن يقول عنه كل شيء، كانت هذه المسألة مفهومة تماماً، وكان من المنطقي أن يظل الكتاب باستمرار محل نقاش وتبادل للآراء، خاصة وأن تلك طبيعة البحث في شتى حقول العلوم الإنسانية والاجتماعية[٣١] أي أن هذه الطبيعة تأكيد للنسبية، ونفي للإطلاقيات الجازمة، وامتلاك الحقيقة، وبذلك يبقى المجال وَاسِعاً، في مضمار هذه العلوم، للحوار العلمي المفتوح، والإسهام المبرر.

الهوامش

١ - د. محمد عابد الجابري: أضواء على مشكل التعليم بالمغرب، دار النشر المغربية، الدار البيضاء. الطبعة الأولى (د.ت). ص: ٤.

٢ - نشير بهذا الصدد إلى العديد من الدراسات التي أنجزها، بصفة خاصة أساتذة وطلبة كلية علوم التربية بالرباط، والمدارس العليا، ومركز تكوين المفتشين، ومركز التوجيه والتخطيط التربوي، فضلا عن الأبحاث التي أنجزت بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بشعبتي علم الاجتماع، وعلم النفس، وأيضا بكلية الحقوق بالرباط البيضاء، وبالمدرسة الوطنية للإدارة العمومية (I.N.A.P.)، والمعهد الوطني للإحصاء والاقتصاد التطبيقي (I.N.S.E.A) والمعهد العالي للتجارة وإدارة المقاولات بالبيضاء (I.S.C.A.E). إضافة للأطروحات التي قدمت إلى جامعات بالخارج. إن هذا الاهتمام يعكس حساسية المشكل التعليمي، وإتخاذه محورا للنقاش والمراهنات السياسية والاجتماعية بشكل عام، فضلا عن اتخاذه ميدانا للبحث العلمي.

٣ - صدر هذا الكتاب بعنوان:
- Jamil Salmi: Crise de l'enseignement et reproduction Sociale au Maroc. Les Editions Maghrébines, Casa, 1985, (224 Pages)

٤ - من بين القراءات التي قدمت تلخيصا شاملا للكتاب، محاولة السيد عبدالغفور أشوال التي نشرت بـ:
مجلة الوحدة، عدد 14، نوفمبر 1985. ص ص: (143 - 146).

٥- - Jamil Salmi. op. cit. P.P. (15 - 40)

٦- - Ibid: P.P. (32 - 40)

٧- - Ibid: P.P. (43 - 67)

٨- - Ibid: P.P. (71 - 94)

٩- - Ibid: P.P. (97 - 138)

١٠- - Ibid: P.P. (141 - 179)

١١- - Ibid: P.P. (183 - 204)

١٢- - Ibid: P.P. (189 - 194)

١٣- - Ibid: P.P. (198 - 199)

١٤- - Ibid: P.P. (199 - 200)

١٥- - Ibid: P.P. (200 - 201)

١٦- - Ibid: P.P. (201 - 204)

١٧ ـ يشكل الكتاب، في الأصل، أطروحة جامعية قدمها الباحث لنيل درجة الدكتوراه من جامعة سوسيكس (sussex) ببريطانيا، وذلك تحت اشراف الأستاذ (John oxenham). وقد أعدت الأطروحة ما بين سنتي 1979 و 1982.

١٨ ـ cf. Jamil Salmi: op. cil. P.P. (183 - 204)

١٩ ـ لقد تعرض الأستاذ السالمي، بشأن هذه المسألة، لانتقاد بعض الباحثين في اقتصاد التربية. انظر على سبيل المثال:

- Brahim Chedati: L'Emseignement primaire public au Maroc: Etude des côuts et du rendement, cas specifique de Rabat. Thèse 3 eecycle (Ecomonie de l'education) Fac. de droit Casa, 1986. P.P. (107 - 108)

٢٠ ـ cF. J. salmi: op. cit.

وللدقة، نقدم تفصيلا لإحصاء هذه الهوامش كما يلي:
المقدمة، ٣ هوامش/ الفصل الأول بدون هوامش/ الفصل الثاني ١٠ هوامش/ الفصل الثالث ٤ هوامش/ الفصل الرابع ٨ هوامش/ الفصل الخامس ٧ هوامش/ الفصل السادس هامش واحد. فيكون المجموع، إذن، هو ٣٣ هامشا، ونحصر الهوامش هنا في الإحالات المرجعية الموثقة في هامش أسفل الصفحات. أما الاقتباسات أو ذكر المراجع خلال السياق فرغم حضورها، بالشكل الذي اتسم به هذا الحضور داخل الكتاب، فلم يشملها الإحصاء. ومعلوم أنها طريقة أقل علمية وضبطا من التهميش بتقنياته الدقيقة وإحالاته المرجعية.

٢١ ـ Ibid: (Ŕeferences et Bibliogrophie), P.P. (213 - 223)

٢٢ ـ في فترة إنجاز الكتاب باعتباره أطروحة جامعية، وقبل هذه الفترة صدرت عدة أبحاث ودراسات تناولت قضية التعليم بالمغرب سواء باللغة العربية أو بالفرنسية، وسواء في شكل أطروحات أو دراسات عامة، نذكر على سبيل المثال كتابي الأستاذ د. محمد عابد الجابري.
ـ «أضواء على مشاكل التعليم بالمغرب» الصادر عن دار النشر المغربية في أوائل السبعينات، و«من أجل رؤية تقدمية لبعض مُشكلاتنا الفكرية والتربوية الصادر عن دار النشر المغربية أيضا، سنة 1977، بالدار البيضاء. كما يمكن أن نذكر ايضا اطروحة الاستاذ عبد القادر باينه

- A. Baina: le systeme de l'enseignement au Maroc. Leś editions Maghrebines, Casa, Tome 1. (Ťhese d'Etaten 3 Tomes)

بينما لم يرجع الباحث إلا إلى مانشر من بعض الدراسات (الاطروحات) من فصول، وماقدم عنها من خلاصات ونتائج. في حين يكاد يكون استئناس الباحث بمصادر عربية اللغة أمرا غائبا. هذا كي لا نذكر فقط غير أمثلة موحية.

٢٣ ـ ذكر الأستاذ السالمي، أطروحة الأستاذة ع. بلعربي كما يلي في الجرد البيبليوغرافي:

- Belarbi, A. «Les relations enseigmants/ enseigńes dans la classe (ťhese de 3 evia cycle, Universite de Paris, 1,976).

والصواب أن هذا ليس سوى فصل من أطروحة الباحثة نشر بالمجلة المغربية للاقتصاد والاجتماع في عدد ١٤٩/١٥٠، ١٩٨٣، ص ص. ٨١ ـ ١٠٥ وهو عدد خاص عن التعليم. بالمغرب صدر تحت عنوان: «Enseignement et systeme Scolair» أمّا التوثيق الصحيح للأطروحة المعنية فهو كما يلي:

- Aicha Belorbi: Structures et relations Ṕedagogiques dans un quartier populaire de Rabat. Monographie de l'ecole primaire Attawhid. Ťhese de 3 cycle, Fac. des lettres, Rabat, 1976.

٢٤ ـ J. Salmi. op. cit. P.P. (43.49).

٢٥ - Ibid. P. 47.

٢٦ - Ibid. P.P. (184 - 189)

٢٧ - انظر بصدد هذا التحليل:
جان مارك بيوتي: فكر غرامشي السياسي، ترجمة جورج طرابيشي، دار الطليعة، بيروت، ١٩٧٥.
(حيث تعتبر هذه المسألة أطروحة مركزية في الكتاب).

٢٨ - J. Salmi. op.cit. PP. (141 - 179)

٢٩ - أنجزنا قراءتنا هذه لكتاب الأستاذ السالمي في إطار الالتزام بأعراف البحث والحوار ضمن جماعة البحث في السوسيولوجيا التي يؤطرها الأستاذ د. محمد جسوس بكلية آداب الرباط. وذلك بهدف تأسيس وترسيخ تقليد مؤسسي جامعي يتسم بالفاعلية، وتأكيد الروح الجماعية في البحث والحوار والعطاء المتبادل. ولذلك فإن هذه المحاولة/ القراءة تبقى مشروطة بهذا المناخ المؤسسي، وخلفيته التكوينية. ولذا يجب فهم وتأويل مضمونها المعرفي ـ النقدي في هذا السياق. ولقد ساهم الباحث أيضا بهذه الدراسة في اليوم الدراسي الذي أقامه مركز التوجيه والتخطيط التربوي بالرباط بتاريخ ١٣/٤/١٩٨٨. ويقدم محاولته المتواضعة هذه تحية ود وتقدير وتكريم للأستاذ السالمي، الأستاذ سابقا بالمركز، والمكلف بمهمة، حاليا، بالبنك الدولي بواشنطن.

٣٠ - يتمثل الغنى المعلوماتي للكتاب، على الخصوص، في المعطيات التي قدمها الباحث حول النظام التعليمي المغربي (الالتحاق بالمدرسة، وتكافؤ الفرص والحظوظ التعليمية عموديا بين الذكور والإناث، والفئات والطبقات . . الاجتماعية . . وعموديا بين المناطق والجهات . . الخ) وأيضا في معلومات هامة حول سوق الشغل وعلاقتها بالتعليم والتكوين والدخل إلى غير ذلك من المعطيات الهامة. وقد رتب وبوب الباحث هذه المعطيات في حوالي ٥٣ جدولاً منظما، إما عبر ما استقاه من مقاربة الميدان في الجانب التطبيقي من الدراسة، أو عبر مااعتمد في استقائه على المصادر الرسمية المعنية خاصة. ولا تخفي الوظيفة الهامة لهذا العمل التجميعي، علماً بأن الباحث ـ كما ذكرنا ـ قد تجاوز هذا إلى مستوى التحليل والتفسير وفق منظوره الخاص.

٣١ - من الجوانب التي تبرز الطابع الاختزالي المترتب على التناول التعميمي للباحث لبعض الجوانب التربوية ذلك الفصل الذي تناول فيه بالدراسة «محتوى التكوين» الذي يروجه النظام التربوي بالمغرب. فبالرغم من بعض التلميحات الذكية للمؤلف، وتفسيره لبعض مظاهر تهافت هذا المحتوى، وضعفه، ولامردوديته، وسواء على مستوى البرامج الملقنة، أو الممارسات البيداغوجية المعتمدة . . الخ بالرغم من ذلك، فإننا نعتقد أنه، لكي نصل إلى خلاصات ونتائج تتسم بالصدق، والثبات، والإجرائية، بصدد الإشكالات التي يطرحها هذا المجال الواسع والمعقد: مجال الممارسات البيداغوجية المؤسسية، فإننا يجب أن نتجنب المنظورات التعميمية، والتركيز على جوانب تتسم بالدقة والتحديد، وتمنح الباحث إمكانية السيطرة عليها وفهمها بالعمق الكافي. وعلى سبيل المثال فإن المقررات الدراسية تستلزم مقاربتها، للإحاطة بمضامينها ومحتوياتها وخلفياتها الثقافية والاجتماعية، أن تتم دراستها على حدة، وعبر مستويات دراسية محددة، وفي مناخات سوسيوبيداغوجية ثقافية ومؤسساتية معينة، وإلا وقعنا أثناء الحديث عنها ـ في غياب هذا المطلب العلمي ـ في التبسيط والاختزال. انظر كيف عالج الباحث هذه المسألة في الفصل الرابع من دراسته:

- J. Salmi: op. cit. P.P. «97 - 138».

الغبن في القانون المدني الكويتي: دراسة مقارنة

بدر جاسم يعقوب
الكويت، كويت تايمز، ١٩٨٧، ٢٨٧ص

مراجعة: ابراهيم الدسوقي
كلية الحقوق - جامعة الكويت

يتعرض كتاب «الغبن في القانون المدني الكويتي، وهو من الاصدارات الحديثة حيث نشر عام ١٩٨٧، لفكرة الغبن في العقود المدنية، ويقوم بدراستها دراسة تاريخية مقارنة. والمقصود بالغبن في مجال العقود عدم تعادل الاداءات المتقابلة، التي يفرضها العقد على عاتق طرفيه، من الوجهة الاقتصادية. فالاصل في التعاقد هو التوازن والتعادل بين الاداءات، اي بين ما يلتزم به كل متعاقد وما يعود عليه مقابلا لذلك، والذي يمثل بدوره التزاما على عاتق المتعاقد الاخر، فاذا اختل هذا التوازن لصالح احد طرفي العقد اختلالا ملحوظا فاحشا، اصيب الطرف الاخر بغبن، اي خسارة، تتمثل في الفارق بين الاداءين. واذا كان الغبن اليسير، المألوف لا يؤثر على العقد ولا يثير بالتالي اية صعوبات، فان الامر على خلاف ذلك فيما يتعلق بالغبن الفاحش الذي يثير العديد من المسائل القانونية والاقتصادية والاجتماعية والدينية والاخلاقية، لما يتضمنه من مساس بالعدالة والمساواة واهدار للقيم الدينية والاخلاقية، وما يتضمنه ذلك من تأثير بالغ اجتماعيا واقتصاديا.

ومن هنا تظهر أهمية دراسة موضوع «الغبن» فهو - ولا شك - موضوع هام وحيوي، جدير بالبحث والدراسة، ومجرد التصدي له اختيار بارع وموفق ويستحق الثناء والتقدير نظرا لما يثيره من موضوعات متعددة الجوانب متناقضة الحلول فمن الوجهة القانونية لا تقتصر أهمية الغبن على ما يثيره من عدم التناسب بين أداءات طرفي العقد، وما يترتب على ذلك من اهدار للعدالة بآثارها الاجتماعية الخطيرة، بل يثير الغبن تساؤلا آخر عظيم الأهمية يتعلق بما يستند اليه تبريرا له، أي تبريرا لعدم التعادل بين أداءات الطرفين، من قيامه على اتفاق وتراضي ذوي الشأن أطراف العقد، أي أنه يترتب نتيجة عقد توافرت فيه شروط الانعقاد والصحة، ومن ثم، يكون وليد ارادة ورغبة طرفي التعاقد، ولا يفرض على أيهما. ولأن العقد شريعة المتعاقدين، فما يتم الاتفاق عليه منهما، بمحض رضائهما واختيارهما، فهو العدل واجب الاتباع ولا يمكن المساس به أو التعديل فيه، والا كان في ذلك اعتداء صارخ على مبدأ سلطان ارادة الأفراد، فاذا كان عدم تناسب الاداءات المترتبة على عقد ما، يبرر في حد ذاته التدخل لحماية الطرف الضعيف، وهو الطرف المغبون، فان هذا التدخل ينطوي بدوره مخالفة للمبادىء القانونية المسلم بها، وأهمها احترام ارادة ورغبة الأفراد في التعاقد، طالما جاء ذلك عن ارادة حرة مختارة، ولم يفرض على أيهما فرضا.

استنادا الى هذه المبادىء القانونية العامة، فالأصل العام، أن الغبن المجرد، الذي لا يصاحبه عيب من عيوب الارادة، لا يمثل عيبا في العقد الا اذا تدخل المشرع ونص على خلاف ذلك صراحة، وهذا ما فعله المشرع الكويتي في حالات محددة. ومن الوجهة الاقتصادية، فقد أمكن للبعض أن يبرر الغبن بما ينطوي عليه من عدم تعادل بين الأداءات، بالاستناد الى قانون العرض والطلب الذي يحدد الأسعار وفقا لاحتياج «السوق» وليس وفقا لقيمتها النظرية أو الشخصية. والأخذ بهذا المنطق يستبعد كل تدخل للقضاء على الغبن طالما جاء نتيجة عرض وطلب صحيحين. أما من الجهة الدينية والأخلاقية، فان الأديان كافة وكذلك نواميس الأخلاق تستهجن الغبن وتعتبره من الرذائل واجب التخلص عنها، وتحض على المقابل العادل.

ومن الوجهة الاجتماعية، فان الغبن في العقود، وباعتباره مظهرا لعدم العدالة يؤثر في العلاقات الاجتماعية التي تقوم بين الأفراد تأثيرا سلبيا، لذا يستوجب تدخل القانون باعتباره المنظم للمجتمع وما يتضمنه من علاقات للقضاء على هذه الظاهرة غير السوية. وهكذا نرى أن الغبن يثير العديد من المسائل المؤثرة في كيان المجتمع ومصالحه العامة، والتي تتناقض بعض معطياتها مع البعض الآخر، الأمر الذي يعقد من دراسته ويجعل طريقه شائكا وعرا.

والغبن في التعاقد، وما يستوجبه من عدم تعادل في الأداءات المتقابلة اما أن يأتي أثر عيب من عيوب الارادة كالغلط والتدليس والاكراه والاستغلال وعندئذ لا يثير صعوبة، لأن العقد يكون في هذه الحالة قابلا للابطال استنادا الى ما شابه من عيب، ومن ثم تتحقق حماية الطرف المغبون استنادا الى القواعد الخاصة بحماية الرضاء من العيوب التي تلحق به. أما صعوبة الغبن فتظهر عندما يتحقق مجردا وبعيدا عن عيوب الارادة، أي باعتباره عيبا يشوب العقد وليس نتيجة عيب في الرضاء، وهو ما يطلق عليه الغبن المجرد أو المادي. فالاعتداد بالغبن في هذه الحالة، كعيب في العقد، حماية للطرف المغبون، وان كان هدفاً اجتماعيا نبيلا ومبررا من الوجهة الاجتماعية، الا أنه يتضمن من جهة أخرى اعتداء على سلطان الارادة ومساسا باستقرار وأمن المعاملات.

لذلك نجد أن تدخل التشريعات المختلفة للاعتداد بالغبن وتنظيمه في هذه الحالة يتسم بالحرص والحذر، ولا يتم الا في حالات استثنائيه وبشروط دقيقة مراعاة لظروف أقوى توجب التضحية باستقرار التعامل. فالتدخل التشريعي عندئذ يهدف في الواقع الى تحقيق هدف مزدوج يتمثل في اعادة التوازن للعقد بما يرفع الغبن الفاحش، عن الطرف المغبون، وفي الوقت نفسه العمل قدر المستطاع على استقرار المعاملات وثبات الثقة فيها.

تلكم هي الخطوط والأفكار العامة التي جهد المؤلف في إظهارها بمؤلفه والتي خط لها خطة منطقية وعلمية سليمة، حيث قسم دراسته للغبن الى موضوعين رئيسيين جعل لكل منهما فصلا خاصا. فخص الفصل الأول لتحديد مفهوم الغبن وتمييزه عن غيره من الأنظمة القانونية المقاربة له. أما الفصل الثاني فجعله لأحكام الغبن حيث تعرض فيه لحالات الغبن أولا، وشروطه ثانيا وآثاره ثالثا وأخيرا.

بدأ المؤلف دراسته بتحديد مفهوم الغبن، وعلى الرغم من وعورة وصعوبة الخوض في هذه الموضوع، نظرا لما يثيره من أفكار ونظريات فلسفية متناقضة الأمر الذي يجعل من دراسته في مرحلة

تاريخية معينة ليس بالسهل أو اليسير، الا أن المؤلف أبى أن يجعل لدراسته قدرا كبيرا من العمق والتحليل فدفعه ذلك الى دراسة مفهوم الغبن دراسة تاريخية مقارنة بادئا بالقانون الروماني في جذوره العميقة، مارا بالقانون الكنسي، ثم الفقه الاسلامي، فالقانون الانجليزي، منتهيا بالتشريعات الحديثة من لاتينية وجرمانية وعربية، وهنا لم يقتصرالمؤلف على عرض القانون الكويتي، بل تعرض لكل التشريعات العربية تقريبا بادئا بالقانون المصري فالعراقي فاللبناني ثم القانون الاردني فالتونسي والمغربي وغيرها، ليخلص من هذه الدراسة الى أن الأصل في التشريعات العربية أنها تنظر في تقدير وجود الغبن وفي مدى تأثيره على العقد نظرة شخصية قوامها مسلك من تعاقد مع المغبون، سواء عن طريق الاستغلال أو التدليس، والاستثناء هو الاعتداد بوضع الطرف المغبون بصرف النظر عن سلوك من تعاقد معه، وهذه هي حالات الغبن المجرد التي تتحقق معها النظرية الموضوعية للغبن.

من ناحية أخرى، وعلى الرغم من أن فكرة الغبن ومفهومها يختلف من تشريع لآخر وفقا للاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والخلقية التي تسوده الا أن المؤلف استطاع بقدرة فائقة أن يخلص بنتيجة هامة، مفادها أن الأنظمة القانونية المختلفة، وعلى الرغم من تبني كل منها فلسفة تشريعية خاصة بها، الا أنها تتحد جميعها في محاربتها للغبن من حيث المبدأ، وأن اختلفت بعد ذلك في أمور تفصيلية تتعلق بوسيلة محاربته والأثر أو الجزاء الذي ترتبه على ذلك. وامعانا من المؤلف في ضبط وتحديد مفهوم الغبن، وحرصا على التعمق في دراسته، يأتي في المبحث الثاني من الفصل الأول ليميز بين الغبن وغيره من الأنظمة القانونية المقاربة له، بصفة خاصة الغبن اللاحق لتكوين العقد، والاستغلال، ونظرية الظروف الطارئة، وعقود الإذعان. ثم ينهي المؤلف دراسة هذا المبحث باجراء دراسة مقارنة موضحا فيها أوجه الاختلاف بين الغبن وهذه الأنظمة القريبة منه، ليصل بذلك الى تحديد جامع مانع لفكرة الغبن بمعناه القانوني المحدد المعاصر لابرام العقد.

وفي الفصل الثاني من دراسة الغبن والمتعلق بأحكامه، فقد جهد المؤلف في جمع وتحديد كافة القواعد المنظمة للغبن، حيث عرض لحالاته ثم لشروطه وانتهى بآثاره. وبصدد بيان حالات الغبن قسم المؤلف هذه الحالات الى ثلاثة مجموعات تضم المجموعة الأولى الحالات الخاصة بعقود معينة، نظرا للطبيعة الخاصة لهذه العقود، وهي الغبن في عقد القسمة الاتفاقية، والغبن في عقد الوكالة، والغبن في الشركات المسماة بـ«شركات الأسد»، والغبن في عقود الاذعان، ويجمع بين هذه الحالات جميعها، اشتراك التشريعات المختلفة في تنظيمها لها، مما يجعل منها حالات عامة مشتركة للغبن، وبالمقابل لهذه الحالات المشتركة للغبن فقد عرض المؤلف لحالات أخرى للغبن تنفرد بها بعض التشريعات دون البعض الآخر، بصفة خاصة في القانون الفرنسي.

أما المجموعة الثانية لحالات الغبن التي تعرض لها المؤلف فيتصل الغبن فيها بشروط محددة، وهذا ما يظهر بصفة خاصة في حالتي الشرط الجزائي والالتزام بدفع الفائدة.

تبقى المجموعة الثالثة والأخيرة لحالات الغبن وهي التي ترجع الى صفة المتعاقد. وتتميز هذه المجموعة بالاقتصار فيها على الغبن المادي أو المجرد، حيث أوضح المؤلف أنه على الرغم من أن القاعدة العامة أن الغبن المجرد لا يكفي للطعن بالغبن الا أن هناك حالات معينة -التي تضمها

هذه المجموعة الثالثة- يصيب فيها الغبن نوعية معينة من المتعاقدين وهم الدولة وغيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة وعديمو الأهلية وناقصوها وجهة الوقف، في هذه الحالات يكفي مجرد الغبن للطعن في العقد بصرف النظر عن العقد ذاته ونوعيته، فالعبرة والاعتداد هنا بأشخاص العقد وليس التعاقد ذاته، مراعاة لصفة معينة فيهم، فكل من هؤلاء الأشخاص جدير بأن يحيطه المشرع بقدر من الرعاية والحماية الخاصة، اذ أنهم لا يتولون أمورهم بأنفسهم، وانما بمن ينوب عنهم في توليها، وخشية تقصير هذا الأخير تدخل المشرع بهذه الحماية الاستثنائية، وبذلك يكون المشرع الكويتي بتقريره لهذه الحماية المتميزة قد تجاوب مع الفقه الاسلامي الذي حرص كل الحرص على مال اليتيم ومال بيت المال ومال الوقف.

وفي المبحث الثاني من الفصل الثاني يستكمل المؤلف بنيان دراسته لأحكام الغبن حيث يوضح الشروط التي يجب توافرها حتى يمكن الطعن في العقد بالغبن المجرد الذي تنظمه المادة ١٦٣ مدني كويتي، محددا ثلاثة شروط رئيسية: أولها أن يكون العقد من العقود التي يطعن فيها على أساس الغبن، وهي عقود المعاوضة، محددة القيمة، الملزمة للجانبين، شرط ألا يكون العقد قد تم عن طريق المزايدة أو المناقصة. وثاني هذه الشروط، أن يكون الغبن معاصرا لتكوين العقد، لا لاحقا له، وثالث هذه الشروط أن يكون الغبن فاحشا، فليس كل غبن مهما قل يكفي للطعن في العقد، بل يجب ان يصل الى قدر معين من الجسامة وهو ما اصطلح على تسميته بالغبن الفاحش، ويكون الغبن كذلك، اذا ما جاوز الخمس، مع مراعاة أن تكون العبرة في تقدير قيمة الشيء بوقت العقد، لا بعد ذلك.

وفي المبحث الثالث والأخير من الفصل الثاني ينهي المؤلف أحكام الغبن بايضاح الأثر الذي يترتب عليه، عارضا لكل من جزاء الغبن ودعواه. وفيما يتعلق بجزاء الغبن تعرض له أولا في الفقه الاسلامي، الذي يمنح الطرف المغبون ما يسمى بخيار الغبن الذي يخير المغبون بين فسخ العقد والرجوع فيه أو إمضائه أي إجازته كما هو دون تعديل في آثار العقد، وهو في ذلك يختلف اختلافا جذريا عن الجزاء الذي اعتنقه المشرع الكويتي، ثم وضح المؤلف شروط التمسك بهذا الخيار وآثر ثبوته، ثم تعرض للمدة التي يجوز فيها إعمال هذا الخيار، وأخيرا لسقوط الخيار إذا لم يستعمل خلال هذه المدة المحددة له.

ينتقل المؤلف بعد ذلك ليوضح أثر الغبن وفقا للقانون المدني الكويتي، مقارنة بتشريعات الدول المختلفة التي تعرض لها، ويتمثل الأثر الذي قرره القانون الكويتي في منح القاضي سلطة التدخل لتعديل أثر العقد بما يرفع عنه الفحش فيه، سواء بتعديل التزام الطرف المغبون، أو تعديل التزام الطرف الآخر، أو بالطرفين معا. وبالمقابل لذلك فقد منح القانون المتعاقد مع المغبون الحق في طلب فسخ العقد اتقاء تعديل آثاره، ما لم يكن المغبون هو الدولة أو غيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة.

أخيرا يتعرض المؤلف لدعوى الغبن -نظرا لانفرادها ببعض الأحكام الخاصة- بصفة خاصة سقوطها بمدة سنة، وهذه المدة ليست ميعادا للتقادم، وانما للسقوط، لذلك لا يرد عليها الوقف ولا الانقطاع، ويبدأ ميعاد السنة من وقت ابرام العقد، أو من وقت اكتمال الأهلية بالنسبة لعديمي الأهلية وناقصيها.

وهكذا يوضح ويبلور المؤلف، في دراسة دقيقة شاملة، موقف القانون الكويتي من الغبن في مراحله المتعددة، سواء وفقا لمجلة الأحكام العدلية، أو في ظل قانون التجارة الملغى، أو في ظل القانون المدني الحالي، الذي جمع بين النظريتين الشخصية والمادية في الغبن، فاعتنق كأصل عام الاتجاه الشخصي حيث جعل الاستغلال عيبا من عيوب الارادة الى جانب الغلط والتدليس والاكراه، فاذا جاء الغبن إثر أحد هذه العيوب فإن الطرف المغبون يثبت له حق طلب إبطال العقد استنادا الى تعيب إرادته، أما الغبن المادي المجرد فلم يقره المشرع الكويتي إلا في حالات خاصة متفرقة أورد لكل منها نصا خاصا، ويأتي في مقدمة هذه الحالات الاستثنائية للغبن المادي، تلك الحالة الى نظمتها المادة ١٦٣ من القانون المدني، سابق الاشارة اليها. وبذلك يكون المشرع الكويتي قد وفق بين النظرية الشخصية في الغبن، التي تقوم على فكرة استغلال أحد طرفي العقد لضعف في العاقد الآخر، وبين النظرية المادية التي تقيم الغبن مجردا عن عيوب الارادة وعن مسلك المتعاقد الغابن بصفة عامة.

وبعد . . فالمؤلف، بالكم الهائل من المعلومات التي احتواها، لا تقتصر أهميته على تصديه لموضوع اجتماعي هام، بما يوضح مدى تفاعل القانون بقواعده وحلوله مع مشاكل المجتمع العملية المحسوسة، وانما يثبت له فضل اثراء المكتبة القانونية العربية بصفة عامة، والمكتبة الكويتية بصفة خاصة، وبهذا العمل المتكامل الجاد، الذي تصل قيمته حد اعتباره مرجعا أساسيا لا غنى عنه لكل من يهتم بموضوع الغبن، لكونه أحاط به إحاطة تامة، بكل أفكاره ونظرياته حديثها وقديمها، فجاء بحق عملا متكاملا مميزا، يشهد لمؤلفه بالقدرة على البحث العلمي الجاد ويضعه في صف الكتاب المجتهدين.

NON-VIOLENT RESISTANCE
المقاومة اللاعنفية

GENE SHARP

جين شارب

ترجمة: مبارك عوض

المركز الفلسطيني لدراسات اللاعنف،

القدس، ١٩٨٦، ٤٠٠ص.

مراجعة: **عاطف العقلة عضيبات**

جامعة اليرموك - الاردن

ان الاعتقاد الشائع بأن الوسائل العسكرية وحدها هي القادرة على صد الهجمات والدفاع عن حياض الوطن، هو في أحسن الأحوال، غير خال من العيوب، إلا أنه بالتمحيص

والتدقيق ومن خلال بعد نظر ينكشف زيفه . ولذلك ينبغي التطلع الى حلول بديلة ممكنة . وفي خقيقة الأمر فقد استخدمت وسائل نضالية بديلة للدفاع ضد تدخلات أجنبية أو اغتصابات داخلية للسلطة ، وهي غالبا ما تكون غير معروفة جيدا، ونادرا ما فحصت جديا أهمية قدراتها المحتملة . إلا أنها موجودة وتشكل بذلك بديلا ممكنا، وأن هذا البديل الممكن هو: المقاومة اللاعنفية التي اتخذ منها هذا الكتاب الذي بين أيدينا عنوانا له . ان أهمية هذا الكتاب وأصالته تنبع من أن السؤال الهام لا يكمن فيها إذا كانت البدائل لهذا الموضوع موجودة ، وانما في كيف يمكن تحليل وتطوير قدرات واحتمالات أشكال هذه البدائل : المقاومة اللاعنفية لتصبح قادرة في المستقبل على ردع أي هجوم والدفاع ضده . وبالرغم من أن آلية هذا الأسلوب (المقاومة اللاعنفية) في العمل الاجتماعي والسياسي لها تاريخ طويل، إلا أن معظمه بقي مجهولا لأن المؤرخين والمحللين الاجتماعيين والسياسيين كانوا يهتمون اهتماما بالغا في قضايا أخرى . وفيما يتعلق بالمقاومة اللاعنفية توجد هنالك العديد من الآراء الشائعة تدور حول كيفية عملها أو أسباب فشلها وقلما تستند هذه الآراء الى فهم حقيقي لآلية هذه المقاومة وحركة تحولها ولذلك فانه بالمقارنة مع أشكال النضال الأخرى لا يزال نضال اللاعنف (المقاومة اللاعنفية) غير مدروس وهنا يأتي هذا الكتاب ليسد نقصا واضحا في هذا المجال . ان هذا الكتاب يكتسب أهمية خاصة في منطقتنا العربية بسبب ندرة الكتابات في هذا المجال من جانب ، وزيادة الاهتمام بموضوع المقاومة اللاعنفية من جانب آخر . لقد جاء نشر هذا الكتاب متزامنا مع عقد مؤتمر «المقاومة اللاعنفية» في الاردن في أواخر العام الماضي[١]. ومع ندوة العنف والسياسة في الوطن العربي في بداية هذا العام[٢] . وهذا الكتاب يقدم لنا خلاصة موجزة لدراسات وتحليلات البروفسور «جين شارب» حول موضوع المقاومة اللاعنفية . وقد قسم المؤلف الكتاب الذي يقع في حوالي ٤٠٠ صفحة من الحجم العادي الى مقدمة وسبعة فصول . وعلى الرغم من أن الفصول السبعة تعالج أبعادا مختلفة لقضية المقاومة اللاعنفية الا أن المؤلف نجح في عرضها في سياق متصل ، هو أقرب أحيانا الى الطابع الدرامي .

طبيعة السلطة وضوابطها : في الفصل الأول من الكتاب حول «طبيعة السلطة السياسية وضوابطها» يرى المؤلف أنه ليس صحيحا أن العنف هو وسيلة العمل الوحيدة الفعالة في مواقف الصراع الحاسمة . ولذلك فقد شنت عدة دول على مر التاريخ ، وفي ظل أنظمة سياسية مختلفة في معظم أجزاء العالم ، حروبا متعددة واستخدمت قوة فائقة لا يستهان بها عن طريق نهج أسلوب نضالي معين لا يقتل ولا يهدم وهو اسلوب النضال السلمي ، نضال اللاعنف ، ومع أن هذا الأسلوب أطلقت عليه أسماء مختلفة ، فان أساسه واحد ، وهو الايمان بأن وجود القوة في أية دولة يتوقف على موافقة المحكومين ، الذين اذا سحبوا موافقتهم أصبحت الدولة في خطر . وتشترك كل نضالات اللاعنف ، بصورة صريحة أو ضمنية، في افتراض أساسي وهو نظرتها الى طبيعة السلطة وقوتها وكيفية التعامل معها . وفي تحليل المؤلف لطبيعة السلطة فانه يشير الى أن هنالك وجهتا نظر :

الأولى : ترى أن الناس يعتمدون على ارادة وقرارات الحكومة أو أية أنظمة ادارية يضيئون تحت ظلالها .

الثانية : مغايرة للأولى، فهي ترى أن الحكومة تعتمد على ارادة الشعب وقراراته ودعمه لها .

أما نضال اللاعنف فيعتقد بوجهة النظر الثانية : وهي أن الحكومة تعتمد على الشعب ، وأن السلطة تعددية والسلطة السياسية هشة لأنها تعتمد على موجات كثيرة لتدعيم مصادر قوتها . إن نضال اللاعنف يعتمد على الرأي القائل بأن السلطة السياسية يمكن ضبطها بشكل فعال بدءا من مصادرها . وهذا الفصل هو استكشاف لماذا يقتضي عمل ذلك وكيف يجب أن يكون ؟ وفي صدد عملية الاستكشاف هذه تعرض المؤلف للجذور الاجتماعية للسلطة السياسية فأشار الى أن النظر الى القرارات والأحداث والمشاكل السياسية في معزل عن المجتمع الذي توجد فيه هو خطأ غالبا ما يرتكبه دارسو السياسة . والمؤلف هنا يتفق مع عالم الاجتماع أوجست كونت الذي قال : أن سلطة الحاكم متغيرة وأنها تعتمد على الدرجة التي منح المجتمع بها السلطة للحاكم . هذه السلطة التي تعتمد بالدرجة الأولى على الطاعة والاستجابة حيث أن الميزة الوحيدة الهامة التي لا يمكن لأية حكومة أن تهيمن وتقوى بادارتها وسلطانها ، هذه الميزه هي اطاعة شعبها لها واستجابته واحترامه للقوانين والانظمه، فالطاعة هي عنوان السلطة السياسية . الا أن المؤلف يؤكد هنا أن الطاعة تبقى في الأساس ارادية وعن طواعية ولذلك فان الحكومات تعتمد على الموافقة والرضا من قبل مواطنيها واذا كانت الغالبية العظمى من المجتمع مصممة على الاحاطة بالحكومة واضعافها وتحمل هذه الأغلبية الأذى وما قد يلحق بها في سبيل تحقيق هدفها ، فان قوة تلك الحكومة مع قوة الأقلية التي تبقى مرتبطة بها أو متعاطفة معها ، لا تكفي للمحافظة على بقائها أو حتى تأخير الإطاحة بها ، حتى ولو تدخلت الحكومات الأجنبية الحليفة لمساعدتها أو انقاذها . إن من الصعب إخضاع الأفراد أو اكراههم على الطاعة الدائمة اذا كانوا يكرهون الحكومة كرها شديدا وكانوا مستعدين لمقاومتها حتى النهاية . وكما يعتقد روسو «Rousseau» فانه (يسهل على المرء أن ينتصر من أن يحكم). يورد المؤلف العديد من الأدلة التاريخية الهامة من الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفياتي وألمانيا والهند والتي جميعها تؤكد أن هذه التأملات والأفكار النظرية صحيحة ثم إن عدم التعاون مع السلطة في ظروف معينة يمكن أن يكون له دور فعال في السيطرة على الحكومة وعلى ابطال قوانينها وافشال ادارتها وخذلانها والحيلولة دون ديمومتها .

القاعدة البنيوية للسيطرة على الحكام : وفي الفصل الثاني المعنون بـ «القاعدة البنيوية للسيطرة على الحكام» يعالج المؤلف بالتفصيل كيف يمكن لأسلوب اللاعنف- المبني على المفهوم النظري للسلطة الذي قدمه المؤلف في الفصل الأول - أن يعمل أثناء النضال الفعلي . يؤكد المؤلف هنا أن الوضع البنيوي للمجتمع ، هام جدا لتحديد قدرة المجتمع في السيطرة على حكامه . فالوضع البنيوي للمجتمع والمتمثل في المجموعات والمؤسسات المختلفة مثل العائلات والطبقات الاجتماعية . والفئات الدينية ، ومجموعات ثقافية وقومية ، وأخرى مهنية وغيرها اقتصادية ، ومنظمات تطوعية ، وأحزابا سياسية ، وغيرها يؤثر على قدرة المجتمع في السيطرة على قوة الحكام فاذا كانت السلطة لا مركزية وموزعة بيد مؤسسات مستقلة قوية وحيوية، فان هذا الوضع يساعد كثيرا في الحالات الطارئة التي يكون فيها النضال ضروريا للسيطرة على

الحكام مما يعزز قدرة الأفراد ومؤسساتهم على اضعاف الحاكم وسحب مصادر سلطته من أجل فرض مثل هذه السيطرة . وكذلك فان مثل هذا الوضع البنيوي سيضع الحدود العريضة والواضحة لقدرات الحاكم المختلفة والتي لا يمكن له أن يتعداها بدون تغيرات بنيوية أو مساعدة فعالة متزايدة ومقصودة من الأفراد والمؤسسات ، وبهذا فان السكان الذين يعملون من خلال مجموعاتهم ومؤسساتهم يمكن لهم فرض السيطرة على حاكم ديكتاتور ، أو حتى يمكنهم اسقاط نظامه والقضاء على سلطته . والعكس صحيح أيضا ، فعندما تفقد هذه المجموعات والمؤسسات الاجتماعية قدرتها على القرار والعمل المستقلين تسهم مساهمة كبيرة في جعل سلطة الحاكم غير مقيدة وغير مسيطر عليها ويصبح بذلك الرعايا مجرد حشود من الأفراد المتفرقين ، غير القادرين على العمل الجماعي الفعال وهنا تصبح امكانية السيطرة على سلطة الحاكم أقل من أي وقت مضى ، ولقد حاول المؤلف في هذا الفصل أن يوصل القارىء الى استنتاج هام وهو أن العنف السياسي يسهم في تثبيت القوة حيث أن الثورات الضيقة والحروب قد واكبها وتبعها تزايد مضطرد وملحوظ في تركيز السلطة بيد الحاكم . بينما كان للمقاومة اللاعنفية أثر مختلف تماما على المدى البعيد ، عمل توزيع القوة في المجتمع .

أسلوب فعال في النضال : أما في الفصل الثالث وعنوانه «أسلوب فعال في النضال» فيناقش المؤلف قضية مركزية وهي أن اللاعنف يرتكز على مبدأ أساسي بسيط وهو أن الناس لا يفعلون دائما ما يقال لهم أن يفعلوه، وأحيانا قد يفعلون أشياء كانت قد حظرت عليهم . والأفراد يمكن أن لا يطيعوا قوانين يرفضونها ، وعندما تحدث مثل هذه الأمور بشكل متزامن ، فان الرجل الذي كان حاكما قد يصبح رجلا آخر عاديا . إن تلاشي السلطة هذا يمكن أن يحدث في مجموعات متنوعة وواسعة من الصراعات السياسية والاجتماعية. فعندما تسحب المساعدة البشرية التي خلقت ودعمت السلطة السياسية للنظام ، فان السلطة تتفسخ . وعندها فان الحكومة أو جهاز السلطة لن يكون له القوة الفاعلة المنشودة بعد ذلك وهذا هو الافتراض السياسي الرئيس للمقاومة اللاعنفية . وبهذا المفهوم فان عمل اللاعنف يمكن أن يتضمن ما يلي :

١ - أعمال الاسقاط : أي أن الناس قد يرفضون تنفيذ أعمال ينفذونها بصورة عادية أو أعمال من المتوقع أن ينفذوها وفقا للعادة ، أو أعمال يفرضها القانون أو النظام .

٢ - أعمال الارتكاب : أي أن الناس قد ينفذون أعمالا لا ينفذوها في العادة ، أو أعمالا لا يتوقع أن تنفذ حسب العادة ، أو أعمالا يمنع القانون أو النظام تنفيذها .

٣ - مجموعة من أعمال الاسقاط وأعمال الارتكاب .

وفي الجزء الأكبر من هذا الفصل (ص١٣٢ - ١٦٤) يورد المؤلف العديد من الأمثلة التوضيحية سواء أكان ذلك في المراحل التاريخية المبكرة ، أم انتشار نضال اللاعنف قبل عصر غاندي أو حالات من أوائل القرن العشرين ، أو إسهامات غاندي ، أو النضال ضد النازيين، أو العصيانات المدنية في امريكا اللاتينية أو النضالات الامريكية من أجل الحقوق المدنية وغيرها ، ان هذه الأمثلة التاريخية التى أوردها المؤلف للاستشهاد كافية لتوضيح المعنى الحقيقي

للمقاومة اللاعنفية ولدحض الأفكار الرئيسة المغلوطة التي كانت مقبولة على نطاق واسع فيما يتعلق بعمل اللاعنف .

أسلحة اللاعنف : في الفصل الرابع حول «أسلحة اللاعنف» أشار المؤلف الى أن هناك العديد من الوسائل والأساليب التي تشكل بمجموعها أسلوب عمل اللاعنف ، وقد عمد المؤلف الى تصنيفها لمجموعة فصائل : وأولى الفصائل في وسائل هذا الأسلوب : هي الاحتجاج والاقناع باللاعنف ، وهذه تتضمن طائفة واسعة من أعمال معظمها رمزية ، من المعارضة السلمية أو محاولة اقناع ، ممتدة وراء التعبيرات الكلامية . ولكنها تتوقف قبيل اللاتعاون والتدخل العنيف . من بين هذه الوسائل : الاستعراضات ، الأمسيات ، التهديدات بالاضراب ، اليافطات ، محاضرات التوعية بموضوع الساعة ، اعلان الحداد ، اللقاءات الاحتجاجية وغيرها . وقد اورد المؤلف أربعا وخمسين وسيلة يمكن ان تحتويها فصيلة الاحتجاج والافناع بفكرة اللاعنف وبعد هذه الفصيلة ينتقل المؤلف الى فصيلة «وسائل اللاتعاون والتي قسمت الى ثلاثة أصناف رئيسة :

١ ـ وسائل اللاتعاون الاجتماعي والتي تتضمن مقاطعات اجتماعية تشمل رفض ممارسة العلاقات الاجتماعية العادية .

٢ ـ وسائل اللاتعاون الاقتصادي والتي تتضمن مقاطعات اقتصادية واضطرابات مالية وتتكون هذه الوسائل من تعليق أو رفض الاستمرار في علاقات اقتصادية معينة .

٣ ـ وسائل اللاتعاون السياسي والتي يمكن تسميتها أيضا وسائل المقاطعة السياسية وتشمل رفض استمرار الأشكال العادية للمشاركة السياسية في ظل الظروف القائمة ويستطيع الأفراد والمجموعات الصغيرة ممارسة وسائل هذا الصنف ، الا أن اللاتعاون السياسي يشمل في العادة أعدادا أكبر من الشعب بتعليق منسق ومحدد الأطر وغالبا ما يكون مؤقتا لكل من الطاعة والتعاون والسلوك السياسي الطبيعي .

وتبقى فصيلة أخيرة من فصائل عمل اللاعنف ، وهي : التدخل اللاعنيف ، هناك واحدة واربعين وسيلة في هذه الطائفة وجميعها تختلف عن تلك التي اوردها في مجال الاحتجاج والاقناع ، كما تختلف عن تلك التي اوردها في مجال اللاتعاون من حيث كونها تتدخل بشكل أو بآخر في الوضع . ووسائل كهذه تعمل بالتدخل سلبا أو ايجابا ، فيمكنها أن تفرض دعائم ، أو حتى أن تدمر نماذج سلوكية قائمة أو سياسات أو علاقات أو مؤسسات قائمة يرى أنها غير مقبولة . وبالمقارنة مع وسائل الاحتجاج والاقناع ووسائل اللاتعاون ، فان وسائل التدخل اللاعنيف تشكل تحديا أكثر مباشرة وفورية وإذا نجحت فان النصر قد يتحقق عند استخدام وسائل هذه الطائفة بسرعة أكبر مما لو استخدمت وسائل الأصناف السابقة ، لان تأثيرات التدخل المدمرة أقسى من أن تحتمل أو تقام لفترة طويلة . وهذه الوسائل المحتملة للمقاومة اللاعنفية تعتمد على الكثير من العوامل كحضارة وتقاليد الشعب المعني والوضع السياسي والاجتماعي العام ودرجة القسوة التي يستعد الخصم لاستعمالها وعدد المشاركين بمختلف نشاطاتهم وقدراتهم في الذكاء ودرجة الدعم الذي يتلقونه من السكان وغير ذلك من العوامل .

كيف يعمل نضال اللاعنف : في الفصل الخامس : «كيف يعمل نضال اللاعنف» يحاول المؤلف أن يتقصى الكيفية التي يعمل بها النضال اللاعنيف وذلك من خلال التعرض لحركية هذا الأسلوب في النضال وآليات التغيير ، والعوامل الخاصة التي تحدد في ما اذا كانت حملة معينة ستنتهي بنجاح أو فشل أو شيء بينهما .

من أجل فهم ديناميكية نضال اللاعنف وحركيته ، فلقد استخدم المؤلف الكثير من حالات المقاومة اللاعنيفة التي توضح أشكالا هامة لهذه الآلية . ان الهيكل التحليلي لهذه الحالات العديدة يشير الى ان العمل اللاعنيف هو وسيلة لخوض النضال في وضع تصادم ، انه يعبر عن حالة حرب ، أكثر مما يعبر عن مفاوضات . هذا الأسلوب يتدبر القوة ، لمواجهة قوة جماعية معارضة ، وللتقدم باهداف مجموعة اللاعنف الى الأمام أيضا ، ويمكن ان ينظر الى اسلوب اللاعنف على انه يتعامل مع القوة المناهضة بطريقة أقل مباشرة مما يفعله العنف السياسي . لكنه يمكن أن يرى أيضا أكثر مباشرة في ضرب القوة المناهضة مما يفعل العنف . لقد ناقش هذا الفصل كذلك عملية النهاية التي يؤول اليها النضال مشيرا الى أن الهزيمة بالمعنى السياسي المباشر ممكنة دائما في أعمال اللاعنف ، تماما كما هي ممكنة في الحرب أو في أي نوع من الأنواع الأخرى من العنف السياسي وعند انتهاء بعض حملات اللاعنف تماما كما هي الحال في الحملات العسكرية ، فانه قد يكون من الصعب التحدث عن «نجاح» أو «فشل» واضح لها ، لأن هنالك عناصر من كليهما تكون ممكنة الوجود .

سياسة ردع ودفاع جديدة : في الفصل السادس الذي يحمل عنوان «دفاع مدني الارتكاز : سياسة ردع ودفاع جديدة» يحاول المؤلف التحري عن نجاعة هذه الأشكال النضالية اللاعسكرية والتي أطلق عليها «دفاع مدني الارتكاز» . ويشير هذا المصطلح (ص: ٢٦٦) الى دفاع بواسطة المدنيين (كتميز عن الأفراد العسكريين) . باستخدام وسائل نضال مدنيه (كتميز عن الوسائل العسكرية وشبه العسكرية). دفاع مدني الارتكاز ، هو أجراء يقصد به ردع وهزيمة الغزوات العسكرية الأجنبية ، أو الاحتلال أو الاغتصابات الداخلية للسلطة . وهذه الأخيرة تشمل الانقلابات العسكرية بتحريض وعون خارجين أو بدونها «ان سياسة دفاع مدني الارتكاز تستدعي انجاز الردع والدفاع بوسائل ـ مدنية بحتة للنضال ـ اجتماعية، اقتصادية، سياسية، ونفسية. تستخدم هذه الوسائل لتنفيذ عدم تعاون واسع ، وللتقدم بتحد عام مركز . وفي نهاية هذا الفصل يؤكد المؤلف أن تبني وممارسة دفاع مدني الارتكاز لا يحتاجان الى ظروف اجتماعية مثالية ، حيث أن معظم النضالات الارتجالية اللاعنفية في الماضي قد شنت ضد أنظمة نخبوية وقمعية ودكتاتورية ذات أصول أجنبية ومحلية على حد سواء وقد جرت التطبيقات الماضية لنضال اللاعنف الارتجالي للدفاع ضد انقلابات في نظام الدولة، وغزو أجنبي واحتلال وسيطرة حدثت في مجتمعات أبعد ما تكون عن المثالية ، في ظل غياب العدالة الداخلية ، وتحت حكم نخبوي وطبقي ، واختلاف عرقي ولغوي ، ونزاعات اجتماعية وسياسية حادة .

السلطة : في الفصل السابع والأخير يعود المؤلف الى موضوع السلطة الذي ناقشه في الفصل الأول ولكن التحليلات في هذا الفصل تنطبق بالدرجة الأولى على المجتمع الامريكي ، ويغلب على هذا الفصل الطابع النقدي لتوزيع السلطة في المجتمع الامريكي، حيث يرى المؤلف أن جميع المشاكل

الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الراسخة بجذورها والتي تواجه المجتمع الامريكي ، تتضمن بشكل ما سوءا خطيرا في توزيع السلطة ، . ان معظم الناس في المجتمع الامريكي، حسب رأى المؤلف، يشعرون بأن لا حول لهم ولا قوة في التصدي لهذه المشكلات العميقة الجذور التي تواجه مجتمعهم. ويتعرض المؤلف في هذا الفصل لقضايا عدة منها: تنامي سلطة الدولة والمشكلات المترتبة على ذلك، والأخطار على الحرية السياسية، والدساتير الديمقراطية القابلة للطعن، وعواقب العنف السياسي المنظم ومتطلبات التحرير الدائم وغير ذلك من القضايا.

وهكذا قدم لنا المؤلف كتابا هاما يفتح المجال لمزيد من الدراسة والبحث، ولكن الأهم من ذلك هو أنه يشير الى طريقة بديلة (المقاومة اللاعنفية) يمكن أن تخرج مجتمعنا الانساني من هاوية اليأس ومن دائرة العنف والعنف المضاد الذي لايقود الى الأمن أو السلام والعدل.

ومن الواضح أن الكتاب يحتوى على ذخيرة غنية من التأملات النظرية والأمثلة التاريخية التي تنتظر الباحث والمحلل لزيادة المعرفة بطبيعة وكيفية سير المقاومة اللاعنفية. لكن هذا الكتاب يمكن أن تؤخذ عليه بعض المآخذ أو يثار حوله الجدل وتطرح بعض التساؤلات. ومن بين أهم هذه المآخذ أو التساؤلات:

أولا : في الفصل الأول حول «طبيعة السلطة السياسية وضوابطها «والذي يعتبر بمثابة اطار يعتد به للتحليل، يرى المؤلف أن المقاومة اللاعنفية ترتكز على وجهة النظر القائلة بأن الحكومة تعتمد على ارادة الشعب وقراراته ودعمه وأن السلطة تبعا لذلك تعدديه. إن وجهة النظر هذه تمثل في واقع الأمر ماينبغي أن يكون عليه الحال «مايجب أن يكون» ولكنها بالتأكيد لاتمثل ماهو كائن في مجتمعات اليوم. إن التحليل الموضوعي لمجتمعات اليوم، وحتى تلك التى تدعي الديمقراطية، يشير الى وضع خطير في توزيع السطة. ذلك أن القرن الحالي يشهد وجود كثرة وتعاظم في الأنظمة الدكتاتورية، وغالبا بأشكال أكثر ظلما وجورا، حين نجد أن السلطة الفعلية أصبحت متداولة في أيدي فئات معينة من السكان والمؤسسات، ولاتتحول الى سواهم، والأخطر من ذلك أن هذه الفئات تتحكم في الأجهزة العليا من الدولة. فالأفراد في العصر الحالي يعيش معظمهم حالة من الاغتراب يشعرون من خلالها بضعفهم وعجزهم تجاه القضايا المصيرية لهم ولمجتمعهم في معظم دول العالم. ان هذا الواقع المؤلم يضع وجهة النظر الأساسية التي تقوم عليها المقاومة اللاعنفية وبالتالي هذا الكتاب بكافة فصوله وأبوابه موضع حيرة واستفهام (؟) خاصة وأن المؤلف نفسه في الفصل الأخير حول «سلطة الشعب» أكد هذه الحال عندما تعرض الى قضية تنامي السلطة مقابل نمو الضعف وتغلغله في المجتمع المدني. ولهذا فليت أن المؤلف يعيد النظر في هذه الأفكار الأساسية وبعدئذ قد يرى أن من الضروري تحديد الظروف التي يمكن للمقاومة اللاعنفية بموجبها أن تحقق أهدافها عندما يعتمد الناس على ارادة وقرارات الحكومة أو أى نظام هرمي ينتمون اليه وليس العكس.

ثانيا : اذا كان صحيحا أن العنف ليس هو الوسيلة الوحيدة للعمل في مواقف الصراع الحاسمة فانه صحيح أيضا أن هنالك الكثير من الصراعات التي لايمكن حلها الا من خلال النضال وحده ومن ضمنها الصراعات التي تتعلق بالمبادىء الأساسية للمجتمع والاستقلال والاحترام الذاتي،

وقدرة الشعب على تقرير مصيره ومستقبله، ونادرا ماتكون الاجراءات القانونية العادية ملائمة لحل هذه الصراعات، والشك قائم في أن تكون ملائمة تماما. ان هذا الوضع يضع علامة استفهام حول ما اذا كان معقولا وممكنا أن تكون المقاومة اللاعنفية في عالم يمكن اعتبار معظم الصراعات القائمة فيه تتعلق بالمبادىء الأساسية والاحترام الذاتي. وفي دراسة قام بها توماس سمرلنج (T. Smerling) حول امكانية تطوير حركة مقاومة لاعنفية يقوم بها الفلسطينيون (شبيهة بتلك التي قام بها غاندي) في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين، خلص الى أن امكانية ذلك غير وارده ولن تغير جوهريا في سياسة اسرائيل تجاه هذه المناطق المحتلة.[٣]

ثالثا: لم يوضح المؤلف الفرق بين أعمال الإرهاب وأعمال العنف المشروعة للدفاع عن النفس وتقرير المصير من جانب، وبين عنف الدولة وعنف المواطن من جانب آخر. اعتقد أن مثل هذا التمييز ضروري ليتمكن القارىء في منطقتنا العربية أن يدرك التشويه في الصورة والرأى لأجهزة الاعلام الغربية في تصويرها لأحداث الإرهاب التي تمارسها بعض العناصر العربية في الدفاع عن حقها واستعادة ما اغتصب من أرضها، فهي أمور مبالغ فيها الى حد كبير من جهة، وهي من جهة أخرى تأتي كرد فعل لإرهاب أكبر تمارسه سلطة (اسرائيل) ضد المواطنين العرب. ولقد أثارت ندوة «العنف والسياسة في الوطن العربي» التي أشرت اليها سابقا، العديد من القضايا والجدل الذي يمكن أن يشكل مع ما ورد في الكتاب نوعا من الشمولية في النظر لأساليب المقاومة العنيفة واللاعنفية.

أعتقد أن تقليص العنف في العالم لايكون إلا من خلال نظام اجتماعي وتربوي وإنساني يركز على ترسيخ قيم وممارسات الديمقراطية بالمعنى السياسي (المشاركة السياسية) وبالمعنى الاقتصادي (العدالة الاجتماعية) واحترام حقوق الانسان واعادة المكانة التي يستحقها اليه ووضع حد للاستغلال والسيطرة الذي تمارسه بعض الدول على غيرها.

وأخيرا، وعلى الرغم مما ذكرت من هنات فيه، يبقى الكتاب خطوة رائدة يستحق عليها المؤلف الثناء والتقدير، وأتمنى أن يلاقي الاهتمام الذي يستحق أو أن يبدأ الباحثون المتخصصون من حيث انتهى المؤلف. ومن المؤكد أن مزيدا من الدراسات سوف تمكننا من تطوير رواية أكثر شمولية وعمقا لقضية المقاومة اللاعنفية.

الهوامش

(1) Conference on «Nonviolent Political Struggle» organized by Arab Thought Forum, Amman, Jordan, November 15-17, 1986.

(٢) ندوة العنف والسياسية في الوطن العربي «المنعقدة في القاهرة من ٢٧ ـ ٢٨ فبراير ١٩٨٧ والتي نظمها منتدى الفكر العربي بالتعاون مع اتحا المحامين العرب ومركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة.

(3) Thomas Smerling. «Prospects for A Nonviolent Movement in West Bank and Gaza,» A paper presented for the conference on Nonviolent Political Struggle, Organized by Arab Thought Forum, Amman, Jordan, November 15-17, 1986.

MOSSADEGH : A Political Biography

مصدق: السيرة السياسية

فرهاد ديبا Farhad Diba

لندن، كروم هيلم، ١٩٨٦، ٢٢٠ص .

مراجعة : هاشم بهبهاني
قسم العلوم السياسية ـ جامعة الكويت

الكتابة عن سيرة سياسية من الصعوبة بمكان بسبب أن الكاتب قد يكون مولعا بالشخصية التي يكتب عنها ، أو أن يكون منتقدا لها ، و«ديبا» تجاوز بجدارة هذه المعضلة بكتابه عن «مصدق» فهو يبدأ باعادة الذاكرة عن الخلفيات السياسية التي أثرت بصورة مبدئية على «مصدق» في تفكيره السياسي ، ومن المهم بمكان أن ندون أن «مصدق» لم يكن شيوعيا ، ولم يكن من هؤلاء القادة الذين كانوا يؤمنون باستخدام العنف للاطاحة بالنخبة الحاكمة ، وهو علاوة على هذا لم يكن يؤمن بأتباع الانقلاب العسكري .

ويبين «ديبا» أن هدف «مصدق» الأساسي منذ استلامه السلطة كان ذاك التمازج والتقارب مع المتعقدات الاسلامية . هذا البعد السياسي في دولة اسلامية كإيران لم يختلف كثيرا عن الظرف السائدة في الدول المجاورة . ويقتفي «ديبا» أثر الحضارة الغربية على «مصدق» وبالأخص تلك الأفكار التي كانت غريبة على إيران كالحياة الدستورية والديمقراطية والاستقلال ، فلقد كان دائما من قناعة الفكر الوطني في عقد الخمسينات أن أنظمتهم السياسية بامكانها بطريقة ما أن تجد موطئا لهذه الأفكار ، ويلاحظ أن أفكار «مصدق» السياسية كانت ذات اطار واسع الأرضية ، ومن هذا المنطلق يستطيع المرء أن يفهم أهمية «مصدق» .

القومية في حقبة «مصدق» احتوت حركة كان المفروض فيها أن تضع حدا للاستغلال الاقتصادي للدول التي تعتمد عل الغير ، والذي دافع عنه «مصدق» كان سهل الاستيعاب سياسيا من قبل أي شعب في نفس الوضع الذي كان فيه الشعب الإيراني ، فعبدالناصر من مصر كما يبرز «ديبا» لم يختلف عن هذا الطور عندما زاول ذات النمط السياسي ، والقيادة الوطنية في تلك الحقبة لم تطالب بأكثر من حقوق الشعب ، و«مصدق» كالآخرين لم يطالب بأكثر من أن الاستثمار الأجنبي يجب أن يكون تحت سلطة وادارة السلطات الوطنية ، وكان «مصدق» مهتما بالدور الذي أداه الشاه وأتباعه ، وكمصر في عهد «عبدالناصر» والهند في حقبة حكم «نهرو» فان إيران في عهد مصدق كان لها موقع استراتيجي مهم ، بالاضافة الى وجود النفط الذي أدى الى أن تكون جاذبة للغرب ، وكان الاستثمار الأجنبي مهما كانت تسميته هو المسألة التي غلفت الحياة السياسية لـ «مصدق» .

من خلال ما ورد في هذا الكتاب حول هذا الموضوع ، عن تجربة «مصدق» يذهب «ديبا» الى منحى تحليلي ونقاشي عن مدى تقبل عاهل في مجتمع سياسي كإيران للمد الوطني السياسي ، ويلاحظ أن هذا التقبل ، مع الأسف ، لم يستمر طويلا . بينما لم يكن هناك تساؤل حول الولاء السياسي لـ «مصدق» ، الا أن جل التساؤل انحصر في الرغبة السياسية للعاهل أن يتزعم التيار الوطني ، ومن الغريب بمكان لـ «مصدق» هنا أن المستفيد الوحيد للمد الوطني في إيران كان الشاه وأتباعه ، وان كان للعاهل الإيراني أن يمد الشكر لشخص ما عن تحقيق ذلك فان هذا الشكر يجب أن ينصب على «مصدق» على الأقل ، فزيادة أسعار النفط استفاد منها الآخرون ، ودونت سابقة للدول المصدرة للنفط الأخرى . ويبرز الكاتب «علاوة على هذا ، أنه من خلال تجربة مصدق فقد برزت صعوبة أن يواكب المرء في المعارضة السياسية من خلال النظام السياسي السائد الذي كانت عليه إيران ، ويبين «ديبا» أن «مصدق» كان إصلاحيا اختار العمل للتغيير حسب القنوات السياسية المعترف بها ، والتغيير السياسي الليبرالي يكون عادة مغلفا بالنمط السياسي غير المستقر . والكتاب يبرز هذه العوامل بوضوح .

ان المرمى السياسي الذي يجب على الوطني أن يجابهه في تلك الحقبة هو السلطة الأجنبية على بلاده ، وفي الوضع الإيراني كانت المشاكل كبيرة ، فمصالح بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي كانت يجب أن توضع بالحسبان ، بالاضافة الى هذا ، وكما يبرز «ديبا» كان هناك الطاغية المحلي الذي هدف بالأساس الحفاظ على عرشه عوضاً عن رفاهية دولته . وليس من السهل أن يتجاهل القارىء المردود السياسي الوطني لـ «مصدق» على الدول المجاورة ، فكما بين الكاتب فهناك تطابق أو تشابه مع «عبدالناصر» في مصر ، وانه من ضمن المسائل السياسية التي شغلت فكر «مصدق» فان القضية الفلسطينية تصدرت هذه المسائل ولذلك فان حكومته كانت سباقة في الدفاع عن مصير الفلسطينيين ، ولعل هذه المشاكل كان من الصعب على شخص واحد أن يتصدى لها . ويذهب الكاتب الى أن مواقف «مصدق» كانت مبنية على إيمانه السياسي الراسخ بهذه القضايا . وبأسلوب شامل يبين «ديبا» الطرق والأساليب السياسية للسياسيين الوطنيين . ويشير الى أن «مصدق» كمعظم الوطنيين الذين من ضمنهم «عبدالناصر» وضع مصلحة وطنه فوق جميع المصالح الشخصية .

وليس باستطاعة المراقب للتجربة الإيرانية تجاهل أنه من الصعوبة دائما للمد الوطني أن يعمل في نظام منهار ، ويكون شيقا لو أن «ديبا» أضاف فصلا نظريا عن الدور الذي تؤثر به الوطنية في مجتمع يتطور كمثال إيران ، فمن هذه الخلفية النظرية يستطيع المراقب أن يقيم الاحتمالات المتوفرة للوطنية وليقدر الدور التي تؤديه ويحكم على مدى نجاحها أو فشلها بالمجتمعات المشابهة لإيران .

ويخرج الكاتب بخلاصة أنه بعد سقوط «مصدق» فان قطاع الطرق السياسيين انتهزوا الفرصة ليثروا أهدافهم الشخصية ، ووضع كهذا له مثيل في مصر بعد «عبدالناصر» . وهذا الكتاب أساسي ، ويزخر بالنقاش الجيد ، ويعتمد على مصادر جديدة . كما ان توقيت نشره يأتي في مرحلة تساعد على المعرفة والفهم للظروف الحالية التي تمر فيها إيران .

مشروع لاصلاح الحركة النقابية المصرية

جمال البنا
القاهرة، دار الفكر الاسلامي ، ١٩٨٧

مراجعة : محمد سعد أبو عامود
كلية الاقتصاد ـ جامعة القاهرة

تأتي أهمية هذا الكتاب لكون مؤلفه ليس ماركسيا وانما ينتمي الى الإخوان المسلمين ، فلقد اعتدنا أن يتناول هذا الموضوع الكتاب الماركسيون انطلاقا من قناعاتهم الأيديولوجية الثابتة والتي تقوم على أن الطبقة العاملة صاحبة المصلحة في التغيير والثورة ، ولا تخلو المكتبة العربية بالطبع من كتابات غير الماركسيين من النقابيين المصريين حول هذا الموضوع وان كانت معظم كتابات هؤلاء تدور حول التاريخ وكتابة المذكرات الخاصة بالحركة النقابية المصرية ، من هنا تأتي أهمية الكتاب حيث يحاول المؤلف أن يقدم عرضا نقديا لتطور الحركة النقابية المصرية وفي سياق الكتاب محاولة لرؤية إسلامية لإصلاح الحركة النقابية المصرية ، والكاتب يشير الى تقصير الحركة الإسلامية في الاهتمام بهذا الموضوع على الرغم من أن بداية حركة الإخوان المسلمين التي أسسها الشيخ حسن البنا كانت بين العمال .

يتكون الكتاب من سبعة فصول ، الفصل الأول بعنوان استقلالية الحركة النقابية والعمل السياسي وفي هذا الفصل يحدد الكاتب المدى الزمني لدراسته وهو الحقبة المعاصرة التي تبدأ من ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وتمتد الى الوقت الحاضر .

وفي هذا الفصل يوجه نقدا مريرا لنظام ثورة ٢٣ يوليو ويرى أن الثورة قد رسمت للحركة النقابية مسارا غير المسار التقليدي وجعلته غير ما كان يمكن أن يكونه ، وهو يرى أن هذا المسار الذي رسمته الثورة للحركة النقابية لم يمكن الأخيرة من استكمال نواحي النقص والقصور التي شابتها قبل الثورة خاصة وأن الحركة النقابية كان قد مضى على ظهورها ٥٠ عاما وقطعت الجزء الوعر من الطريق وتعلمت خلال مرحلة التجربة والخطأ الطويلة الكثير على حد تعبيره . ولا ينسى المؤلف كعادة كتاب الإخوان المسلمين أن يعطى عبدالناصر حقه من النقد والتوبيخ وهذه نقطة ضعف واضحة في هذا الكتاب لأنها تبعد المؤلف عن خطه الموضوعي الذي رسمه لكتابه .

التوجيه الطبقي لثورة ٢٣ يوليو : في تحليله للتوجه الطبقي للثورة ، يشير الى أن الثورة كانت تتفق مع أهداف وأماني العمال في القضاء على الاحتكار وسيطرة رأس المال المستغل ، وأن سلامتها كانت تتطلب منها هذا القضاء ليس تجاوبا مع العمال فحسب ولكن حرصا على بقائها ، ويقدم بعد ذلك عرضا لأحداث كفر الدوار في اغسطس ١٩٥٢ ، ويذكر أن هذا الحادث قد قطع

الجسور بين الجناح اليساري في الحركة العمالية وبين قيادة الثورة ، كما أوقع الرعب والذعر في الحركة العمالية ويذكر أنه في أعقاب أحداث كفر الدوار بدأت الممارسة الأولى لأسلوب سيصبح تقليدا متبعا بعد ذلك وهو من أسوأ التقاليد التي وصمت القيادات العليا للحركة النقابية ازاء كل تحرك تقوم به القاعدة أو احتجاج تبديه في مواجهة ما يفرض عليها من مظالم، هذا التقليد وهو شجب القيادة الرسمية لكل تحرك من هذا النوع والتبرؤ منه . ويذكر أن حكومة ٢٣ يوليو قد أقامت بعد ذلك تنظيمها العمالي الملاكي الى أن تم تكوين الاتحاد العام لنقابات العمال في ظل تخوف مستمر من جانب حكومة الثورة ويشير في نهاية تحليلة الى أن عبدالناصر كان يرى ابقاء الوضع على ما هو عليه وأنه لم يستجب للمطالب الخاصة بانشاء الاتحاد الا بعد أن اطمأن على الناحية الأمنية .

دور العمال في أزمة مارس ١٩٥٤ : يشير الكاتب الى هذا الدور ويقرر أن الإضراب الذي قام به عمال النقل وان كان هو الحجة الرسمية التي استند اليها عبدالناصر لاستعادة القيادة ، الا أنه لم يكن حركة عمالية جماهيرية وكان مجلس قيادة الثورة يعلم هذا جيدا ، ويعلم العناصر التي نظمته ومولته وساندته ، ووضعت في خدمته اجهزة الدولة ، ونتيجة لذلك لم تكن الثورة مدينة للحركة العمالية ، والحركة العمالية بدورها كانت تعرف أن ليس لها حق في مطالبة خاصة فقد قبض زعماء الحركة الثمن نقدا .

تنهيج تبعية الحركة العمالية : يشير الكاتب الى أنه مع تأسيس اتحاد العمال ظهر لقادة الثورة ضرورة وضع ضوابط ونظم لضمان ولاء الحركة العمالية وتنهيج تبعيتها ، وذلك من خلال جمع رئيس الاتحاد بين رئاسة الاتحاد ووزارة العمل ، وكفل ذلك ربط قيادة الاتحاد بالنظام ، وتنمية الأطماع في القيادات البارزة في الاتحاد التي يمكن أن يحل عليها الدور ، وقد جعل ذلك رئيس الاتحاد يسلس القياد والا فقد يفقد الصفتين .

آخر الغارات على الحركة النقابية : ويقصد به حل النقابات واللجان النقابية في أعقاب حركة مايو ١٩٧١م واعادة تشكيلها مرة أخرى ويوجه نقدا مريرا الى هذه الانتخابات الجديدة التي تم بمقتضاها تكوين النقابات واللجان النقابية ويصفها بأنها كانت انتخابات أشد سوءا من غيرها .

ويوجه نقدا الى الحركة العمالية عند طرح قضية المنابر، ذلك أن هذه الحركة فضلت الابقاء على الاتحاد الاشتراكي ولم تكن تعى أن مسار الحركة يتجه الى اعادة النظام الحزبي.

وفي ختام هذا الفصل لاينسى الكاتب أن يعطينا جرعة كافية من الحقد على ثورة ٢٣ يوليو فيقول: «مع الثمانينات تهاوت الثورة وسقطت الأوثان والشعارات التي جاءت بها، وعادت مرة أخرى الى نقطة الصفر التي بدأت منها بعد أن دمرت الأصول والمقومات والمؤسسات التي كان يقوم عليها المجتمع القديم، دون أن تستطيع أن تضع مايحل محلها، ومع ذلك فان الحركة النقابية المصرية لم تتعلم الدرس أو تستوعب العبرة فأخذت تتعلق بالحبال التي تربطها بالسلطة الجديدة، وبدأت مأساة جديدة تنسج خيوطها وتربط الحركة النقابية بالحزب الحاكم، لان قيادة الحركة النقابية المصرية من وجهة نظرة ليست على استعداد للتضحية بمراكز السلطة والنفوذ. والواقع أن

الكاتب في هذا الفصل الطويل الذي أفرغ فيه شحنة كبيرة من النقد المرير لثورة ٢٣ يوليو بصفة عامة وعلى جمال عبدالناصر بوجه خاص لم يكن منصفا أو موضوعيا الى حد كبير. ولنسأل الكاتب ان كانت القيادات العمالية التي تعاملت مع ثورة ٢٣ يوليو قيادات ضعيفة ومتآمرة. . أليست هذه القيادات من نتاج الحركة العمالية قبل الثورة؟

ونسأل الكاتب اذا كان جمال عبدالناصر يرغب في إبقاء الأوضاع على ماهي عليه بالنسبة للتنظيمات النقابية وان كان يفضل التنظيم الملاكي على حد تعبيره، أفليس هذا الوضع نتاجا لما قبل ثورة ٢٣ يوليو عندما تدخل الوفد، وأنشأ النقابات الوفدية وأحدث الانقسام في الحركة العمالية المصرية، أليس من الموضوعية والانصاف أن نذكر كل الحقائق وأن نزن الأمور بميزان عادل بدلا من ان نكيل بمعيارين، الأمر الذي يتنافي مع الاسلام، لقد كانت الحركة النقابية ضعيفة قبل ثورة ٢٣ يوليو ومنقسمة على نفسها نتيجة للدور الذي لعبه حزب الوفد القديم في هذا المجال، الأمر الذي أفرز بعض القيادات الضعيفة التي لم يكن لها أيديولوجية أو خبرة تنظيمية كافية، وبالتالي كانت محصلة القوة السياسية للعمال محدودة، وعالم السياسة ليس هو عالم المثاليات ولكنه عالم الواقع، عالم القوة، ومن هذا المنطق كان تعامل الثورة في بدايتها مع العمال، غير أن هذا الأمر قد تغير بعد ذلك عندما حدثت التحولات الاشتراكية في مطلع الستينات والتي تحققت للعمال من خلالها العديد من المكاسب الاقتصادية والاجتماعية التي يعضون عليها الآن النواجذ، ومن هنا كان التحول في وظائف النقابات فهي أداة من أداوات التعبئة الجماهيرية، لأجل المزيد من الانتاج، ولأجل تحقيق التنمية، وهذا تحول له منطقة فاذا كانت الثورة قد استجابت لمطالب العمال، بل وحرصت عليها فلابد وأن تتجه الحركة النقابية الى تطوير وظائفها لتتناسب مع المجتمع الجديد، ومع ذلك فقد ظلت النقابات في الستينات تؤدي وظائفها في الدفاع عن مصالح العمال. ومع هذا فأننا نقر مع الكاتب بوجود بعض الأخطاء في الممارسة، كالجمع بين رئاسة اتحاد العمال ووزارة العمل وبانشغال القيادات العمالية في العمل السياسي والرسمي بالقدر الذي لايستطيعون معه القيام بواجباتهم النقابية ونتحفظ كذلك ازاء ما حدث في كفر الدوار عام ١٩٥٢م.

ومن الأهمية بمكان أن نشير الى أن الكاتب لم يكن موفقا في تحليله من حيث البعد الزمني، اذ جمع في التحليل بين الحقبة الناصرية وما تلاها، وعندنا أن الحقبة الناصرية حقبة متميزة لها خصائصها الخاصة التي تختلف عن الفترة التالية لها، وهي فترة الانفتاح التي أصبح فيها لرأس المال بمعناه التقليدي دور في الحياة الاقتصادية والسياسية وهو الأمر الذي كان يستلزم من الحركة النقابية المصرية أن تعيد تكييف نفسها مع الفترة الجديدة بحيث تقوم بوظائفها في خدمة العمال وفي الحفاظ على مصالحهم والدفاع عنها، في هذه الفترة فترة مابعد عبدالناصر كان لابد من ان تعود الحركة النقابية للقيام بوظائفها التقليدية التي تقوم بها في النظم الرأسمالية ولكن الكاتب ناقم على عبدالناصر الى الحد الذي جعله لايشير الى هذه النقطة الهامة.

تنظيم التنظيم : هذا هو عنوان الفصل الثاني من هذا الكتاب وفيه يتحدث عن أهمية التنظيم بالنسبة للحركة النقابية ويرجع هذا الى عدة أسباب منها: أن الحركة النقابية هي أكثر

الحركات جماهيرية، ان الحركة النقابية نشأت بصفة تلقائية ولم تكن نتاجا لفلسفة فيلسوف أو ريادة منظر، أن التنظيم في الحركة النقابية تنظيم مزدوج، فهو تنظيم يقصد به بناء نقابة متماسكة قوية، ثم هو تنظيم لمجابهة الرأسماليين، ثم يستعرض بعد ذلك نشأة النقابات في العالم وفي مصر ويبين أنها تطورت من نقابة المنشأة الى نقابة الصناعة الى النقابة العامة، ويعد بعد ذلك أوجه القصور للتنظيم النقابي المصري على النحو التالي:

● الولادة اللائحية الادارية للنقابة العامة.
● التركيز في التصنيف النقابي.
● اختلال العلاقة مابين النقابة العامة واللجان النقابية.
● ضعف التنظيم النقابي الأفقي.
● انعدام قنوات الاتصال المنهجية مابين مستويات التنظيم النقابي بما يحقق الفعالية والديمقراطية.
● عدم وجود نظم المتابعه.

والحقيقة أن الكاتب في هذا الفصل كان موفقا الى أبعد الحدود في تحديده لأوجه القصور في التنظيم النقابي المصري وفيما قدمه من اقتراحات لاصلاح أوجه القصور.

وفي الفصل الثالث يتابع تحليل الجانب التنظيمي للحركة النقابية المصرية فيوضح أن الحركة النقابية انتقلت من التعددية الى المؤسساتية وأن الاتحاد العام لنقابات العمال قد تحول الى أكثر المؤسسات ثراءا أو شمولا، وأن هذه الشبكة من المؤسسات والمنظمات والجمعيات بأصولها وموجوداتها وموظفيها تمثل هرما عماليا يماثل هرم التنظيم النقابي نفسه ويطالب في نهاية هذا الفصل بألا تدع القيادات العمالية لهذا النشاط المؤسسى أن يمنعها من القيام بمسئولياتها النقابية في الدفاع عن قضايا ومطالب العمال، ويطالب بأن يكون هذا التطور لحساب ولصالح العمال مع وضع الضمانات لسلامة العمل وفقا للأحوال الاقتصادية والتجارية والمحاسبية.

نوعية القيادات النقابية العمالية ٠ في هذا الفصل يتحدث الكاتب عن تطور القيادة النقابية، ويوضح أن قيادات الحركة النقابية حتى ظهور النقابات العامة كانت من العاملين الذين يعملون مع اخوانهم في المنشأة وأن هذا قد كفل لهم ثلاثة مقومات ثمينة من مقومات القيادة، الأول هو الانتماء، والثاني هو الخبرة، والثالث هو الثقة. وعندما تكونت النقابات العامة تغيرت الصورة ونظرا لظهور الحاجة الى مهارات فنية جديدة لادارة نقابة على مستوى الجمهورية، أصبح هناك حاجة الى قائد قومي، بالاضافة الى تعقد النظام الانتخابي، وظهور أداة الاغراء السياسي والاحتواء الحكومي والتكتيك الشيوعي.

ويحدد بعد ذلك منابع القيادات الراهنة في الحركة النقابية المصرية على النحو التالي:
● القيادات النقابية التي تمرست بالنقابية الكفاحية قبل الثورة، وكادت أن تتعرض بل وتعرضت تقاليدها وأساليبها للتآكل أو الزوال بتأثير التحول الاشتراكي.
● القيادات المسيسة ولاتزال نسبة كبيرة منها في مناصب القيادة.
● القيادات المكتبية التي جاءت بها نقابات الحكومة والخدمات، ومعظم هؤلاء انحازوا الى العمل السياسى تقربا من السلطة وأصبحوا كاخوانهم من القيادات المسيسة.

ويشير في نهاية هذا الفصل الى مايسميه بمأزق القيادة العليا، ويتلخص هذا المأزق في أن هذه القيادات تكاد تكون مقطوعة الصلة بالنقابية الحقة، والحل للخلاص من هذه الأزمة هو الاهتداء الى أيديولوجية نقابية جديدة تصل من القوة والأصالة الى درجة تذيب هذه الرواسب والعقد في بوتقه الإيمان الجديد بحيث تخلق هذه الأيديولوجية القيادات العامة الجديدة.

حركة بدون أيديولوجية : في هذا الفصل يشير الكاتب الى أهمية الأيديولوجية بالنسبة لأية حركة أو تنظيم جماهيري وخاصة النقابية فأى تنظيم جماهيري لايقوم على نظرية لابد وأن يتخبط ، أو قد ينحرف أو يخضع لمؤثرات عارضة، وقد تستطيع هيئات أخرى أن تخدعها أو تستقطبها أو تؤثر عليها.

ويوجه النقد الى ثورة ٢٣ يوليو لانها كانت ثورة بلا أيديولوجية، وأشار الى أن الحركة النقابية المصرية تاهت في خضم الأحداث بعد ثورة ٢٣ يوليو ولم يكن لها نظرية خاصة تحميها ويذكر بعد ذلك خصائص الحركة النقابية بصفة عامة على النحو التالي:

(أ) الحركة النقابية من ناحية العضوية والتنظيم حركة مهنية.

(ب) أهداف الحركة النقابية لها طبيعة مادية خالصة.

وينتقل بعد ذلك الى عرض الإطار الإسلامي الذي يقترحه للحركة النقابية المصرية، وهو يرى ان في كل مراحل التاريخ المصري كانت الأديان هى محور المجتمع، وأن الدين هو أبرز مقومات الشخصية المصرية ويأخذ على الحركة النقابية المصرية أنها لم تهتم بهذا الجانب وفي هذا الصدد يقول: «لو كانت الحركة النقابية المصرية ذكية أو حتى أمينة على مجتمعها لأقامت كفاحها ومطلبيتها على أسس إسلامية حتى توجد بينها وبين مجتمعها جسورا يلتقيان عليها، ولو أرادت ذلك لما عجزت عنه، ولما خسرت شيئا بل انها كانت ستكسب أثمن شيء وهو تعاطف المجتمع ومساندته». ويوجه النقد المرير الى القيادات النقابية التي تجاهلت الإسلام كمحور للعمل النقابي ويوضح أن هذا هو سر الجفوة القائمة بين المجتمع والحركة النقابية.

ويعرض بعد ذلك لأيديولوجية الاتحاد الإسلامي الدولي للعمل، وفي البداية يوجه النقد لموقف اتحاد النقابات العمالية لرفضه الانضمام الى هذا الاتحاد ويعدد بعد ذلك مزايا إقامة النقابية المصرية على أصول إسلامية وهي:

● تطابق الحركة النقابية مع مجتمعها.

● استلهام النقابية للقيم الإسلامية سيقضي على الخواء الروحي.

● سيهب هذه القيادات النقابية الشجاعة والصلابة في المواقف أمام الإرهاب وتدخلات الإدارة وسيحفظها من الضعف أمام محاولات الرشوة والإغراء.

● ان استلهام القيم والمعنويات الإسلامية سيعيد للعمل النقابي اخلاقياته.

● ان جعل العدل الإسلامي أساس للعلاقات وفيصل في النزاع مابين العمال وأصحاب الأعمال سيوجد الحل الموفق، لأكبر مشكلة تجابه العصر الحديث وتثير فيه التوتر والقلق والاضطراب.

● ان العدل الإسلامي كأسلوب لحل المشكلة الاجتماعية سيقلل من حدة الصراعات والتوترات التي تهدد بناء المجتمع وتعوق تنميته وتقدمه.

ويوجه النقد لمن يرون أن تبنى القيم الإسلامية سيؤدي الى التفرقة وسيسيء الى غير المسلمين ويرى أن هذا ادعاء متهافت وليس إلا نقلا لما غرسه الاستعمار في بعض العقول المريضة.

وكنا نأمل أن يقدم لنا الكاتب عرضا تحليليا خاصا بأبعاد الأيديولوجية الإسلامية النقابية، وبرنامجا تفصيليا يوضح خطوات الحركة النقابية الإسلامية، لكن الفرصة أفلتت منه لانشغاله في إثارة جوانب خاصة بعدم انضمام مصر الى الاتحاد الإسلامي للعمل، وبإثارته لموضوع بعيد كل البعد عن موضوع دراسته وهو المقارنة بين ثورة يوليو وثورة البلشفية، لقد ضاعت الفرصة لكل يقوم كاتب نقابي إسلامي بتقديم إيضاح لمسألة هامة، ونقول: إن طرح مجموعة من المبادىء الإسلامية العامة في هذا المجال كالعدل الإسلامي مثلا لايكفى، لاننا نتناول موضوعا حركيا ديناميكيا وهو الحركة النقابية ومن ثم فالأوفق أن نقدم في هذا المجال عرضا تفصيليا محددا لخصائص الحركة النقابية الإسلامية، ولمراحل حركتها وخطواتها، وللأساليب التي يجب أن تتبعها.

الثقافة العمالية وموقف القيادات النقابية منها: في البداية يذكر أن الثقافة العمالية هي الأثر البارز في عالم النقابية المصرية، ويشير الى فترة نشأة فكرة الثقافة العمالية وكيف أنها نشأت على أيدى مجموعة من المفكرين المتعاطفين مع العمال ثم نمت بعد ذلك الى أن تم انشاء الأجهزة الخاصة بها في إطار الاتحاد العام لنقابات العمال ويوجه النقد الى موقف القيادات العمالية من الثقافة العمالية وكيف أنه موقف سلبى، ويوجه النقد الى أسلوب اختيار الدراسين في الجامعة العمالية والى عدم تشجيع القيادات للكتاب النقابي.

وفي الفصل السابع يطرح للنقاش الموارد المالية للحركة النقابية المصرية ويرى ضرورة وضع الضوابط المحاسبية الدقيقة لتنظيم عملية الإنفاق والصرف.

النقابات المهنية وهل تقوم بواجبها؟ في الفصل الأخير يعرض المؤلف لنشأة النقابات الحرفية وهو يرى أن النقابات المهنية هي الصورة العصرية للنقابات الحرفية وهو يرى أن هذه النقابات لاتقوم بواجبها على الوجه الأكمل، ويطالبها بالعناية بالمهنة وتقديم كل ماهو جديد ومتطور لأصحاب المهنة ويوضع نظام حاسم لمؤاخذه من ينتمون الى المهنة ويطالبها كذلك بتنظيم طرق الاتصال بالحركة العمالية.

وفي الواقع فأن هذا الكتاب من الكتب الجيدة التي تناولت بالتحليل تطور الحركة النقابية المصرية والعقبات التي واجهتها، كما يحاول الكاتب أن يقدم من خلال كتابه محاولة لحل المشكلات التي تواجه الحركة النقابية المصرية، ولايعيب هذا الكاتب الا إثارة بعض الموضوعات السياسية التي لامكان لها في كتاب كهذا ونقول للمؤلف لو حذفت ماكتبته متأثرا بعواطفك تجاه ثورة ٢٣ يوليو وجمال عبدالناصر لازداد كتابك قيمة وموضوعية ولو اهتممت بابراز وايضاح ما يتضمنه الفكر الإسلامي في مجال تنظيم العلاقة بين العامل وصاحب العمل، واستخرجت منه برنامجا تفصيليا يقوم على أسس إسلامية للحركة النقابية، لو فعل ذلك لأسهم إسهاما أكبر في خدمة الحركة النقابية.

التخطيط الاقليمي والتنمية في الريف
دراسة تطبيقية على الريف الأردني

محمد محمود الصقور
الاردن، شقير وعكشة للطباعة والنشر والتوزيع،
١٩٨٦، ٢٨٥ ص.

مراجعة : مهنا حداد
جامعة اليرموك ـ الاردن

يحتوي الكتاب ـ موضوع المراجعة ـ على ٢٦٥ صفحة (من ٢١ ـ ٢٨٥) . وتضم الصفحات الواحدة والعشرين الأولى العنوان ، والاهداء، وتقديم الكتاب. وتحتوي الصفحات (٢٨٦ ـ ٣٠٢) على مصادر الدراسة باللغتين العربية والانجليزية ثم على ملّخص باللغة الانجليزية .

يشير الكاتب الى ان هناك نوعين من ممارسي علم الاجتماع ، يتكوّن النوع الاول من أفراد يكّرسون أنفسهم للعلم ويعملون في الجامعات وتبقى تجربتهم العملية في ميادين الاجتماع والتنمية مقتصرة على بعض المشاركات والأبحاث وهم نظريون في أوّل الأمر . ويتكّون النوع الثاني من أفراد يكّرسون أنفسهم للمهنة وتجربتها الواسعة ويحاولون البقاء على اتصال بالتقدم العلمي والنظري ما أمكن . وعلى الرغم من ضرورة تكامل العمل الميداني (التجربة الميدانية) والمعرفة النظرية كما يقرر العالم روبرت ميرتون ، إلاّ أن الذين يجمعون ما بين الجانبين من المعرفة العلمية كما فعل الدكتور محمّد الصقور هم من الندرة فكتابه ـ أو دراسته ـ جدير بدراسة وتدقيق أوسع مما هو حاصل الى الوقت الحاضر .

ينقسم الكتاب الى ثلاثة أقسام : قسم نظري جاء في ١٢٣ صفحة (٢٢-١٤٤) ، وقسم ميداني جاء في ١٠٦ صفحة (١٤٧-١٥١) ، ثم قسم للنتائج والتوصيات في ١٥ صفحة (١٥٢-١٦٧) . وعلى عكس ترتيب الكتاب فإنني سوف أتعرض للقسم الميداني ونتائجه وسوف أقرن ما قدّرت على ملاحظته من ايجابيات وسلبيات مع ملاحظات حول الجزء النظري محاولا التكامل في الرأي علماً بأنني أبعد ما أكون عن الكمال فالكمال لله وحده عزّ وجلّ .

النتائج : تستحق النتائج التي استخلصها الدكتور الصقور عناية واهتماما أوسع من قبل المسؤلين وبخاصة فيما يتعلق بالفرضيات التالية :

فرضيةرقم (٥) حول العلاقة بين التخطيط الإقليمي والاحساس بالانتماء الذاتي والهوية الجماعية لسكّان منطقة الدراسة حيث جاءت النتائج تنقض ما قالت به الفرضية كليا وأظهرت

علاقة عكسية بين المتغيرين ، والأولى بالسلطات أن تنيط مسؤولية هذه الدراسة للمتمرّسين على استخدام المنهج الأنثروبولوجي (الملاحظة بالمشاركة) لما لهذه الدراسة من وسائل الغوص الى أعماق المشكلة . فعلى الرغم من الأمور الثمانية التي ذكرها الباحث (قلة الدخل عدم التعاون ، استغلال المستأجر الخ صفحة ٢٠٧) وما نتج أيضا عن قياس الفرضيات (٦ ، ٧) فهناك ما يدل على غياب شيء مهم في هذه الحالة سواء من ناحية الوصف أو من ناحية الأسئلة المطروحة في الاستبار والاستبيان حول التركيبة العرقية والوطنية للمجموعة السكانية في منطقة الدراسة . وربما يشاركني الدكتور الصقور في الرأي بأن حقيقتي التعلق بالأرض وعدم الرغبة في الحراك الجغرافي ثم الكبت والصمت اللذين لاحظهما الباحث مرتبطان على مستوى أعمق بكثير مما قدّمته لنا الدراسة . كذلك فيما يخص العامل النفسي والاجتماعي ، فربما كان الباحث أكثر قدرة على الغوص في أعماق هذه القضية لو أنّه قدم بعض الأسئلة لأفراد عيّنة الدراسة يستخلص منها العلاقة بين متوسط الدخل وعدد ساعات العمل الزراعي ، ثم أسئلة حول أوقات الراحة والعطلة الأسبوعية وكيفية قضائها عند المزارع أو عامل الزراعة ليستدل من ذلك على درجة الاكتفاء والراحة النفسية . وهناك أيضا ظاهرة التفاوت الاجتماعي التي ركّز عليها الباحث ، فعلى الرغم من عرض هذه الظاهرة وبعض الظواهر التي تتعلّق بها (ص٤٣-٤٧ و٧١-٩٠)، فان الكاتب لم يقدم لنا جدولا احصائيا نعرف منه العلاقة بين التفاوت في الدخل وكميّات الملكية . فقد قدم لنا الدكتور أحمد ربابعة من الجامعة الاردنية (١٩٨٢) في دراسته حول الهجرة الريفية من الغور الى المدينة أربد، حقيقة تفيد بأن عمّال الزراعة في الغور يتكّونون من عمال المياومة ويمثلون أكثرية عمال المنطقة الزراعية المعنية . كذلك فانني أتساءل عن الطريقة (السؤال) التي عرف الباحث بواسطتها فيما إذا كانت الدخول التي جمعها من الدخول الزراعيه . وافتقدت الدراسة كذلك تحليل ما جاء في القانون من تحديد سقفي الملكية الأعلى والأدنى في علاقتها مع مفهوم التخطيط الأقليمي وأهدافه في منطقة الدراسة . وقد أتصوّر جيدا أنّ هناك موانع أو معيقات عملية في عملية تحري وجمع المعلومات التي تقود الى معرفة هذه العلاقات ، إلّا أن دراسة موضوعية وجريئة مثل دراسة الدكتور الصقور ما كان لها أن تبخل علينا بمثل هذه المعلومات علما بأن دراسته كانت من أجود الدراسات التي قرأتها عن البلدان النامية ، وخاصة في ما يتعلق بالتأسيس النظري .

كان قياس الفرضية السابعة من ناحية الكيف والكم قياسا جيدا ، إلا أنني افتقدت فيه لائحة بأسماء المهن المتواجدة في الوقت الحاضر والاشارة الى ما كان منها متداولا في الحضارة الريفية القديمة (السابقة للمرحلة الزراعية الحديثة) . فهناك أكثر من المهن الثلاثة التي ذكرها الباحث (عامل ، مزارع ، موظف). فقد كان بامكان الباحث الاشارة الى هذه المهن حتى ولو بملحوظة . أقول هذا لسببين : الأول يتعلّق بابراز ما هو مستحدث في هذه المهن وما هو متطور منها لنتعرّف ولو بشكل ما على الحضارة الريفية العربية ومدى استيعابها للمستعارات الحضارية المادية . أما السبب الثاني فيتعلّق بموضوع النظرية التي على البلدان النامية أن توظفها لتوجيه التنمية والتطوّر ، ويبدو للقارىء واضحا بأن الباحث كان قد اختار نظرية الدفعة القوية بناء على اعتبارات استمدها - بجانب وجود هذه النظرية - من الاعتبارات الوطنية وبخاصة فيما رآه ضروريا للنمو المتوازن .

والحقيقة هي أن أكثر ما أعجبني في العرض النظري للدكتور الصقور واضافة الى معرفة

الباحث بالنظريات الاجتماعية والتنموية وربطها مع بعضها البعض، هو اعتراضه على الحيادية العلمية البحتة في دراسة المشاكل الاجتماعية الوطنية ، ورفضه الأخذ بالنظريات الغربية في توحيد التنمية إلاّ ما كان مناسبا منها بعد التمحيص والدراسة . فما أراده الباحث بالتأليفة النظرية (السيرورة النظرية) بين النظريات الغربية هو نداء صارخ للعمل على ايجاد نظرية تلائم الأهداف الوطنية في التخطيط للتنمية . وعلى الرغم من ذلك فقد بقي الباحث ضمن الاطار الوظيفي للتنمية كما أملاه أتباع المدرسة الوظائفية حيث الوظيفة لنسق اجتماعي معين هي اسهامه في انسجام الأنساق الاجتماعية والحضارية التي تكّون البناء الاجتماعي . وبالرغم من أن الكاتب يبدي رغبته الأكيدة أن يكون بناء الحضارة العربية المتطوّرة هو الهدف من التنمية في الأردن والبلدان العربية الأخرى الاّ أنه لم يقم بأي بادرة في هذا الاتجاه وربما جاء ذلك نتيجة للحنكة الادارية التي يتمتع بها الباحث بسبب التجربة الادارية التي اكتسبها في سنوات الخدمة بالوزارة وفي الخارج . وعلى الرغم من ذلك كلّه فقد تفادى الباحث أيضا التطرق الى قصور وزارة التنمية الاجتماعية في أداء دورها في عملية التنمية في غور الأردن واسهامها أو عدم اسهامها في التوعية التنموية سواء ما يتعلّق بالصمت أو الكبت اللذين يشكو الكاتب منهما أو ما يتعلّق باستغلال كبار الملاك للمزارعين أو الطرق غير القانونية التي يحصل بواسطتها بعض أصحاب الأراضي على احتياجاتهم من المياه أو غيرها أو الوصول الى المراكز الاجتماعية المرغوب فيها . (أنظر الفرضيات ٩ و١٠ - ص٢٣٤-٢٤٢) .

والسؤال الذي لا بد من طرحه على الباحث يتعلّق بالفرضية الثامنة والقائلة بالعلاقة الطردية بين التخطيط الاقليمي ودرجة الحراك التعليمي . فالحراك التعليمي وحتى نهاية المرحلة الاعدادية هي نتاج لتطبيق قانون التعليم الالزامي الذي يقضي ببقاء الأولاد والبنات في المدرسة حتى سن الخامسة عشرة وليس نتاجا لتطبيق التخطيط الاقليمي . فلماذا ربط الباحث عامل التعليم والحراك التعليمي مع التخطيط الاقليمي ؟ قانون التعليم الالزامي يشمل جميع مناطق المملكة الأردنية الهاشمية . ربما أثر التخطيط الاقليمي على الحراك التعليمي ما بعد المراحل الالزامية . كذلك فان الباحث لم يقدّم لنا أجزاء العلاقة المعنية بأي شكل كان ليتسنى لنا المقارنة بين المرحلة السابقة للتخطيط واللاحقة لها ومن ثم تفسير الظواهر الاجتماعية المطروحة مثل الأمية وتراجعها وزيادة التعليم ليس فقط بين الأجيال أو المراحل المتتابعة ولكن أيضا في علاقة التعليم مع عاملي العمر والجنس . هل يعني الكاتب بأن تطبيق قانون المرحلة الالزامية منذ الستينات لم يفعل فعله ؟ أم أنّه لم يطبّق في المنطقة المعنية أم ماذا ؟ فالحقيقة التي لا نقدر على التغاضي عنها هي وجود ما مقداره ٨٢، ٦٧٪ من الجيل الثالث لم يصل الاّ الى نهاية المرحلة الابتدائية . ألا توجد رقابة على تنفيذ قانون التعليم الالزامي . والأنكى من ذلك هو وجود ٧٥٪ من الاناث في حالة الأميه .

في كثير من الأحيان وكما أجد في الكتابات العربية الكثيرة يتغاضى بعض الكّتاب عن اعتبار دور القاريء إذا ما كان يعرف الموضوع المطروح أم لا يعرف . الاّ أن الكتاب الذي نتناوله في هذه الورقة لا يفعل ذلك وهذا مما حبّب الكتاب الي . الاّ أن الكاتب كان قد وضع بعض الاستنتاجات التي لم أقدر على استخلاصها من البيانات الاحصائية والوصفية المقدمة في الكتاب مثل الاستنتاج رقم٢ ص٢٣٢ وكذلك الاستنتاج رقم٣ .

فلم يتطرّق الكاتب الى ذكر أعداد المراكز المهنية التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية في المنطقة ولا أعداد الملتحقين بها كي يتسنى لنا بموجبها الحكم على صحة مثل هذا الاستنتاج أو علاقته بالعمالة الأجنبية التي لم يتطرّق اليها الكاتب الاّ بما لا يكفي : فلم يقدّم لنا الكاتب جدولا بالعمالة الأجنبية أو مستويات تعليمها . فاذا كانت العمالة الأجنبية في هذه المنطقة بمثل هذا التمثيل لا بد أن يكون لها أثر فعال على التنمية في منطقة الدراسة وينتقص الدراسة إذاً عامل مهم استثناه الكاتب . والاستنتاج هنا يخرج عن موضوعية البحث .

والنقطة التي لا بد من الاشارة اليها في هذا الصدد هي التي ركز عليها الكاتب في الجزء النظري ـ مشكلة الفقر . أمّا الدراسة الميدانية فقد تفادت هذا الموضوع بكليته . وقد استعاض الباحث عنه بمشكلة التفاوت الاجتماعي . فهل يعني هذا أن مشكلة الفقر لا توجد في منطقة الدراسة ؟ كما أن الباحث لم يقدّم لنا تعريفا للفقر في مجال دراسته وربما كان الباحث قد اكتفى بالفقر التعليمي ليدل على الفقر المادي .

الفرضية الكلية : تتركز الفرضية الكلية في دراسة الدكتور الصقور حول المقارنة ما بين التخطيط الاقليمي والتخطيط التقليدي، ونجد هذه المقارنة أيضا في اختيار الدراسة . الاّ أن هذه المقارنة لا تظهر الاّ في قياس النظريات الثلاثة الأولى . وقد قدر لي في هذه الفترة في الأردن الاطلاع على بعض الدراسات مثل دراسة الدكتور أحمد ربابعة ودراسة الدكتور يوسف ابراهيم عبدالحق وغيرها من الدراسات التاريخية للتخطيط والتنمية والتي تحتوي على مادة غزيرة تصلح للمقارنة العميقة . ولا أشك في أن الدكتور الصقور كان قادرا على اعطاء صورة أوضح لهذه الفرضيات التي أكدتها البيانات المقدمة لو أنها كانت أوسع . ولا أعرف لماذا اقتصر الدكتور الصقور مادة البحث على المعطيات التي قدّمها . وفي رأيي ربما كانت المعرفة بنتائج المقارنة هي التي أدّت الى هذا الاقتصار .

من ناحية أخرى فان مخرجات الشكل رقم١٣ كمخرجات للتخطيط الاقليمي لم تتفصل حسب الفرضيات التي وضعها الكاتب . ويمكن تقسيم هذه الفرضيات الاحدى عشرة الفرعية حسب مجالات التأثير . فالفرضيات رقم ١، ٢، ٤، ١٠ تقع في مجال النمو الاقتصادي بينما يمكن وضع الفرضيات ٣، ٧، ١٠، ١١ تحت مخرج المساورة أو التفاوت الاجتماعي بينما تتقسم الفرضيات المتبقية على مخرجات الوسط (النمو الاجتماعي والديناميكية الاجتماعية والنفسية المساندة للتنميه) .

وربما جاء هذا العجز من/أو بسبب طبيعة المشكلة والحدود التي وضعت لها . فاذا ما قورن مجال الدراسة الميدانية بمجال الدراسة النظرية لوجدنا أن متغيّرات الثانية أكثر شمولا لكنها لم تحتو جميع متغيرات الدراسة الميدانية . بالاضافة الى ذلك فان عدم تطرّق الباحث الى نشاطات وزارة التنمية الاجتماعية أعاقت قياس الفرضيات الفرعية الأربعة المشار اليها بالعلاقة الاحصائية السالبة (شكل رقم ٣٢، ص٢٥٢) أو ربما كان الباحث يقصد عدم التطرّق الى هذا كله لأسباب تكمن في اختياره القيمي لمجال الفرضيات .

المنهج المقارن الذي استعمله الباحث يكّون مركز القوة في الدراسة وبخاصة المقارنة المتعدّدة

الجوانب وذات المجموعة الواحدة أو ذات المجموعتبن الضابطتين . ما لم أكن قادرا على معرفته هو استعمال منهج دراسة الحالة . فدراسة الحالة تعتمد وسائل بحث أكثر مما قدّمه الباحث وبخاصة المقابلات الشخصية وجمع سير حياة أفراد معينين عاصروا الحالة المدروسة في أطوارها المختلفة فتسمية دراسة الحالة في هذا المجال ليست أكثر من اسمية وكان على الباحث أن يشير الى ذلك أو يعرّفه من ناحية . أما قضية مراحل ما قبل الحالة وما بعد الحالة فهذا غير وارد في الدراسة إذ أنني استنتج أن الحالة تعني هنا ليس منطقة الدراسة فقط بل أيضا حالة تطبيق التخطيط الأقليمي كما أن الكاتب يقول بغياب البيانات حول المرحلة السابقة للحالة في أكثر من موضع من الكتاب .

المقارنة الجيّدة التي جاء بها الباحث هي تلك المقارنة ما بين البيانات المدونة والبيانات المجموعة أثناء الدراسة (فرضية ٤ ـ ١١) أما مقارنة البيانات (الفرضيات ١ ـ ٣) المستعملة للقياس والمأخوذة من المصادر الثانوية فقد لاءمت البحث ولكنها لم تغنه الى درجة الكفاية. ما جاء في كتاب الدجاني وما قام به الدكتور الصقور قد يشكل أساسا لدراسة حالة ممتدّة على غرار المنهج الذي جاء به صاحب نظرية الحالة الممتدّة (فان فلزن) وكما يقوم بها ريتشارد أنطون في كفر الما في الكورة .

والدراسة هي دراسة استكشافية تحليلية وتفسيرية (الاستكشاف والوصف يقترنان) وكلّها قادت الباحث الى تفسيرات قادرة وجريئة . وأخيرا لا يسعني الا شكر الدكتور الصقور على هذه الدراسة التي تستحق الثناء .

نظريات الشخصية

جابر عبدالحميد جابر

القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٨٦، ٦٤٠ ص

مراجعة : علاء الدين كفافي

قسم الصحة النفسية ـ جامعة قطر

ان لموضوع «سيكلوجية الشخصية» خصوصية معينة ومكانة مميزة بين موضوعات علم النفس، لأنه يتصف بقدر كبير من الشمول والعمق. فالشخصية هي التنظيم الذي يصدر عنه السلوك والذي تنبثق منه الوظائف النفسية . وعلى كل حال فان الوظيفة النفسية والسلوك في موقف معين ما هما الا تعبير عن الشخصية ككل او عن احد جوانبها، وبالتالي فان الأساليب السلوكية والوظائف النفسية جميعا تتأثر الى حد كبير بطبيعة الظاهرة الأصلية او الظاهرة الأم، وهي

الشخصية. وعندما يتحدث الباحثون عن «سيكلوجية الشخصية» فان الحديث يتجه بالدرجة الأولى الى «نظريات الشخصية»، لأن موضوع «محددات الشخصية» يكاد أن يتوازى مع محددات السلوك كما تعالج في «علم النفس العام» و«علم النفس النمائي». كما ان قياس الشخصية يتداخل بصورة كبيرة مع انظمة «القياس النفسي». في حين ان نظرية الشخصية تتضمن بالضرورة تعريفا وتحديدا لموضوع الدراسة وهي «ظاهرة» الشخصية. كما تتضمن مكونات الشخصية والعلاقات بين هذه المكونات او ما نسميه «بنية الشخصية». وتتضمن ايضا «نمو الشخصية» والعوامل التي تؤثر على هذا النمو. وأخيرا تتضمن القواعد والقوانين التي تحكم تفاعل مكونات الشخصية معا، وتفاعلها مع البيئة المحيطة بها، وهو ما نسميه «دناميات الشخصية». وكل من التعريف والبنية والنمو والديناميات تحدد «ماذا» نقيس في الشخصية واسلوب قياسه. وعلى ذلك فان تناولا امينا ودقيقا لنظرية الشخصية يكاد ان يكون تناولا شاملا لسيكلوجية الشخصية.

والكتاب الذي نعرض له هنا خير مثال على ذلك، فهو يتناول عددا من نظريات الشخصية من زاوية البناء والديناميات والنمو وطرق البحث المميزة بالاضافة الى تقويمها. ومؤلف الكتاب استاذ جامعي له خبرة طويلة في مجالات العمل الجامعي الاكاديمي تدريسا وبحثا ممارسة واشرافا لمدة تنيف على الثلاثين عاما. وقد اختار المؤلف النظريات التي تعرض لها في الكتاب حسب معايير ثلاثة، وهي: أن تكون النظرية ذات قيمة باتفاق العلماء، وأن تكون نظرية مثمرة في مجال توليد البحوث، وأن تمثل اتجاها رئيسا في العلم.

يضم الكتاب ثمانية عشر فصلا يعالج فيها ست عشرة نظرية تغطي الاتجاهات النظرية الاساسية في علم النفس. وقد عالج كل نظرية في فصل مستقل. وقدم لهذه النظريات بفصل تمهيدي عن شروط «نظرية الشخصية» الجيدة، وأعقبها بفصل ختامي عن الوضع الراهن والمقبل في مجال نظرية الشخصية عقد فيه مجموعة من المقارنات بين النظريات المختلفة والنظام الذي سنتبعه في عرض الكتاب يتمثل في أننا سنقسم العرض الى ثلاثة اقسام. يتضمن القسم الأول عرضا لما جاء في الفصل الأول، ويتضمن القسم الثاني تناولا لأهم الزوايا التي استعرض المؤلف من خلالها نظريات الشخصية وأهم سمات هذا العرض. وسيكون التناول لكل النظريات دفعة واحدة لأننا لا نستطيع أن نفعل ذلك لكل نظرية على حدة تجنبا للتكرار علاوة على ان المقام لا يسمح بهذا التفصيل. ويتضمن القسم الثالث عرضا لما جاء في الفصل الثامن عشر والأخير مع الاشارة الى ماعسى أن يكون هذا الكتاب قد أضافه الى الأدب السيكلوجي العربي في مجال سيكلوجية الشخصية بصفة عامة ونظريات الشخصية بصفة خاصة.

القسم الأول (الفصل الأول): يتناول المؤلف في الفصل الأول شروط التعريف الجيد لظاهرة الشخصية. ويذهب الى أن التعريف الجيد «لابد وأن يتضمن الاتساق الذي يساعد على تمكين الآخرين من التنبؤ بسلوكك، ولا بد أن يضفي عليك إحساسا داخليا بالتماسك، ولا بد لهذا التعريف أن يفسر تفرد الفرد أو على الأقل تميزه». (ص١١)، كما يشير الى بعض التصنيفات التي تصنف في فئاتها هذه التعريفات. ويذكر المؤلف أنه يكون على صاحب النظرية أن يتخذ له بعض

القضايا يسلم بصحتها من البداية، وتكون له «مسلمات» ينطلق منها في عمله «لأنه يستحيل التنظير بدون التسليم بمسلمات» ويكمن وراء الجزء الأكبر من الاختلاف بين نظريات الشخصية تباين المسلمات التي يعتمد عليها كل منظر. ويشير المؤلف الى الوظيفة الأساسية للنظرية، وهي «أن تكتشف العلاقات المستمرة بين الوقائع والمتغيرات وأن تؤدي الى الكشف عن بيانات جديدة وعلاقات بين البيانات، وأن تقدر على تمثل النتائج الأمبيريقية المعروفة في اطار متسق بسيط بدرجة معقولة، وأن تساعد الباحث على اختيار المسائل الهامة للدراسة، وأن تمكنه من عزلها عن غيرها»(ص١٢).

ويصل المؤلف الى تفرقة هامة بين نظرية الشخصية والنظريات الأخرى قائلا: ان هذا الاختلاف «يتمثل في اختلاف مسار كل منها، فقد نمت الأولى في مجال الطب ومن الحاجة الى تطبيقات علاجية مباشرة ونمت الأخيرة من الاهتمامات الأكاديمية والاستقصاءات العلمية»(ص١٢). وهو قول صحيح الى حد ما ولكنه يمثل تعميما واسعا لأن بعض نظريات الشخصية نمت في ظل المناخ العلمي الأكاديمي وليس في ظل الممارسات العملية العلاجية. فلم يكن البورت وكاتل وأيزنك وسكنر ودولارد وميلر وليفين وكيلي وروجرز وماسلو من الأطباء او من المعالجين النفسيين أصلا، بل هم علماء نفس بالدرجة الأولى. وأكثر من ذلك فان بعض هذه النظريات مثل نظريات كاتل وسكنر وأيزنك تطورت في ظل أكثر المناهج العلمية صرامة، وبعضها جاء كرد فعل وتعبير عن الاعتراض على الأسس المنهجية التي قامت عليها نظريات أخرى كما يذكر الكتاب نفسه في مواضع عديدة.

ويشير المؤلف ايضا في هذا الفصل الى الجوانب أو الأبعاد التي يمكن في ضوئها أن نعقد أية مقارنة وصفية بين نظريات الشخصية، وهي :

- الوراثة مقابل البيئة.
- الماضي مقابل الحاضر.
- المدخل الكلي مقابل المدخل التحليلي او الجزئي.
- الشخص مقابل الموقف.
- النظرة الفرضية مقابل النظرة الميكانيكية.
- الدوافع الكثيرة مقابل الدوافع القليلة.
- السلوك السوي مقابل السلوك الشاذ.

ويرصد المؤلف الطرق الأربع الشائعة التي يستخدمها العلماء في جمع البيانات وبناء النظرية، وهي طرق :

● التأمل الفلسفي : وهي التي تعتمد على ملاحظة الباحث لنفسه وللآخرين ودراسة الأدب السيكلوجي. وتعتمد أيضا على استخدام الباحث للتحليل العقلي للتوصل الى مجموعة متسقة ومترابطة من التعميمات التي تؤلف النظرية. ويرى المؤلف أن هذه الطريقة تناسب ذوي البصيرة النافذة والفكر الثاقب من العلماء، ولكن يوجه اليها الانتقاد بأنه لا يسهل التحقق من صحتها.

● الملاحظة الكلينيكية : وهي التي تعتمد على دراسة الحالات الفردية، وهي شائعة بين المعالجين النفسيين حيث يلاحظون سلوك مرضاهم. ويطورون نظرياتهم بتطور سلوك المريض مع الاجراءات العلاجية. ومن أمثلة هذه النظريات نظريات فرويد ويونج وأدلر وهورنى وأريكسون، ومن مزايا هذه الطريقة ـ كما يرى المؤلف ـ عمقها واعتمادها على السلوك الفعلي كما يحدث في الواقع، ولكن يعيبها عدم وجود ضوابط تحول دون الملاحظة المتحيزة، وكذلك عدم امكانية اعادة الملاحظة.

● قياس الفروق الفردية : وتعتمد هذه الطريقة على اكتشاف السمات التي يفترض صاحب النظرية أنها تؤلف الشخصية وذلك عن طريق اعداد مجموعة ضخمة من المقاييس والاختبارات النفسية وتطبيقها على أعداد كبيرة من المفحوصين ومعالجة نتائج هذا التطبيق احصائيا للوصول الى هذه السمات. ومن مزايا هذه الطريقة دقتها وموضوعيتها وقابلية اجراءاتها للاعادة ومن ثم علميتها. ولكن يعيبها أن العناصر التي يقيسها المشايعون لهذه الطريقة لا توجد الا كتجريدات رياضية أكثر من وجودها كمتغيرات واقعية، ولذا فهي تتغير من نظرية الى اخرى. كما يعيبها عدم القدرة على الوصول الى خصوصية الشخصية الانسانية وحيويتها، حتى وان وصلت الى بعض عناصرها الأولية.

● الطريقة التجريبية : وتعتمد هذه الطريقة في تحقيق فروضها على التدخل التجريبي باجراء تغيير ما في بعض الشروط أو الظروف في الموقف مع ابقاء الشروط والظروف الأخرى كما هي، ثم تبين ما اذا كان هذا التغيير يؤثر في النتيجة أم لا يؤثر فيها. وهي طريقة تتسم بدرجة كبيرة من الدقة والمنهجية. وان كان النقد يوجه اليها بأن صرامتها المنهجية تجعلها تدرس ظواهر قليلة الأهمية السيكلوجية، كما تؤدي بتركيزها على الموقف الى اهمال الشخص نفسه.

وهذه الطرق تكاد تغطي كل الأساليب والفنيات التي يستخدمها العلماء من مختلف الاتجاهات النظرية في جمع البيانات وتحليلها في دراسة الشخصية.

وفي نهاية الفصل الأول يشير المؤلف الى عملية تقويم نظرية الشخصية ويثبت أهم الجوانب التي يمكن على أساسها أن تقيم، وهي :

ـ القابلية للتحقيق، تنشيط البحث العلمي، الاتساق الداخلي، الاقتصاد، الشمول، والأهمية الوظيفية

القسم الثاني (الفصول من الثاني الى السابع عشر) : ويعرض المؤلف خلال الفصول الست عشرة التالية لنظريات الشخصية الست عشرة التي اختارها طبقا للمعايير السابق الاشارة اليها، وهي نظريات : سيجمند فرويد، كارل يونج، ألفرد أدلر، كارين هورنى، آريك اريكسون، هنري مورى، جوردون ألبورت، ريموند كاتل، هانز أيزنك، بوراس سكنر، دولارد وميلر، ألبرت باندورا، كيرت ليفين، جورج كيلي، كارول روجرز، ابراهام ماسلو.

وسنتناول هنا عرض المؤلف لهذه النظريات بالاشارة الى الزوايا او الجوانب الآتية :

١ ـ سيرة الحياة : بدأ المؤلف عرض كل نظرية بسرد سيرة حياة صاحب النظرية وتشمل تاريخ

ومكان مولده بما يعنيه ذلك من دلالة. وتشمل أوضاع الاسرة وخلفيتها الثقافية والاقتصادية والاجتماعية. كما تشمل الاشارة الى أية ظروف اجتماعية او اقتصادية ذات مغزى طرأت على حياة صاحب النظرية. وتعرضت السيرة لنوعية التعليم الذي تلقاه المؤرخ له وطموحاته وآماله في فترة الشباب ومدى توافقه مع نوع التعليم الذي أتيح له، ثم تشير الى الأفراد الذين تأثر بهم والى الحوادث والمواقف التي مر بها مثل العمل والزواج والانجاب والانتقال من مكان الى آخر. ثم تتعرض السيرة للمؤلفات العلمية وتواريخ صدورها ونشرها ووضع كل مؤلف في مكانه ضمن المنظومة العلمية لصاحب النظرية. وهذه السيرة لها قيمة في فهم كثير من الآراء التي تتضمنها النظرية، بل وفهم النمط العام للنظرية. فمن المعروف أنه رغم الحيدة والموضوعية التي يلتزمها العلماء فان ما يحيط بهم من ظروف وما ينشئون وسطه من متغيرات لابد وأن يؤثر بشكل او بآخر في آرائهم وتوجهاتهم العلمية.

٢ ـ بنية الشخصية: تناول المؤلف في كل نظرية موضوع البنية فأشار الى المكونات والعناصر التي تتكون منها الشخصية عند صاحب النظرية مثل مفاهيم الهي والآنا والآنا الأعلى عند فرويد والعوامل عند كاتل والأبعاد عند ايزنك والسمات عند البورت والتنظيمات الهرمية للاستجابات عند دولارد وميلر.

٣ ـ نمو الشخصية: واهتم المؤلف ايضا في عرضه للنظريات بهذا الجانب الذي يهتم ببيان كيفية نمو الشخصية في اطار تفاعل العناصر والمكونات معا، وفي تفاعل الشخصية مع الوسط او البيئة التي توجد فيها مثل مراحل النمو عند فرويد ومراحل النمو عند أريكسون ومراحل نمو الذات عند كل من ألبورت وروجرز.

٤ ـ ديناميات الشخصية: وقد نال هذا الجانب أيضا ما يستحقه من اهتمام ويشير هذا الجانب الى القواعد والقوانين والأسس التي تحكم تفاعل جوانب الشخصية ومكوناتها أو عناصرها مثل قوانين اللذة والواقع والثنائية عند فرويد وأسلوب الحياة عند ادلر والاتجاهات العصابية عند هورنى ومبادىء التعلم الشرطي والتعزيز عند سكنر والتنظيم الهرمي للحاجات عند ماسلو.

٥ ـ التناول الخاص للمفاهيم والعمليات الأساسية: اهتم المؤلف في عروضه اهتماما خاصا بالعمليات والمفاهيم الأساسية في كل نظرية سيما اذا كان لها أهمية علمية خاصة مع بيان موقعها في النظرية وقيمتها السيكلوجية، أي دورها في انتاج السلوك وفي تكامل الشخصية وفي تحقيق التوافق في البيئة. كمفاهيم الهي والآنا والآنا الأعلى والطاقة النفسية عند فرويد واللاشعور الجمعي والأنماط الأولية عند يونج والتنظيمات الدافعية الهرمية عند دولارد وميلر واسلوب الحياة عند ادلر والقلق الأساسي عند هورنى ونظام الذات والنمذجة عند باندورا والبيئة السيكلوجية وحيز الحياة عند ليفين. وقد توسع المؤلف بصفة خاصة في بعض الجوانب التي اصبح لها قيمة معترف بها على نطاق واسع كما فعل في مراحل النمو التي اقترحها أريكسون كبديل لمراحل النمو التي اقترحها فرويد ونظام الذات عند باندورا وتحقيق الذات عند ماسلو.

٦ ـ العلاج النفسي: وقد اهتم المؤلف بهذا الجانب في عرضه للنظريات باعتباره الجانب التطبيقي أو العملي للنظريات، ويتناول خروج السلوك أو الشخصية من المجال السوي ومحاولة العلاج اعادتها الى مجال السواء. والعلاج النفسي جانب هام وحيوي في النظرية، فعلاوة على قيمته العملية كتطبيق للقوانين التي يصل اليها العلم في شئون الحياة ومجالاتها فانه محك لمصداقية النظرية، لأنه بمثابة تحقيق واختبار لقدرة النظرية على التنبؤ بالسلوك وتعديله او ضبطه والتحكم فيه. فالنظرية التي تقدم فنيات علاجية ناجحة تقدم في نفس الوقت الدليل على أن تفسيراتها للسلوك صحيحة وتنبؤاتها بحدوثه دقيقة. ولذا اهتم المؤلف بتوضيح الفنيات التي انتهى اليها كل منظر بناء على فهمه لمكونات الشخصية ودينامياتها. وقد تناول عرض فقرة العلاج ـ في كل نظرية حسب معطياتها ـ لطبيعة العلاقة بين المريض والمعالج وطبيعة التغير الذي يحدث في العلاج والفنيات التي تستخدم في هذا السبيل. وقد أوضح المؤلف الفروق العديدة في كل هذه الجوانب بين كل نظرية والنظريات الأخرى وربط هذه الفروق بالمرتكزات التي تقوم عليها النظرية، مع الاشارة الى بعض دراسات الحالة الشهيرة كما عند فرويد.

٧ ـ البحوث المميزة وطرق البحث: وقد لقى هذا الجانب المنهجي ايضا نصيبه من الاهتمام، لأنه يمثل جانبا هاما في بناء أي نظرية. وتعرض لمختلف البحوث وطرقها المميزة لكل نظرية. فهناك المدخل الكلينيكي الذي يعتمد على دراسة الحالات الفردية من المرضى المتلمسين للعلاج النفسي ويتبنى هذا المدخل التحليليون على اختلافهم. ومنهم من يعتمد هذا المنهج بصورة مطلقة مثل فرويد ومنهم من يضيف اليه مصادر أخرى مثل يونج الذي يمم وجهه صوب التاريخ والقصص الشعبي والأساطير وتقارير الأنثروبولوجيين. وهناك من أضاف الملاحظة الدقيقة لسلوك الأفراد في المواقف المختلفة بجانب الخبرة الكلينيكية مثل ادلر الذي اهتم بملاحظة سلوك الأفراد الأسوياء منهم والمرضى، ولكن في مواقف معينة مثل الموقف السيكلوجي الذي يمثله الترتيب الولادي، وتهتم هورنى بملاحظة سلوك الأفراد وأساليب توافقهم في المجتمعات الصناعية الحديثة والتي تتسم بدرجة كبيرة من التعقيد وتحفل بأسباب التناقض الاجتماعي. وجمع أريكسون الخبرة الكلينيكية المستمدة من الممارسة العلاجية الى ملاحظاته للشباب والأطفال كما أضاف الى هذا كله دراسة الشخصيات التاريخية والدراسات الاجتماعية والثقافية.

وهناك المدخل الاحصائي الذي يميل الى تكميم الظواهر وصياغة البيانات على صورة رقمية دقيقة طلبا للدقة والموضوعية. وفي هذه الفئة من العلماء نجد كاتل وايزنك اللذين استخدما أسلوب التحليل العاملي. ويعتمد كيلي على المقابلة الشخصية مع طلبه من مفحوصيه أن يكتبوا سيرة ذاتية، بينما يفرق روجرز بين الشخص موضوع الدراسة في حالة كونه عميلا يلتمس المعونة العلاجية او في حالة كونه مفحوصا في بحث علمي. ولا يهتم باندورا بدراسة السلوك الجزئي انما يهتم بدراسة ظواهر كلية تتمثل في مشكلات واقعية وان تناولها بالدراسة في المعمل مثل العدوان او المخاوف المرضية. ويركز دولارد

وميلر على تصميم المواقف التجريبية لتحقيق صحة الفروض التي استمداها من فرويد او. التي افترضاها من عندهما.

أما سكنر فهو نسيج وحدة في العمل التجريبي بالغ الدقة والموضوعية، فهو يركز في تجاربه على ابسط الوقائع السلوكية حتى يستطيع أن يتحكم فيها لانه يصر على ضبط الظروف المحيطة بالتجربة ضبطا آليا وعلى تسجيل البيانات بطريقة آلية أيضا. وهو يهتم بدراسة حالة واحدة دراسة مكثفة حتى يتحقق من صحة فروضه.

٨ ـ المكانة الراهنة والتقويم: ويختم المؤلف عرضه لكل نظرية بتقرير تقويمي حول مكانتها الراهنة بين النظريات الأخرى وحول قدرتها على تفسير جوانب الشخصية والسلوك الانساني. ويتم هذا التقويم ـ بالطبع ـ في ضوء ما توافر من معلومات وآراء ونتائج دراسات جديدة وفي ضوء ما هو معروف عن شروط نظرية الشخصية الجيدة مما أشار اليه المؤلف في الفصل الأول.

٩ ـ المقارنات : وخلال عرض النظريات كان المؤلف يقارن بين النظرية موضوع العرض والنظريات الأخرى خاصة في الجوانب التي تكون المقارنة فيها لها قيمة تعليمية او قيمة منهجية. ومما لاشك فيه أن عقد هذه المقارنات بين نظريات معقدة تتشابه في مواضع وتختلف في أخرى يسهل لقارىء نظريات الشخصية الالمام بأهم المعالم الرئيسة لكل نظرية.

وهذه أهم الجوانب أو العناصر التي تناول المؤلف من خلالها نظريات الشخصية، وهي عناصر متعددة وتضمن العرض الشامل للجوانب الأساسية في كل نظرية. واذا كانت بعض عناوين هذه العناصر تبدو متشابهة مع العناوين التي استخدمها مؤلفون سابقون (لندزى ـ هول: نظريات الشخصية) الا أن الكتاب الحالي يختلف تماما في مضمون المادة المنشورة تحت هذه العناوين عن المادة المنشورة في الكتاب السابق، بالاضافة الى المدى الزمني بين الكتابين والذي حدث أثناءه تقدم تراكمي للمادة العلمية وطرائق تحليلها ودمجها في نظرية تحقق أهداف العلم، وهو تقدم استفاد منه العرض الحالي الى حد كبير.

القسم الثالث: (الفصل الثامن عشر): ويختم المؤلف هذا السفر بفصل ختامي حول الوضع الراهن والمقبل في نظرية الشخصية. ويبدأ بالاشارة الى الثنائية القائمة بين العلماء حول ادراج «نظرية الشخصية» في نظام تصنيفي معين. فالبعض يدرجها ضمن «العلوم الطبيعية» بينما يسلكها البعض الآخر ضمن «الانسانيات». ويلاحظ المؤلف هنا ملاحظة هامة وهي أن كثيرا من الباحثين والمؤلفين يدعون للمنهج العلمي ويروجون له ويتحمسون لمبادئه ولكنه عندما يكتبون عن الشخصية يظهرون غير ملتزمين بهذه المبادىء، بل يكتبون «وكأنهم يقتربون ممن يكتبون السير ويترجمون لحياة الأشخاص»(ص٦١١). ويعرض المؤلف لموقف منظري الشخصية من هذه القضية.

ويحدد المؤلف اربعة أنماط رئيسة في نظريات الشخصية. ويشير الى المسلمات التي تقوم عليها هذه الأنماط . وهذه الأنماط هي : نمط النظريات السيكودينامية ونمط نظريات السمات

ونمط النظريات السلوكية ونمط النظريات الانسانية. ويتحدث الى القارىء عن الكيفية التي يمكن بها أن يختار النمط الذي يفضله. ثم يتناول مسألة اختيار النظرية الأفضل داخل النمط المختار.

ويحدد المؤلف في هذا الفصل أيضا مواقف نظريات الشخصية بالنسبة لمجموعة من المسلمات الأساسية التي تتضح في بعض النظريات. ويحدد هذه المسلمات وموقف النظريات منها، والمسلمات هي:

الحرية مقابل الحتمية، اللاعقلانية مقابل العقلانية، الخيرية مقابل الشرية، البيئة مقابل الوراثة، الذاتية مقابل الموضوعية، الكلية مقابل التجزيئية.

ويختم المؤلف هذا الفصل برصده لبعض الاتجاهات الحديثة التي ظهرت في مجال «نظرية الشخصية» اخيرا مثل:

تزايد الاهتمام بدراسة العوامل البيولوجية وتأثيرها في السلوك، تزايد تأثير نتائج بحوث علم النفس النمائي على نظرية الشخصية، وخفوت الاهتمام بالقضايا الخلقية من قبيل الشخص ام البيئة.

كما يوجه النظر الى ضرورة الاهتمام بقضايا مثل: دور الأنا او الذات في السلوك المعرفي، العلاقة المتبادلة بين نظرية الشخصية من ناحية والاتجاه المعرفي في دراسة السلوك من ناحية اخرى. وضرورة الاستفادة الكاملة من التيسيرات الحديثة المتمثلة في علوم الحاسب الآلي وأساليب التحليل العاملي.

ولنا أن نتساءل الآن: ماذا أضاف هذا الكتاب الذي عرضنا له الى الأدب السيكلوجي المنشور باللغة العربية، المؤلف منه او المترجم، في موضوع نظريات الشخصية بوجه خاص او سيكلوجية الشخصية بصفة عامة؟ ان المنشور باللغة العربية في هذا المجال قليل جدا، ويمثل هذا الكتاب اضافة لها قيمتها خاصة في ضوء الاعتبارات الآتية:

- اهتمام الكتاب بسيرة حياة منظرى الشخصية بشكل أكثر تفصيلا مما هو قائم في بعض الكتابات وهذا جانب هام وقد اشرنا الى هذه الأهمية سابقا.
- شمول الكتاب: حيث يستعرض ست عشرة نظرية وهي كل النظريات الهامة في مجال «نظرية الشخصية». وقد سمح حجم الكتاب ـ وهو مخصص لنظريات الشخصية وحدها ـ بالتناول الشامل والمفصل لهذه النظريات.
- جدة الكتاب: تناول الكتاب عددا من النظريات في الشخصية لم يكتب عنها في اللغة العربية أو كتب عنها القليل مثل نظريات: كارين هورنى ـ هنري مورى ـ ألبرت باندورا ـ جورج كيلى ـ ابراهام ماسلو.
- لغة الكتاب: استخدم المؤلف لغة علمية بسيطة وواضحة تمكن الطالب المبتدىء في دراسة علم النفس من القراءة الفاهمة لنظريات الشخصية في الوقت الذي تشبع فيه حاجة المتخصصين والدارسين.

الاقتصاد الاسرائيلي بين دوافع الحرب والسلام

فؤاد بسيسو
عمّان، دار الجليل، ١٩٨٤، ١١١ص.

مراجعة : بسام الساكت
صندوق التقاعد ـ الاردن

ان من أهم أسباب عدم الاستقرار الاقتصادي غياب الاستقرار السياسي. ولكون اقتصاد اسرائيل. اقتصاد حرب فقد شهد وما زال أزمات اقتصادية منذ قيام دولة اسرائيل. وكتاب الاقتصاد الاسرائيلي للدكتور فؤاد بسيسو يشتمل على ثلاثة فصول، يحتوى الفصل الأول منها على شرح عن الاقتصاد الاسرائيلي قبل حرب حزيران ١٩٦٧ ودوافع الحرب. بعد ذلك ينتقل الكاتب في الفصل الثاني الى عرض الاقتصاد الاسرائيلي بعد مرحلة الحرب وحتى وقتنا هذا ودوافع السلام. ويختتم المؤلف كتابه بالفصل الثالث الذى أسهب فيه عن آثار الأزمة الاقتصادية الاسرائيلية على اقتصاديات المناطق المحتلة.

وفيما يخص موضوع الاقتصاد الاسرائيلي ودوافع حرب عام ١٩٦٧ فقد بين الكاتب أن هناك ثلاثة عوامل رئيسية تعتبر الدوافع لتوسع الدولة اليهودية :

١ ـ طبيعة التنمية الاقتصادية في اسرائيل في ظل الايدلوجية الصهيونية : لا شك أن الايديولوجية الصهيونية والتي تهدف الى استقطاب اليهود من مختلف دول العالم الى اسرائيل هو المطلب الرئيسي للصهيونية. وتعمل اسرائيل على المزاوجة بين رأس المال المستورد والخبرة الفنية التي تتوفر لدى اليهود المهاجرين الى اسرائيل من جهة والموارد الطبيعية من جهة أخرى لتنمية اقتصادها. الا أن عنصر عدم كفاية أو ندرة الموارد الطبيعية يقف حجر عثرة. لذلك كان دافع الدولة اليهودية التغلب على هذا العائق عن طريق التوسع. وليس غريبا أن يكون هذا هو الدافع حيث أن تاريخ الحركة الصهيونية هو التخطيط لوطن قومي لليهود يشتمل على بعض المقومات الطبيعية للاقتصاد.

٢ ـ الحاجة للظروف الطبيعية للنمو الاقتصادى : وحيث أن اسرائيل محاطة بالدول العربية فانها تفتقر الى الظروف الطبيعية لنموها بفعل سياسة المقاطعة العربية خاصة وأن اقتصاد اسرائيل يعتمد بصورة رئيسية على علاقاته الاقتصادية الدولية.

٣ ـ تراجع تدفق المهاجرين اليهود الى اسرائيل مما يشكل عامل ضغط على الادارة الاسرائيلية لايجاد مخرج باصطناع الأزمات العسكرية مع الدول العربية.

وعلى ضوء ما سبق فقد لخصت أسباب حرب حزيران ١٩٦٧ بالآتي :

أ ـ الركود الاقتصادى : شهدت اسرائيل تراجعا في معدلات نموها خلال عام ١٩٦٥. وخفت حدة ارتفاع الاسعار الا أنه كان من الصعب السيطرة على الاقتصاد حيث استمر التراجع الى حد الركود ومن نتائج ذلك ما يلي :

١ ـ انخفاض مستوى النشاط في البناء من ١٢٪ خلال ١٩٦١ ـ ١٩٦٤ الى ٦٪عام ١٩٦٥.

٢ ـ انخفاض الانفاق الاستثمارى في الصناعة.

٣ ـ انخفاض معدل الاستهلاك الخاص من ٦٪ في السنوات الأولى الى ٤,٥٪ خلال ١٩٦٥ الى ٠,٦٪ خلال ١٩٦٦.

ولقد أدت كل تلك العوامل الى الركود الاقتصادى الذى انعكس أيضا على معدل البطالة وتدفق المهاجرين خارج اسرائيل مما يعني ضرورة الحصول على المزيد من الموارد الطبيعية عن طريق التوسع الاستعمارى الاستيطاني عن طريق الحرب.

ب ـ الاقتصاد الاسرائيلي بعد حرب حزيران : بدأ الاقتصاد الاسرائيلي ينمو بانتعاش فور انتهاء حرب حزيران ١٩٦٧ واحتلال بعض الأراضي العربية مما أدى الى كثرة الأعباء على اسرائيل خاصة من الناحية الأمنية وبالتالي الحاجة الى استيعاب المهاجرين الذين يتراوح عددهم من ٣٥ ـ ٤٠ ألف في السنة. وحيث أن ذلك يتطلب قاعدة اقتصادية سريعة للتوسع، عمدت اسرائيل إلى دعوة كبار الرأسماليين اليهود في العالم لتوفير الوسائل التمويلية والتسويقية لاقتصادها. كذلك شكلت ادارات عسكرية للمناطق المحتلة. وبعيد عام من الاحتلال أى في عام ١٩٦٨ شهدت اسرائيل ازدهارا في اقتصادها الا أنه رغم تحسن أوضاعها الاقتصادية ما زالت المشاكل الاقتصادية ذات الطبيعة الهيكلية مرافقة لاقتصادها حتى اليوم.

وبالنسبة لموضوع الاقتصاد الاسرائيلي ودوافع السلام فقد عرض الكاتب التالي :

مع بروز الازمة الاقتصادية الراهنة في اسرائيل فقد تبنت اسرائيل مجموعة من السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية لعلاجها وذلك تمهيدا لتقييم علاقاتها بدوافع الحرب والسلام في اسرائيل. فبالاضافة الى العوامل الوارد ذكرها آنفا في بنية الاقتصاد الاسرائيلي يضاف عامل الحرب في لبنان والتي ساهمت في زيادة الأعباء المالية والخسائر البشرية وما ترتب عليها من زيادة في حدة العجز في الموازنة وارتفاع معدلات التضخم وانخفاض حجم الصادرات نتيجة للكساد العالمي حيث شهدت عجزا في ميزانها التجارى وميزان المدفوعات وأزمات في الاحتياطي من العملات الأجنبية وبالتالي اتباع سياسة تخفيض العملة باستمرار. كما اتبعت سياسة زيادة الضريبة لزيادة ايراداتها العامة. فارتفعت اسعار المواد الغذائية والوقود والكهرباء والمياه وتراجع مستوى المعيشة. كل تلك النتائج انعكست سلبيا على الفئات الدنيا من المجتمع وخاصة المواطنين العرب في الضفة والقطاع. كذلك ازداد حجم الديون حيث وصل الى ٢٨ مليار دولار وازدادت حدة البطالة. وتراجعت مختلف القطاعات الاقتصادية.

وتطرق الكتاب الى الاجراءات الاقتصادية الجديدة وابعادها، فمن الاجراءات التي اتخذتها اسرائيل بتاريخ ١٠/١٠/١٩٨٣ خفض قيمة الشيكل بنسبة ٢٣٪ بالنسبة للدولار وخفض الدعم الحكومي على السلع الاستهلاكية والوقود والأغذية. وتعويض أصحاب الدخول المخفضة بواسطة التأمين الوطني دون معرفة الكيفية التي يتم فيها ذلك، وابطال مفعول علاوات غلاء المعيشة. وعلى صعيد أسهم البنوك يستطيع المستثمرون صرف الأسهم التي يملكونها بعد خمس سنوات يحصلون عندها على ٨٥٪ من قيمتها مقرونة بالدولار بنفس الفائدة التي يحصل عليها أصحاب الودائع بالعملات الاجنبية في البنوك. أما صغار المستثمرين في الأسهم فسيكون بمقدورهم تحويل أسهم البنوك الى مشاريع توفير حكومية مربوطة بفائدة تصل الى ١٠٠٪. ونتيجة لذلك اندفع المواطنون لشراء أسهم البنوك ودون معرفة امكانية ضمان قيمتها بنسبة ١٠٠٪. بذلك بدأت الثقة تتزعزع لدى الجمهور خاصة بسبب أزمة ميزان المدفوعات وتصاعد حجم الدين العام مما أرغم الحكومة على إحداث تخفيض أكبر في قيمة الشيكل. فتحول الجمهور الى استبدال الأسهم بشراء عملات اجنبية ولم يكن بمقدور البنوك شراء كل أسهم الجمهور دون تعرض النظام الائتماني وودائع البنوك للخطر. خلص المؤلف من ذلك الى توقع استمرار تفاقم الأزمة الاقتصادية حيث أثرت هذه الاجراءات على مستوى المعيشة لكافة الفئات وبخاصة الفقراء ومتوسطي الدخل مما أدى الى جو من عدم الثقة في الاقتصاد على المستوى الداخلي والدولي.

وفي خضم هذه الأزمات يطرح سؤال نفسه هنا وهو مدى قدرة الدعم الأمريكي المالي على تمكين اسرائيل من تخطي هذه الأزمة. فقد أبرمت اتفاقيات تعاون وتحالف استراتيجي بينها وبين أمريكا مع أن الأخيرة تمر بمرحلة اقتصادية صعبة من ناحية البطالة وميزان المدفوعات والتضخم. الا أنها لن تعجز عن تأمين احتياجات اسرائيل لخدمة مصالحها. كل ذلك يؤدى الى رفع قدرات اسرائيل في كافة المستويات الا أن استمرار تدفق المساعدات الأمريكية لن يحد من استمرار الأزمة الاقتصادية بسبب صغر الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الاسرائيلي ولأن التمويل هو أحد محددات التنمية وليس كلها، بالاضافة الى محدودية الموارد الطبيعية واستمرار حالة الحرب مع الدول العربية وتطبيق المقاطعة العربية. لذلك ستستمر هذه الأزمات الى أن تتمكن اسرائيل من تحقيق السلام حيث سيؤثر تحقيقه على قيام علاقات اقتصادية عربية اسرائيلية بدءا من إلغاء المقاطعة العربية وانتهاء بتكامل الأسواق لاستغلال الطاقة الانتاجية المتاحة بصورة مثلى. هذا من ناحية الآثار المباشرة أما الآثار غير المباشرة فأهمها تسهيل الاتصال بالعالم الخارجي برا وبحرا عن طريق الدول العربية مما سيخفض تكاليف التصدير والاستيراد ويجعل اسرائيل منطقة حيوية لتجارة الترانزيت بين الدول العربية. كل ذلك سيساهم في رفع معدلات النمو في الاقتصاد الاسرائيلي من ناحية ومن ناحية أخرى سيتحول الانفاق العسكرى الضخم الى تمويل المشاريع التنموية وبالتالي توفر إطار أكثر فعالية للتنمية الاقتصادية.

أما آثار الأزمة الاقتصادية الاسرائيلية على اقتصاديات المناطق المحتلة: فلا زالت الضفة الغربية وقطاع غزة يخضعان لأبشع صور الاستغلال الذى عرفه تاريخ الاستعمار. فقد أخضعت اسرائيل أسواق المناطق المحتلة لحرية تصدير منتجاته وبدون قيود بينما لم يمنح هذا الحق لمواطني الأراضي المحتلة. كما الزم سكان المناطق المحتلة على الاستيراد عن طريق وكلاء اسرائيليين. كما

قامت اسرائيل بجذب العمالة العربية في المناطق المحتلة لخدمة اقتصادها. كما أدى الصراع الديمغرافي الى خضوع الشعب في الأراضي المحتلة. الى ضغوط عديدة واجباره على الاتجاه الى الشرق عبر الأردن.

وبانشغال اسرائيل في تنمية اقتصادها للتخفيف من أعباء أزمتها فقد تركت الضفة والقطاع دون تنمية أو اهتمام. ففي الوقت الذى تعتمد فيه اسرائيل على المساعدات الأجنبية فان اقتصاد الضفة والقطاع اعتمد كليا على المساعدات العربية والى حد ما الأجنبية والتي شهدت عدم انتظام بل وانقطاع حيث انخفضت نسبة الوفاء بالالتزامات من ٧٧,٢٪ عام ١٩٧٩ الى ٣٢٪ عام ١٩٨٣. ومن آثار أزمة الاقتصاد في اسرائيل على المناطق المحتلة ارتفاع قيمة الصادرات الاسرائيلية الى المناطق المحتلة وبالتالي تصدير معدل التضخم لها. ويقابل ذلك تراجع صادرات الأرض المحتلة لاسرائيل نتيجة لتخفيض الشيكل من جهة ولانخفاض مستوى النشاط الاقتصادى في اسرائيل من جهة أخرى مما سيؤدى الى زيادة العجز التجارى للمناطق المحتلة مع اسرائيل علما بأن العجز خلال ١٩٨١ وصل الى ٣٨٤ مليون دولار.

وعلى صعيد الاستيطان فيعتبر من الأولويات في السياسة الاسرائيلية رغم العبء المالي لذلك. فقد بلغ مجموع ما أنفق على المستوطنات خلال ١٩٦٧ ـ ١٩٨٣ ما مقداره ٣٠٠٠ مليون دولار وهناك خطة عشرية للاستيطان بكلفة ٣٠٠٠٠ مليون دولار تدفعها الخزينة الامريكية. كما وهناك خطة أقرتها اللجنة الاسرائيلية للتخطيط والبناء وهو التحدث عن اسرائيل ذات السبعة ملايين نسمة في عام ٢٠١٠ هذا خلافا عن الاستيطان في المناطق الصالحة للزراعة والاستراتيجية في غور الأردن والذى له تأثير مدمر على الانتاج الزراعي وقتل فرص تنمية الموارد البشرية العاملة في هذا القطاع. حيث أقيم في وداى الأردن ١٧ مستوطنة من أصل ١٣٠ مستوطنة أقيمت خلال ١٩٦٧ ـ ١٩٨٣ في الضفة الغربية مما سيؤثر على الزراعة ومصادر المياه، دع جانبا اغلاق مساحات واسعة من الأراضي الزراعية بحجج أمنية.

ويستدعي ما ذكر آنفا التزاما أردنيا ـ فلسطينيا مشتركا لتكثيف التلاحم لاحياء أنشطة دعم الصمود الوطني في الأراضي المحتلة كما يستدعي تعبئة كافة الامكانات والطاقات العربية والإسلامية لانقاذ الأوضاع الاقتصادية المتردية للأهل في الوطن المحتل. وخلص الكتاب الى التالي:

أثقل الاقتصاد الاسرائيلي بمجموعة من الأهداف السياسية والأمنية والاجتماعية. وقد عجز هذا الاقتصاد عن تحمل تلك الأعباء المالية خلال فترة ما قبل حزيران ١٩٦٧ مما أدى به الى خلق ظروف للحرب والتوسع. ومع وفرة المكاسب التي حققها من جراء ذلك لم يتمكن من السيطرة على أزماته الاقتصادية رغم تدفق المساعدات والهبات الأمريكية والتحالفات الاستراتيجية. وزاد من حدة أزمته الاقتصادية تورطه في حرب لبنان عام ١٩٨٢ وما ترتب عنها من خسائر مادية وبشرية. وعليه فان أزمة الاقتصاد الاسرائيلي التي دفعته لحرب حزيران ١٩٦٧ هي نفسها التي توجه ضغوطا عليه للتوجه نحو السلام. فهل تراجع اسرائيل نفسها وتستجيب لنداء اقتصادها ومتطلبات رفاهيتها؟.

وأخيرا يمكن القول بأن مؤلف الكتاب قد أخذ عامل السلام لاسرائيل من زاوية واحدة بمعزل عن الفكر الصهيوني منذ نشأته والذى يعتمد على العدوان والاغتصاب وتشريد أصحاب الأرض واستقطاب اليهود من مختلف أرجاء العالم والسيطرة على الموارد الطبيعية والبشرية. ففي غياب القدرة العربية وضعفها فان حالة الحرب بالنسبة لاسرائيل أو حالة اللاسلم واللاحرب تعطي اسرائيل قوة دفع أكبر لتحقيق أهدافها وأهداف الايديولوجة الصهيونية. فعملية السلام بالنسبة لاسرائيل سينتج عنها خسارة اسرائيل لمجموعة مصادر ونقاط استراتيجية ومنها أراضي الضفة الغربية وغزة والتي تعتبر سوقا مثاليا لمنتجات اسرائيل ناهيك عن خسارتها للأراضي الزراعية ومصادر المياه التي استولت عليها. كما أن اسرائيل في وضعها الحالي تحقق فائدة كبيرة من استخدام العمالة العربية الرخيصة.

وعلى الصعيد المحلي، أما على الصعيد الدولي، فالدعم الأمريكي الكبير لاسرائيل يعتبر جوهريا لاستمرار تطورها حيث تعتبر اسرائيل الركيزة الأساسية والامتداد العضوى لمصالح أمريكا في المنطقة، وبالسلام تفقد اسرائيل قسطا كبيرا من الهبات والمساعدات دون مقابل والخبرات والكفاءات القادمة من الدول الصناعية سواء تحت ستار دعم أمن اسرائيل أو تحت ستار تبادل الخبرات والتجارب. هذا بالاضافة الى المعدات العسكرية والتكنولوجيا المتطورة في المجالين العسكرى والاقتصادى التي تتطلبها المصلحة الاستراتيجية، والاعفاء من تسديد القروض. والوضع الحالي يكرس التضامن الداخلي في اسرائيل حيث أن ادعاء وجود تهديد عربي وحالة حرب أو لا سلام تعني لاسرائيل الكثير الكثير من المنافع. كما أن الوضع الحالي لاسرائيل يمكنها من استكمال اتفاقية التجارة الحرة مع أمريكا والتي ستؤدى في النهاية الى توسيع قدرات اسرائيل الانتاجية وفتح منافذ لها على العالم عبر المؤسسات الأمريكية. اذن فهي في غنى عن وجود المقاطعة العربية أو عدمه. وبالرغم من قيمة الكتاب العلمية فإنني أعتقد أنه لو بحث الكاتب جميع هذه الزوايا لأعطى صورة أكثر شمولية من أخذ زاوية السلام فقط والتي تفقد المذكور آنفا أهميته بالنسبة لاسرائيل.

سياسة سعر الصرف وعلاقتها بالموازنة العامة

حمدي عبدالعظيم

القاهرة، دار النهضة المصرية، ١٩٨٧، ١٨٩ ص.

مراجعة: ماجدة محسن الانصاري
هيئة تنشيط السياحة ـ القاهرة

يعتبر موضوع سعر الصرف من الموضوعات النقدية التي تفتقر المكتبة العربية الى كتابات

متخصصة متعمقة فيها وربما يرجع ذلك الى صعوبة تناول الموضوع من جوانبه المتعددة التجارية والمالية والنقدية على الصعيد المحلي وعلى الصعيد الدولي. وكما يشير المؤلف في مقدمة الكتاب الى أن من يتصفح الكثير من المراجع الاقتصادية سرعان ما يرى ندرة التعرض لدراسة العلاقة بين سعر الصرف والموازنة العامة اللهم الا بعض البحوث الجزئية المتعلقة بالعوامل التي تؤثر على سعر الصرف وكيفية تحديده وأثر سعر الصرف على الضغوط التضخمية او الانكماشية وأثر ارتفاع وانخفاض قيمة العملة على المعروض النقدي والمحلي وسعر الفائدة وقيمة الناتج المحلي او النفقات المحلية بصفة عامة.

ويوضح المؤلف ان حصيلة الدولة من العملات الأجنبية الناشئة عن التصدير ومدفوعاتها بالعملة الأجنبية الناشئة عن الاستيراد لا تظهر في الموازنة العامة بشكل مباشر بل توجه الى ما يعرف بالموازنة النقدية التي تصب فيها كافة متحصلات الدولة مع العالم الخارجي ليعاد توزيعها على اوجه الاستيراد او المدفوعات الى الخارج. ويعني ذلك أن العلاقة تكون وثيقة بين سعر الصرف عليها بشكل غير مباشر عن طريق التأثير على الأسعار المحلية وتكاليف الانتاج ومستويات الأجور والدخول والعمالة والاستهلاك والاستثمار وغيرها وما يتطلبه ذلك من نفقات في الموازنة العامة. كما يؤثر سعر الصرف أيضا على الموازنة العامة من خلال تأثيره على الضرائب على الانتاج والأعمال والضرائب او الرسوم الجمركية على الواردات وعلى المديونية الخارجية مقومة بالعملة المحلية في الموازنة العامة وايرادات الأوراق المالية لمشروعات أجنبية أو بالخارج وايرادات حقوق التصدير وفروق التحويل سواء بالنسبة للتصدير أو الاستيراد في حالة اتفاقيات الدفع.

ويحتوي الكتاب على ثلاثة فصول تشمل عشرة مباحث يتناول الفصل الأول منها دور النظام النقدي العالمي في تحديد سعر الصرف ويشتمل الفصل الثاني على الموازنة العامة ودورها في تخطيط التنمية الاقتصادية والاجتماعية. والفصل الثالث يتناول العلاقة بين سعر الصرف والموازنة العامة. وكما انه يتميز بحداثة مادته العلمية والوقوف على أحدث التطورات الاقتصادية العالمية في مجال النقد الدولي والموازنة العامة في الدول المتقدمة والنامية على السواء. وقد اعتمد المؤلف على ٢٦ كتابا او مرجعاً اقتصاديا أجنبيا ونحو ١٠٩ بحث وتقرير باللغة الانجليزية طبعات حديثة وذلك بالاضافة الى العديد من المراجع العربية والدوريات العلمية المتخصصة التي تصدر باللغة العربية في مجال التجارة الدولية والنقد الدولي.

في الفصل الأول من الكتاب يتعرض الباحث لدور صندوق النقد الدولي في تحديد اسعار الصرف حيث يناقش اهداف صندوق النقد الدولي الرامية الى تثبيت سعر الصرف والمحافظة على معدلات مناسبة لأسعار صرف الدول الأعضاء وتجنب المنافسة على تخفيض سعر الصرف بين الدول الأعضاء في الصندوق. ويشير الكتاب الى التسهيلات النقدية المختلفة التي يقدمها الصندوق لأعضائه مقومة بوحدات حقوق السحب الخاصة والتي بلغت نحو ١٠ بليون دولار في عام ١٩٨٥ مقدمة للدول النامية المستوردة لرأس المال. كما يتناول الكتاب مساهمة الدول العربية البترولية في تقديم تسهيلات الصندوق للدول الأعضاء مثل تسهيل (ويتفين) وتسهيل الائتمان الفوري (Stand–By) وكذلك التمويل الذي قدمته منظمة الدول المصدرة للبترول

(الأوبك) الى الصندوق. ويناقش الرأي القائل بأن مشاكل النقد الدولي التي يعاني منها العالم اليوم ترجع الى عدم قيام صندوق النقد الدولي بوظيفة البنك المركزي العالمي، كما يناقش فعالية برامج التثبيت التي تطبقها بعض الدول باشراف الصندوق في تثبيت سعر الصرف وتحقيق الاستقرار النقدي العالمي. وعن دور وحدات حقوق السحب الخاصة في توفير السيولة الدولية وكأصل احتياطي نقدي عالمي يورد المؤلف العديد من الآراء المؤيدة والمتحفظة على تلك الوحدات ويخلص الى أن أهمية هذه الوحدات وصفة القبول العام لها لا يقلل منه عدم تعامل الدول الاشتراكية غير الأعضاء في الصندوق بهذه الوحدات مع الدول الأعضاء.

ويعتبر المؤلف أن أهم وظائف الصندوق الاشراف العالمي على أسعار الصرف طبقا لاتفاقية الانشاء التي كانت تسمح للدول الأعضاء بتغيير قيمة عملاتها بما لا تجاوز ١٪ بالزيادة او النقصان والتي عدلت عام ١٩٧١ لتصبح ٢,٢٥٪ على الجانبين مع السماح للدول التي تعاني من اختلال جوهري في موازين مدفوعاتها بتغيير اقصاه ١٠٪ على كل جانب دون الحصول على موافقة الصندوق مع جواز الزيادة عن هذه النسبة بعد الحصول على موافقة مسبقة من الصندوق. ومع اتجاه الولايات المتحدة بعد انخفاض الدولار عامي ١٩٧١، ١٩٧٣ بنسبة ١٨٪ في أقل من ثمانية عشر شهرا عكفت لجنة العشرين المعنية بشؤون النقد في الصندوق على دراسة الموقف وأسفرت جهودها على التعديل الثاني لاتفاقية انشاء الصندوق عام ١٩٧٦ والذي أعطى الصفة القانونية لتعويم أسعار الصرف ـ ابتداء من عام ١٩٧٨ وهو ما كانت تلجأ اليه كثير من الدول الأعضاء بالمخالفة لنصوص اتفاقية انشاء الصندوق. وبرغم ما سبق فان نشاط المضاربة على العملات الاحتياطية الدولية لايزال يحول دون تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف. ويناقش المؤلف مدى تأثير النظام النقدي الأوروبي ووحدات حقوق السحب الخاصة على استقرار اسعار الصرف. ويشير المؤلف الى اتفاقية مجموعة الدول الخمس وهي الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا الغربية وفرنسا واليابان التي تقضي برفع قيمة العملات الأجنبية ـ خلاف الدولار الاميركي ـ في مواجهة الدولار الاميركي والتنسيق مع دول مجموعة العشرة في الصندوق عند اتخاذ اجراءات للتدخل في سوق النقد الأجنبي خلال الفترة (اكتوبر/ ديسمبر) ١٩٨٥. وقد ترتب على ذلك انخفاض قيمة الدولار الأمريكي بنسبة ٢٥٪ خلال الفترة (مارس ١٩٨٥ ـ مارس ١٩٨٦) وفي المقابل اتجهت قيمة كافة عملات الدول المكونة للنظام النقدي الأوروبي الى الارتفاع.

وبعد ذلك يتناول الكتاب المفاهيم المختلفة لسعر الصرف وسعر الصرف المتوازن، وسعر الصرف الآجل وكيفية حسابه رياضيا، وسعر التعادل ثم يقدم المؤلف شرحا وافيا للنظريات المختلفة في تحديد سعر الصرف واهمها نظرية تعادل القوة الشرائية ونظرية مستوى الانتاجية ونظرية توازن ميزان المدفوعات والنظرية النقدية ونظرية تقلبات أسواق الأصول المالية وهي احدث النظريات والتي لم تتناولها أيا من المراجع العربية أيضا. وذلك مع التعليق على أوجه الانتقادات والمزايا التي تنطوي عليها كل نظرية. ثم يتناول المؤلف شرح الأرقام القياسية لسعر الصرف ـ الفعال وكيفية حسابها وترجيحها رياضيا ومجال استخدامها في الولايات المتحدة الامريكية والنتائج التي تحققت مقارنة بالرقم القياسي لوحدات حقوق السحب الخاصة. وعن

العلاقة بين اتفاقيات التجارة والدفع وسياسة سعر الصرف المناسبة يورد المؤلف امثلة متعددة لدول تعقد اتفاقيات التجارة والدفع في ظل سعر صرف موحد ودول اخرى تعقد هذه الاتفاقات في ظل اتباعها سياسة تعدد أسعار الصرف وأثر ذلك على الموازنة العامة للدولة في كل حالة.

وفي الفصل الثاني دراسة تحليلية لدور الموازنة العامة في التخطيط للتنمية وعلاقة ذلك بتغيرات سعر الصرف في ضوء العلاقة بين الموازنة النقدية والموازنة العامة والخطة العامة للتنمية وتجارب بعض الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة الامريكية التي تهدف الى تحقيق توازن الموازنة بصورة تدريجية حتى عام ١٩٩١. ودول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. ويناقش المؤلف كيفية استخدام النفقات العامة والايرادات العامة مع تغيير سعر الصرف لعلاج ازمات الكساد والركود التضخمي، والتضخم، وكذلك لتحقيق التشغيل الكامل. ويقترح المؤلف عدة طرق لتحقيق ارتباط الموازنة العامة بالخطة العامة اداريا، وفنيا، وزمنيا. ودور موازنة الأساس الصفرى Zero-Base Budgeting في هذا الشأن.

أما الفصل الثالث فيتناول بحث صميم العلاقة الفنية بين تغيرات سعر الصرف والموازنة العامة. حيث يتناول المؤلف دراسة العلاقة بين تغيرات سعر الصرف والمستوى العام للأسعار المحلية في المبحث الأول وذلك في حالات ثبات سعر الصرف وتخفيضه ورفعه بتدخل من الدولة وكذلك في حالة التعويم وكيفية حساب هذه الآثار رياضيا مع عرض لتجارب العديد من الدول المتقدمة والنامية قديما وحديثا، والدروس المستفادة منها. اما المبحث الثاني فيشتمل على بحث أثر تغيرات سعر الصرف على الموازنة الجارية وذلك من خلال بيان أثر تغيرات سعر الصرف على الأجور، وعلى النفقات الجارية الأخرى، وعلى التحويلات الجارية بالموازنة وذلك في حالات ثبات، وتعويم، وتخفيض وزيادة سعر الصرف. وشرح كيفية حساب تلك الآثار بالطرق الكمية مع المقارنة بتجارب ونتائج مثل هذه التغيرات في الدول المختلفة.

ويوضح المؤلف بعد ذلك كيفية تأثير تغيرات سعر الصرف على الايرادات الجارية الناتجة عن معاملات خارجية مثل الرسوم الجمركية وايرادات حقوق التصدير وفوائد القروض الممنوحة لأجانب وايرادات الأوراق المالية والاعانات الواردة من الخارج. كما يوضح المؤلف كيفية تأثير سعر الصرف على الايرادات الجارية المتعلقة بمعاملات محلية مثل الضرائب المباشرة وغير المباشرة وفوائض شركات القطاع العام وفوائد القروض المحلية وايرادات الاستثمار المحلي والاعانات المحلية لخزانة الدولة.. الخ.

ويخصص المؤلف المبحث الثالث لدراسة اثر سعر الصرف على الموازنة الرأسمالية وأهمها الاستثمارات الحكومية وكذلك الأثر على الأيرادات الرأسمالية في مختلف حالات ثبات ورفع وتخفيض وتعويم سعر الصرف وما يترتب على ذلك من نتائج على عجز الموازنة الرأسمالية او تحقيق فائض بها.

اما المبحث الرابع فيتناول فيه المؤلف اثر سعر الصرف على القروض الخارجية بالموازنة حيث يوضح المؤلف أسباب لجوء الدول الى عقد قروض خارجية لتمويل الاستثمارات المحلية

وتبديل الدين ونقل التكنولوجيا. . الخ. كما يوضح المؤلف أنواع القروض الخارجية وكيفية سدادها وكيفية حساب اعبائها على الاقتصاد القومي والموازنة العامة كما يوضح المؤلف أبعاد مشكلة المديونية الخارجية في الدول النامية وأثر تغيرات أسعار البترول منذ عام ١٩٧٣ على ذلك. وبعد ذلك يشرح المؤلف كيفية تأثير تغيرات سعر الصرف على أعباء القروض في حالات الدائنية والمديونية في حالات رفع وثبات وتخفيض وتعويم سعر الصرف مع الاشارة الى تجارب الدول المختلفة في كافة هذه الحالات والعلاقة بين سياسة التعويم وتوازن أسواق النقد.

وفي المبحث الخامس والأخير يوضح المؤلف العلاقة بين اتباع سياسة تعدد أسعار الصرف والموازنة العامة حيث يشرح أثر تعدد أسعار الصرف على المستوى العام للاسعار المحلية ثم يشير الى أثر تعدد سعر الصرف على البنود الخاصة بالإتفاق ـ والمتحصلات الجارية والرأسمالية في الموازنة مع الإشارة الى تجارب العديد من الدول في ذلك. ويرى المؤلف أن الموازنة العامة في ظل تعدد أسعار الصرف تكون بصفة عامة أفضل حالا منها في حالة اتباع الدولة لسياسة ثبات أو تخفيض أو زيادة أو تعويم سعر الصرف خاصة في الدول النامية على عكس الحال في الدول المتقدمة التي يناسب موازناتها اتباع سياسة تعويم سعر الصرف. ومع ذلك يؤكد المؤلف أن سياسة التعدد سياسة مؤقتة تقلع عنها الدول عندما تحقق أهدافها وتصبح في غير حاجة اليها وهو ما يجعل السلطات المالية لا تعول أهمية كبرى عليها في إصلاح الموازنة العامة.

المؤتمر العلمي
حول تنمية المجتمعات الصحراوية

بشير أبو قيلة
ـ جامعة قار يونس ـ ليبيا

بمبادرة من اللجنة الشعبية لبلدية مرزق وبالتعاون مع مركز بحوث العلوم الاقتصادية ومركز البحوث والدراسات الافريقية انعقد في مدينة مرزق (جنوب الجماهيرية) في الفترة من ٢٦ الى ٢٩ من شهر (اكتوبر) ١٩٨٧ المؤتمر العالمي حول تنمية المجتمعات الصحراوية تجربة الجماهيرية العظمى. وقد قام أمين اللجنة الشعبية العامة للتعليم والبحث العلمي بافتتاح المؤتمر بكلمة أشاد فيها بالمجهودات التي بذلت في الاعداد للمؤتمر وتنظيمه وأكد على أهمية موضوعاته وضرورة التركيز على دراسة مقومات التنمية الحقيقية المستقلة التي تهدف الى خدمة الانسان وتأكيد حريته.

شارك في أعمال المؤتمر ومداولاته ما يزيد على مائتي خبير وباحث من مختلف جامعات الجماهيرية العظمى ومؤسساتها العلمية، اضافة الى عدد كبير من الخبراء والباحثين من جامعات ومؤسسات عربية ودولية مختلفة جاءوا من ست عشرة دولة. وقد انعقد المؤتمر بهدف تناول المجالات الآتية:

- الاطار النظري والمنهجي المتعلق بالتخطيط وتنمية المجتمعات الصحراوية.
- التعريف بالموارد الطبيعية والبشرية المتاحة في المناطق الصحراوية في الجماهيرية.
- عرض وتحليل بعض تجارب الدول الأخرى في تنمية المناطق الصحراوية بها.
- تقييم بعض المشاريع الانمائية للمناطق الصحراوية في الجماهيرية.
- دراسة وتقييم مشاريع التنمية في بلدية مرزق.
- تقييم البدائل المتاحة أمام بلدية مرزق في تنمية مواردها الذاتية.

وعليه فقد تناولت الابحاث المسائل النظرية والمنهجية في التنمية تحت ظروف الصحراء،

كما تناولت أساليب تطوير الامكانيات الذاتية للواحات الليبية وتحليل الموارد الطبيعية ورسم صورة مستقبلية للتطور البشري والانماء الاقتصادي في المناطق الصحراوية. فمن خلال ستون ورقة علمية عرضت مواضيع تتعلق باستراتيجية التنمية في المناطق الصحراوية، تقنيات الزراعة ونقل التكنولوجيا للمناطق الصحراوية، تخطيط المواصلات في المناطق الصحراوية، تصميم السكن في المناطق الصحراوية، مقاومة التصحر وتثبيت الكثبان الرملية عن طريق النفط، المياه والتربة، موارد الطاقة المختلفة، وطرق تطبيق المسوح الاجتماعية والاقتصادية في المناطق الجافة ودور المعلومات في المجتمعات الصحراوية. كما عرضت مواضيع تهم بلدية مرزق بصفة خاصة تتعلق بتوزيع السكان ونموهم، وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العشر سنوات الأخيرة، واعادة توطين سكان الواحات والاستكشافات النفطية في حوض مرزق.

كما استمع المؤتمرون الى عرض لتجربة مشروع الحمادة المشترك بين الأردن والسعودية والعراق وسوريا، أعده المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والاراضي القاحلة التابع لجامعة الدول العربية والموجود بدمشق ولقد تواصلت اعمال ومداولات المؤتمر على مدى ثلاثة ايام ثم اختتمت في اليوم الرابع بزيارات ميدانية لبعض مشروعات الانماء والتقدم في بلدية مرزق والمناطق الأخرى القريبة منها. واصدر المؤتمر التوصيات المهمة التالية:

- تأكيد مبدأ الاعتماد على الذات في تحديد خطط التنمية وفي وضع براجمها بما يكفل تنمية وتطوير الموارد الطبيعية المتاحة من أجل الإسهام في وضع أساس متين لتنمية عربية مستقلة.
- ضرورة أن تتضمن الخطط الانمائية متطلبات تكيف سكان المناطق الصحراوية والواحات نفسيا وحضاريا للمحافظة على المثل والقيم الايجابية الموروثة في البيئة الصحراوية.
- العمل على وضع البرامج العلمية لتطوير البحث العلمي في تقنيات استخدام مصادر الطاقة المتجددة ولا سيما الطاقة الشعبية والطاقة المستمدة من الرياح.
- توسيع قاعدة التعليم الفني والتقني وربط براجمه بما ينسجم ومتطلبات التنمية الذاتية في المناطق الصحراوية.
- معالجة ملوحة التربة، واستخدام نظم وطرق ري تثبت كفاءتها الاقتصادية والفنية في استعمال المياه الجوفية للأغراض الزراعية والاهتمام بوضع دورة زراعية منظمة وفقا لظروف وامكانيات المناطق الصحراوية.
- الاهتمام بالصناعات الصغرى التي تتوفر مقوماتها محليا وتشيع الصناعات التقليدية وجعلها نشاطا اقتصاديا اعتياديا ومجزيا لمحترفيها.
- الاهتمام بالنباتات والأشجار المحلية ولاسيما شجرة النخيل ودعم البحث العلمي في تطوير أساليب الانتاج وتحسين الانتاجية بما في ذلك مكافحة الآفات وتحسين الأنواع.
- وضع البرامج لحماية البيئة الصحراوية ولاسيما في مجال حماية وتنمية الحيوانات والطيور المحلية ودعم برامج تكاثرها وحماية مصادر المياه من التلوث.

● تأكيد أهمية دراسات الجدوى الاقتصادية والمسوحات والنشاطات الاقتصادية المختلفة.

● تشكيل لجنة متابعة فنية تكون مهمتها نشر أعمال المؤتمر وتعميمها على الجهات والمؤسسات ذات العلاقة وتقديم الاستشارة لبلدية مرزق بشأن الاستفادة منها.

● مواصلة تعميق البحث العلمي والاستقصاء الميداني لموضوعات وقضايا البيئة والمجتمعات الصحراوية وذلك بتأسيس مركز بحث علمى متخصص يعنى بهذا الجانب الهام يكون مقره بلدية مرزق وهي البلدية الأكثر أهمية في توفير المادة العلمية والملائمة التي تنسجم مع وظيفة المركز واهتماماته. ان تأسيس مثل هذه المؤسسة العلمية ستكون دعما للتخطيط والتنمية في الجماهيرية ومصدرا للتوثيق والمعلومات وحلقة وصل مع المؤسسات العلمية المناظرة في بلدان العالم المختلفة.

● تواصل البحث العلمي في قضايا التنمية الصحراوية بحيث تكون هناك سلسلة من المؤتمرات المختلفة الموازية والمكملة لهذا المؤتمر، اضافة الى حلقات بحث ونقاش دورية ومنتظمة تجد توصياتها ونتائجها طريقها الى النشر والتعميم، ويناط بالمركز العلمى المشار اليه في التوصية السابقة مسئولية تنظيم هذا العمل وتنفيذه.

وفي ختام المؤتمر ثمن المشاركون الجهود الانمائية المبذولة، وأعربوا عن تقديرهم الكبير للجماهيرية الليبيه التي بادرت بتنظيم هذا المؤتمر الهام، ولبلدية مرزق على رعايتها له، وللجنة التحضيرية على مجهوداتها المتواصلة التي ضمنت حسن سير اعمال المؤتمر ونجاحه في تحقيق أهدافه.

الملتقى الاعلامي لاساتذة الاعلام والاتصال بالوطن العربي
المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم واتحاد الجامعات العربية

تونس من ١٧ - ٢٠ نوفمبر ١٩٨٧

مصري عبدالحميد حنورة
قسم علم النفس - جامعة الكويت

على مدى أربعة أيام ما بين ١٦ ، ٢٠ نوفمبر ١٩٨٧ وبدعوة من المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (اليكسو) واتحاد الجامعات العربية، عقد الملتقى الإعلامي لأساتذة الإعلام في الوطن العربي في مقر المنظمة بتونس . وشارك في أعمال هذا الملتقى عدد من أعضاء هيئة التدريس في كليات ومعاهد وأقسام الإعلام وما يتصل به من علوم في بعض الجامعات العربية . اما

البحوث التي ألقيت في الملتقى على مدى الثلاثة أيام الأولى فقد ناقش الأعضاء خلالها البحوث التي تم عرضها وفقا للترتيب التالي :

١ - مناهج ووسائل التدريس وفلسفتها في أقسام ودوائر الإعلام في الجامعات العربية للدكتور يوسف بن رمضان من معهد الصحافة وعلوم الاخبار بجامعة تونس . وقد قدم الباحث وجهة نظر مؤداها أن له تجربة في التعليم تتلخص في التدريس بالمشاركة في شكل ورشات عمل يشارك فيهم الأستاذ طلابه في طرح ومناقشة أفكار الدرس، وعدم تقديم معلومات متكاملة مغلقة، بما يساعد الطالب على طرح أفكار جديدة، وعلى بذل الجهد الايجابي في التلقي والبحث .

٢ - الدراسات والمناهج الإعلامية للدكتور سنان سعيد من قسم الإعلام بكلية الآداب بجامعة بغداد، وقد قدم الباحث عرضا تاريخيا لنشأة أقسام ومعاهد وكليات الإعلام في الوطن العربي، مع التركيز على التجربة العراقية في بناء المناهج والمقررات الدراسية .

٣ - البعد النظري للإعلام والاتصال في مناهج كليات ومعاهد الإعلام العربية للاستاذ محمد طلال من جامعة محمد الخامس بالمغرب . وقد أشار الباحث الى غياب المنظور العربي للاتصال الإعلامي، ودعا الى ضرورة تبني منظور عربي ملائم وقدم الباحث بيانا ببليوجرافيا حاول أن يبرهن فيه على وجهة نظره التي تذهب الى أننا كعرب اعتمدنا الى حد كبير على ما قدمته التجربة المصرية التي تبنت بشكل واضح المنظور الغربي، وحتى الآن لم نهتم بالبحث في تراثنا لاستلهامه في بناء منظور عربي للاتصال .

٤ - أسس القبول لطالب الإعلام للدكتور نبيل حداد من دائرة الإعلام في جامعة اليرموك الأردنية .

٥ - إعداد طلاب الإعلام (التدريس النظري) مشاكل وحلول للدكتور محمود شريف من شعبة الإعلام بكلية الآداب بجامعة قطر . وقد عرض الباحث فيه لمشكلات القبول المتمثلة في زيادة الأعداد وفي ضخامة العبء الملقى على الأستاذ وضعف التأهيل للغات وخاصة اللغة العربية .

٦ - التكامل بين التدريب العملي والميداني والتدريس النظري للدكتور محمد رضا النحار من المركز الافريقي لتدريب الصحفيين والاتصاليين بتونس ومعهد الصحافة التونسي . وقد ركز الباحث على أهمية الجانب العملي وضرورة أن يقترن تماما وبكثافة شديدة بالتدريس النظري، حيث أنه نادرا ما تتاح الفرصة للاعلامي والاتصالي أن يتلقى جانبي التدريب معا، خاصة بعد ترك الدراسة الأكاديمية بل وأثناءها كذلك .

٧ - أقسام الإعلام في الجامعات العربية : رؤية للدور التكاملي مع الدوائر الحكومية ومؤسسات الاتصال والنقابات للدكتور عبدالرحيم نورالدين حامد من قسم الإعلام بجامعة الإمارات.

العربية المتحدة وقد قدم الباحث نموذجا نظريا عن العلاقة بين الأقسام الأكاديمية ووسائل الاتصال والنقابات ورجال السلطة الحاكمة ، ورأى أنه من الضروري أن يكون الخريج قادرا على أن يلعب دورا في هذه الدائرة الاتصالية بما يثرى العمل الاتصالي ويقدم الرؤية العلمية المتنورة .

٨ - لغة الاتصال الجماهيري وكتبه للدكتور عصام سليمان موسى من دائرة الإعلام في جامعة اليرموك الأردنية . تناول فيه التباين والاختلاف بين العاملين في حقل الاتصال والإعلام في استخدام المصطلح الإعلامي ، ودعا الى ضرورة قيام هيئة عربية من خلال لجنة علمية بالاتفاق ـ بعد الدراسة ـ على توحيد استخدام المفاهيم والمصطلحات وتعميم ذلك على العاملين على مستوى العالم العربي .

٩ - الاتصال وعلاقته بالعلوم الاجتماعية للدكتور بدران عبدالرزاق بدران من دائرة الإعلام في جامعة اليرموك الأردنية . وقد قدم الباحث في دراسته استعراضا للعلاقة الوثيقة بين العلوم الاجتماعية خاصة علم النفس وعلم الاتصال ، وبالذات ما يتعلق بالجانب المعرفي والظواهر الاجتماعية .

١٠ - الإعلام وتأثيره على الوظائف النفسية مع اشارة خاصة الى التعرض لوسائل الاتصال الجماهيرية ، ونمو القدرات الإبداعية عند الأطفال للدكتور مصري عبدالحميد حنورة من قسم علم النفس بكلية الآداب بجامعة الكويت . وقد تعرض الباحث في دراسته للآثار التي تتركها وسائل الاتصال الجماهيرية (التلفزيون والاذاعة والمقروءات والمسرح والسينما والكاسيت) على سلوك الأطفال خاصة الذكاء والإبداع .

التوصيات : بعد مناقشات مستفيضة استغرقت ثلاثة أيام توصل أعضاء الملتقى الى صياغة عدد من التوصيات كان من أهمها :

● يوصي الملتقى معاهد الإعلام العربية بتوجيه عناية خاصة بمفردات المواد (المقررات) الدراسية وتحديدها بما يتوافق مع أهمية ومتطلبات التأهيل التخصصي .

● يوصي الملتقى الجهات المسؤولة عن التعليم والبحث العلمي بضرورة دعم البحوث الإعلامية وتمويلها .

● الاهتمام بتحقيق التكامل بين الجانب النظري والجانب العلمي للدراسات الإعلامية وتوفير أسباب نجاح التدريب العملي في إطار التعاون مع المؤسسات الإعلامية ومواقع العمل الأخرى على نحو مبرمج .

● التأكيد على وجوب قبول الطلبة وفق ضوابط علمية دقيقة تضمن الاختيار السليم للطالب المؤهل للدراسة الإعلامية .

● يوصي الملتقى معاهد الإعلام العربية بتوثيق وتطوير الصلات بينها ، وتبادل الزيارات والبحوث والإصدارات الإعلامية على نحو منتظم .

● يوصي الملتقى بتطوير صلات المعاهد الإعلامية مع الوزارات والمؤسسات ذات العلاقة بالإعلام بما يحقق التفاعل والنفع للأطراف المعنية .

● يوصي الملتقى بتوجيه مزيد من الاهتمام للإرشاد الأكاديمي العلمي لطلبة كلية الإعلام ومعاهده وأقسامه .

● يوصي الملتقى كليات ومعاهد وأقسام الإعلام العربية بإعداد بيليوغرافيات للبحوث والمؤلفات الإعلامية الصادرة في أقطارها، على أن يتم طبعها وتوزيعها على الجهات المعنية والمهتمة بالإعلام في الوطن العربي .

● يوصي الملتقى كليات ومعاهد وأقسام الإعلام بالعناية بالدراسات التراثية في مجال الاتصال .

● يوصي الملتقى الأمانة العامة لاتحاد الجامعات العربية بتشكيل لجنة متخصصة لإعداد دراسة تكون بمثابة ورقة عمل لتطوير كليات ومعاهد وأقسام الإعلام .

● يوصي الملتقى أن يعني بالدوريات العلمية الإعلامية المتخصصة ودعم ما يصدر منها وتبادلها فيما بينها . ويدعو في هذا الصدد الى الاهتمام بمجلة (دورية) الإعلام العربي التي تصدر عن إدارة الإعلام في المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم وحث أساتذة الإعلام على نشر بحوثهم فيها .

● يوصي الملتقى كليات ومعاهد وأقسام الإعلام في الجامعات العربية بأن تعني باغناء مناهجها بمواد جديدة تتطلبها ظروف ومستجدات المرحلة وبخاصة المتحصلة منها في مجال الاتصال الثقافي .

● يوصي الملتقى الجامعات العربية الاهتمام باستمرار بتأهيل القائمين على التدريس في مجالات تخصصاتهم في اطار التعليم المستمر من خلال الحلقات الدراسية ، والدورات التدريبية والمشاركة في الملتقيات الإعلامية ، وتشجيعهم على ذلك ، لغرض تمكينهم من إغناء معارفهم التخصصية ومتابعة ما يستجد في علوم الاتصال .

● توصية كليات ومعاهد وأقسام الإعلام في الوطن العربي بالاستمرار في الجهود المبذولة لتعريب المصطلح الإعلامي .

● يوصي الملتقى كليات ومعاهد وأقسام الإعلام في الجامعات العربية والجهات المعنية بالإعلام الاهتمام بنتائج اللجنة العربية لدراسة قضايا الإعلام والاتصال في الوطن العربي ، المنبثقة عن المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم التي توصلت اليها في تقريرها الختامي (الإعلام العربي حاضرا ومستقبلا نحو نظام عربي جديد للإعلام والاتصال)، وبخاصة منها ما يتعلق بقضايا التدريس الإعلامي والتكامل بين كليات ومعاهد وأقسام الإعلام في الجامعات العربية .

المؤتمر السنوي الأول للبحوث السياسية
النظام السياسي في مصر: التغيير والاستمرار

أحمد سعيد نوفل
جنيف - سويسرا

على هامش احتفالات كلية الاقتصاد والعلوم السياسية في جامعة القاهرة بالعيد الفضي لتأسيسها ، عقد مركز البحوث والدراسات السياسية في الكلية المؤتمر السنوي الأول للبحوث السياسية وذلك في الفترة ما بين الخامس والتاسع من شهر ديسمبر (كانون أول) ١٩٨٧ تحت عنوان (النظام السياسي في مصر : التغيير والاستمرار) قدمت فيه ثلاثون بحثا غطى معظم القضايا المتعلقة بالنظام السياسي المصري خلال ثلاثة مراحل من التاريخ الحديث لمصر وهي : فترة الزعيم عبدالناصر منذ قيام ثورة ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢ حتى عام ١٩٧٠ وفترة السادات حتى عام ١٩٨٢ وفترة الرئيس حسني مبارك حتى وقتنا الحالي . والتغيرات السياسية وآليات صنع القرار والأحزاب السياسية بما فيها الحركات الاسلامية والعنف السياسي ، والتنمية الاقتصادية وقد وجهت الدعوة الى جميع الباحثين المهتمين بعلم السياسة داخل الجامعات ومراكز البحوث المصرية وبعض الجامعات ومراكز البحوث والمؤسسات العربية واعضاء اللجنة التنفيذية للجمعية العربية للعلوم السياسية . .

قسم المؤتمر الى عشر محاور رئيسية هي ، النظام السياسي في مصر : عناصر التغيير والاستمرار ، والتطور التاريخي للنظام السياسي المصري ، والنخبة السياسية وآليات صنع القرار ، ومؤسسة الرئاسة في مصر ، والأحزاب السياسية والمشاركة الشعبية ، ودور البيروقراطية في النظام المصري ، والإرهاب والعنف السياسي ، وبعض متغيرات الحياة السياسية المعاصرة ، ومصر والوطن العربي ، والسياسة والتعليم والمشاركة .

وبدأ المؤتمر الذي عقد ثلاث عشرة جلسة ، جلسته الأولى مع الدكتور اسماعيل صبري عبدالله والدكتور أحمد كمال أبو المجد اللذان تحدثا عن عناصر التغيير والاستمرار في النظام السياسي في مصر ، حيث اتفقا على وجود ظاهرة الفرعونية في مصر وضرورة التصدي لها ، وعلى اعتبار أن العقدة الفرعونية هي من الشوائب الرئيسية في النظام السياسي المصري منذ آلاف السنين .

وعن التغيير والاستمرار ، قال د. اسماعيل صبري عبدالله مدير المعهد القومي للتخطيط ، ووزير الدولة اللتخطيط في عهد الزعيم عبدالناصر ومدير منتدي العالم الثالث ، أنه لا يوجد خلاف حقيقي ، حيث أن هناك علاقة جدلية قائمة بينهما ، كما أن التغيير عند حدوثه لا يغير

كل شيء في المجتمع بل يغير بعض الأمور التي يظن أن تغييرها يمهد الأمر لتغيير أمور أخرى . وذكر ما قاله سعد زغلول عن علاقة المواطنين مع السلطة بأنها علاقة الطائر مع صياده وليست علاقة الجندي مع قائده .

وخصصت الجلسة الثانية لدراسة التطور التاريخي للنظام السياسي في مصر . وقدم الاستاذ محمد صفي الدين خربوش من جامعة القاهرة بحثا عن (التحولات الثورية في النظام السياسي المصري ، رؤية نقدية) حيث حلل التحولات الثورية في مصر بعد ثورة يوليو ١٩٥٢ ، واعتمد في تحليلاته على ثلاثة مصادر رئيسية هي كتاب فلسفة الثورة للزعيم عبدالناصر والميثاق وبرنامج ٣٠ مارس ، وبحث في مدى ثوريتها مع المبادىء المعلنة فيها ، وتوصل الى نتيجة خلاصتها أن النظام السياسي المصري لم يكن نظاما ثوريا على الرغم من وصفه بالثورية في تلك المرحلة .

والبحث الثاني كان للأستاذة هدى غريب من الجامعة الأمريكية في القاهرة عن (دراسة مقارنة لعملية التحول من الحزب الواحد الى التعددية في كل من تركيا والبرتغال ومصر) . تناولت فيه ثلاثة نماذج لوجود الحزب الواحد في الدول الثلاثة ، من حيث تركيزها على الزعامة الكارزمية لأتاتورك في تركيا وسالازار في البرتغال وعبدالناصر في مصر ، وعلى تبلور التكوين الطبقي وتأثير العوامل الخارجية على النظام الداخلي ، وانشغال النظام السياسي من مرحلة الزعيم الأوحد الى التعددية بعد غياب الزعماء الثلاثة في تركيا والبرتغال ومصر . وفي نفس الجلسة تحدث الدكتور حسن نافعة من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة عن (الادارة السياسية لأزمة التحول عن نظام الحزب الواحد الى نظام تعدد الأحزاب) حيث ناقش الباحث مدى حتمية قرار التحول الى التعديية السياسية في بداية عهد الرئيس السادات . والظروف التي دفعته الى التعددية وبالتالي ادارة أزمة التحول في عهده ، وعهد الر ئيس حسني مبارك والتغيرات التي فرضها السادات على التعددية بعد انتفاضة الجماهير المصرية في ١٨ و١٩ يناير ١٩٧٧ ، وكذلك بعد التوقيع على معاهدة السلام مع اسرائيل والتحديات الداخلية الخارجية التي واجهته وجعلت التعددية تدخل مأزق يقيد حريتها . واختتم بحثه المهم بالحديث عن مستقبل التعددية في مصر حيث استعرض ثلاثة بدائل للخروج من المأزق الذي تمر به التعددية الحزبية في مصر .

وعالجت الجلسة الثالثة قضية النخبة السياسية وآليات صنع القرار في مصر ، حيث قدم الاستاذ توفيق الكليمندوس من مركز الدراسات والوثائق الاقتصادية والقانونية والجنائية دراسته عن (الشلل وعلاقات المحسوبية في النظام السياسي المصري) وحلل في بداية البحث أهمية ديناميكية وآليات (الجماعات الصغيرة) ومنها الشلل وذلك بإبراز العيوب الموجودة في النظام السياسي لوجود مثل تلك الجماعات . كما تعرض الباحث للمشاكل المنهجية المتعلقة به ، وصنف العلاقات بين الشلل من خلال علاقات القوة السائدة بين أعضائها . واختتم الدراسة بشرح أثر وجود هذه الظاهرة على عملية اتخاذ القرار السياسي في مصر .

وقدم د. محمد السيد أبو عامود ـ من إذاعة الاسكندرية بحثا قيما عن (صنع القرار السياسي في الحقبة الساداتية) عالج فيه كيف كانت تتم عملية صنع القرار السياسي في مصر في عهد الرئيس السادات، والمتغيرات التي تحكمت في عملية صنع القرار خلال تلك الفترة . وتوصل الباحث الى

نتيجة خلاصتها ان المتغير الرئيسي الذي كان يحكم عملية صنع القرار السياسي في عهد السادات هو شخصية الرئيس المصري نفسه وما كان يتمتع به من سلطات واسعة واستناده الى كبار أصحاب رؤوس الأموال وكبار الملاك في الداخل ، واعتماده على المصادر الإعلامية الغربية .

والنتيجة الثانية التي توصل اليها د. أبو عامود هي أن قرارات الرئيس السادات كانت تتسم بالسمة التوفيقية والتأجيلية ، كما أنه كان يعتمد على مستشارين أجانب أكثر من اعتماده على المستشارين المصريين عند اتخاذ القرار .

ومن الابحاث المهمة جدا التي ألقيت في المؤتمر كان بحث د. أحمد عبدالله عن (القوات المسلحة وتطور الديمقراطية في مصر) واستعرض الباحث دور الجيش المصري من عهد محمد علي باشا حتى الآن ، والأصول الطبقية والاجتماعية لتكوين الجيش . الا أن الباحث أعطى أهمية أكبر لدور الجيش بعد ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ في الحياة السياسية المصرية ، ودوره في تطور الديمقراطية المصرية . ودعا في ختام بحثه الى تضييق الدور الذي تلعبه القوات المسلحة في النظام السياسي من أجل اتساع الديمقراطية . لأن ربط الأمن الداخلي والمحافظة على النظام مع التهديدات الخارجية يعطي الجيش دورا كبيرا ومؤثرا بل وتصادميا مع المطلب الذي دعا اليه د. أحمد عبدالله وهو تحقيق المزيد من الديمقراطية .

وفي الجلسة الرابعة قدم الباحث في مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام د. جهاد عودة بحثا عن (استراتيجية الرئيس مبارك في التعامل مع المعارضة (٨١-١٩٨٧). وقدمت د. سلوى الشعراوي من الجامعة الامريكية في القاهرة بحثا عن (التغير والاستمرار في مؤسسة الرئاسة) وبحثت في الصفات الشخصية لرئيس الجمهورية وتأثيرها على الهيكل التنظيمي لمؤسسة الرئاسة في مصر ودور الهيكل التنظيمي لمؤسسة الرئاسة في ثلاث عهود عبدالناصر والسادات ومبارك والاختلافات أن وجدت بين تلك الهياكل .

وخصصت الجلسة الخامسة لموضوع الأحزاب السياسية والمشاركة الشعبية . . وقدم الاستاذ سعد زهران بحثا عن (مدخل لفهم الأحزاب السياسية في مصر) استعرض فيه تطور مفهوم الأحزاب السياسية والمشاركة منذ الفراعنة الى وقتنا الحالي ، خاصة بعد الحرب العالمية الأولى ، ودور الأحزاب السياسية التي كانت موجودة قبل ثورة يوليو في الحياة السياسية ، ومواقفها من بعض القضايا الوطنية .

والبحث الثاني قدمه د. شفيق السامرائي - عميد كلية السياسة جامعة بغداد عن الأحزاب السياسية في مصر ومستقبل النظام السياسي وبدأ الباحث دراسته في استعراض تطور الحياة البرلمانية بمصر منذ عهد الخديوي توفيق عام ١٨٨٢ وارتباطها منذ نشوء الأحزاب السياسية في مصر ، حيث قسمها الى ثلاثة مراحل : العهد الملكي وفي عهد الزعيم عبدالناصر وفي عهد السادات . وفي المرحلة الأخيرة بحث في الأحزاب الرئيسية الثلاثه التي قامت في عام ١٩٧٥ وهي تنظيم مصر العربي الاشتراكي الذي تحول فيما بعد الى الحزب الوطني (الحزب الحاكم) وتنظيم الأحرار الاشتراكيين الذي أصبح حزب الاحرار (اليمين) وتنظيم التجمع الوطني التقدمي الوحدوي (اليسار) وقيام الأحزاب السياسية الأخرى في المعارضة (حزب الوفد) .

والبحث الثاني في تلك الجلسة كان عن (المشاركة الشعبية واستمرار النظام السياسي المصري) للدكتور عبدالرحمن الصالحي من جامعة الزقازيق تناول فيه مفهوم المشاركة الشعبية وقدرتها على التأثير في النظام السياسي المصري ، وعلى أن دوافع المشاركة تتمثل في دوافع عامة تتعلق بالمصلحة العامة ، وخاصة بالسعي من أجل تحقيق المكاسب الخاصة . ومن أجل تنشيط المشاركة السياسية أولى الباحث :

١ - ضرورة اقناع السلطة بأهمية المشاركة السياسية وتمكين القوى المختلفة من التعبير عن نفسها .

٢ - توفير اساس اقتصادي للمشاركة السياسية لكي يصبح المواطن آمنا على مورد رزقه .

٣ - تدعيم وتعميق دور أجهزة الإعلام في خلق وعي سياسي ناضج .

٤ - ضرورة تدعيم نظم اللامركزية للادارة وتخطيط التنمية بقصد خلق قنوات ومجالات لتوسيع وتشجيع نطاق مشاركة المواطن في العملية السياسية .

وقدم الأستاذ آلان روسيون من المركز الفرنسي للدراسات والوثائق الاقتصادية والقانونية والاجتماعية في الجلسة السادسة بحثا عن (الإسلام والحركة الإسلامية والديمقراطية ، اعادة تشكيل الساحة السياسية في مصر) وقدمت الدكتورة نيفين عبدالمنعم مسعد ـ قسم العلوم السياسية جامعة القاهرة بحثا آخر عن التيارات الدينية في مصر وقضية الأقليات) تناولت فيه علاقة الجماعات الدينية الموجودة في مصر مع الاقليات الدينية وتعرضت لموقف الأزهر من القضية ، وبحثت د. نيفين في موقف الجماعات الإسلامية (الأخوان بشكل خاص) من الاقليات الدينية .

وخصصت الجلسة السابعة للبحث عن حزب الوفد. حيث قدمت د. هدى ميتكيس من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ـ جامعة القاهرة ـ دراسة مقارنة بين حزب الوفد في مصر وحزب الاستقلال في المغرب، وأسباب ضعف تأثيرها على الحياة السياسية في البلدين ، واستعرضت فيه ظروف نشأة الحزبين وايديولوجية كل منها وعلاقته مع السلطة ، وقالت إن ضعف حزب الوفد يعود الى تبني قيادته القيم الغربية وسعيه الى تطبيقها في مصر ، وأما حزب الاستقلال فان سبب ضعفه يعود الى تحوله من حزب يمثل الأمة قبل الاستقلال الى حزب يمثل الطبقة البرجوازية التقليدية التي تسعى الى ممارسة اللعبة السياسية في ظل التمسك بالنظام الملكي في المغرب .

وتناولت الجلسة الثامنة دور البيروقراطية في النظام المصري ، حيث قدم د. أحمد رشيد أستاذ الادارة العامة في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة دراسة عن (السياسات العامة والأداء الحكومي) ، وقدم د. السيد عبدالمطلب غانم من نفس الكلية بحثا آخر عن (تغيير دور البيروقراطية في النظام السياسي المصري)، وكذلك قدم د. اويس عطوة الزنط من أكاديمية السادات للعلوم الادارية دراسة عن (مستقبل الأداء الحكومي في مصر) حيث عدد الباحث الأبعاد المؤثرة في الأداء الحكومي في مصر البعدين الاقتصادي والسياسي ، الأول يتمثل في تحديد طبيعة دور الدولة وشكل هذا الدور ودور المؤسسات السياسية في المجتمع ، والثاني يتمثل في أهمية حسم قضية العلاقة بين الطبقات حيث أن هناك حرب طبقية غير معلنة .

وفي الجلسة التاسعة قدم اللواء الدكتور أحمد جلال عزالدين مساعد وزير الداخلية ومدير كلية الدراسات العليا بأكاديمية الشرطة بحثا عن الإرهاب السياسي: إطار تحليلي) ، تناول فيه قضية الإرهاب على الصعيدين الداخلي والخارجي ، وقال بأن سبب الارهاب يعود أحيانا الى غياب الديمقراطية أو انحرافها كما بين علاقة الإرهاب بالإعلام حيث أن القائمين على الإرهاب يريدون نشر القضية التي يعملون من أجلها وإفشاء الذعر ، ولهذا فأن الإرهابي يلجأ الى وسائل الإعلام لتحقيق ذلك .

وأشار الباحث الى تجارب بعض الدول الأجنبية في مقاومة الإرهاب ودعا الى اعطاء دور أكبر للجماهير في محاربة الإرهاب بالاشتراك مع السلطة عن طريق إعطائها دورا في الحفاظ على الحريات العامة والديمقراطية .

والدراسة الثانية عن العنف كانت للأستاذ حسنين توفيق عن (ظاهرة العنف السياسي في مصر : دراسة كمية تحليلية مقارنة ١٩٥٢ ـ ١٩٨٧) استعرض فيها ظاهرة العنف السياسي في مصر منذ قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ حتى عام ١٩٨٧ ممثلة في المظاهرات وأحداث الشغب والتمردات والانقلابات والاغتيالات وأحكام الإعدام المرتبطة بقضايا سياسية وعمليات الاعتقال وإعلان حالة الطوارىء .

ووجد الباحث أن العنف السياسي لم يكن مرتبطا في عهد سياسي معين دون غيره ، على الرغم من حدوثه في عهد السادات ومبارك أكثر من عهد عبدالناصر . كما أن من الأسباب الرئيسية للعنف خلال الفترات الثلاثة كانت بسبب وجود أزمة اجتماعية عجز النظام عن مواجهتها بفاعلية واقتدار الى جانب أن استجابة النظام السياسي لظاهرة العنف السياسي خلال العهود الثلاثة لم يتغير .

وخصصت الجلسة العاشرة لدراسة بعض المتغيرات في الحياة السياسية المعاصرة في مصر . حيث قدمت د. عواطف عبدالرحمن بحثا عن الصحافة المصرية المعاصر والاستاذ جمال زهران عن دور القضاء المصري في صنع القرار، والعقيد الدكتور محمد قدري حسن عن الاستفتاء في النظام السياسي المصري . ود. اماني قنديل عن جماعات المصالح والسلطة السياسية دراسة حالة نقابة المعلمين.

والجلسة الحادية عشرة خصصها مركز البحوث والدراسات السياسية في جامعة القاهرة وبالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية لبحث العلاقات بين مصر والوطن العربي. وقدم الاستاذ جميل مطر مدير مركز دراسات الوحدة العربية ـ مكتب القاهرة ـ بحثا قيما عن (مفهوم النفاذية في دراسة النظام الاقليمي العربي) حدد فيه عددا من المحددات والعوامل التي وفقا لها يسهل او يصعب التأثير ومن ثم يزداد او تنقص معها النفاذية. ومن هذه العوامل اللغة والمستوى السياسي والاجتماعي، كما ان التنقل ووسائل الاعلام يلعبان دورا مهما في تحقيق النفاذية والتأثيرات المتبادلة.

وقدم الاستاذ صالح الزعبي مدير مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الاردنية دراسة عن

العلاقات المصرية العربية، منذ تجميد العلاقات في عهد السادات الى عودتها بعد مؤتمر قمة عمان واظهر في البحث حاجة مصر للعرب وحاجة العرب لمصر وان كل طرف يكمل الاخر.

وقدم د. وميض نظمي استاذ العلوم السياسية ـ جامعة بغداد ـ ورئيس الجمعية العربية للعلوم السياسية بحثا عن مصر وحرب الخليج حيث اشار الى دور مصر القيادي والتاريخي مع الدول العربية. وكيف ان محمد علي حاول ان يصل الى المشرق العربي الا ان الدول الاوروبية منعته. وبالنسبة الى الحرب العراقية ـ الايرانية اشار الى ان ايران هي التي بدأت الحرب ضد العراق كما ان ايران ضمت عربستان منذ عام ١٩٢٥، وتطرق في بحثه الى قضية امن الخليج ودور مصر.

وكانت الجلسة الثانية عشرة عن السياسة والتعليم والمشاركة. واما الجلسة الختامية فقد خصصت للاستاذ محمد حسنين هيكل، الذي تحدث عن (هواجس مستقبلية). ورفض هيكل في بحثه الدعوة التي يعتقد بها البعض باننا (امة مهزومة) وقال (اننا امة يجري تلبيسها بالهزيمة في حين انها ليست مهزومة). كما تناول في حديثه العلاقة بين المفكر وصانع القرار، ثم تحدث عن دور المفكرين في العالم العربي في هذه المرحلة.

وعلى الرغم من صعوبة نقل ما جاء في بقية الابحاث التي قدمت في المؤتمر (اكثر من الف صفحة) فانه يمكن اختصار القول بان المؤتمر كان ناجحا وفرصة جيدة لكي يلتقي علماء السياسية في مصر مع بعضهم البعض وكذلك مع اخوانهم العرب، ويناقشون بكل حرية طيلة ايام المؤتمر النظام السياسي المصري بجميع ابعاده.

ندوة فكرية حول عنصرية الصهيونية
الدعوة لحماية وتطوير القرار/٣٣٧٩/ ليأخذ شكل اتفاقية دولية

دمشق ١٠ ـ ٢٠ نوفمبر ١٩٨٧

رامز عادلة
دمشق ـ سوريا

انعقدت في دمشق وبمناسبة الذكرى الثانية عشرة لصدور قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٣٣٧٩ / لعام ١٩٧٥ والقاضي باعتبار الصهيونية «شكلاً من أشكال العنصرية والتميز العنصري» ندوة فكرية حول عنصرية الصهيونية. استمرت أعمالها وجلساتها في الفترة ما بين ١٠ ـ ١٢ نوفمبر ١٩٨٧. وشارك في أعمال الندوة المنعقدة في مقر اتحاد الكتاب العرب عدد من الكتاب والباحثين والصحافيين العرب. وحضرها عدد كبير من المهتمين إضافة الى جمهور واسع تابع محاضرات الندوة ومداخلاتها. وقد انعقدت الندوة بمبادرة من اللجنة العربية لدعم القرار

٣٣٧٩ واستمرت ثلاثة أيام . أما برنامج الندوة وبسبب كثرة الموضوعات المطروحة على جدول الأعمال فقد تم تقسيم محاضراتها على ثلاثة أيام متتالية . خصص اليوم الأول لثلاث محاضرات ، وفي كل من اليومين الثاني والثالث ألقيت أربع محاضرات بالاضافة الى المداخلات التي قدمها كتاب وباحثون عرب .

محاضرات اليوم الأول : وأدار جلستها الأستاذ / ناجي علوش عضو اللجنة العربية لدعم القرار رقم ٣٣٧٩ حيث ألقيت فيه محاضرات الدكتور جورج جبور عن « مكان القرار رقم ٣٣٧٩ في المؤتمر الخاص بالشرق الأوسط » والدكتور عبد الحسين شعبان عن « قرارات الأمم المتحدة بشأن القضية الفلسطينية » والاستاذ أنعام رعدعن «العنصرية والصهيونية» وأدار جلسة محاضرات اليوم الثاني د جورج جبور حيث ألقيت فيه محاضرات مركز الدراسات الفلسطينية ـ فتح ـ عن « الكيان الصهيوني بؤرة توتر مستمر » ومحاضرة د. كمال قبعة عن « السياسة السوفيتية إزاء الصهيونية » ومحاضرة ابراهيم عبد الكريم عن « فلسفة العنف الصهيوني العنصرى ضد العرب » . ومحاضرة حمزة منذر عن «العنصرية في الايديولوجيا الصهيونية» . أما جلسة محاضرات اليوم الثالث فقد أدارها الاستاذ عبد الهادى النشاش وكانت المحاضرة الأولى للدكتور عامر الشريف بعنوان « الماركسية اللينينية والمسألة الصهيونية » والثانية حول « أسطورة الحق الإلهي اليهودى » للدكتور نديم قندلفت. وألقى الاستاذ فايز سارة المحاضرة الثالثة بعنوان « عنصرية الصهيونية في اتجاهات الرأى العام الاسرائيلي » وكانت آخر المحاضرات للدكتور غازى حسين عن « التعاون بين النازية والصهيونية » .

وقد جرت خلال الندوة مداخلات عديدة أغنت المحاضرات وكان أبرزها مداخلات حول ممارسات الصهيونية في مرتفعات الجولان المحتلة . وحول الايديولوجية الصهيونية والسياسة الصهيونية العنصرية بصدد الأرض ـ واتجاهات السياسة العنصرية الصهيونية ـ وكذلك جرت مناقشات حول الماركسية اللينينية والمسألة الصهيونية .

ولدى انتهاء جلسة محاضرات اليوم الثالث للندوة قدم الدكتور النشاش ـ عضو اللجنة العربية ـ مشروع البيان الختامي للندوة ، والذى تم اقراره . وقد أشار البيان الختامي للندوة الى أن المشاركين أجمعوا على أن حماية القرار ٣٣٧٩ والحيلولة دون الغائه يتطلب تعزيز الصفوف لمحاصرة الاستسلام أمام العدو الصهيوني على المستويين الفلسطيني والعربي . وفضح الاتجاهات التخاذلية التي تهيء الأجواء لإقامة علاقات عادية مع العدو الصهيوني .

وشدد المشاركون على ضرورة ايلاء اهتمام أكبر بالرأى العام العالمي ، وتعزيز الصلات والعلاقات مع الجهات والهيئات الدولية المختلفة للدفاع عن القرار رقم ٣٣٧٩ وشرح أبعاده وفضح وتعرية الصهيونية في المحافل الدولية ووضع الحقائق والمعطيات التي تكشف الطابع العنصرى الشوفيني للصهيونية وكيانها الاستعماري الاستيطاني في فلسطين المحتلة . وهذا يتطلب عملاً جاداً ومسؤولاً لكسب المزيد من المناصرين للشعب الفلسطيني وحقوقه المشروعة الثابته غير القابلة للتصرف ، وفي المقدمة منها حقه في تحرير وطنه وتقرير مصيره ، واقامة دولته الوطنية

المستقلة. ويفترض مثل هذا التوجه تعزيز العلاقات مع مجموعة دول عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الإسلامي، والوحدة الافريقية وأصدقائنا. واتخذ المشاركون في الندوة القرارات التاليه :

- تأكيد القرارات الصادرة عن الندوتين الفكريتين المنعقدتين في مركز الدراسات الفلسطينية (فتح) في آذار ١٩٨٦، واتحاد الكتاب العرب في آذار ١٩٨٧، والعمل على متابعة ما ورد فيهما من قرارات وتوصيات.

- طبع أعمال هذه الندوة في كتاب خاص وتوزيعه على أوسع نطاق ليكون رسولاً للاتصالات مع الجهات المختلفة ولتدعيم عمل اللجنة.

- السعي لتطوير عمل اللجنة العربية لدعم القرار / ٣٣٧٩ / وتوسيع عضويتها واستحداث فروع لها في البلدان العربية والتهيئة لاعداد نظام داخلي لها بعد استكمال الاتصالات مع الشخصيات العربية والمؤسسات العلمية ومراكز الأبحاث والجامعات.

- التعاون مع المؤسسات العلمية ومراكز الأبحاث الاكاديمية المعنية بالقضية الفلسطينية على الصعيدين العربي والدولي لعرض الجوانب المختلفة من الصهيونية بما يسهم في كشف جوهرها العنصري الاستيطاني.

- ضرورة ايلاء جهد علمي أكبر لظاهرة الاستعمار الاستيطاني والعمل لكي تكون احدى المواد الجامعية التي تدرس في أقسام وفروع الدراسات الانسانية المختلفة لما تستحقه من أهمية في فهم طبيعة الكيان الصهيوني.

- بذل جهود مكثفة ووفق خطة منهجية على المستوى الدولي لحماية القرار / ٣٣٧٩ / والعمل على تطويره ليأخذ شكل اتفاقية دولية لتجريم الصهيونية ودعوة الجهات الدبلوماسية العربية لتضطلع بمهماتها لفضح وتعرية الصهيونية على المستوى العالمي وبخاصة على الصعيد الافريقي والآسيوي والأميركي اللاتيني سواء في اطار العلاقات الرسمية أو الشعبية أو المنظمات الحكومية أو غير الحكومية.

- الطلب الى اتحاد المحامين العرب والى اتحاد الحقوقيين الديمقراطيين العالمي تنفيذ توصية مؤتمر دمشق القانوني المنعقد في تشرين الاول ١٩٧٥ بشأن توحيد كوريا لعقد مؤتمر حقوقي عالمي لدراسة عنصرية الصهيونية باعتبارها شكلاً من أشكال العنصرية والتمييز العنصري.

- مناشدة الأمانة الدولية لمؤتمر الشعب العربي من أجل عقد ندوة عربية افريقية وأخرى دولية حول الطبيعة العنصرية للصهيونية.

- الطلب الى مجلس السلم العالمي تنفيذ قراره الصادر عن مؤتمر السلم العالمي المنعقد في بودابست

آيار ١٩٧١ والقاضي بالاحتفال سنوياً بذكرى مذبحة كفر قاسم من حيث انها تفوق في عنصريتها عنصرية مذبحة شاربيل.

● الطلب الى منظمة الشعوب الآسيوية الافريقية تنفيذ قرار الاجتماع الثالث لهيئتها الرئاسية المنعقد في عدن كانون الثاني ١٩٧٦ الذى يهيب بالسكرتارية الدائمة أن تزيد من دعايتها ونشاطها العالمي في ادانة الصهيونية وفضح أهدافها العنصرية وارتباطاتها الامبريالية.

● الطلب الى جامعة الدول العربية العمل على تنفيذ قرار مؤتمر التضامن العربي مع نضال شعوب جنوب افريقيا المنعقد في تونس آب ١٩٨٤ والقاضي بانشاء مؤسسة لدراسات الاستعمار الاستيطاني المقارن تؤصل التماثل البنيوي بين نظامي الصهيونية والابارثيد.

● الاتصال بجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الاسلامي من أجل تنسيق الجهود باتجاه عقد ندوات متخصصة وحلقات دراسية حول عنصرية الصهيونية وذلك انطلاقا من قرار جامعة الدول العربية الدورة ٨٨ في ايلول ١٩٨٧ وقرار منظمة المؤتمر الاسلامي المنعقد في الكويت في كانون الثاني ١٩٨٧.

● الاتصال باللجنة السوفييتية لمناهضة الصهيونية ولجنة متابعة حقوق الشعب العربي الفلسطيني المنبثقة عن الجمعية العامة للامم المتحدة من أجل تنسيق الجهود معها لفضح وتعرية الصهيونية.

● الاتصال بالمنظمة الدولية للقضاء على جميع أنواع التمييز العنصري المنبثقة عن الندوة المنعقدة في الجماهيرية الليبية عام ١٩٧٦ حول عنصرية الصهيونية لتنسيق الجهود تحقيقا لهدف فضح العنصرية بجميع أشكالها باعتبارها ظاهرة مشينة في عصرنا تجد تجلياتها السافرة في الصهيونية وكيانها العنصري.

● يدعو المشاركون في الندوة الى ضرورة ايلاء مسألة القرار / ٣٣٧٩ / الأهمية التي تستحقها في اطار عمل الجمعية والى المشاركة بعمل اللجنة العربية لدعم القرار / ٣٣٧٩ / التي توجه الدعوة لجميع أعضاء الجمعية العربية للعلوم السياسية للانضمام الى لجنة دعم القرار / ٣٣٧٩ / على أساس فردى أو جماعي.

● يوجه المشاركون في أعمال الندوة الفكرية الشكر الجزيل الى اتحاد الكتاب العرب لما قدمه من تسهيلات لعقد هذه الندوة ويثمنون عاليا دور سوريا العربية في مناهضتها للصهيونية وفي تبني قضية دعم القرار / ٣٣٧٩ / في المحافل الدولية ويدعون جميع قوى وأنظمة حركة التحرير الوطني العربية الى بذل المزيد من الجهود في هذا الاتجاه للحيلولة دون الغاء القرار.

عبدالوهاب الظفيري، **خروج المرأة للعمل ودوره في تحقيق المساواة الاجتماعية: عن المرأة الكويتية المثقفة**، رسالة دكتوراه، جامعة ولاية اوهايو، ١٩٨٧.

تحتل قضية حقوق المرأة أهمية خاصة في القرن الحالي، وتزداد أهميتها في الدول النامية نظرا لتعارض وتضارب الاعراف الاجتماعية في هذه المجتمعات مع مظاهر المدنية الحديثة وقيمها. وتشير الدراسات التي أجريت في المجتمعات الغربية، الى أن المساواة الاجتماعية بين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات قد تلازم ظهورها وتبلورها مع النهضة الصناعية التي شهدها الغرب وأدت الى خروج المرأة من المنزل الى عالم الحياة العامة الرحب، ولاسيما المصنع والمكتب. في حين تشير دراسات أخرى الى وجهة نظر مغايرة ترى أن حصول المرأة الاوروبية، مثلا، على قدر ملموس من المساواة الاجتماعية يمكن أن يعزى الى التغير الكبير الذى طرأ على المفاهيم الاجتماعية التي سادت في اوروبا نتيجة لانتشار التعليم الذي أتاح فرصة كبيرة للجنسين لتغيير نمط حياتهم، وجعلها أكثر تفهما لطبيعة العلاقة بينهما.

وبالرغم من أن الدراسات التي أجريت في المجتمع الكويتي تؤكد أن هناك قبولا من المجتمع لتعليم المرأة ولعملها خارج المنزل، مع بعض التحفظات الاجتماعية (قضية الاختلاط ونوعية العمل ومواعيده)، الا أن الشعور العام السائد لايخرج عن مقولة أن المرأة يجب أن تكون زوجة وربة بيت في المقام الاول.

ولقد أثبتت الدراسات السابقة أن هناك أربعة عوامل رئيسة ذات علاقة بموضوع عمل المرأة خارج المنزل وهي : (١) حجم الاسرة وتكوينها من حيث عدد الذكور والاناث فيها واعمارهم. . الخ، (٢) درجة طموح المرأة لتحقيق اهدافها المختلفة، (٣) التنشئة الاجتماعية. . . ودور المرأة في المجتمع. (٤) المكانة الاجتماعية والاقتصادية للمرأة.

نتائج الدراسة

دلت الدراسة على أن معظم العاملات من غير المتوجات، ويغلب على تكوين اسر المتزوجات منهن انخفاض عدد الابناء ووجود خادمة في المنزل. وهذا يعني أنه كلما تقلصت مسؤوليات المرأة في المنزل كلما أتاح لها ذلك فرصة الانضمام الى القوى العاملة خارج المنزل. وتشير نتائج الدراسة الى أن درجة الطموح منخفضة نسبيا لدى المرأة الكويتية، وهذا يعنى أحد أمرين: اما أن تكون المرأة الكويتية غير طموحة فعلا، أو عدم دقة أداة القياس المستخدمة في هذه الدراسة.

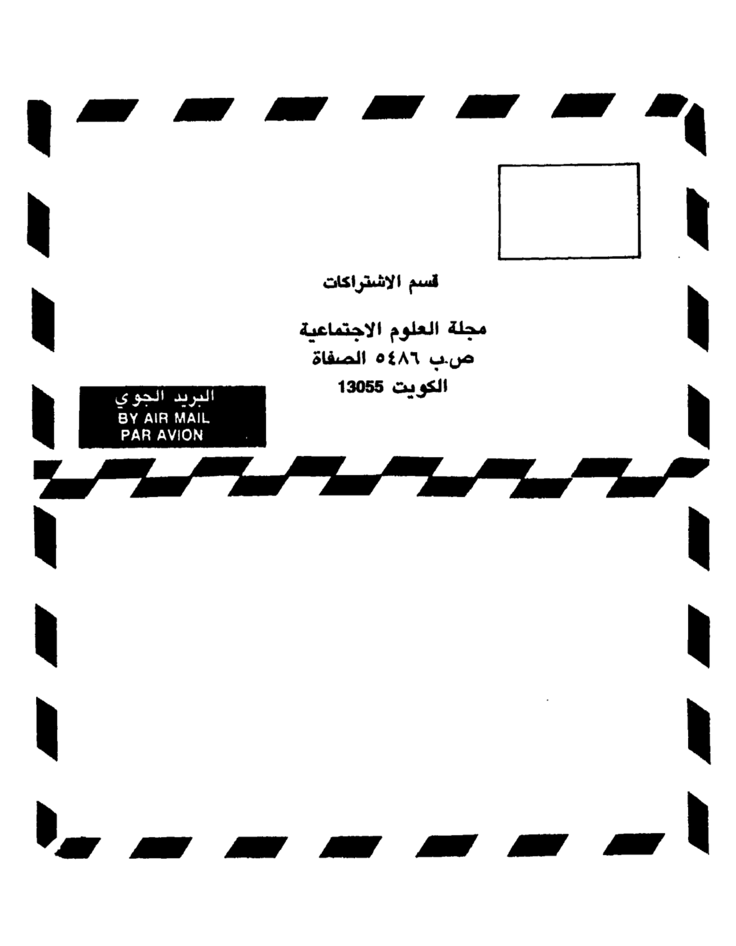
وأظهرت الدراسة أن الطالبات أكثر تقليدية من الموظفات، مع أن المفروض أن يكن بحكم صغر سنهن أكثر تحرراً، وقد يمكن تفسير ذلك بزيادة نشاط الجماعات الاسلامية في المؤسسات التعليمية وارتفاع نسبة الفتيات المحجبات بين طلبة الجامعات.

وتبرز الدراسة أن للمرأة العاملة مكانة اجتماعية واقتصادية أعلى بكثير من مكانة المرأة غير العاملة أو الطالبة. كما أوضحت النتائج ارتفاع المكانة الاجتماعية والاقتصادية للمرأة التي تلتحق بمجال عمل غير تقليدي مقارنة بتلك المرأة التي تلتحق بعمل تقليدي كالتدريس مثلا. وعليه يمكن القول أن المكانة الاجتماعية والاقتصادية التي يمكن أن تحتلها المرأة العاملة تشكل الحافز الرئيسي للعمل للجيل الصاعد من الاناث أكثر مما يشكله العامل المادي.

نتائج العينة المدروسة تشير الى أن النساء في المجتمع الكويتي أكثر ميلا للمطالبة بحقوقهن وتثبيت هذه الحقوق بينما مايزال الرجل يرى المرأة في دائرة نفوذه وتابعا له. ومن جانب آخر تشير نتائج الدراسة الى عدم وجود رغبة ملحة لدى المرأة الكويتية المتعلمة (الطالبة والمرأة العاملة) للمطالبة بالحقوق السياسية في حين وجدت الدراسة أن المرأة غير العاملة اكثر احساسا بهذه القضية ولديها رغبة أقوى للمطالبة بهذه الحقوق. وأجمعت عينة الدراسة (الطالبات والعاملات وغير العاملات) على أن موضوع حق المرأة في الانتخاب والتصويت اكثر اهمية من موضوع احتلال المرأة لمركز سياسي أو قيادي.

وقد خلصت هذه الدراسة الى أنه يمكن القول أن المجتمع الكويتي مجتمع تقليدي مازال يقدس العلاقات الاجتماعية التقليدية، التي ترسم حدودا واضحة للادوار الاجتماعية للجنسين حسب ماتمليه التعاليم الدينية والتشريعات الاجتماعية. فبرامج التعليم وخطط التنمية مازالت ترسم صورة غير واضحة المعالم لدور المرأة والمستقبل. ففي الوقت الذي يقر الجميع بأهمية تعليم المرأة تتردد الغالبية في اعطائها فرصة العمل في المجالات التي ترغب هي فيها، على اعتبار ان للمرأة حدودا معينة عليها أن لاتتجاوزها.

واذا كنا أكثر تفاؤلا، استنادا الى نتائج هذه الدراسة، فان من المتوقع أن تزداد معدلات انضمام المرأة للقوى العاملة في المجتمع الكويتي خلال الفترة القادمة، الا ان ذلك سيتحقق في مجالات محددة شبه تقليدية وبخطوات بطيئة.


قسم الاشتراكات
مجلة العلوم الاجتماعية
ص.ب ٥٤٨٦ الصفاة
الكويت 13055
البريد الجوي
BY AIR MAIL
PAR AVION

قسيمة اشتراك

يرجى اعتماد اشتراكي في المجلة لمدة·

☐ سنة واحدة ☐ سنتان ☐ ثلاث سنوات ☐ اربع سنوات

بعدد ( ) نسخة

ارفق طية قيمة الاشتراك ______________ نقدا/ شيك

☐ رجاء الاشعار بالاستلام و/أو ☐ ارسال الفاتورة

- · — · — · — · — · — · — · — · — · — · — · —

الاسم: ....

المهنة/ الوظيفة: ....

العنوان: ....

....

....

التاريخ / / التوقيع

Public Relations in the Jordanian Banking Institutions: An Overview

Zeyad Ramadan

The aim of this study is to investigate the various aspects of the public relations function as held and practised by the managements of the 32 institutions making up the Jordanian banking system. This survey found that although all the institutions believed that public relations was vital to their work, some did not acknowledge this in their organizational structure. There were many discrepancies between the views of public relations held by management and the reality of the situation in practice. There was also no agreement on how the public relations function should be organized or at what administrative level it should be placed.

This study suggests that more attention be paid to public relations. Employees should receive adequate training in this aspect, and institutions should be required to express more interest in their customers in practice. Further topics for research are also suggested.

State-Trait Anxiety: A Study in Saudi Arabia

Ahmed Abdulkhalek **Ahmad Hafez**

This study aims to test the validity of 'State-Trait: An Anxiety Inventory' by Spielberger et al. by applying it to samples in Saudi Arabia, and to define clearly its essential psychometric features. The inventory was applied in small group sessions to 196 university students, 122 male and 116 female high-school students and 82 teachers and headmasters. The reliability coefficient of the Anxiety State Inventory was 0.55, within the limits of previous studies in the U.S.A. and Egypt. The reliability coefficient of the Anxiety Trait was 0.59, which is somewhat low. The validity of the Anxiety Inventory was estimated to be satisfactory in two ways: by calculating and comparing the correlation coefficients of the Inventory for the four samples, and by comparing the Inventory with another anxiety scale. Means and standard deviations of the samples were calculated, and the results showed that teachers obtained the lowest means while female high school students obtained the highest. The results were also compared with studies in the USA and Egypt. The study concludes that the Inventory is a promising instrument and that it can be used in research in Saudi Arabia.

The Effect of Capital Structure on Evaluating Capital Investment Projects and the Role of Accounting Information

Mohamed Ahmed el-Azma

In recent years, financial management theory has emphasized the importance of taking into consideration the method by which the investment is to be financed when analyzing capital investment projects. However, current accounting literature on capital budgeting largely follows the traditional approach of assuming the separation of the capital investment and financing decisions.

The objective of this paper is two fold. First, to demonstrate the shortcomings in the accounting approach to defining the role and type of accounting data needed for capital budgeting decisions. It was shown that the Net Present Value (NPV) rule, using the weighted average cost of capital, is not in general consistent with the objective of shareholders' wealth maximization unless dept-equity ratio is held constant. In addition, data specification as delineated in accounting literature does not in general allow for the application of alternative capital budgeting techniques which attempt to overcome the problem in using the NPV rule. Second, to extend the role of accounting information in capital budgeting decisions in the light of implications derived from the literature on the interaction between investment and financing decisions and agency theory. It was shown that the objectives of internal and external accounting information as well as the type of data required for planning and monitoring performance may be affected by such an interaction.

Difference Between Trouble-Makers and Normal Girl Students in Qualitative Performance on the Porteus Maze Test

Abdel Fattah el-Korashy

The purpose of this study is to investigate the difference on qualitative performance on the Porteus Maze Test between trouble-makers and normal girl students. The sample consisted of 25 female students from the 4th grade at intermediate schools in Kuwait who were known to be trouble-makers according to school records, and an equivalent number of 25 normal students matched for sex, age, education and socioeconomic level. The Porteus Maze Test was administered to each student according to qualitative procedures. The hypothesis of this study states that the qualitative scores of trouble-makers would be higher on certain aspects of behaviour on the Maze Test than those of normal students. The findings indicate significant differences (at the .01 level) in various aspects, with the trouble-makers scoring consistently higher on all measures of the test. It is evident that students whose behaviours in real life situations are characterized by impulsiveness, carelessness and disregard for rules manifest the same behaviors in their responses to the test. These findings also support the predictive value of the Porteus Maze Test as a measure of certain types of misbehavior.

The Effect of Society's Values on the Education and Employment of Women

Hamdy Abdelazim Abdellatif

This study examines the effect of the outlook of Egyptian society toward women's education and the participation of women in different economic activities. Three factors constitute this outlook: the religious aspect, which encourages women's education but discourages women to work without need or necessity; the financial aspect, which supports women working if in need and, most importantly, the social aspect, which has inhibited women from participating in higher administrative positions.

The results show that most Egyptian girls prefer theoretical education, and though the illiteracy rate is declining rapidly, their participation in the work force remains low. Unmarried women are more likely to work than married women, and most women prefer work in the public services or work connected with social and personal activities. The study urges sociologists to find the means of positively affecting social and cultural values in order to encourage the education of women and their participation in the work force in Egypt and other Arab countries.

Factors in Life Expectancy

Ahmad Kamhawey Abaza

Death is the end result of a chain of events and may occupy a short space of time, as in sudden death in a road accident, or may be prolonged over a number of years or even decades, as in some degenerative conditions. For these reasons, modern studies of mortality and the ageing process now involve professionals from a wide range of disciplines: actuaries, applied mathematicians, bacteriologists, environmental scientists, life-assurance medical directors, medical researchers, statisticians, demographers and others.

This paper outlines some of the major factors affecting mortality and the length of life, and describes areas of current research which may lead to a greater understanding of mortality and the ageing process. Comparisons are also made between some international mortality rates and ones in Kuwait.

The Development and Methodology of Electoral Geography: A Study in Political Geography

Jasem Karam

This paper aims to verify the close relationship between electoral geography and political geography, as the expansion of interest in the geography of elections over the last few decades has led to its involvement with various other disciplines, such as sociology and political science. The paper reviews the methodology and development of electoral geography, and examines its importance, which lies in the ability to study and analyze the electoral process in democracies. The author argues that electoral geography has added much to the field of political geography and indeed is an integral part of it; electoral patterns and voting behaviour have added a new dimension to the field, and electoral data can provide a variety of analyses relevent to political geography. However, electoral geography should be capable of revealing more than aggregate voting decisions, and geographers should seek approaches and models which will demonstrate the connection between the environment and voting behavior.

Leadership Styles and Organizational Structure

Mustapha Achoui **Said Lusief**

Unlike early research on leadership, which was characterized by an emphasis on leader traits, modern theories of leadership mainly concentrate on the interaction between the behavior of the leader and organizational structure. This is best represented by the Ohio State University studies, Path Goal theory, theory X/ theory Y, and the contingency theory associated with Fiedler. This paper attempts to investigate empirically the relationship between leadership styles (according to Fiedler's theory) and organizational structure. The results of the study significantly support the assumptions that low level leaders (first line) are relationship-oriented, while higher level leaders (second and third levels) are task-oriented. These empirical results may help managers and decision makers to set appropriate leadership styles for various organizational structures, with the aim of improving organizational relationships and effectiveness.

Ethnic Assertion: The Literature and the Concepts.

Shafeeq Ghabra

This study examines the relationship between ethnicity, identity and nationalism. It discusses many of the complex causes of assertion of ethnic identity in modern times, and presents solutions to some of the problems resulting from this assertion. Examination of the literature of the 1950's and early 1960's reveals two theories of ethnicity which were dominant during that period: the liberal and the radical. The liberal theory, on one hand, based its assumptions on the concept of the 'melting pot' and the literature on 'nation building'. It saw no room for the persistence of primordial ties in a world based on states, modern structures and institutions. On the other hand, the radical approach dismissed the survival of ethnic ties in a world of rising class structure. In both the western and non-western worlds, these two schools of thought showed their inadequacies in the light of the rise of ethnic assertion over the last two decades. This has led to a new set of writings reflecting these recent trends and challenging the older models. This new literature, though diverse, is predominately united in its attempt to study the social and sub-cultural units that lie beyond the nation state.

Catastrophe Theory and the Crash of Black Monday

Fathi Kh. el-Khadrawi

This paper presents a model to explain the dynamic mechanism behind the Black Monday crash on the New York Stock Exchange. A cusp catastrophe model with a slow feedback flow has been developed for the dynamic relationship between prices and dealers in stock exchanges. It makes use of some of the features observed in the crash, and assumes that excess demand by long-run investors is an external driving force, while that of speculators is part of the internal mechanism of the market. A crash occurs only when speculators hold a large proportion of the market, since any slight perturbation of prices by investors, as they respond to changes in macroeconomic variables, will be immediately amplified by speculators. The slow recovery is effected through feedback of prices according to the dealers' behaviour. The paper also suggests intermediary measures to ensure a stable market until the problems of the budget and trade deficits, the major causes of the crash, are resolved.

Contents **Vol. 16 No. 3 Autumn 1988**

Contents

Vol. 16 No. 3 Autumn 1988

ARTICLES:

DISCUSSIONS:

BOOK REVIEWS:

Sale price in Kuwait and the Arab World KD. (0.500) or equivalent.

* Opinions expressed in this journal are solely those of their authors and do not reflect those of the Editorial Board, the consultants or the publisher.

Subscriptions:

* For individuals - KD. 2.000 per year in Kuwait. KD. 2.500 equivalent in the Arab World (Air Mail): U.S. $15 for all other countries (Air Mail).
* For public and private institutions - U.S. $60 (Air Mail).

* Articles in the JSS are abstracted by Sociological Abstracts Inc. and International Political Science Abstracts.

′

JOURNAL
OF
THE SOCIAL SCIENCES

Abbreviated: JSS
Published by KUWAIT UNIVERSITY

An academic quarterly publishing research papers in the various fields of the social sciences.

Vol. 16 - No. 3 Autumn 1988

Address all correspondence to the Editor

Journal of the Social Sciences

Kuwait University, P.O. Box 5486 Safat 13055, Tel. 2549421

TELEX 22616 KUNIVER, KUWAIT

عدد خاص
من مجلة العلوم الاجتماعية

صدر عن **مجلة العلوم الاجتماعية** «عدد خاص». وللراغبين يمكنهم الحصول على هذا العدد من كافة المكتبات في الكويت والدول العربية أو الكتابة الى المجلة. وفيما يلي الموضوعات التي تضمنها العدد:

- عبدالمجيد نشواتي، أحمد عودة، صبحي خنفر — اثر التحصيل والجنس ومفهوم الذات في ادراك عوامل النجاح والفشل المدرسي لدى طلبة الصف الثاني الثانوي
- محمد صباريني، أحمد عودة، خليل الخليلي — المعلومات البيئية لدى طلبة جامعة اليرموك
- محمد رفقي عيسى — استراتيجيات فهم التركيب اللغوي عند الاطفال وعلاقتها بالقدرات العقلية.
- حسن زيتون ، عبدالمنعم حسن — مقياس اتجاه معلمي العلوم البيولوجية قبل الخدمة نحو تدريس التطور العضوي.
- سهام أبو عيطة — تقييم الحاجة الارشادية للطلبة الكويتيين في جامعة الكويت.
- عادل ياسين ، عبدالله الشيخ — دراسة في تقويم المعلم.
- محمد غزاوي، قاسم بدر — التصميم النظامي للمجمعات التعليمية.
- شبل بدران — حول الفلسفة العربية للتربية.

للاستفسار يرجى الاتصال: مجلة العلوم الاجتماعية - ص.ب: ٥٤٨٦
الصفاة الكويت 13055

مطابع القبس التجارية

JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES

Published by KUWAIT UNIVERSITY

Vol. 16 - No. 3 Autumn 1988